



الجمهورية العربية المتحدة

مَحْكَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية
ومن الدائرة الجنائية

السنة التاسعة عشرة

العدد الثاني : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٦٨

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٩

الأحكام الصادرة
من
الدائرة الجنائية

جلسة أول أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفة .

(٧٣)

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ القضائية

(١) نقض . ” الحكم فى الطعن “ . ” أثر نقض الحكم “ . محكمة الإحالة .
” سلطتها “ .

نقض الحكم وإعادة المحاكمة . أثره : إعادة طرح الدعوى على محكمة الإحالة بالحالة
التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض . عدم تقيد محكمة الإحالة بما ورد بالحكم
الآخر فى شأن وقائع الدعوى .

(ب ، ج) إجراءات المحاكمة . محكمة الجنايات . ” الإجراءات أمامها “
دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره “ .

(ب) وجوب حضور محام مع كل متهم بجناية سواء أكان موكل أم متدبا . حضور
أكثر من محام مع المتهم غير لازم .

(ج) قعود الطامنين عن سلوك الطريق الذى رسمه قانون الإجراءات لسماع الشهود
الذين يدعون أنهم طلبوا إلى المحكمة سماعتهم ولم يدرج مستشار الإحالة أسماءهم
فى قائمة الشهود . لا أثر يرب على المحكمة إن هى أمرت من طلب سماعتهم بجلسة
المحاكمة .

(د) إثبات . "خبرة" . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير آراء الخبراء" .

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاویرهم من امتراضات ومطامن . موضوعي

(هـ، و، ز، ح) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفوه" . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . إثبات . "معاينة" .

(هـ) طلب ضم قضية يتصل بالباث على الجريمة . إغفال الحكم بيانه . لا عيب .

(و) طلب ضم قضية بقصد تجريح أقوال أحد الشهود . عدم إلزام المحكمة بإجابته . شرط ذلك ؟

(ز) أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحلها على عدم الأخذ بها .

(ح) طلب المعاينة الذي تلزم المحكمة بإجابته ؟

(ط) قتل عمد . "نية القتل" . حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" . قصد القتل . ماهيته ؟ استخلاص توافره موضوعي .

(ي) حكم . "تسببيه . تسبیب غیر معيب" .

الحكمة التمهيد في تكوين عقيدتها على ما جاء بنحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة .

١ - الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنتقوض في شأن وقائع الدعوى ، فلا تنقيد تلك المحكمة (محكمة الإحالة) بما ورد بالحكم الأخير في شأن وقائع الدعوى بل عليها أن تسير في الإجراءات كما لو كانت مطروحة عليها من الأصل . وهي فوق ذلك كله لها كامل الحرية في تقدير الوقائع وتكييفها وتحقيقتها غير مقيدة في كل ذلك بحكم النقض ولا بما قد يستشف منه في شأنها ولها في سبيل ذلك أن تقضي في الدعوى بما يطمئن إليه وجدانها ولو خالفت ذلك الحكم وبغير

أن تعتبر هذه المخالفة وجهها للطعن فيما عدا ما إذا كان محل المخالفة يصح في ذاته لأن يكون وجهها للطعن على الحكم من جديد . ولما كان نقض الحكم الأول لعدم تحقيق دفاع الطاعن الأول بأخذ رأى كبير الأطباء الشرعيين لا يمنع محكمة الإحالة من تحقيق هذا الدفاع عن طريق أخذ رأى قسم الطب الشرعى مادامت قد أطمأنت إلى رأيه وهو ما تنفى به قوله مخالفة حكم محكمة النقض الأول .

٢ — ما أراده القانون بالنص على أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام موكله أو متدباً بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد إجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى إمكان تقديمه من وجوه الدفاع ولا يلزم أن يحضر مع المتهم بجناية أكثر من محام واحد . ولما كان المحامى الموكل عن الطاعنين قد حضر إجراءات المحاكمة معهم ثم أبدى دفاعه عنهم ، كما ترفع بعضهم المحاميان المتدبان من المحكمة دون أن يتمسك أحد منهم بضرورة حضور محاميه الآخر الموكل أو يعترض على المحامين المتدبين فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بحقوقهم في الدفاع .

٣ — متى كان الطاعنون لم يسلكوا من جانبهم بالنسبة إلى الشهود الذين يدعون أنهم طابوا إلى المحكمة سماعهم — ولم يدرج مستشار الإحالة أسماءهم في قائمة الشهود — الطريق الذى رسمه القانون فى المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه لا تريب على المحكمة إن هى أعرضت عن طلب سماعهم بجلسة المحاكمة .

٤ — من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر شأنه فى هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية فى الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما عداه ولا يقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقدير .

٥ — متى كان طلب ضم قضية إنما يتصل بالبائع على الجريمة وهو ليس من عناصرها أو ركنا من أركانها فلا يؤثر فى سلامة الحكم إغفال بيانه مادام قد

بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصرها القانونية وأورد أدلة ثبوتها بما يفى بالنتيجة التي انتهى إليها .

٦ — متى كان طلب ضم قضية قد قصد به تجريح أقوال أحد الشهود وهو ضابط المباحث الذي قام بالتحريات في الحادث ومثل هذا الطلب لا تلتزم المحكمة بإجابته مادام الدليل الذي يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التدايلية للأدلة القائمة في الدعوى .

٧ — متى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحميلها على عدم الأخذ بها .

٨ — متى كان الأمر المراد إثباته من المعاينة لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة بل المقصود منه إثارة الشبهة في الدليل الذي أطمأنت إليه المحكمة مما لا تلتزم بإجابته .

٩ — قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمهر في نفسه . ومن ثم فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة أمام محكمة الموضوع موكل لها في حدود سلطتها التقديرية .

١٠ — للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة مادامت تلك التحريات قد طرحت على بساط البحث .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في يوم ١٩٦٢/١١/٩ بناحية الفراسية مركز ساقته محافظة سوهاج: (أولاً) المتهمين الأربعة : قتلوا محمود أحمد على عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك فأساً وعصياً غليظة وتوجهوا إليه بحمله وما أن شاهدوه عائداً بالطريق حتى إنهم ألوا عليه ضرباً بها قاصدين .

من ذلك قنله فأحدثوا به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (ثانيا) والمتهم الرابع أيضا : أحدث عمدا بأحمد محمود على الإصابات الميينة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وإدعى بحق مدني كل من محمد محمود أحمد علي وأحمد محمود أحمد علي وطلبا القضاء لهما قبل المتهمين متضامين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات سوهاج قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول : أولا : بمعاقبة كل منهم بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات وإلزامهم متضامين أن يؤدوا إلى المدعين بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيئات مقابل أتعاب المحاماه وثانيا : ببراءة المتهم الرابع مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض وقضى في الطعن بتاريخ ٢٩/١١/١٩٦٥ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات سوهاج لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى وإلزام المطعون ضدهما المصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيئات مقابل أتعاب المحاماه . ولدى نظر الدعوى - من جديد - أمام المحكمة المذكورة قرر المدعيان بالحقوق المدنية بتنازلهما عن دعواهما المدنية ، وقضت حضوريا في ١٣/٥/١٩٦٧ بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبمصادرة السلاح المضبوط مع إثبات تنازل المدعين بالحق المدني عن دعواهما المدنية وإلزامهما مصروفاتها . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه كان محمدا لنظر الدعوى أمام محكمة الجنايات جلسة ١١ مايو سنة ١٩٦٧ وفي اليوم السابق على الجلسة مرض المحامي الموكل عن الطاعن الأول فعرض عنده

على رئيس الدائرة التي ستنظر الدعوى فوافق على تأجيلها ثم أشفع ذلك بتحرير مريضة يعتذر فيها عن حضور الجلسة لمرضه وسلمها إلى زميله المحامي الموكل عن باقي المتهمين كما طلب فيها عدة طلبات لإستيفاء أوجه النقص في الدعوى أشار فيها إلى أن الحكم الأول قد تقض لما رأتة محكمة النقض من أن محكمة الموضوع أخلت بحق الدفاع حين أطرحت طلبه إرسال الأوراق إلى كبير الأطباء الشرعيين لإستطلاع رأيه في التعارض القائم بين تقرير الطبيب الشرعي والتقرير الإستشاري في صدد إصابة الطاعن الأول وهل هي إصابة حقيقية أو تحدث من يد موالية وإذا كان مناط النقض هو وجوب إرسال الأوراق إلى كبير الأطباء الشرعيين فقد تمسك الدفاع بذلك لدى محكمة الإحالة وأصاف إليه أنه ثبت وجود إصابة برأس المجنى عليه قرر الطبيب الشرعي أنها تحدث من سن فأس وأثبت التقرير الإستشاري أنها إصابة رضية وطلب الدفاع أخذ رأي كبير الأطباء الشرعيين في ذلك أيضا ، كما طلب إعلان شهود نفى هم أعضاء الاتحاد الإشتراكي ببلدة الفراسية لأن لديهم معلومات هامة في الدعوى وضم قضية الجناية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦٥ كلى سوهاج والجناية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٥٩ ساقلته ، وإجراء معانة لمكان الحادث ، إلا أن المحكمة ألغت عن طلب تأجيل الدعوى لحين حضور محامي الطاعنين وانتدبت محامين آخرين للدفاع عنهم كان أحدهما محاميا لخصوم الطاعن الأول في قضية الجناية السابقة وحددت جلسة ١٣ مايو سنة ١٩٦٧ للرافعة في الدعوى وفي هذه الجلسة حضر محامي باقي المتهمين وصمم على الطلبات السابقة وتمسك الطاعن الأول بطلب تأجيل القضية لحضور محاميه الموكل غير أن المحكمة رفضت الإستجابة إلى هذه الطلبات وأكتفت بمناقشة رئيس قسم الطب الشرعي بأسبوط في شأن الخلاف بين التقرير الطبي الشرعي والتقرير الإستشاري وقالت في حكمها إنها تطمئن إلى ماورد في التقرير الطبي الشرعي ولا تلتفت إلى ما أثاره الدفاع من أن إصابة الرأس رضية إذ أنها من الإصابات الظاهرة وقد وردت بتقرير الصفة التشريحية والكشف الظاهري وأنها ليست من الإصابات التي تحتمل الغموض حتى يخطئ فيها الطبيب الشرعي وهو رد غير صحيح إذ أن هذه الإصابة من الإصابات التي يكثر الخطأ في وصفها ولايصح للمحكمة أن تشق طريقا لنفسها في هذه المسألة الفنية كما جاء ردها على

طلب ضم القضييتين و طلب إجراء المعاينة غير سائغ، أما طلب إعلان الشهود فقد أفقلت المحكمة الرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وأقوال ضابط نقطة شرطة الجلادية وضابط مباحث مركز سافاته وما ثبتت من المعاينة والتقرير الطبي الشرعى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جاسات المحاكمة أن المحكمة أثبتت في محضر جلسة ١٩٦٧/٥/١١ أن المحامين الموكلين عن المتهمين قد تخلفوا عن الحضور بدون عذر فندبت المحكمة الاستاذين موريس رمزي وثابت سالم المحامين للدفاع عنهم وأجلت نظر الدعوى بجلسة ١٩٦٧/٥/١٣ كطلب الدفاع للاطلاع والاستعداد، وبهذه الجلسة الأخيرة حضر المحاميان المتدبان من قبل المحكمة كما حضر مع المتهمين الأستاذ نصحي الجزيري المحامى عن نفسه وعن الأستاذ حسين عامر المحامى الآخر الموكل وطلب إستطلاع رأى كبير الأطباء الشرعيين في الخلاف بين التقرير الطبي الشرعى والتقرير الإستشارى وضم القضييتين اللتين يشير إليهما الطاعنون في طعنهم ثم ترفع في موضوع الدعوى عن الطاعنين جميعا كما ترفع المحاميان المتدبان من المحكمة ولم يتمسك الطاعنون بضرورة حضور محاميهم الآخر الموكل . لما كان ذلك ، وكان ما أراده القانون بالنص على أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام موكلا كان أو متدبا بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد بإجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى إمكان تقديمه من وجوه الدفاع ، ولا يلزم أن يحضر مع المتهم بجناية أكثر من محام واحد ، وكان الأستاذ نصحي الجزيري المحامى الموكل عن الطاعنين قد حضر إجراءات المحاكمة معهم ثم أبدى دفاعه عنهم كما ترفع عنهم المحاميان المتدبان من المحكمة دون أن يتمسك أحدهم بضرورة حضور محاميه الآخر الموكل وهو الأستاذ حسين عامر أو يعترض على حضور المحامين المتدبين ، وكانت الأوراق خالية مما يدعونه من أن رئيس المحكمة كان قد وافق على تأجيل نظر الدعوى لمرض المحامى الآخر الموكل ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت بحقوقهم في الدفاع مادام لم يصدر منها ما من شأنه أن يحول بين هذا المحامى وبين الحضور

معهم في الجلسة المحددة لنظر الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن أشار إلى أن رئيس قسم الطب الشرعي بأسبوط قد شهد بما يؤيد الطبيب الشرعي فيما قرره من أن الإصابة التي وجدت بالمتهم الأول جائزة الافتعال ، عرض لطلب الدفاع إرسال الأوراق إلى كبير الأطباء الشرعيين للفصل في الخلاف بين التقرير الاستشاري والتقرير الطبي الشرعي بشأن هذه الإصابة ورد عليه بقوله : "إنه لا محل لذلك بعد أن أزال رئيس قسم الطب الشرعي بأسبوط هذا التعارض وقطع بصحة رأى الطبيب الشرعي فضلا عن أن هذه الواقعة أصبحت غير ذات موضوع لأن واقعة قتل المجنى عليه متفصلة زمانا ومكانا عن واقعة إصابة هذا المتهم" ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعنين بشأن وصف إصابة رأس المجنى عليه فقال : إن المحكمة تأخذ بما ورد بالتقرير الطبي الشرعي عن وصف هذه الإصابة ولا تلتفت إلى ما أثاره الدفاع بأنها رضية إذ أنها من الإصابات الظاهرة وقد وردت بتقرير الصفة التشريحية والكشف الظاهري ولم تكن من الإصابات التي تحتمل الغموض حتى يخطئ فيها الطبيب الشرعي الذي حرر التقرير . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاحن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير شأنه في هذا شأن سائر الأدلة قلها مطلق الحرية في الأخذ بما تظمن إليه منها والالتفات عما عداه ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى التقرير الطبي الشرعي بشأن وصف إصابة رأس المجنى عليه وجواز افتعال إصابة الطاعن الأول وإلى ما شهد به رئيس قسم الطب الشرعي بأسبوط مؤيدا هذا التقرير وأطرح في حدود سلطتها التقديرية تقرير الخبير الاستشاري فإنه لا يجوز مجادله المحكمة في ذلك ولا مصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض ، وهي غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع إلى ما يطلبه من إرسال الأوراق إلى كبير الأطباء الشرعيين مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها إتخاذ هذا الإجراء . لما كان ما تقدم ، وكان الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض في شأن وقائع الدعوى فلا تنقيد تلك المحكمة " محكمة الإحالة" بما ورد بالحكم الأخير في شأن وقائع الدعوى بل عليها أن تسير في الإجراءات كما لو كانت مطروحة عليها من الأصل ، وهي فوق ذلك كله لها كامل

الحرية في تقدير الوقائع وتكييفها وتحقيقها غير مقيدة في كل ذلك بحكم النقض ولا بما قد يستشف منه في شأنها ولها في سبيل ذلك أن تقضى في الدعوى بما يطمئن إليه وجدانها ولو خالفت ذلك الحكم وبغير أن تعتبر هذه المخالفة وجها للطعن فيما عدا ما إذا كان محل المخالفة يصح في ذاته لأن يكون وجها للطعن على الحكم من جديد ، ولما كان نقض الحكم الأول لعدم تحقيق دفاع الطاعن الأول بأخذ رأى كبير الأطباء الشرعيين لا يمنع محكمة الإحالة من تحقيق هذا الدفاع عن طريق أخذ رأى رئيس قسم الطب الشرعى مادامت قد إطمأنت إلى رأيه وهو ما تنتفى به قوله بخالفة حكم محكمة النقض الأول . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لطلب الدفاع ضم قضية الجناية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٥٩ ساقطته الخاصة بمقتل الخفير سليمان على وضم ملف قضية الرشوة التى سبق للمحكمة أن قضت فيها بالبراءة لإثبات أن الضابط الذى قام بالتحريات فى الدعوى جبل على التلفيق ورد عليه بقوله ” وأما القول بأنه كان قد أخذ بالنار لمقتل أوضيف حسن عندما قتل سليمان إسماعيل ابن أخ المجنى عليه فى الجناية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٥٩ جنایات ساقطته فإن المتهمين فى تلك الجناية قضى ببراءتهما كما قرر الدفاع نفسه فى دفاعه بمجلسات سابقة مما ينهى عنهم تهمة قتل سليمان إسماعيل فضلا عن أن ما أثاره الدفاع بهذا الخصوص يتعلق بالباعث ومن المقرر أن الباعث ليس ركنا من أركان الجريمة التى تمت وثبتت فى حق المتهمين من أقوال الشهود التى إطمأنت إليها المحكمة وأخذت بها كما أن التدليل على أن صابط المباحث إتهم فى رشوة أو أن سلوكه فى بعض القضايا مشوب بالإنحراف أو التضليل أو التلفيق فلا أثر له على هذه الجناية التى قامت الأدلة على ثبوتها مما سلف بيانه “ ولما كان طلب ضم القضية الأولى إنما يتصل بالباعث على الجريمة وهو ليس من عناصرها أو ركنا من أركانها فلا يؤثر فى سلامة الحكم إغفال بيانه مادام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصرها القانونية وأورد أدلة ثبوتها بما يفي بالنتيجة التى إنتهى إليها ، وكان طلب ضم القضية الثانية قد قصد به تجريح أقوال أحد الشهود وهو ضابط المباحث الذى قام بالتحريات فى الحادث ومثل هذا الطلب لا تلتزم المحكمة بإجابه مادام الدليل الذى يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التدليلية للأدلة القائمة فى الدعوى ، وكانت

المحكمة متى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لطلب إجراء معاينة مكان الحادث لأن المجنى عليه قتل بمكان وجود جثته على شاطئ البحر حيث وجدت دماء على سطح أحجار الشاطئ ورد عليه بقوله ” وأخيرا فلا محل لإجراء معاينة لمكان الحادث إذ المعاينة التي أجرتها النيابة على النحو المتقدم بيانه قد أوضحت الوقائع طبقا لما ورد على لسان الشهود ووجود آثار الدماء ومكان جثة المجنى عليه “ وكان الأمر المراد إثباته من المعاينة لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة بل المقصود منه إثارة الشبهة في الدليل الذي إطمأنت إليه المحكمة مما لا تلزم المحكمة بإجابته . لما كان ماتقدم ، وكانت المحكمة قد حققت شفوية المرافعة بسماع أقوال شهود الإثبات وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين طلب من المحكمة سماع شهود نفى ، وكان الطاعنون لم يسلكوا من جانبهم بالنسبة إلى الشهود الذين يدعون أنهم طلبوا إلى المحكمة سماعهم ولم يدرج مستشار الإحالة أسماءهم في قائمة الشهود الطريق الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، فانه لا تريب على المحكمة إن هي عرضت عن طلب سماعهم بجلسة المحاكمة . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجناية القتل العمد قد شابه قصور فقد إستخلص نية القتل من مجرد القول بأنهم إنهالوا على المجنى عليه بالضرب بآلات حادة وراضة حدة ضربات وجهت إلى مقتل من جسمه وهو الرأس دون أن يثبت أنهم تعمدوا إصابة المجنى عليه في مقتل ، كما أنه أقام قضاءه بإدانة الطاعنين على تحريات ضابط نقطة الشرطة وضابط المباحث دون أن تتحقق المحكمة من صحة هذه التحريات ودون أن يتمكن الدفاع من مناقشتها ومعرفة حقيقة مصدرها .

وحيث إن الحكم إستظهر نية القتل في حق الطاعنين في قوله ” وحيث إن نية القتل متوافرة في حق المتهمين الثلاثة من أنهم إنهالوا على المجنى عليه بالضرب

بآلات حادة وراضة " فأس وعصى " عدة ضربات وجهت إلى مقتل من جسمه " الرأس " حتى سقط على الأرض فاقتدا الحياة ومن الضغينة القائمة في نفوسهم بسبب قتل ابن أخ المجنى عليه لقريتهم أبوضيف حسن (والدالأولين منهم وعم الثالث) وهذا جميعه يدل في وضوح أنهم قصدوا من فعلتهم هذه إلى إزهاق روح المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر إنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتينا الجاني وتم عما يضمنه في نفسه فلإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة أمام محكمة الموضوع موكل لها في حدود سلطتها التقديرية . ولما كان ما أورده الحكم تدليلا على قيام هذه النية سائغا واضحا في إثبات توافرها لدى الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان للحكمة أن تعمل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد طرحت على بساط البحث كما هو الحال في الدعوى فإن ما ينعماه الطاعنون على الحكم في هذين الوجهين يكون أيضا لا محل له . وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور أحمد خلف .

(٧٤)

الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٨ القضائية

(أ،ب) رشوة . جريمة . " أركانها " . موظفون عموميون .

(١) مدلول الإخلال بواجبات الوظيفة في مجال الرشوة ؟

(ب) جريمة الرشوة . لا يلزم فيها أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلية في نطاق الوظيفة مباشرة . يكفي أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الرأى قد إلتجمرعه على هذا الأساس .

١ — نص الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات — التي حددت صور الرشوة — على الإخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة ، وجعله بالنسبة إلى الموظف ومن في حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال الوظيفة . وقد جاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقا من التقييد بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوى الذي يكفل لها دائما أن تجرى على سنن قويم . وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها . فكل إنحراف عن واجب من تلك الواجبات أو إمتناع من القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع

في النص ، فلماذا تعاطى الموظف جعلاً على هذا الإخلال كان فعله إرثاء ، ويكون من عرض عليه الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب . ولا يتغير حكم القانون ولو كان الإخلال بالواجب جريمة في ذاته وهو ما تؤكدته المادة ١٠٨ من قانون العقوبات ما دامت الرشوة قد قدمت إلى الموظف كي يقارف تلك الجريمة أثناء تأدية وظيفته وفي دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة .

٢ — ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفي أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، وأن يكون الراشئ قد اتجرمه على هذا الأساس . ولما كان الثابت في حق الطاعن أنه عرض مبلغاً من المال على ساع بالتلفزيون — وهو موظف عام — لسرقة أحد الأفلام الموجودة في أستوديو مصر ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن من عمل الساعي نقل الأفلام بين مكتبة التلفزيون وبين الأستوديو ، وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة أياً ما كانت الجهة المالكة للفيلم ، ودان الطاعن على هذا الاعتبار ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ من يوليو سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة : عرض رشوة على مستخدم عمومي للإخلال بواجبات وظيفته بأن عرض على محمد محروس عبد الرحمن البلاط الساعي بمكتبة الأفلام بالبرامج السينمائية بالتلفزيون العربي مبلغ ثلاثين جنيهاً سلمه منها خمسة عشر جنيهاً على سبيل الرشوة مقابل إختلاسه لحسابه نسخة من " فيلم الجزء " المعد لصالح التلفزيون العربي ، ولكن المستخدم العمومي لم يقبل الرشوة منه . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١٠٤ و ١٠٩ مكرراً و ١١٠ و ١١١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة

قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة وتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه ومصادرة مبلغ الرشوة المضبوطة . فطن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عرض رشوة قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه القصور في التسبب ذلك بأن الثابت أن الموظف الذي عرضت عليه الرشوة ساع بالتلفزيون من عمله نقل الأفلام بين مكتبة التلفزيون وأستوديو مصر ، ولم يكن "فيلم الجزء" الذي أريد الحصول عليه في مقابل مبلغ الرشوة مملوكا للتلفزيون وليس من عمل الساعي حفظه بل ذلك لغيره من موظفي الأستوديو في أما كن مخصوصة ، فلا إختصاص له بهذه المثابة في تنفيذ موجب الرشوة المعروضة عليه ، ويكون ما وقع من الطاعن في حقيقته تحريضا على سرقة مال عام لا تنبسط عليه يد الموظف بحكم وظيفته ، ولا شأن له به ، مما يعتبر إخلالا عاما بواجب الأمانة المفترضة في الكافة ، لا إخلالا بواجب معين في وظيفة الساعي على وجه الخصوص ، وقد أثار الطاعن هذا الدفاع بلسان المدافع عنه . إلا أن الحكم المطعون فيه لم يبد منه تفتن إليه مما يعنيه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التي عدت صور الرشوة قد نص على الإخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة ، وجعله بالنسبة إلى الموظف ومن في حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال الوظيفة ، وقد جاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقا من التقييد بحيث يتسع مدلوله لا استيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف ، وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ، ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوى الذي يكفل لها دائما أن تجري على سنن قويم . وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولها عاما أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح

والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها . فكل إنحراف عن واجب من تلك الواجبات أو إمتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذى عنه الشارع فى النص . فإذا تعاطى الموظف جعلاً على هذا الإخلال كان فعله إرتشاء ، ويكون من عرض عليه الجمل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب . ولا يتغير حكم القانون ولو كان الإخلال بالواجب جريمة فى ذاته وهو ما تؤكد المادة ١٠٨ من قانون العقوبات ما دامت الرشوة قد قدمت إلى الموظف كى يقارف تلك الجريمة أثناء تأدية وظيفته ، وفى دائرة الإختصاص العام لهذه الوظيفة . وليس من الضرورى فى جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التى يطلب من الموظف أدائها داخلية فى نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفى أن يكون له بها إتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، وأن يكون الراشئ قد اتجرمه على هذا الأساس . لما كان ذلك ، وكان الثابت فى حق الطاعن أنه عرض مبلغاً من المال على ساع بالتليفزيون - وهو موظف عام - لسرقة أحد الأفلام الموجودة فى استوديو مصر وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن من عمل الساعى نقل الأفلام بين مكتبة التليفزيون وبين الاستوديو ، وهو قدر من الإختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة أياً ما كانت الجهة المالكة للفيلم ، ودان الطاعن على هذا الاعتبار ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً ، ومن ثم فلإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنورا أحمد خلف .

(٧٥)

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٨ القضائية

(١) دخان . تفتيش . " اذن التفتيش " .

صحة تفتيش المزارع بغير إذن . . شروطه بأن تكون غير متصلة بالمساكن . المادة
٤٠ إجراءات .

(ب) دخان . دعوى جنائية . "تحريكها" نيابة عامة . تحقيق . استدلال .

خطاب الشارع فى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب
الدخان موجه إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فى الدعوى الجنائية دون
غيرها من جهات الاستدلال .

الأصل أن حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية . مطلق لا يرد عليه قيد
إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق .

(ج) حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .

إنحسار الخطأ فى الإتماد عن الحكم إذا كان ما أثبت له معينه من الأوراق .

١ — مفاد المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن إيجاب اذن النيابة
فى تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات
لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط ، ومن ثم فتفتيش المزارع بدون إذن
لاغبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن .

٢ — تدل صياغة المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن
تهريب الدخان على أن الخطاب موجه فيها من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها

السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية ، باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والإذن ، إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنصر خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ، ولا ينصرف فيها الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال - ومنها وزارة الخزانة - المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ القانون المذكور والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبداية في إجراءات الدعوى الجنائية التي لا تبدأ إلا بما تتخذه من أعمال التحقيق .

٣ - إذا كان ما أثبتته الحكم من إقرار المتهم له سنده من الأوراق ، فإنه بذلك تنحصر عنه دعوى الخطأ في الإسناد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز طوخ قلوبية : هرب التبع المدين بالمحضر وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٦ . وادعت مصلحة الجمارك بمبلغ ١٥٠ ج عن كل قيراط مزروع بصفة تعويض . ومحكمة جنح طوخ الجزئية قضت غيابياً عملاً بالمادة ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦ بتغريم المتهم ١٠٠ ج مائة جنيه والزامه أن يؤدي إلى مصلحة الجمارك تعويضاً قدره ١٥٠ ج عن كل قيراط مزروع وقدره ٧٠٠ ج والمصادرة بلا مصروفات جنائية . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصروفات ، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، ومحكمة بنها الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة فقط لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بتهمة تهريب التبغ المبين بالمحضر قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه الخطأ في الاستناد ، ذلك بأنه دفع ببطلان تفتيش حقله لضبط مابه من زراعة الدخان ، وبطلان القبض عليه لحصول هذين الإجراءين قصدا من مأمور الضبط بدون أمر من النيابة العامة وفي غير حالة التلبس ، كما دفع ببطلان إجراءات الاستدلال لإلتخاذها قبل صدور الطلب من مصلحة الجمارك طبقا لما اقترضته المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ الذي دين بمقتضاه ، إلا أن الحكم رد على هذين الدفعين بما لا يسوغه له القانون كما أخذ الطاعن باعتراف لاسند له من الأوراق ، مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه لا يجوز لرجال السلطة الدخول في أي محل مسكون إلا في الأحوال المبينة في القانون ، أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الغرق أو ما شابه ذلك . ومن ثم فإن إيجاب إذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فقط ، فتفتيش المزارع بدون إذن لاغبار عليه إذا كانت غير متصلة بالمساكن كما هو الحال في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب الدخان وقد صيغت على قرار المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية التي نصت في الفقرة الأولى منها على أنه " لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ إجراءات فيها في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات إلا بناء على طلب كتابي من الهيئة أو رئيس المصلحة المحني عليها " فقد دلت على أن الخطاب موجه فيها من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والإذن إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن

مطلق لا یرد علیه قید إلا بنص خاص یؤخذ فی تفسیره بالتضیق ولا ینصرف فیها الخطاب إلى غیرها من جهات الاستدلال ومنها وزارة الخزانة المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبسء فی إجراءات الدعوى الجنائية وهي لا تبدأ إلا بما تتخذه من أعمال التحقيق . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بما يطابق هذا النظر ، فإنه یكون قد طبق القانون تطبيقاً صحیحاً ، ولما كان ما أثبتته من إقرار الطاعن له سنده من الأوراق ، مما تندفع به دعوى الخطأ فی الاستناد ، فإن الطعن یكون على غیر أساس متعین الرفض .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم جزاوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى .

(٧٦)

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ القضائية

(ا، ب) حق التقاضى . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . تعويض . ضرر .
حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

(١) حق الإلتجاء إلى القضاء . طبيعته وحدوده ؟

(ب) تقدير ثبوت الضرر الناجم عن إساءة استعمال هذا الحق . موضوعى .

(ج) دعوى مدنية . "نظورها والحكم فيها" . دعوى مباشرة .

عدم تقيد المحكمة الجنائية بطلبات المدعى المدنى رافع الدعوى المباشرة وهى بصدد
إزالة حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى .

(د) محكمة الموضوع . "سلطتها فى تفسير المستندات" . حكم . "تسببه .
تسبب غير معيب" .

تفسير سند التوكيل وتعرف حدوده وحقيقة معناه . موضوعى .

(هـ ، و ، ز) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره" .

(هـ) عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .

(و) متى يصح للحكمة القضاء بالبراءة ؟

(ز) عدم التزام المحكمة فى حالة الحكم بالبراءة الرد على كل دليل من أدلة الثبوت .

(ح) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . محكمة استئنافية .

إيراد الحكم الاستثنائى أسبابا جديدة لقضائه وأخذه بأسباب الحكم المستأنف
كأسباب مكملة للحكم . مفاده : أخذه بها فإلا لا يتعارض مع الأسباب التى أنشأها
لنفسه .

١ — الأصل أن حق الإلتجاء إلى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة وأنه لا يترتب عليه المساءلة بالتعويض إلا إذا ثبت أن من باشر هذا الحق قد انحرف به عما وضع له واستعمله استعمالا كيديا إبتغاء مضارة الغير سواء إقترن هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم تقترن به تلك النية طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه .

٢ — تقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التي تدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع بغير معقب .

٣ — لا تنقيد المحكمة الجنائية بطلبات المدعى بالحقوق المدنية رافع الدعوى المباشرة وهي بصدد إنزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى .

٤ — تفسير سند التوكيل وتعرف حدوده وحقيقة معناه من سلطة محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه ما دامت عباراته وسائر ما استعانت به المحكمة في تفسيرها له وما كونت به اقتناعها يؤدي إلى ما انتهت إليه وله مأخذه الصحيح من الأوراق .

٥ — لا تلزم المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

٦ — يكفي أن يشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

٧ — لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد أغفلت الرد على بعض أدلة الاتهام إذ أنها غير ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت مادام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في صحة عناصر الإثبات ، ولأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى إدانة المطعون ضده .

٨ — من المقرر أنه إذا كان الحكم الاستثنائي قد أورد أسبابا جديدة لقضائه وأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة لحكمه ، فإن ذلك يكون مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دمواء بالطريق المباشر أمام محكمة جناح قصر النيل الجزئية ضد المتهم متهمًا إياه بأنه فى ١٥ يناير سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة : إختلس مبلغ ٥٠٠ ج بموجب شيك رقم ٣٤٣٤٧٢ على بنك الاسكندرية فرع شريف الصادر من شركة أنيس الشرقية دون أن يورد قيمته . وطلب عقابه بالمادتين ٣١١ و ٣٤١ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع له مبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض . وفى أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة المذكورة أقام المتهم دعوى فرعية ضد المدعى المدنى بسبب ملحقه من جراء رفع الدعوى المباشرة عليه وطلب إلزامه أن يدفع إليه مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ثم قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٠ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . (أولا) براءة المتهم مما أسند إليه بلا مصروفات جنائية (ثانيا) برفض الدعوى المدنية قبله وإلزام المدعى المدنى مصروفاتها (ثالثا) إلزام المدعى المدنى أن يودى إلى المتهم مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ونحسة جنهات مقابل أتعاب المحاماه . فاستأنف المدعى بالحق المدنى هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٦٧ بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع (أولا) بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وألزم المدعى بالحق المدنى المصروفات المدنية . (وثانيا) إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام المدعى بالحق المدنى بتعويض قدره ٥١ ج وألزم المتهم المصروفات المدنية من الدرجتين . فطعن وكيل المدعى بالحق المدنى والمتهم فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

أولا — عن الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسييب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول بأن المحكمة الاستئنافية أعرضت عن دفاعه

القانونى والموضوعى الذى قدم إليها والمؤيد بالمستندات وذلك على الرغم من جوهريته ولم تعرض لتهمة الاختلاس التى أغفلتها محكمة أول درجة وأيدت قضاء هذه الأخيرة للأسباب التى بنى عليها مع أنها تضمنت ذكر المستندات الدالة على حق الطاعن فى مبلغ الخمسمائة جنيه التى صرفها المطعون ضده بموجب الشيك الصادر من شركة أنيس الشرقية ثم خلصت إلى تقيض ما دلت عليه تلك المستندات من أن الشركة المذكورة قد وكلت عنها المطعون ضده وحده استنادا إلى أن المحامين كانوا يحضرون عنه وأنه بعد اعتزاله المهنة حضر محام آخر عن الشركة المذكورة فى حين أن الطاعن والمطعون ضده كانا وكيلين عن الشركة وحضور أحدهما لا يعنى إختصاصه بالتوكيل وحضور محام آخر لا يفيد إنهاء توكيل الطاعن لما للوكيل من حق فى توكيل أكثر من محام عنه . هذا ولم تفتن محكمة ثانى درجة إلى المستند المقدم لها والخاص بالخطاب الصادر من بنك الاسكندرية الدال على صرف المطعون ضده لمبلغ الخمسمائة جنيه المشار إليها فى ١٩٦٥/١/٢٤ وكذا إلى المستندات الأخرى الدالة على أن المبلغ المذكور يمثل أتعابا للمكتب ومن ثم ينهار الأساس الذى قام عليه قضاء محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه مما يعيب هذا الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن ما يثيره الطاعن بشأن إعراض الحكم المطعون فيه عن دفاعه القانونى والموضوعى فردود بأنه لم يبين ماهية هذا الدفاع لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان الدفاع جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم ردا . أما ما يثيره بشأن إغفال تهمة الاختلاس فردود بأن المحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى بالحقوق المدنية رافع الدعوى المباشرة وهى بصدد إنزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى . ولما كانت هذه الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم لا تتوافر فيها أركان جريمة السرقة التى استبعدتها المحكمة لما ارتأته بحق من أن تسليم الشيء إلى الجانى يمنع من الاختلاس كركن من أركان جريمة السرقة ، ومادامت المحكمة الاستئنافية قد أقرت أسباب حكم محكمة أول درجة فى هذا الصدد فإن فى هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما أثاره الطاعن حول الوصف القانونى بما يدل على إطرأحه فضلا عن أن المحكمة لم تكن ملزمة بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قد محصت جوانب الدعوى وأحاطت بظروفها و بالأدلة التي قام الاتهام عليها ووازنت بينها وبين أدلة النفي فداخلتها الريبة في عناصر الإثبات وانتهت إلى عدم إدانة المطعون ضده ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه بما أخذه من أسباب حكم محكمة أول درجة قد استند في نفي التهمة عن المطعون ضده إلى أن العلاقة بينه وبين شركة أنيس كانت ثنائية وأن التوكيل وإن صدر له وللدعى بالحقوق المدنية إلا أنه كان هو المعنى به وحده وذلك إستنادا إلى عناصر سائغة وصحيحة اقتنع به وجدانه وهي مؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان تفسير سند التوكيل وتعرف حدوده وحقيقة معناه من سلطة محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه ما دامت عبارته وسائر ما استعانت به المحكمة في تفسيرها له وما كونت به إقتنائها يؤدي إلى ما انتهت إليه وله مأخذه الصحيح من الأوراق وهو ما لا يجارى فيه الطاعن ، وكان من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالإبراء إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصرو وبصيرة ، وكان الحكم قد بين أسانيد البراءة ورفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضده بما يحمل قضاءه ، وكان لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد أغفلت الرد على بعض أدلة الاتهام إذ أنها غير ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت مادام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في صحة عناصر الإثبات ولأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى إدانة المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان بقية ما يثيره الطاعن في وجه طعنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

ثانيا - عن الطعن المقدم من المتهم

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ والتناقض في التسييب ، ذلك بأنه إعتنق أسباب الحكم الابتدائي الذي سجل أن إتهام الطاعن لا سند له من الواقع وأن الدعوى حركت قبله دون ترو ، ثم تناقض مع هذا الذي أصبح جزءا

من أسبابه حين قال بأنه لا تريب على المدعى بالحقوق المدنية فيما فعل لأن الإلتجاء إلى القضاء حق للكافة متغاضيا عما قرره المادة ٢٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أن للتهم أن يطالب المدعى بالحقوق المدنية بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية إذا كان لذلك وجه كما هو الحال في الدعوى ، وقد فات الحكم المطعون فيه أن يناقش ما قام عليه الحكم الابتدائي من إثبات نوافر الضرر الأدبي الذي لحق الطاعن في سمعته إذ اتهم في ذمته مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الأصل أن حق الإلتجاء إلى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة وأنه لا ترتب عليه المساءلة بالتعويض إلا إذا ثبت أن من باشر هذا الحق قد انحرف به عما وضع له واستعمله استعمالا كيديا لإبتغاء مضارة الغير سواء إقترن هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم تقترن به تلك النية طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بنى قضاءه على أن المدعى بالحقوق المدنية قد رفع دعواه المباشرة في حدود استعماله المشروع لحقه في التقاضي دون أن ينحرف في استعمال هذا الحق وأنه لم يثبت أن الطاعن قد أصيب بضرر من جراء ذلك ، وكان تقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التي تدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع بغير معقب ، وكان النعي بالتناقض مردودا بما هو مقرر من أنه إذا كان الحكم الإستئنافي قد أورد أسبابا جديدة لقضائه وأخذ بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة لحكمه فإن ذلك يكون مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إنه لما سلف يكون الطعنان على غير أساس ويتعين رفضهما موضوعا مع إلزام كل من الطاعنين بمصاريف دعواه المدنية والمقاصة في أتعاب المحاماة .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

(٧٧)

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٨ القضائية

(١) إشتباه .

حالة الإشتباه . ما هيها ؟ الإشتباه والسوابق قسيان في إبراز هذه الحالة ،
متعادلان في إثبات وجودها . السوابق لا تنشئ بذاتها الإنجاء الخطر الذى هو
مبنى الإشتباه وإنما هي تكشف عن وجوده وتدل عليه أسوة بالإشتباه . يجوز
الإعتماد على الأحكام المتكررة الصادرة على المتهم — ولولم تصدر نهائية — متى كانت
قريبة البون نفسيا وكانت من الجسامة أو الخطورة بما يكفى لإقناع القاضى بأن
صاحبها خطريجب التحرز منه .

(ب) حكم . ”تسبيبه . تسبيل معيب“ .

للمحكمة القضاء بالبراءة متى تشككت في إسناد التهمة إلى المتهم . شرط ذلك ؟
مثال لتسبيل معيب في إشتباه .

١ — إن المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فى شأن
المتشردين والمشتبه فيهم إذ عدت مشتبهاً فيه من حكم عليه أكثر من مرة فى إحدى
الجرائم الواردة بها ، ومنها جرائم الإعتداء على النفس أو المال ، أو اشتهر عنه
لأسباب مقبولة بأنه اعتاد ارتكاب هذه الجرائم ، فقد دلت على أن الإشتباه حالة
تقوم فى نفس خطرة قابلة للأجرام ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلاً يحس
فى الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجانى إلى الوجود ، وإنما إقتراض
الشارع بهذا الوصف ككون الخطر فى شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته

وعقابه . كما دلت على أن الإشتهار والسوابق قسيان في إبراز هذه الحالة الواحدة ، متعادلان في إثبات وجودها ، وأن السوابق لا تنشيء بذاتها الاتجاه الخطر الذي هو مبنى الإشتباه ، وإنما هي تكشف عن وجوده وتدل عليه أسوة بالإشتهار ، ومن ثم جاز الإعتداد على الأحكام المتكررة الصادرة على المتهم — ولولم تصر نهائية — متى كانت قريبة البون نسبيا ، وكانت من الجساماة أو الخطورة بما يكفي لإقناع القاضي بأن صاحبها خطر يجب التحرز منه .

٢ — الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تقضى للتهمة بالبراءة إذا تشككت في إسناد التهمة إليه ، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون قد أحاطت بعناصر الدعوى وألمت بها عن بصر وبصيرة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة بندر دمنهور : عد مشتبه فيها إذ سبق الحكم عليه أكثر من مرة في جرائم الإعتداء على المال . وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦ / ١ و ٨ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة بندر دمنهور الجزئية قضت بغيابها بتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٦٧ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات ببراءة المتهم بلا مصاريف . فاستأنفت النيابة هذا الحكم ، ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت بحضورها بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٦٧ بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الإشتباه المستندة إليه قد شاب القصور في التسييب ، ذلك بأنه أسس البراءة على ما قال به من إنقطاع سوابقه منذ ١٩٦١/١٠/٢

حتى تاريخ التهمة المنسوبة إليه في ١٩/١١/١٩٦٦ ، في حين أن الثابت من ورقة الفيش التي كانت تحت بصر المحكمة أن له سابقين آخرين أخرهما في ٣/٥/١٩٦٥ بحبس شهر مع الشغل لشروع في سرقة في قضية اللجنة رقم ٤٣٤٨ سنة ١٩٦٤ بندر دمنهور ، ولم تقل المحكمة كلمتها عن أثرهما فيما اتهمت إليه من نتيجة ، مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في شأن المتشردين والمشتبه فيهم إذ عدت مشتبه فيهم من حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم الواردة بها ، ومنها جرائم الإعتداء على النفس أو المال ، أو اشتهر عنه لأسباب مقبولة بأنه إعتاد ارتكاب هذه الجرائم ، فقد دلت على أن الاشتباه حالة تقوم في نفس خطرة قابلة للأجرام ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس في الخارج ، ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود ، وإنما افترض الشارع بهذا الوصف ككون الخطر في شخص المتصف به ، ورتب عليه مخاسن وعقابه . كما دلت على أن الإشتهار والسوابق قسيان في إبراز هذه الحالة الواحدة ، متعادلان في إثبات وجودها ، وأن السوابق لا تنشئ بذاتها الاتجاه الخطر الذي هو مبنى الاشتباه ، وإنما هي تكشف عن وجوده وتدل عليه أسوة بالإشتهار ، ومن ثم جاز الاعتماد على الأحكام المتكررة الصادرة على المتهم - ولو لم تبصر نهائية - متى كانت قريبة البون نسبيا ، وكانت من الجسامة أو الخطورة ، بما يكفي لإقناع القاضي بأن صاحبها خطر يجب التحرز منه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تقضى للمتهم بالبراءة إذا تشككت في إسناد التهمة إليه ، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون قد أحاطت بعناصر الدعوى وألمت بها عن بصر وبصيرة ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ، أن ورقة الفيش - التي كانت تحت بصر محكمة الموضوع - قد تضمنت الحكم على المتهم في ٩/٦/١٩٦٣ في قضية اللجنة

رقم ١٥٠٧ سنة ١٩٦٣ بندر دمنهور بتقويمه خمسين قرشا في جريمة ضرب ،
والحكم عليه بحبسه شهرا مع الشغل لمرقة في ١٩٦٥/٥/٣ في قضية الجنحة رقم ٣٤٨٢
سنة ١٩٦٤ بندر دمنهور . وكانت المحكمة قد قضت بالبراءة إستنادا إلى بعد البون
من تاريخ آخر سابقة للطعون ضده في ١٩٦١/١٠/٢ دون أن تعرض لهذين الحكيم
على قرب العهد بهما بالنسبة إلى تاريخ التهمة المستندة إليه في ١٩٦٦/١١/١٩ .
ولا يعرف مبلغ الأثر الذي كان يتركه إطلاع المحكمة على هذين الحكيم -
لو تفتنت إلى وجودهما - فيما إنتهت إليه من إنقطاع الصلة بين حاضر المتهم
وماضيه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجب النقض والإحالة .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

(٧٨)

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ القضائية :

(١، ب) دعارة . إثبات . "إثبات بوجه عام" . "اعتراف" . "شهادة" .
"قرائن" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .

(أ) ثبوت العادة فى استعمال مكان لإرتكاب الدعارة . لا يستلزم طريقة معينة من
طرق الإثبات .

(ب) جواز الاستئناس بسبق إتهام المتهم فى مثل الجريمة المسندة إليه بغض النظر
عن مال الحكم فى تلك الإتهامات .

(ج، د، هـ) محكمة الموضوع . "سلطتها فى تقدير الدليل" . "سلطتها
فى إثبات عناصر الجريمة" . جريمة . "أركانها" . إثبات . "شهادة"
دعارة .

(ج) مرد التعويل على أقوال الشاهد بالتحقيقات - وإن خالفت أقواله بالجلسة - إلى
اطمئنان محكمة الموضوع .

(د) أخذ المحكمة بشهادة الشاهد يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع
لجلها على عدم الأخذ بها .

قضاء المحكمة بالأدلة لأدلة الثبوت التى أوردتها يفيد أطرافها شهادة النفى .
(هـ) المرجح فى إثبات العناصر الواقعية والقانونية للجريمة إلى محكمة الموضوع .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لا يستلزم لثبوت العادة فى
استعمال مكان لإرتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات . ومن ثم فإنه
لا تريب على المحكمة إذا ما حولت فى ذلك على شهادة الشهود واعتراف المتهم .

٢ - لاجرج على المحكمة في أن تستأنس بسبق اتهام المتهم في مثل الجريمة المسندة إليه كقرينة على وقوعها بصرف النظر عن مال الحكم في تلك الإتهامات التي أقربها المتهم في محضر الاستدلالات .

٣ - من المقرر في قضاء النقض أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد في التحقيقات وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة ، وهي في ذلك غير ملزمة بأبداء الأسباب ، إذ الأمر مرجعه إلى اطمئنانه .

٤ - إن في أخذ المحكمة بشهادة الشاهد ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها ما يفيد أنها أطرحت شهادة النفي لعدم الاطمئنان إليها .

٥ - إثبات العناصر الواقعية للجريمة ، وكذلك ركن الاعتقاد على ممارسة الدعارة ، مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب ، مادام تدليل الحكم على ذلك مائفا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - (الطاعنة) ٢ - وأخرتين . بأنهن في يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم دروض الفرج . الأولى : ١ - أدارت مسكنها للدعارة السرية ٢ - سهلت دعارة الثانية والثالثة ٣ - إستغلت بغناء المذكورتين . الثانية والثالثة : إعتادت ممارسة الدعارة . وطلبت عقابهن بالمواد ١/١ و ١/٦ ب و ٨ و ٩ ج و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة جنح الآداب الجزئية قضت بحضور باعمال بمواد الاتهام (أولا) بحبس المتهم الأولى سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وتغريمها مائة جنيه ووضعها تحت مراقبة الشرطة لمدة سنة تبدأ بعد إنتهاء تنفيذ عقوبة الحبس في المكان الذي يحدده السيد وزير الداخلية مع غلق المسكن ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود به وذلك عن التهم الثلاث المسندة إليها بلامصاريف جنائية . (ثانيا) بحبس كل من المتهمتين الثانية والثالثة ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ ووضعهن تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاثة . م . (٢) ج .

أشهر في المكان الذي يحدده السيد وزير الداخلية على أن تبدأ المراقبة بعد انتهاء عقوبة الحبس بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت المحكوم عليهم هذا الحكم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الثالثة وبراءتها مما أسند إليها وتأييده بالنسبة للتهمتين الأولى والثانية . فطعن التهمة الأولى في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بتهمة إدارة مسكنها للدعارة ، وتسهيلها للتهمتين الثانية والثالثة وإستغلال بغائهما ، قد شابه القصور في التسييب ، والفساد في الإستدلال ، ذلك بأنه دلت على ركن الإعتياد في شأن أولى هذه الجرائم بما ثبت من بعض الإتهامات الواردة في السوابق المحلية والتي أنكرتها الطاعنة ودلت على ما يناقضها من صحيفة الحالة الجنائية للتهمة أخرى وصول في إستدلالة على أقوال الشاهد " " التي عدل عنها أمام المحكمة الإستئنافية ، ولم يثبت عليها ، وأطرح شهادة النفي مع أنها قاطعة في نفي الريبة عن المسكن ، مما يعيب الحكم بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه في الحكم المطعون فيه عول في إثبات ركن الإعتياد على إدارة الطاعنة مسكنها للدعارة ، على إعتراف الطاعنة وإعتراف المتهم الثانية في الدعوى وعلى أقوال الشاهدين اللذين ضبط أحدهما في حالة إتصال جنسى بإحدى النسوة الساقطات داخل إحدى حجرات المسكن . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض مستقرا على أن القانون لا يستلزم لثبوت العادة في إستعمال مكان لإرتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات ، وأنه لا تريب على المحكمة إذا ماعولت في ذلك على شهادة الشهود وإعتراف المتهم ، وكان لآحرج عليها في أن تستأنس بسبق إتهام المتهم في مثل الجريمة المبسدة إليها كقرينة على وقوعها بصرف النظر عن مآل الحكم في تلك الإتهامات التي أقوت بها الطاعنة في محضر الاستدلال ، وكان من المقرر في قضاء محكمة النقض أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد في التحقيقات وإن خالفت أقواله

بجلسة المحاكمة ، وهي في ذلك غير ملزمة بإبداء الأسباب إذ الأمر مرجعه إلى إطمئنانها ، وأن في أخذ المحكمة بشهادة الشاهد ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ، وأن في قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردتها ما يفيد أنها أطرحت شهادة النفي لعدم الاطمئنان إليها . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت الجرائم الثلاث المسندة إلى الطاعنة بما تتوافر به عناصرها القانونية كافة ، وفاق على ثبوتها أدلة مستجة مستمدة من إقرارها ومن شهادة الإثبات ، وكان إثبات العناصر الواقعية للجريمة ، وركن الاعتقاد على ممارسة الدعارة كذلك ، مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب مادام تدليل الحكم على ذلك سائغا ، وكان الطعن في حقيقته جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض ، فإنه يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 محمد صبرى ، محمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

(٧٩)

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) رشوة . حكم . " تسييبه . تسييب معيب " . إثبات .
 " شهادة " .

(١) متى يجب على الحكم إيراد شهادة كل شاهد على حدة ؟

(ب) إحالة الحكم في بيان ما شهد به شاهد إلى مضمون ما شهد به شاهد آخر
 مع اختلاف الواقعة التي شهد عليها كل منهما . يعيب الحكم بالقصور
 والخطأ في الإسناد .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يبين
 مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي اقيم عليها ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه
 استدلاله به ، وسلامة ما أخذه تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون
 تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان باطلا ،
 وأنه وإن كان الإيجاز ضربا من حسن التعبير ، إلا أنه لا يجوز أن يكون إلى حد
 القصور ، ومن ثم فإن كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد
 فيها خلاف بشأنها فلا بأس على الحكم إن هو أقال في بيان شهادة شاهد
 إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفاديا من التكرار الذي لا موجب له ،
 أما إذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم
 قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة
 إيراد شهادة كل شاهد على حدة .

٢ — إذا كان يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن النقيب " ... " ذكر في تحقيقات النيابة أنه كان يقف على بعد ثلاثين مترا من المكان الذي تقابل فيه زميله النقيب " ... " مع المتهم فلم يستطع أن يعرف ما يدور بينهما ، وبالتالي لم ير المتهم وهو يضع مبلغ الرشوة في جيبه ، ولا هو وآه يخرج منه هذا الجيب ويحاول إلقاءه على الأرض ، مما كان مدار ما شهد به زميله في الجزء الجوهرى الذى كان موضوع إستدلال الحكم من شهادته ، ومن ثم فإنه إذا حال فى بيان ما شهد به النقيب المذكور إلى مضمون ما شهد به زميله مع إختلاف الواقعة التى شهد عليها كل منهما ، يكون فوق قصوره ، منطويا على الخطأ فى الإسناد مما يبطله ويوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين حكم ببراءتهم . بأنه منذ أوائل أكتوبر حتى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم السيدة محافظة القاهرة : (أولا) بصفته موظفا عموميا "معاون مدرسة زين العابدين الثانوية الميكانيكية" . طلب وأخذ عطية مقابل أداء عمل من أعمال وظيفته وذلك بأن طلب وأخذ من محمد أحمد على عشرين جنيها على سبيل الرشوة مقابل تسهيل إجراءات قبول تحويل شقيقه الطالب حسن أحمد على من مدرسة السلام المعمارية إلى المدرسة التى يشغل فيها وظيفته آنفة الذكر . (ثانيا) بصفته سألقة الذكر طلب وأخذ عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته وذلك بأن طلب من المتهم الرابع ، عشرة جنيها وأخذ سبعة جنيها ونصف جنيه على سبيل الرشوة مقابل تسهيل إجراءات قبول تحويل الطالب أسعد أحمد حنفى من مدرسة أحمد ماهر الصناعية إلى المدرسة التى يشغل فيها وظيفته آنفة الذكر . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام فقرّر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور عملا بالمواد ١٠٣ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة الطاعن بالسجن خمس سنوات وتغريمه ألف جنيه لما أسند إليه فطعن الوكيل عن المتهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بتهمة الإرتشاء قد شابه القصور في التسييب ، ذلك بأنه استند من بين ما استند إليه في إدانته إلى شهادة كل من النقيب "هاني محمد عبد العزيز" والنقيب "عبد التواب درويش" وأحال في بيان شهادة الثاني إلى مضمون ما شهد به الأول ، مع خلاف جوهري بين الشهادتين على واقعة الدعوى ، إذ شهد كل منهما على واقعة غير التي شهد بها الآخر مما يجعل مضمون كل منهما مخالفا لمضمون الأخرى حسبما تنطق به الأوراق ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي أقيم عليها ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به ، وسلامة مأخذه تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان باطلا ، وإنه وإن كان الإيجاز ضربا من حسن التعبير ، إلا أنه لا يجوز أن يكون إلى حد القصور ، فإن كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم إن هو أحال في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفاديا من التكرار الذي لا موجب له ، أما إذا وجد خلاف في أقوال الشهود من الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حدة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن النقيب "عبد التواب درويش" ذكر في تحقيقات النيابة أنه كان يقف على بعد ثلاثين مترا من المكان الذي تقابل فيه زميله النقيب "هاني عبد العزيز" مع الطاعن فلم يستطع أن يعرف ما يدور بينهما ، وبالتالي لم ير الطاعن وهو يضع مبلغ الرشوة في جيبه ،

ولا هورآه يخرجه من هذا الجيب ويحاول إلقاءه على الأرض ، مما كان مدار
ما شهد به زميله في الجزء الجوهري الذي كان موضوع استدلال الحكم من شهادته ،
ومن ثم فإنه إذ أقال في بيان ما شهد به النقيب عبد التواب درويش إلى مضمون
ما شهد به زميله مع إختلاف الواقعة التي شهد عليها كل منهما ، يكون فوق
قصوره ، منظويا على الخطأ في الإسناد مما يبطله ويوجب نقضه .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود عطيفة .

(٨٠)

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) تعويض . ضرر . ” الضرر المادى . الضرر الأدبى ” . عاهة .

إنتقال التعويض عن الضرر المادى من المضرور - إذا ما ثبت له الحق فيه - إلى خلفه .
شروط إنتقال الضرر الأدبى من المضرور إلى الغير طبقا لسنة ٢٢٢ مدنى :
إذا تحدد بمقتضى إتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء .

(ب) أسباب الإباحة . ” الدفاع الشرعى ” . نقض . ” أسباب الطعن .
مالا يقبل منها ” .

سكوت الطاعن من الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى أمام محكمة الموضوع ، وكون
الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها .
ليس للطاعن إثارتها أمام محكمة النقض .

١ - الأصل فى التعويض عن الضرر المادى أنه إذا ما ثبت الحق فيه
للمضرور فإنه ينتقل إلى خلفه فيستطيع وارث المضرور أن يطالب بالتعويض الذى
كان لمورثه أن يطالب به لو بقى حيا . أما التعويض عن الضرر الأدبى الذى يصيب
المجنى عليه فإنه مخصص مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل إلى الغير طبقا
لسنة ٢٢٢ من القانون المدنى إلا إذا تحدد بمقتضى إتفاق أو طالب به الدائن
أمام القضاء ، وإلا فإنه لا ينتقل إلى ورثته بل يزول بموته .

٢ - متى كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى، كما أن واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم فى يوم أول أبريل سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز الزقازيق محافظة الشرقية : المتهم الأول (الطاعن) ضرب عبد الغنى أحمد حبيب الصالحى بعصا على ذراعه - وكتفه الأيسر فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي نشأت عن اثنتين منها عاهتين مستديمتين يستحيل برؤهما هما إعاقة فى حركة رفع الذراع الأيسر عند الكتف وفى حركة ثنى الإصبع الخنصر الأيسر . المتهم الثانى - أحدث عمدا إصابة الرأس بالمجنى عليه صالف الذكر والموصوفة بالتقرير الطبى والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . المتهم الثالث - أحدث عمدا بحسن السيد الصالحى الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام، فقرر بذلك . وادعى أحمد وعطيه ومجد أنور بصفقتهم الشخصية وأحمد عبد الغنى أحمد حبيب الصالحى بصفته وصيا على شقيقه القاصرين مصطفى كامل وعبد الحكيم قاصرى المجنى عليه عبد الغنى أحمد حبيب الصالحى - الذى توفى - مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات الزقازيق فصلت وقائع الجنبح المنسوبة إلى المتهمين الثانى والثالث عن الجناية المسندة إلى المتهم الأول ، وأحالت الجنبح إلى النيابة لإجراء شئونها

فيها ثم قضت حضوريا بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٧ عملا بالمادتين ١٧ و ٢٤٠/١ من قانون العقوبات (أولا) بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر . (ثانيا) إلزامه أن يدفع إلى المدعين بالحقوق المدنية مبلغ مائة وخمسين جنيها على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة وألزمه أداء تعويض للمدعين بالحقوق المدنية، فقد عاره قصور في التسبيب وأخطأ في تطبيق القانون وذلك بأنه لم يتحدث عن الإصابات التي لحقت بالطاعن ولم يستظهر الصلة بينها وبين إصابات المجنى عليه ولم يبين البادئ منهما بالعدوان لأهمية ذلك في تقرير مسئولية الطاعن . كما أنه قضى بقبول الدعوى المدنية المرفوعة من ورثة المجنى عليه بطلب التعويض عن الضرر الذي لحق بمورثهم من جراء العاهة التي أصابته مع أن التعويض عن الضرر شخصي مقصور على المضرور نفسه ولا ينتقل إلى الورثة إلا إذا كان المجنى عليه قد طالب به قضاء قبل وفاته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن التقارير الطبية الشرعية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما يرمى إليه الطاعن في الوجه الأول من وجهي الطعن أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس، وكان البين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أنه لم يدفع بقيام هذه الحالة ، كما أن واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها فإن ما يشير به الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب في ضدد الدعوى المدنية إلى قوله : " لما كانت الجريمة أساس طلب التعويض من الجرائم التي لا تتوقف المحاكمة فيها على شكوى .

المجنى عليه فلورثته بعد وفاته الإدماء بحقوق مدنية على أساس الضرب الذي لحق بمورثهم ونشأت عنه العاهتان لأن من حقهم بصفتهم وارثين له المطالبة بتعويض الضرر المادى والأدبى الذى سببته الجريمة لمورثهم على اعتبار أن الضرر يؤول فى النهاية إلى مال يورث عن المضرور . وما دام المجنى عليه قبل وفاته لم يتنازل صراحة عن حقه فى التعويض فلا محل لما يدفع به الدفاع الدعوى المدنية من عدم القبول . لما كان ذلك ، وكان الأصل فى التعويض عن الضرر المادى أنه إذا ما ثبت الحق فيه للمضرور فإنه ينتقل إلى خلفه فيستطيع وارث المضرور أن يطالب بالتعويض الذى كان لمورثه أن يطالب به لو بقى حيا . أما التعويض عن الضرر الأدبى الذى يصيب المجنى عليه فإنه شخصى مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل إلى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدنى إلا إذا تحدد بمقتضى إتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء ، وإلا فإنه لا ينتقل إلى ورثته بل يزول بموته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى انتقال حق المورث فى التعويض عن الضرر الأدبى إلى ورثة المدعين بالحقوق المدنية ، بما يخالف حكم المادة ٢٢٢ سالفة الذكر فضلا عن تجاوزه ما طلبه المدعون بالحقوق المدنية من تعويض عن الضرر المادى فقط مما يعيبه بما يوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والإحالة مع إلزام المطعون ضدهم المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماه .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
 محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين صالح ، ومحمود العمراوى .

(٨١)

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) قتل عمد . "نية القتل" . مسئولية جنائية . موانع العقاب .
 "فقدان الشعور والإختيار . الغيوبة الناشئة عن تناول
 عقاقير مخدرة" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير
 توافر عناصر الجريمة" . "سلطانها في تقدير الدليل" .
 حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

(أ) شروط الغيوبة المانعة من المسؤولية ؟

(ب) تقدير موانع المسؤولية الناشئة عن فقدان الشعور . موضوعي .

(ج) توافر نية القتل أو عدم توافرها . تقديره . موضوعي .

(د ، هـ ، و ، ز) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . محكمة الموضوع .
 "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "إثبات بوجه
 عام" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .
 قتل عمد . "نية القتل" .

(د) كفاية استظهار الحكم لنية القتل على نحو سائق وصحيح
 في القانون .

(هـ) عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في مناحي دفاعه
 الموضوعي .

(و) وزن أقوال الشهود . موضوعي .

(ز) لا يغير الحكم خطؤه في قوله أن أقوال الشاهد التي مول عليها أبدت أمام المحكمة في حين أنها تليت عليها .

١ — الأصل أن الغيوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها بحيث تفقده الشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل .

٢ — تقدير حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة فيما يتعلق بفقدان الشعور أو التمتع به ، والفصل في امتناع مسؤوليته تأسيسا على وجوده في حالة سكر وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضي الموضوع دون معقب عليه .

٣ — نية القتل أمر داخلي يرجع في تقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطة محكمة الموضوع وحريتها في تقدير الأدلة ، وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الواقعة كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق .

٤ — إذا كان ما قاله الحكم في شأن استظهار نية القتل وقيامها في حق المتهم سائغا وصحيحا في القانون ويتضمن الرد على ما أثاره في شأن تكييفه للواقعة بوصف أنها ضرب أفضى إلى الموت ، فإن ما يشير به المتهم المذكور في هذا الصدد لا يكون له محل .

٥ — ليست المحكمة ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها ، واطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٦ — وزن أقوال شهود الإثبات مرجعه إلى محكمة الموضوع .

٧ - متى كان ما أثبتته الحكم عن أقوال الشاهد التي اعتمد عليها له أصله في التحقيقات ، وقد صدرت منه بالفعل ، فلا يضير الحكم أن يكون قد أخطأ في قوله أن هذه الأقوال قبلت أمام المحكمة في حين أنها في الواقع إنما تليت عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩٦٤/٢/٢٤ بدائرة قسم الجيزة محافظة الجيزة : المتهم الأول " الطاعن " : قتل عمدا محمد محمد علي بأن طعنه عدة طعنات في وجهه وصدره بآلة حادة (مطواه) قاصدا إزهاق روحه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والمتهم الثاني : وقد علم بوقوع جناية القتل سالفة الذكر أعان المتهم الأول بإخفاء أحد أدلة الجريمة وهو السلاح (المطواه) المستعمل في ارتكاب الحادث . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا للوصف والقيود الواردين بقرار الإحالة فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضور يا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ٣٤١/١٤٥ منه بالنسبة إلى المتهم الثاني (أولا) بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة (وثانيا) بمعاينة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسييب وخطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه قال بتوفر نية القتل على الرغم من تسليمه بأنها لم تظهر لدى الطاعن إلا بعد سكره مما لازمه اعتبار الواقعة ضربا أفضى إلى موت لأن السكران لا ينبغي لديه القصد الخاص على إزهاق الروح ، وما استدلى به الحكم

على توافر هذه النية من استعمال الطاعن آلة قاتلة بطبيعتها وقيام ضغينة بينه وبين المجنى عليه يناقضه أن الآلة المستعملة هي مطواة وهي ليست قاتلة بطبيعتها ، كما دلت ظروف الحادث وأقوال الشهود على إلتفاء الضغينة بينهما وما ساقه الحكم من أن الطاعن تناول البيرة فقط بدرجة لا تفقده الوعي والإدراك ، ينفيه ما شهد به عبد الحافظ مصطفى مساعد شرطة النجدة من أن الطاعن كان في حالة سكر ، وما شهد به فتحى عبد العال وما ثبت بمحضر الشرطة من أنه عثر مع الأخير على زجاجة نمر وما شهد به على محمد اسماعيل من أن الطاعن والمجنى عليه شربا نحرًا قبل تعاطي البيرة وهو أمر قايده بما ثبت من تقرير الطبيب الشرعى من ارتفاع نسبة الكحول بدم المجنى عليه كما أن ما أثبتته المحكمة من أن الطاعن صحب المجنى عليه لتناول الخمر وأنه أخرج سكينًا إعتدى بها على المجنى عليه لضغينة بينهما وأنه شديد الخطورة يتاقى الثابت بالأوراق من أن المجنى عليه هو الذى صحب الطاعن لتناول الشراب ، وأن أحدا لم يشهد برؤيته وهو يخرج السكين للاعتداء على المجنى عليه أو بوجود نزاع سابق بينهما ، وقد جاءت صحيفة الطاعن خالية من السوابق ، كما أثبت الحكم — خلافا للواقع — أن أقوال الشاهد حمدى أحمد الشلبى تليت بالجلسة فى حين أنه سئل بها ، هذا إلى أن الحكم اجتراً دفاعه ولم يرد على باقيه من احتمال إصابة المجنى عليه بمناسبة إقدامه على السرقة مع الطاعن وعدم التعويل على أقواله لأنه كان فى حالة سكر وأنه أحدث الإصابات بنفسه ولم ينف الطبيب الشرعى هذا الاحتمال وأن الاتهام لفق للطاعن من رجال المباحث ، الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، وخلص إلى أن المسكر الذى تناولة الطاعن لم يعد لديه الإدراك والشعور إستنادا إلى ما شهد به شاهد الإثبات الأول بالجلسة من أن الطاعن كان واقفا بالطريق وقت الحادث بحالة طبيعية . كما أن مسلكه وإجاباته فى مراحل التحقيق تقطع بذلك إذ حاول إلصاق التهمة بغيره ثم عاد وزعم أن المجنى عليه طعن نفسه ، ثم عرض الحكم إلى نية القتل وأثبت توافرها لدى الطاعن من نوع الآلة

التي استخدمها وموضع إصابة المجنى عليه بأنها في مقتل ومن شدتها بحيث أنها أحدثت قطعاً بالضلع والرئة اليمنى والجحاجز والكبد ونفذت إلى التجويف البلوري ، ومن تكرار الطعنات والضغينة القائمة بينهما . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد محص دفاع الطاعن في خصوص امتناع مسئوليته تأسيساً على وجوده في حالة سكر وقت الحادث وانتهى للأسباب السائغة التي أوردها إلى أنه كان أهلاً لحمل المسئولية الجنائية لتوفر الإدراك والاختيار لديه وقت مقارفة الفعل الذي ثبت في حقه ، وكان الأصل أن الغيبة المانعة من المسئولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهراً أو على غير علم منه بحقيقة أمرها بحيث تفقده الشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل ، وكان تقدير حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة فيما يتعلق بفقدان الشعور أو التمتع به ، والفصل في امتناع مسئوليته تأسيساً على وجوده في حالة سكر وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضي الموضوع دون معقب عليه . لما كان ذلك ، وكانت نية القتل أمراً داخلياً يرجع في تقدير توافره أو عدم توافره إلى سلطة محكمة الموضوع وحريتها في تقدير الأدلة وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الواقعة كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق ، وكان ما قاله الحكم في شأن استظهار نية القتل وقيامها في حق الطاعن سائغاً وصحيحاً في القانون ويتضمن الرد على ما أثاره في شأن تكييفه للواقعة بوصف أنها ضرب أفضى إلى الموت ، فإن ما يشير الطاعن في شأن ذلك كله لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، وكان ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه من إغفاله إيراد دفاعه الموضوعي وتخصيصه مردوداً بأن المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها واطمئنانه إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أفصح عن اطمئنانه إلى أقوال شهود الإثبات بالتحقيق ، وكان وزن أقوالهم مرجعه إلى محكمة الموضوع ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما حصله الحكم من أقوالهم له أصله في التحقيق ، ومتى كان ما أثبتته الحكم عن أقوال الشاهد حمدي أحمد البقل التي اعتمد عليها له أصله في التحقيقات وقد

صدرت منه بالفعل فلا يضير الحكم ان يكون قد أخطأ في قوله إن هذه الأقوال
 قيلت أمام المحكمة في حين أنها في الواقع إنما تليت عليها . لما كان ما تقدم ،
 وكان ما ينعاه الطاعن لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل
 إثارته أمام محكمة النقض ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه
 موضوعاً .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود عطيفه .

(٨٢)

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ القضائية

(أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و) حكم . "تسليمه . تسليم غير معيب" . إثبات .
"شهادة" .

(أ) للحكمة تصحيح الخطأ المأدى في التقرير الطبي الشرعى
هل لدى مناقشة الطبيب الشرعى بالجلسة . مثال لرفع
التناقض بين الدليلين القول والفقى .
(ب) حكم الإدانة ، بياناته ؟

(ج) للحكمة الموضوع تجزئة الدليل والأخذ به في حق متهم
دون آخر .

(د) تناقض الشهود لا يعيب الحكم . شرط ذلك .

(هـ) للحكمة الموضوع الأخذ بما تظمن إليه من أقوال
الشهود في حق متهم دون آخر .

(و) للحكمة التعويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض
من قالة شهود النفى .

(ز) سبق اصرار . ترصد . بحكمة الموضوع .

البحث في توافر ظرف سبق الإصرار والترصد .
موضوعى .

١ - متى كان ما استخلصه الحكم وعلل به الخلاف الظاهري بين أقوال الشهود وبين التقرير الطبي الشرعي سائغا في العقل مستقيا مع منطق الأمور - بعد تصحيح ما ورد بهذا التقرير من خطأ مادي من مسار الأعبرة واتجاهها طبقا لما أوضحه الطبيب الشرعي عند مناقشته بجلسة المحاكمة ، مما أشار إليه الحكم في مدوناته - فإنه لا يكون ثمة تعارض حقيقي بين مؤدى الدليلين القولى والفنى اللذين أخذ بهما الحكم في قضائه بالإدانة .

٢ - إذ أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها لم يرسم شكلا خاصا تصوغ فيه المحكمة هذا البيان . فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى نسبت إلى المتهم حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

٣ - لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تبين الواقعة على حقيقتها وترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها ، ولها في سبيل ذلك تجزئة الدليل وأن تأخذ به في حق متهم دون آخر بما هو مقرر لها من سلطة وزن عناصر الدعوى وأدلتها بما لامعقب عليها فيه .

٤ - لا يعيب الحكم تناقض الشهود ما دام قد أورد أقوالهم بما لاتناقض فيه واستخلص منها الإدانة استخلاصا سائغا .

٥ - من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشهود في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطعن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يعد هذا تناقضا منها يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في ناحية أخرى .

٦ - للمحكمة سلطة تقدير أقوال الشهود وأن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن قالة شهود النفى ما دامت لا تثق بما شهدوا به .

٧ - من المقرر أن البخت في توافر ظرف سبق الاضرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٧ مارس سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز الصف محافظة الجيزة (أولا) المتهمين الثلاثة : قتلوا عمدا مع سبق الإصرار والترصد حجاب إمام فرغل بأن يتنوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية وعصى وتوجهوا إليه بحمله حيث أيقنوا وجوده فيه وأطلق عليه المتهمان الأول والثاني أميرة نارية من مسدس كانا يحملانه وأنهال عليه الثالث ضربا بالعصا قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (وثانيا) . المتهمين الأول والثاني : (١) أحزا سلاحين ناريتين في غير الأحوال المصرح بها قانونا "مسدسين" (٢) أحزا ذخيرة "طلقات" مما يستعمل في السلاح الناري سالف الذكر وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام ، فصدر قراره بذلك . وإدعت زوجة القتيل - عن نعمها وبصفتها وصية على أولادها القصر - مدنيا قبل المتهمين متضامتين بمبلغ قرش صباغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . ومحكمة جنايات الجيزة قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٤ عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ٦ و ١ و ٢/٢٦ و ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المرافق بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والمواد ذاتها مع استبعاد مواد قانون السلاح بالنسبة إلى المتهم الثالث والمادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين جميعا (أولا) : بمعاقة كل من المتهمين الأول والثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة (وثانيا) بمعاقة المتهم الثالث بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات والزمّت المتهمين الثلاثة متضامنين أن يدفعوا إلى المدعية بالحق المدني مبلغ قرش واحد

على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض وقضى في هذا الطعن بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٦٦ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات الحيزة للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى مع إلزام المطعون ضدها المصروفات المدنية وعشرة جزيئات مقابل أتعاب المحاماه . والمحكمة المذكورة — بهيئة أخرى — قضت حضوريا في ٢٥ مايو سنة ١٩٦٧ عملا بالمواد السالفة الذكر (أولا) بالنسبة إلى المتهم الأول بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وإلزامه أن يدفع للمدعيه بالحق المدني عن نفسها وبصفتها مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه . (وثانيا) : براءة المتهمين الآخرين مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية في يوم صدوره ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وإحراز السلاح والذخيرة بغير ترخيص، قد شابه قصور وتناقض وانطوى على خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال، ذلك بأنه خلا من بيان صورة الواقعة التي دان الطاعن بها — كما استقرت في يقين المحكمة — مما لا يغني عنه الإقتصار على إيراد الصورة التي ساقها الإتهام لواقعة الدعوى إذ أن هذه الصورة قد أطرحتها الحكم ذاته بالنسبة إلى الإتهام المسند إلى المتهمين الثاني والثالث المقضى ببراءتهما ، وهي صورة — كما رواها شهود الإثبات — مترابطة ولا تقبل التجزئة . وواقع الأمر أن هؤلاء الشهود قد تناقضت أقوالهم وتضاربت بشأن كيفية وقوع الحادث ، ومع ذلك فقد حول الحكم على أقوالهم في قضائه بإدانة الطاعن بينما أهدرها فيما يتعلق بالمتهمين الثاني والثالث على الرغم من عدم إمكان تجزئة شهادتهم . كما أنه إلتفت كلية من أقوال شاهد النفي الذي أيد الطاعن في حين أنه قد أخذ بأقوال شهود نفي المتهمين الآخرين . هذا فضلا عن أن الحكم قد استند في قضائه إلى أقوال شهود الرؤية الثلاثة باعتبارها

متطابقة مع ما أثبتته التقرير الطبي الشرعى، مع أن القائم في الأوراق أن ما شهد به هؤلاء الشهود يتعارض مع النتيجة التي انتهى إليها الطبيب الشرعى في تقريره في خصوص اتجاه مسار الأميرة التي أصيب بها المجنى عليه. كما أن ما أورده الحكم تدليلاً على توافق طرفي سبق الإصرار والترصد لا تعين عليه وقائع الدعوى كما هي ثابتة بالأوراق ومن ثم يكون الحكم معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه — بعد أن بين واقعة الدعوى حسبها صورها الاتهام وأورد الأدلة التي استندت إليها النيابة العامة في إثبات تلك الواقعة في حق المتهمين الثلاثة — حصل مؤدى هذه الأدلة ثم عرض إلى موقف كل من المتهمين من الإتهام الموجه إليه ؛ وخلص إلى ثبوت هذا الإتهام قبل الطاعن وحده وذلك بقوله ” وبما أن المحكمة تعتمد أدلة الإثبات التي أوردتها فيما سلف في حق المتهم الأول (الطاعن) وحده، وتعول في أقوال شهود الإثبات الثلاثة الأولين على الجزء الخاص منها باتهام ذلك المتهم ، وقد تأيدت أقوال الشاهدين الأول والثاني منهم الواردة في محضر المعاينة بما جاء في الكشف الطبي وتقرير الصفة التشريحية من حيث موقف واتجاه كل من المجنى عليه والمتهم الأول وقت إطلاق النار على المجنى عليه أثناء تواجده على الجسر حيث قالوا إن المتهم الأول وقت إطلاق النار عليه كان على يسار المجنى عليه وأثبت تقرير الصفة التشريحية صحة هذا الاتجاه ولا تنافي بين أقوال الشهود ومواضع الإصابات لأن الشهود إقتصروا على ذكر الاتجاه ولم يذكروا — وما كان في وسعهم أن يذكروا — مواضع الإصابات لكل طلق نارى في جسم المجنى عليه أو حركة يده اليسرى وقت الإطلاق بل ذكروا أن العيارات انهالت على المجنى عليه في البداية وهو على الجسر من جهة يساره ولما كانت الإصابات المذكورة في تقرير الصفة التشريحية تحت بند أولاً وهى ١ ، ب ، ج ، يتصور حدوثها كما جاء في التقرير الطبي الشرعى من مقذوف واحد جاء المجنى عليه من جهة يساره وفي اتجاه أفقى وهو والمتهم الأول على الجسر، فإن المحكمة تستخلص صحة ذلك من تصور مرده قابلية الذراع اليسرى للمجنى عليه للحركة ، ومؤدى هذا التصور أن الساعد الأيسر للمجنى عليه كان وقت الإطلاق على الجسر مثباً لسبب أو لآخر إلى أعلا والعضد اليسرى إلى أسفل بما يشبه رقم ٧ ومن ثم أصاب الطلق الأول أسفل الساعد الأيسر وهو في هذا الوضع

المثني وتعتبر هذه الإصابة في أعلى ذلك الساعد منظورا في ذلك إلى وجوده في الوضع الطبيعي، أي غير مثني على العضد وإنما مدلى إلى أسفل على امتداد العضد وقت توقيع الكشف عليه—ثم نفذ المقذوف بعد ذلك أفقيا إلى أسفل العضد الأيسر ثم إلى يسار مقدم الصدر أسفل حلقة الثدي بنحو ٢ سم وهو الوضع الذي تتصوره المحكمة لاختراق مقذوف واحد للعضد والساعد الأيسر على يسار مقدم الصدر، ولا تنافي بين هذا التصور وأقوال الشهود في شيء إذ لم يرد في أقوالهم شيء يتعارض مع هذا التصوير من حيث أوضاع وحركة ذراع المجنى عليه نفسه كما أنه مما يؤيد أقوالهم في أن المجنى عليه بدأ يهبط الجسر والمتهم الأول يتابعه باطلاق الرصاص، ما جاء في الكشف الطبي من أن الإصابة المذكورة في التقرير الطبي تحت بند (ثالثا) والتي أصابت يسار البطن إصابة من مقذوف من جهة اليسار وأعلى إلى اليمين وأسفل بانحراف قليل إلى الخلف مما يؤيد تصوير الشهود في متابعة المتهم الأول المجنى عليه بالإطلاق وهو يهبط الجسر مما يغير قليلا من وضع القائم باطلاق النار فيجعله إلى يسار المجنى عليه بانحراف قليل إلى الخلف وبما أنه وقد اعتمدت المحكمة أدلة الاثبات بالنسبة إلى المتهم الأول فإنها تأخذه بمقتضى هذه الأدلة وترد دفاعه الموضوعي وكذا أقوال شهود نفيه “ واستظهر الحكم توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في حق الطاعن بقوله ” وبما أن سبق الإصرار ثابت في حق المتهم الأول (الطاعن) من الضغينة التي كان يحملها للمجنى عليه بسبب سبق إتهام المجنى عليه قبل هذا الحادث بنحو عام في ضرب سعيد صادق شقيق المتهم الأول ضربا أفضى إلى موته ، مما حمل المتهم الأول على أن يدبر الحادث ويعد له عدته في هدوء وترو بعد مضي نحو عام على مقتل أخيه ثم يستقصى تحركات القاتل ويتابعة بالمراقبة حتى علم بوجوده في حقله فقتله أخذا بثأر أخيه . وبما أن الترصد ثابت كذلك في حق المتهم الأول من سيره في الطريق الذي يعلم يقينا أنه إعتاد المسير فيه بين حقله والبلدة، وذلك لملاقاته على ذلك الطريق، ولما ظفر به أفرغ في جسده الرصاص تنفيذا لإصراره السابق على قتله “ لما كان ذلك ، وكان القانون إذ أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها لم يرسم شكلا خاصا تصوغ فيه المحكمة هذا البيان ، فتمت كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة

التي نسبت إلى المتهم حسبما استخلصته المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القانون .
ولما كانت الواقعة كما أوردتها الحكم حسبما صورها الإتهام قد تضمنت سردا مفصلا للأفعال التي نسب إلى الطاعن مقارقتها ، وكان الحكم قد أفصح عن أخذه بهذا التصوير الذي شهد به شهود الرؤية — فيما اطمأن إليه من أقوالهم خاصا بما أسند إلى الطاعن — فإن الحكم بما أثبتته من ذلك يكون قد اشتمل على البيان الكافي للواقعة التي دين الطاعن بها . وإذا كان لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تتبين الواقعة على حقيقتها وترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها ، وكان لها في سبيل ذلك تجزئة الدليل وأن تأخذ به في حق متهم دون آخر بما هو مقرر لها من سلطة وزن عناصر الدعوى وأدلتها بما لا معقب عليها فيه ، فإن النعي على الحكم بدعوى قصوره في بيان الواقعة وفساد استدلاله فيما أقام عليه قضاؤه بإدانة الطاعن يكون غير سديد .
لما كان ذلك ، وكان تناقض الشهود — بفرض قيامه — لا يعيب الحكم مادام قد أورد أقوالهم بما لا تناقض فيه واستخلص منها الإدانة استخلاصا سائغا ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود في حق أحد المتهمين وتطرح مالا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يعد هذا تناقضا منها يعيب حكمها مادام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها ومادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في ناحية أخرى ، وكان للمحكمة سلطة تقدير أقوال الشهود وأن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تتق بما شهدوا به ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من أقوال شهود الرؤية له ما أخذه الصحيح مما هو وارد بمحضر المعاينة التكميلية التي أجرتها النيابة العامة ، وكان ما استخلصه الحكم وعلل به الخلاف الظاهري بين أقوال هؤلاء الشهود وبين التقرير الطبي الشرعي سائغا في العقل مستقيما مع منطق الأمور — بعد تصحيح ما ورد بهذا التقرير من خطأ مادي عن مسار الأميرة واتجاهها طبقا لما أوضحه الطبيب الشرعي عند مناقشته بمجلسة المحاكمة الثانية ، مما أشار إليه الحكم في مدوناته — فإنه لا يكون ثمة تعارض حقيقي بين مؤدى الدليلين القولي والفني اللذين أخذ بهما الحكم في قضائه بالإدانة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن البحث في توافر

ظرفى سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضى الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الإستنتاج ، وكان الحكم قد عرض على استقلال لذين الطرفين وكشف عن توافرها لدى الطاعن وساق لإثباتهما من الدلائل والقرائن ما يكفى لتحقيقهما طبقا للقانون—مما تعين عليه الوقائع الثابتة بالأوراق خلافا لما يدعيه الطاعن، وكان الحكم فوق ذلك قد قضى على الطاعن بعقوبة داخلية فى حدود العقوبة المقررة لاقتل العمد بغير سبق إصرار أو ترصد ، فإن ما يثيره فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، ومضوية لسادة المستشارين : محمد صبرى ،
ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى .

(٨٣)

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) مواد مخدرة . مأمورو الضبط القضائي . جريمة . ” الكشف
عن الجريمة ” . إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . حكم . ” تسييبه .
تسييب معيب ” . بطلان .

(أ) كل إجراء يقوم به مأمور الضبط في سبيل الكشف عن الجرائم والتوصل
إلى معاقبة مرتكبها يعتبر صحيحا متجا لأثره ما لم يتدخل بفعله في خلق
الجريمة أو التعريض على مقارقتها .

(ب) تظاهر مأمور الضبط برغبته في شراء مخدر من المتهم وتقديم المتهم المخدر له .
ليس فيه خلق للجريمة أو تعريض عليها . حق المحكمة في الأخذ بالدليل
المستمد من ذلك الإجراء متى إطمأنت إلى حصوله .

١ - إن مهمة مأمور الضبط بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات
الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبها ، فكل إجراء يقوم به
في هذا السبيل يعتبر صحيحا متجا لأثره ما لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة
أو التعريض على مقارقتها ، وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة .
ولا تريب على مأمور الضبط أن يصطنع في تلك الحدود من الوسائل البارة
ما يسلس لمقصوده في الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة .

٢ - متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه نُمي إلى الضابط من أحد المرشدين أن المتهم - وهو رجل كفيف البصر - يتجبر في الأفيون ويقوم بتوزيعه على العملاء في مكان عينه ، فانتقل ثمة متظاهرا برغبته في الشراء ، فأخرج له المتهم ما معه من المخدر للتأكد من جودة صنفه فألقى الضابط - عندئذ - القبض عليه ، فإن ما فعله يكون إجراء مشروعا يصبح أخذ المتهم بنتيجته متى اطمأنت المحكمة إلى حصوله ، لأن تظاهر مأمور الضبط برغبته في الشراء ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أبطل الدليل المستمد بما كشف عنه المتهم طواعية من إحرازه المخدر ، يكون على غير سند من الواقع أو أساس من القانون ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢ يولييه سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة : أحرز بقصد الإتجار جوهرًا مخدرا " أفونا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للوصف والقيود والمواد الواردة بقرار الإحالة . فقرر بذلك في ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٦ . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادتين ٣٠٤ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية مع تطبيق المادة ٣٠ من قانون العقوبات براءة المتهم مما هو منسوب إليه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى براءة المتهم المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه على ما قال به من أن مأمور الضبط سعى بنفسه إلى الإيقاع بالمتهم إذ أخفى حقيقته عنه مستغلا فقد بصره ، حتى أوقع نفسه في حالة تلبس بالجريمة مع أن ما وقع من الضابط لم يكن إلا محاولة للكشف عن تلك الجريمة دون

تحرّض على ارتكابها ، وكانت إرادة الجاني حرة حينما أبرز المخدر الذي يحزره ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن من مهمة مأمور الضبط بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها ، فكل إجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لأثره ما دام لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارقتها ، وطالما بقيت إرادة الجاني حرة غير معدومة . ولا تريب على مأمور الضبط في أن يصطنع في تلك الحدود من الوسائل الباردة ما يسلس لمقصوده في الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه نُمي إلى الضابط من أحد المرشدين أن المتهم — المطعون ضده — وهو رجل كفيف البصر — يتجبر في الأفيون ويقوم بتوزيعه على العملاء في مكان عينه ، فإن تقل ممة متظاهرا برغبته في الشراء فأخرج له المتهم ما معه من المخدر للتأكد من جودة صنفه ، فألقى الضابط — عندئذ — القبض عليه ، فإن ما فعله يكون إجراء مشروعا يصح أخذ المتهم بنتيجته متى اطمأنت المحكمة إلى حصوله ، لأن تظاهر مأمور الضبط برغبته في الشراء ، ليس فيه خلق للجريمة أو تحرّض عليها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا بطل الدليل المستمد مما كشف عنه المتهم طواعية من إحرازه للمخدر ، يكون على غير سند من الواقع ، أو أساس من القانون ، مما يعيبه بما يوجب نقضه . ولما كانت المحكمة قد حجبت نفسها عن مواجهة عناصر الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٨

بإدارة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد صبرى ، وعبد المنعم حمزوى ، وقصر الدين عزام ، وأنور خلف .

(٨٤)

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٨ القضائية

إرتباط . عقوبة . إصابة خطأ . سلاح . تقض "حالات الطعن بالنقض .
الخطأ فى تطبيق القانون

تقدير توافر شروط المادة ٣٢ عقوبات أو عدم توافرها . أمر موضوعى . مثال .

تقدير توافر شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمر يدخل فى سلطة محكمة الموضوع مادامت تقيم قضاءها على ما يحمله قانونا . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من أقوال المجنى عليه والشاهدين أن المطعون ضده أطلق عيارا من بندقية فرحا وابتهاجا فى حفل زفاف بإحدى القرى اجتمع فيه كثير من الناس دون إحراز منه أو مراعاة للقوانين فأصاب المجنى عليه بالإصابة الميمنة بالتقرير الطبى . وقد استخلصت المحكمة من ذلك فى منطق سليم أن جرائم إحراز البندقية والذخيرة بغير ترخيص وحمل السلاح فى فرح وإطلاقه داخل القرية قد نشأت عن فعل واحد يختلف عن جريمة إصابة المجنى عليه خطأ التى نشأت عن فعل إطلاق النار المستقل تمام الاستقلال عن الفعل الذى أنتج الجرائم سالفة البيان مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة لجرمته بالإصابة بالخطأ . فإن النعى على الحكم بالخطأ تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ليلة ٤ مايو سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز سوق محافظة كفر الشيخ : أولا - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن "فرد خرطوش" ثانيا : أحرز ذخائر "طلقة واحدة" مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته وإحرازه ثالثا : حمل السلاح الناري سالف الذكر في فرج . رابعا : تسبب خطأ في جرح محمد يونس الشخيب بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم إحترازه إذ أطلق عيارا ناريا من السلاح سالف الذكر في فرج ولم يحتط للأمر فأصاب المجنى عليه وحدثت به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق . خامسا : أطلق سلاحا ناريا داخل قرية . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لمواد الاتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت في الدعوى حضوريا في ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٧ عملا بالمواد ١/١ و ٦ و ١٦ مكرر و ١/٢٦ - ٢٩ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق والمواد ٣٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات ، أولا : بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل مدة ثلاثة أشهر وتغريمه خمسة جنيهات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة عن جرائم إحراز السلاح والذخيرة وإطلاقه داخل القرية وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة مدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم الحكم ثانيا : تغريمه عشرة جنيهات عن جريمة الإصابة الخطأ . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجرائم إحراز سلاح ناري غير مششخن وطلقات بدون ترخيص وحمل سلاح في فرج وإطلاقه داخل القرية وإصابة خطأ قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه قضى بعقوبة واحدة عن الجرائم الأربع الأول إعمالا لحكم المادة ٣٢ من

قانون العقوبات وأوقع عقوبة أخرى عن جريمة الإصابة الخطأ على اعتبار أنها غير مرتبطة بالجرائم المشار إليها في حين أنها تكونت كلها من فعل واحد هو إطلاق السلاح في داخل القرية مما كان يوجب على المحكمة أن تنزل بالمطعون ضده عقوبة واحدة عنها جميعا .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من أقوال المجنى عليه والشاهدين أن المطعون ضده أطلق صارا ناريا من بندقية فرحا وإبتهاجا في حفلة زفاف بإحدى القرى إجتمع فيه كثير من الناس دون احتراز منه أو مراعاة للقوانين فأصاب المجنى عليه بالإصابة الميمنة بالتقرير الطبي . وقد استخلصت المحكمة من ذلك في منطق سليم أن جرائم إحراز البندقية والذخيرة بغير ترخيص وحمل السلاح في فرح وإطلاقه داخل القرية قد نشأت عن فعل واحد يختلف عن جريمة إصابة المجنى عليه خطأ التي نشأت عن فعل إطلاق النار المستقل تمام الاستقلال عن الفعل الذي أنتج الجرائم سالفة البيان مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة لجريمة الإصابة الخطأ لعدم توافر شروط إنطباق المادة ٣٢ من قانون العقوبات في أي من فقرتيها . ولما كان تقدير توافر شروط هذه المادة أو عدم توافرها أمرا يدخل في سلطة محكمة الموضوع مادامت تقيم قضاءها على ما تحمله قانونا وهو ما لم يخطئ الحكم المطعون فيه في تقديره ، فإن الطعن عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٨

بقيادة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حجازى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى .

(٨٥)

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب، ج، د) ضرب . حكم . "تسييبه . تسييب غير معيب" . إثبات .
"شهود" .

(١) جريمة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢ عقوبات . توافرها :
حدوث جرح أو نشوء مرض أو عجز نتيجة له . غير لازم .

(ب) الحكم بالإدانة بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات . تبينه موقع الإصابات
أو أثرها ودرجة جسامتها . غير لازم لصحته .

(ج) جواز حدوث الإصابات الرضية من الضرب بالأيدي .

(د) تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل القنى . غير لازم .

١ - لا يشترط لتوافر جنحة الضرب التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من
قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد
الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثراً أو لم يترك .

٢ - لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات
أن يبين موقع الإصابات التى أنزلها المتهم بالحصى عليه ، ولا أثرها ولا درجة
جسامتها .

٣ - الإصابات الرضية كما يجوز حدوثها من الضرب بالأيدي يجوز حدوثها
من الضرب بالعصى .

٤ — ليس بـ لازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الموازنة والتوفيق .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم فى يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز أبو تيج محافظة أسيوط : المتهم الأول (أولا) شرع فى قتل زيد محمود عبد الله عمدا مع سبق الاصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا حمله إلى حيث أيقن وجود المجنى عليه فلما ظفربه أطلق عليه عيارين ناريين قاصدا من ذلك قتله فأصابه أحدهما وأحدث إصابة رأسه الموصوفة بالتقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج (ثانيا) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مصقول الماسورة "فرد خرطوش" (ثالثا) أحرز ذخيرة مما تستعمل فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بمجازته أو إحرازه . المتهمين من الثانى إلى الرابع : أحدثوا عمدا بالمجنى عليه سالف الذكر مع سبق الإصرار الإصابات الرضية الميمنة بالتقرير الطبى والى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول ٢ المرافق بالنسبة إلى الأول والمادة ٢/٢٤٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الباقيين فقرر بذلك بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ . ومحكمة جنايات أسيوط عدلت وصف التهمة المسندة إلى المتهمين الثانى والثالث والرابع باستبعاد الاصرار وقضت فى الدعوى حضوريا بتاريخ ١٥ من إبريل سنة ١٩٦٨ عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى هؤلاء المتهمين (أولا) ببراءة المتهم الأول مما أسند إليه (ثانيا) بمعاقبة كل من المتهمين الثانى والثالث والرابع بالحبس شهرا واحدا مع الشغل . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بتهمة الضرب العمد قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يعن برفع التناقض بين الدليل الفنى الذى أثبت حصول الاعتداء بالأيدي وبين الدليل القولى الذى أثبتته بالعصى . كما أنه وقد نفى سبق الإصرار لم يحدد الضربة أو الضربات التى أحدثها الطاعن من واقع التقرير الطبى مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على المواءمة والتوفيق . ولا يشترط لتوافر جنحة الضرب التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحا أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل ضربا ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثرا أو لم يترك ، وعلى ذلك فلا يلزم لصحة الحكم بالإدانة بمقتضى تلك المادة أن يبين موقع الإصابات التى أنزلها المتهم بالمجنى عليه ، ولا أثرها ولا درجة جسامتها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بالخلاف بين الدليلين القولى والفنى وكان الحكم قد خلا مما يظاهر دعوى هذا الخلاف . وكانت الإصابات الرضية كما يجوز حدوثها من الضرب بالأيدي ، يجوز حدوثها من الضرب بالعصى . وكان الحكم — فوق ذلك — قد أثبت على الطاعن أنه أسهم فى الاعتداء على المجنى عليه بالضرب مما أحدث به الإصابات التى أثبتتها من واقع التقرير الطبى وأخذ بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، فإن ذلك حسبه ليبرا من القصور ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين صالح ، ومحمود العراوى .

(٨٦)

الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) عمل . إستئناف . ” التقرير به . ميعاده ” . حكم . ” تسمييه .
تسبيب معيب ” . نقض . ” حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى
تطبيق القانون ” .

ثبوت أن المتهم — حسب المبين بالثأدة الرسمية الصادرة من النيابة — قد قرر
بالاستئناف خلال الأجل القانونى الذى حددته المادة ٤٠٦ / ١ إجراءات . القضاء
بعدم قبول استئنافه شكلا . خطأ .

(ب) حكم . ” تسمييه . تسبيب معيب ” . إستئناف . ” نظره والحكم فيه ”
نقض . ” أحوال الطعن بالنقض ” . ” الخطأ فى تطبيق القانون ”
نيابة عامة .

حجب الخطأ بمحكمة الموضوع من أن تقول كلمتها فى موضوع استئناف المتهم من حيث
ثبوت صحة استناد التهم ماديا إليه . ويجوب نقض الحكم والإحالة بالنسبة لطعنه والطعن
المرفوع من النيابة .

١ — متى كان الثابت من الشهادة الرسمية الصادرة من النيابة العامة والمرفقة
بأسباب الطعن أن المتهم قرر بالاستئناف فى ١١/٦/١٩٦٦ لا فى ١٢/٦/١٩٦٦
مما مفاده أنه قرر به خلال الأجل القانونى الذى حددته الفقرة الأولى من
المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب
على خلاف الواقع إلى أن المتهم لم يقرر بالاستئناف إلا فى ١٢/٦/١٩٦٦ ورتب

على ذلك القضاء بعدم قبول إستئنافه شكلا لتقديمه بعد الميعاد ، يكون قد أخطأ في الإسناد خطأ جره إلى الخطأ في تطبيق القانون .

٢ - إذا كان خطأ الحكم قد حجب محكمة الموضوع من أن تقول كلمتها في موضوع إستئناف المتهم من حيث ثبوت صحة إسناد التهم ماديا إليه وتحقيق دفاعه من أن عمله بالشركة عمل فني بحث لا يمت للأعمال الإدارية بصلة وبالتالي فلا يمثل الشركة في ذلك ولا يصح إسناد الجرم إليه ، فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة بالنسبة لطعن المتهم والنيابة العامة لوحدة الموضوع ، بغير حاجة لبحث ماثيره في الطعن المقدم منها من تعيب للحكم في مخالفته للقانون لتزوله عن الحسد الأدنى لعقوبة الغرامة المقررة بحرمة عدم وضع لائحة النظام الأسامي بالمؤسسة ولقضاؤه بعقوبة واحدة عن جريمتي عدم إعداد ملف لكل عامل وعدم إعطاء العمال إجازات سنوية رغم عدم الارتباط بينهما ، إذ لا يتسنى النظر في تصحيح هذا الخطأ إلا بعد أن يقول الحكم كلمته في موضوع الدعوى من حيث صحة إسناد التهم ماديا إلى المتهم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٦/٦/٢١ بدائرة الأذربكية : بوصفه مدير الإدارة للشركة العامة للإنشاءات (أولا) لم يقوم بتحرير عقد عمل باللغة العربية من نسختين لكل من العمال الواردة أسمائهم بالمحضر ويسلم العامل إحداهما (ثانيا) لم يقوم بإعداد أضيائه لكل عامل تتضمن البيانات المقررة . (ثالثا) لم يضع بمكان ظاهر بالمؤسسة لائحة النظام الأسامي للعمل (رابعا) لم يقوم بإعطاء العمال إجازات سنوية (خامسا) لم يقوم بأعداد سجل خاص لأموال الغرامات التي توقع على العمال والتصرف فيها طبقا للقواعد المقررة . وطلبت عقابه بالمواد ٤٢ و ٤٣ و ٥٨ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٢١٥ و ٢٢١ و ٢٣٥ من القانون ٩١ سنة ١٩٥٩ . ومحكمة الأذربكية الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم مائتي قرش عن كل تهمة تتعدد بقدر عدد العاملين بالنسبة للتهمتين الأولى والثانية . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، كما استأنفه المتهم .

ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا في ١٩٦٧/٥/٢ (أولا) بعدم قبول استئناف المتهم شكلا لرفعه بعد الميعاد (ثانيا) بقبول استئناف النيابة شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم بالنسبة للتهمة الثالثة والإكتفاء بتغريم المتهم ٢٥ قرشا وبالنسبة للثانية والرابعة بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش منهما تتعدد بعدد العمال . فطعن المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

حيث إن الطاعن "المحكوم عليه" ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد إستنادا إلى أن الحكم المستأنف صدر حضوريا في ١٩٦٦/١١/٣ ولم يقرر باستئنافه إلا في ١٩٦٦/١٢/٦ . قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الثابت من الشهادة الرسمية المرفقة بأسباب طعنه أنه قرر بالاستئناف في ١٩٦٦/١١/٦ لا ١٩٦٦/١٢/٦ ومن ثم فإن استئنافه يكون قد قدم في الميعاد القانوني ، وقد حجب هذا الخطأ المحكمة عن نظر موضوع الدعوى ودفاعه فيها القائم على أن عمله فني بحسب وبعيد عن الأعمال الإدارية بالشركة مما لا يصح معه إسناد الجرم إليه باعتباره ممثلا لها الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم قبول استئناف المحكوم عليه شكلا لرفعه بعد الميعاد على أن الحكم المستأنف صدر حضوريا في ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٦ ولم يستأنفه إلا في ١٩٦٦/١٢/٦ . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الشهادة الرسمية الصادرة من نيابة الأزيكية والمرفقة بأسباب الطعن ، أن الطاعن قرر بالاستئناف في ١٩٦٦/١١/٦ لا في ١٩٦٦/١٢/٦ مما مفاده أنه قرر به خلال الأجل القانوني الذي حددته الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ ذهب على خلاف الواقع إلى أن الطاعن لم يقرر بالاستئناف إلا في ١٩٦٦/١٢/٦ ورتب على ذلك القضاء بعدم قبول استئنافه شكلا لتقديمه بعد الميعاد فإنه يكون قد أخطأ في الإسناد وقد جره ذلك إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن أن تقول كلمتها في موضوع إستئناف الطاعن من حيث ثبوت صحة إسناد التهم ماديا إليه وتحقيق دفاعه من أن عمله بالشركة عمل فني بحيث لا يمت للأعمال الإدارية بصلته وبالتالي فلا يمثل الشركة في ذلك ولا يصح إسناد الجرم إليه فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإحالة بالنسبة لطعن المحكوم عليه والنيابة العامة معا لو حدة الموضوع بغير حاجة لبحث ما تثيره النيابة في الطعن المقدم منها من تعيب للحكم في مخالفته للقانون لنزوله من الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المقررة لجريمة عدم وضع لائحة النظام بالمؤسسة ولقضاؤه بعقوبة واحدة عن جرمين عدم إعداد ملف لكل عامل وعدم اعطاء العمال إجازتهم السنوية رغم عدم الارتباط بينهما ، إذ لا يتسنى النظر في تصحيح هذا الخطأ إلا بعد أن يقول الحكم كلمته في موضوع الدعوى من حيث صحة إسناد التهم ماديا إلى المتهم .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود العمراوى .

(٨٧)

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب) دخان . دعوى جنائية . ”تحريكها“ . بطلان . نظام عام .
تحقيق . تفتيش . ”إذن التفتيش“ . إصداره . نيابة عامة .
حكم . ”تسليمه . تسليم غير معيب“ .

(١) القيد الوارد في المادتين ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، ١٨٤ ،
من قانون العقوبات لا ينصرف فقط إلى إجراءات رفع الدعوى الجنائية ،
بل يمتد إلى إجراءات التحقيق التي تتخذها النيابة العامة تعقبا لمركبي الجرائم
واستجماع الأدلة عليهم .

تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . المادة ٩١ من قانون
الإجراءات الجنائية .

بطلان إجراءات الدعوى الجنائية بطلانا من النظام العام إذا ما أخلت
قبل صدور الطلب في حالة من حالاته .

(ب) صدور الإذن بالتفتيش وتنفيذه قبل صدور طلب برفع الدعوى الجنائية .
بطلان هذه الإجراءات وما أسفر عنها من ضبط .

لا صحة لقول بأن الجريمة متلبس بها إذا كان ضبط محلها بعد تفتيش
مأذون به من النيابة .

١ — متى كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ بما نصت عليه من عدم جواز "رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيبه" قد صيغت على غرار المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤، وكان مؤدى ما نصت عليه المادة الأخيرة من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات إلا بناء على طلب كتابي من الهيئة أو رئيس المصلحة المجنى عليها إنما ينصرف إلى إجراءات التحقيق التي تباشرها النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية، ومن ثم فإن القيد الوارد بالمادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤، لا ينصرف فقط إلى إجراءات رفع الدعوى بل يمتد إلى إجراءات التحقيق التي تتخذها النيابة العامة تعقبا لمرتكبي الجرائم واستجماع الأدلة عليهم والتي من بينها إجراء تفتيش المنازل المأذون به منها، إذ هو طبقا لصريح نص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية وعلى ما استقر عليه قضاء النقض عمل من أعمال التحقيق، فإذا ما اتخذت إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب وقعت باطلة بطلانا من النظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لاتخاذها، ولا يصححها الطلب اللاحق.

٢ — إذا كانت الدعوى الجنائية مما يتوقف رفعها على طلب من وزير الخزانة أو من ينيبه في ذلك، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن تفتيش منزل المتهم المأذون به من النيابة العامة والذي أسفر عن ضبط التبغ محل الجريمة، قد صدر الأمر به ونفذ قبل صدور الطلب من مدير الجمرك وهو ما لم يحمله الطاعن (المدعى المدني) في أسباب طعنه، فإن هذه الإجراءات تكون قد وقعت باطلة، ويمتد هذا البطلان إلى كل ما أسفرت عنه، وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون، ولا محل للقول بأن الجريمة كان متلبسا بها لعدم قيام حالة من حالات التلبس المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية لأن ضبط التبغ كان وليد التفتيش الباطل المأذون به على ما سلف بيانه.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٥/٥/٣١ بدائرة مركز بليس : (أولا) أحرز دخانا مغشوشا . (وثانيا) أحرز الدخان الليبي المعروف بالطرابلعى . وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ١/٦ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ والمادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٢ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . وادعى وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك مدنيا طالبا لإلزام المتهم بمبلغ ١١٨٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة بليس الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ ج والمصادرة وألزمته بأن يدفع إلى المدعى بالحق المدني بصفته مبلغ ١١٨٠ ج وألزمته المصاريف المدنية ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض طلب التعويض . فطعن إدارة قضايا الحكومة نيابة عن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن بصفته مدعيا بالحقوق المدنية ينحى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله من تهمة إحرازه تبغا مغشوشا ومحظورا إحرازه ، إستنادا إلى بطلان إجراءات الضبط والتفتيش المأذون به من النيابة لحصوله قبل صدور طلب كتابي من وزير الخزانة أو من يندبه في ذلك ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، لأن هذه الإجراءات هي من قبيل جمع الاستدلالات التي يجوز لرجل الضبط القضائي إتخاذها قبل صدور هذا الطلب ، فضلا عن أن الجريمة كانت متلبسا بها مما ينتفى معه البطلان ويعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله ، إنه إذ دلت بحريات معاون الإنتاج على أن المطعون ضده يتجرف في التبغ المهرب فقد استصدر بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٥ إذنا من النيابة العامة بتفتيش منزله وإذ قام بذلك ضبط به التبغ المغشوش والمحظور إحرازه - وبتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٥ أصدر السيد مدير جمر ك بور سعيد طلبا بإحالة المطعون ضده إلى المحاكمة الجنائية ، ويبين من الحكم أنه أقام قضاءه فيما انتهى إليه من براءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله ، استنادا إلى بطلان عناصر التحقيق القائمة في الدعوى لصدور وتنفيذ إذن النيابة بتفتيش منزل المطعون ضده قبل صدور الطلب من مدير مصلحة الجمارك بالسير في إجراءات الدعوى ورتب على ذلك إهدار حجية الأدلة المستمدة من هذا التفتيش . لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ بما نصت عليه من عدم جواز "رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه" قد صيغت على غرار المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ . وكان مؤدى ما نصت عليه هذه المادة من عدم جواز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء فيها في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات إلا بناء على طلب كتابي من الهيئة أو رئيس المصلحة المختصة عليها إنما ينصرف إلى إجراءات التحقيق التي تبشرها النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية ، فإن القيد الوارد بالمادة الرابعة المشار إليها لا ينصرف فقط إلى إجراءات رفع الدعوى بل يمتد أيضا إلى إجراءات التحقيق التي تتخذها النيابة العامة تعقبا لمرتكبي الجرائم واستجاء الأدلة عليهم والتي من بينها إجراء تفتيش المنازل المأذون به منها إذ هو طبقا لصريح نص المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - عمل من أعمال التحقيق ، فإذا ما اتخذت إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب وقعت تلك الإجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لاتخاذ الإجراءات . ولما كانت الدعوى مما يتوقف رفعها على طلب من وزير الخزانة أو من ينييه في ذلك وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن تفتيش منزل المطعون ضده

المأذون به من النيابة العامة والذي أسفر عن ضبط التبغ محل الجريمة قد صدر الأمر به ونفذ قبل صدور الطلب من مدير الجمرك وهو ما لم يحمله الطاعن بأسباب طعنه فإن هذه الإجراءات تكون قد وقعت باطلة ويمتد هذا البطلان إلى كل ما أسفرت عنه ، وإذ ما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ولا محل للقول بأن الجريمة كانت متلبسا بها لعدم قيام حالة من حالات التلبس المنصوص عليها بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية لأن ضبط التبغ كان وليد التفتيش الباطل المأذون به على ما سلف بيانه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية الدادة المستشارين :
محمد صبرى ، محمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

(٨٨)

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) عقوبة . ظروف مشددة . عود . إثبات . ” قرائن ” . حكم .
” تسييبه . تسييب غير معيب ” . سلاح .

(أ) جواز الاستناد إلى سوابق المتهم لتشديد العقوبة عليه في العود أو كقرينة
على ميله إلى الإجرام .

(ب) تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤
لسنة ١٩٥٤ لا يستند إلى أحكام العود بل هو قائم على حالة خاصة .

(ج) تفتيش . ” إذن التفتيش . تنفيذه ” . دفع . ” الدفع ببطلان
التفتيش ” . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .

لم جواز إبداء الدفع ببطلان إجراء التفتيش لحصوله ممن لم يندب لتنفيذه
لأول مرة أمام محكمة النقض . إثارة في تحقيق النيابة لا يغنى عن وجوب التمسك به
أمام محكمة الموضوع .

(د) حكم . ” تسييبه . تسييب غير معيب ” .

تناقض الشهود في بعض تفصيلات الشهادة لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟

١ — يصح الاستناد إلى سوابق المتهم سواء لتشديد العقوبة عليه في العود
أو كقرينة على ميله إلى الإجرام .

٢ — إن تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لا يستند إلى أحكام العود بل هو قائم على حالة خاصة تستوجب تشديد العقاب وفقا للفقرة (ج) من المادة السابعة من القانون آنف الذكر ما دامت المدة اللازمة لرد الاعتبار بحكم القانون لم تكن قد انقضت بالنسبة إلى الحكم السابق صدوره.

٣ — لا يجوز إبداء الدفع ببطلان إجراء التفتيش لحصوله ممن لم يندب لتنفيذه لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولا تغني إثارته في تحقيق النيابة عن وجوب التمسك به أمام قاضي الموضوع كما يصح اتخاذ سكوت الحكم عن الرد عليه وجهها للنعي على قضائه .

٤ — لا ينال من سلامة الحكم تناقض الشهود في بعض تفصيلات الشهادة ، ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه ، وما دامت هذه التفصيلات لم تكن موضوع استدلال من الحكم ولا دفاع من الطاعن .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٥ يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز طوخ محافظة القليوبية : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن "فرد خرطوش" وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات بنها عدلت وصف التهمة إلى أن المتهم أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن "فرد خرطوش" حالة كونه قد سبق الحكم عليه بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٥٥ بوضعه تحت المراقبة لمدة ستة شهور والنفاذ في اللجنة رقم ٥٥٤ سنة ١٩٥٤ طوخ لإشتباه والحكم عليه بثلاث عقوبات مقيدة للحرية في سرقات آخرها بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بحبسه ستة شهور مع الشغل في اللجنة رقم ٩٥٢ سنة ١٩٦٠ بنها لسرقة . ثم قضت في الدعوى حضوريا بتاريخ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ عملا بالمواد ١ / ١ و ٧ / ٢ و ٢٦ / ١ — ٣ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، بمعاقبة المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز سلاح ناري غير مششخن مع توافر الظروف المشدد في حقه قد شابه القصور في التسييب ، والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه دفع في تحقيق النيابة ببطلان التفتيش ، تأسيسا على أن من أجراه من مأموري الضبط لم يكن هو المأمور بتنفيذه ، إلا أن الحكم خلا من الرد على هذا الدفع ... مع جوهريته ... وعول في إدانته على أقوال للشهود متناقضة . واتخذ من سوابقه دليلا عليه مع تراخي الزمن ، واستقامة مسلكه . وقد أكد الطاعن لدى استجوابه أن السلاح المقول بضبطه معه لم يظهر إلا في مركز الشرطة ، إلا أن المحكمة اجتازت في الرد على دفاعه بعدم التعويل على إنكاره ، وهو ما لا يصلح ردا ، مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن الدفع ببطلان إجراء التفتيش لحصوله ممن لم يندب لتنفيذه لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . ولا تغني إثارته في تحقيق النيابة عن وجوب التمسك به أمام قاضي الموضوع ، كما يصح إتخاذ سكوت الحكم عن الرد عليه وجهها للنعي على قضائه وهو ما لم يحصل - وكان تناقض الشهود في بعض تفصيلات الشهادة بفرض صحته - لا ينال من سلامة الحكم ، ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه ، وما دامت هذه التفصيلات لم تكن موضوع استدلال من الحكم ، ولا دفاع من الطاعن . لما كان ذلك ، وكان يصح الاستناد إلى سوابق المتهم سواء لتشديد العقوبة عليه في العود ، أو كقرينة على ميله إلى الإجرام . وكان تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ لا يستند إلى أحكام العود ، بل هو قائم على حالة خاصة تستوجب تشديد العقاب وفقا للفقرة (ج) من المادة السابعة

من القانون آنف الذكر ما دامت المدة اللازمة لرد الإعتبار بحكم القانون لم تكن قد إنتقضت بالنسبة إلى الحكم السابق صدوره على الطاعن في جريمة السرقة وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ، ولم يدع في طعنه أنه قضى برد إعتباره عن الحكم السابق . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يشير الطاعن في طعنه إنما هو دفاع موضوعى بحث بحسب المحكمة إن أفصححت عن إطراحه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد صبرى .
ومبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حفى .

(٨٩)

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) نقض . " حالات الطعن بالنقض . بطلان الحكم " . محكمة النقض .
" وظيفتها في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام " . إعدام . بطلان .

وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام . إعمال رقابتها على عناصر
الحكم كافة موضوعية وشكلية . وجوب القضاء بنقض الحكم في أية حالة من حالات
الخطأ في تطبيق القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بمحدود أوجه
الطعن أو مبنى الرأى الذى تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام .

(ب) حكم . " إصداره . بياناته " . محضر الجلسة . بطلان .

خلو الحكم من تاريخ إصداره . يطله . محضر الجلسة لا يكمل الحكم في هذا البيان .

١ — مفاد نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام
الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها إعمال رقابتها على عناصر الحكم
كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ
في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بمحدود أوجه الطعن
أو مبنى الرأى الذى تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام ، وذلك هو المستفاد
من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه . ولما كان البطلان الذى لحق

الحكم المطعون فيه لخلوه من تاريخ إصداره يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بتقضى الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل ، فإنه يتعين تقضى الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه والإحالة .

٢ - إنه وإن كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة ، إلا أنه من المستقر عليه أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقوماتها قانونا ، وأن الحكم يجب أن يكون مستكلا بذاته شروط محتته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الإثبات . ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر حضوريا بإعدام الطاعن وخلت مدوناته من تاريخ إصداره فإنه يكون باطلا قانونا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن : بأنه فى ليلة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز كفر شكر : قتل زوجته عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتلها وما أن خلا إليها فى مخدعها حتى أطبق على رقبتها بحبل قاصدا إزهاق روحها فحدث بها أعراض اسفكسيا انلحق الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنها قررت بجلية ٦ من يناير سنة ١٩٦٨ إحالة الأوراق إلى مفتى الجمهورية ، وأجلت النطق بالحكم لجلية ١٨ من يناير سنة ١٩٦٨ ثم قضت فى تلك الجلسة حضوريا عملا بمادتي الإتهام بإجماع الآراء بمعاقبة المتهم بالاعدام شنقا . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة - محكمة النقض - طبقا لما هو مقرر بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وقدمت مذكرة برأيها طلبت فيها إقرار الحكم الصادر بإعدام الطاعن .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر حضوريا بإعدام الطاعن وخلت مدوناته من تاريخ إصداره مما يبطله قانونا . ولا يشفع في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان ، لأنه وإن كان الأصل أن محضر الجلسة بكل الحكم في خصوص بيانات الديباجة ، إلا أنه من المستقر عليه أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدها عنصرا من مقوماتها قانونا ، وأن الحكم يجب أن يكون مستكلا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأي دليل غير مستمد منه أو بأي طريق من طرق الإثبات . ولا يقدح في ذلك أن يكون تقرير أسباب الطعن ومذكرة النيابة العامة لم يشر كلاهما إلى ما وقع في الحكم من بطلان ، ذلك بأن المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان تنص على أنه " مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ ، وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ " . وفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام - وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه . لما كان

ذلك، وكان البطلان الذى لحق الحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت المادة ٤٦ من القانون صالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل ، فإنه يتعين نقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه والإحالة بغير حاجة إلى بحث ما يثيره الطاعن فى أوجه طعنه .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار محمد في رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود عطيفه .

(٩٠)

الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) تبديد . " خيانة أمانة " . محكمة الموضوع . " سلطاتها في تفسير
المحررات " . حكم . " سببيه . تسبیب غیر معیّب " .

(١) حق محكمة الموضوع في تفسير المحررات بما لا يخرج عما تحمله .

(ب) النص في العقد دل دفع قيمة الشيء محل التعاقد في حالة عدم رده . لا يبنى
أن نية التعاقد قد انصرفت إلى اعتبار العقد إيجارا . استخلاص هذه النية
بما يسوغها . تقديري لمحكمة الموضوع .

١ — لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود والإقرارات على الوجه الذي تراه
مفهوما منها ، وبما لا يخرج عما تحمله عباراتها ، ولا معقب عليها في ذلك
ما دامت عبارات المحرر تحمل التفسير الذي أخذت به .

٢ — متى كانت عبارات العقد كما أوردها الحكم المطعون فيه تؤيد ما استظهرته
المحكمة منها ، ولم يخرج الحكم في تفسيره للعقد عما تحمله نصوصه ، فاستخلص
أن نية المتعاقدين قد انصرفت في وضوح وفي دلالة قاطعة إلى اعتبار العقد عقد
إيجار ، وأن تقديرهما لقيمة الأخشاب والنص على التزام المتهم بدفعها في حالة
عدم رد الأخشاب ، لم يقصد به سوى حفظ حق المدعى المدني وذلك بتقدير
تلك القيمة سلفا ، قطعا لكل نزاع قد يثار في شأنها مستقبلا ، وكان هذا الذي
خلص إليه الحكم هو استخلاص سائق حصته محكمة الموضوع في حدود سلطاتها
التقديرية مما تستقل به ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ، فإن النعي على الحكم
بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٣/٨/٣ بدائرة مركز المنزللة :
 بدد الأخشاب المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة لمحمد الإمام عطا معوض
 وكانت قد سلمت إليه على سبيل الإيجار لاستعمالها في غرض البناء فاختلفا لنفسه
 لإضراراً بالمجنى عليه حالة كونه عائداً . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣/٤٩
 من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل
 المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة المنزللة الجزئية قضت
 بحضورها عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ وألزمت
 بأن يدفع إلى المدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت
 والمصاريف ومائتي قرش مقابل أنعاب المحاماه . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم .
 ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بقبول
 الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهم
 شهراً واحداً مع الشغل وتأْييده فيما عدا ذلك . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه
 في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة خيانة
 الأمانة ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن العقد المحرر بين الطاعن والمجنى
 عليه لا يعتبر عقداً من عقود الأمانة فهو إذ أجاز للطاعن استعمال الأخشاب محل
 العقد ، وخلا من شرط رد الشيء المودع بعينه فإنه بذلك لا يعد عقد وديعه .
 وهو إذا اعتبر عقد إيجار ابتداءً إلا أنه وقد انطوى على التزام تخيري يميز للطاعن
 أن يختار بين رد الأخشاب أو رد قيمتها ، فإن أعمال هذا الالتزام يؤول به إلى
 عقد بيع لا ترتب على مخالفته ثمة مسئولية جنائية .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين
 واقعة الدعوى في قوله إنها " تخلص فيما أبلغ به وقرره المجنى عليه من أن المتهم
 (الطاعن) تسلم منه بموجب عقد أثمان مؤرخ ١٩٦٣/٥/٢ الأخشاب المبينة بالعقد

لاستعمالها شدة لبناء لقاء أجرة قدرها ٥٠ جنيها عن الثلاثة أشهر وإذا لم يسلمها في نهاية المدة يلزم بدفع ثمنها وقدره ٨٠٠ جنية—وقدم عقدا مؤرخا ١٩٦٣/٥/٢ مذيلا بتوقيع المتهم يقرر فيه أنه تسلم من المجنى عليه الأخشاب المبينة وصفا وقيمة بالعقد لاستعمالها كشدة بناء لمدة ثلاثة أشهر بأجرة قدرها ٥٠ جنيها ويقرر أن تلك الأخشاب أصبحت أمانة في ذمته ويتعهد بتسليمها في نهاية تلك المدة أي بعد ثلاثة أشهر ويتعهد بملزوميته في حالة عدم تسليمها في نهاية تلك المدة بدفع ثمنها وقدره ٨٠٠ جنيها وبعد أن أورد الحكم دفاع الطاعن في شأن تكييف العقد رد عليه بقوله ”إن التكييف السليم للعقد المؤرخ ١٩٦٣/٥/٢ أنه عقد إيجار كصريح نصه الذي يجب عدم الانحراف عنه طالما هو واضح وظاهر وقاطع في الدلالة على إرادة طرفيه لا لبس فيه ولا غموض ، وما التريد بالنص فيه على ملزومية المتهم إذا لم يسلم الأخشاب في نهاية مدة الإيجار بدفع ثمنها وقدره ٨٠٠ جنية إلا حفظا لحق المجنى عليه في الرجوع على المتهم بقيمة الأخشاب في حالة تبديدها أو تلفها وتقدير قيمتها مؤقتا حتى لا تكون موضوع نزاع مستقبلا . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود والإقرارات على الوجه الذي تراه مفهوما منها ، وبما لا يخرج عما تحمله عباراتها . ولا معقب عليها في ذلك مادامت عبارات المحرر تحتل التفسير الذي أخذت به ، وكانت عبارات العقد كما أوردها الحكم المطعون فيه تؤيد ما استظهرته المحكمة منها ، ولم يخرج الحكم في تفسيره للعقد عما تحمله نصوصه فاستخلص أن نية المتعاقدين قد إنصرفت في وضوح وفي دلالة قاطعة إلى اعتبار العقد عقد إيجار ، وأن تقديرهما لقيمة الأخشاب والنص على إلزام الطاعن بدفعها في حالة عدم رد الأخشاب لم يقصد به سوى حفظ حق المدعى بالحق المدني وذلك بتقدير تلك القيمة سلفا ، قطعا لكل نزاع قد يثار في شأنها مستقبلا ، وكان هذا الذي خلص إليه الحكم هو استخلاص سائع حصيلة محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية مما تستقل به ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : عبد المنعم حمزاوى ،
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد خلف .

(٩١)

الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ القضائية

(١، ب، ج، د، هـ، و، ز) قانون . ” سريانه من حيث الزمان والمكان “ .
دستور . قرارات وزارية . نقد . ” التعامل بالنقد
المصرى “ . ” غير المقيم . المقيم “ . جريمة . فاعل
أصل . أسباب إباحه . حكم . ” تسيبيه . تسيب غير
معيب “ .

(١) احتفاظ كل من إقليمي الجمهورية العربية طبقا لسنة ٦٨
من دستور مارس سنة ١٩٥٨ بنوع من الذاتية
التشريعية .

(ب) عدم امتداد نطاق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن
الرقابة على عمليات النقد إلى الإقليم السورى .
الحظر الوارد على غير المقيمين أو وكلائهم فى التعامل
بالنقد المصرى ، يسرى على غير المقيمين من أبناء
الإقليم السورى .

(ج) إتساع جفيرة الجمهورية العربية المتحدة على أبناء الإقليم
السورى ، وإعفاؤهم من إجراءات الإقامة وتجديدها
ليسا بما نصت من إنطلاق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ عليهم .

(د) إباحة التعامل بالنقد المصرى بغير قيد . مقصورة على أبناء
الإقليم المصرى . المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد
رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ .

(أ) صريان الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على من يتعامل بالنقد المصرى بصفته وكيلًا عن غير مقيم .

(و) حظر التعامل بالنقد المصرى موجه أصالة إلى غير المقيم ولو أقام بصفة مؤقتة أو غير مشروطة وكذلك إلى وكيله ولو كان مصريًا مقيمًا في مصر .

(ز) المقصود بالتعامل بالنقد المصرى ؟

(ح ، ط ، ي) نقد . " غير المقيم . المقيم " . " إقامة . شروطها " . قانون . " التفويض التشريعى " . دستور . قرارات وزارية .

(ح) من يقيم بمصر إقامة مؤقتة أو غير مشروطة فهو غير مقيم في معنى القرار رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ .

(ط) المشروعية والاعتقاد هما شرطًا للإقامة المعتبرة وفق القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

(ي) صدور قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦٠ تقاذا للأوضاع الدستورية المستر عليها وفي حدود التفويض المخول له بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

(ك) جريمة . " أركان الجريمة " . قصد جنائى . نقد . " التعامل بالنقد المصرى " . قانون . " تفسيره " .

كفاية القصد الجنائى العام لتحقيق جريمة تعامل غير المقيم أو وكيله بالنقد المصرى .

(ل ، م ، ن ، س ، ع ، ف) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " آية " . " مبدأ ثبوت بالكتابة " . بيئة . قرائن " . إقرار . " الإقرار غير القضائى " . تحقيق . نيابة عامة . دفع . " الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة " . نظام عام . إجراءات المحاكمة . نقد . " تعامل بالنقد المصرى " . جريمة . حكم . " تسببيه " . تسبب غير معيب " .

(ل) كون الجريمة هى التصرف القانونى ذاته دون الإخلال به ، تميز إثباته بطرق الإثبات كافة .

- (م) جواز إثبات التعامل في أوراق النقد المصرى من غير المقيم أو وكيله بجميع طرق الإثبات .
- (ن) وقوع التصرف إحتيالا على القانون . صحة إثباته بكل طرق الإثبات .
- (س) الإقرار فى تحقيق النيابة هو إقرار غير قضائى ، المحكمة أن تعتبره دليلا مكتوبا أو مبسداً ثبوت الكتابة أو مجرد قرينة .
- (ع) الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة ليس من النظام العام .
- (ف) سماع المحكمة شاهد إثبات فى حضرة المتهم ومحاميه دون أن يتمك أيهما بعدم جواز الإثبات بالبيئة يسقط حق المتهم فى التمسك به بعد ذلك .
- (ص ، ق ، ر) نقد . ” التعامل بالنقد المصرى “ . جريمة . ” أركان الجريمة “ . إثبات . ” اعتراف “ . حكم . ” تسييبه . تسييب غير معيب “ .
- (ص) تسليم النقد المصرى من الوكيل عن غير المقيم إلى أى شخص دون إيداعه وتجيده فى أحد المصارف المرخص لها قانونا فى مزاولة عمليات النقد الأجنبى ، يتحقق به التعامل المجرم .
- (ق) تحقق جريمة التعامل بالنقد المصرى بالوكالة من غير مقيم بتسليمه لغير المصارف المعتمدة .
- (ر) متى ينحصر من الحكم هيب القصور فى التسييب ؟

١ — إنه طبقا لنص المادة ٦٨ من دستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ احتفظ كل من إقليمي الجمهورية بنوع من الذاتية التشريعية وبقى له نظامه النقدى وميزانيته المستقلة وحدوده الجمركية واستمرت التشريعات تصدر قاصرة النطاق على إقليم دون آخر إلى أن يشملهما معا بقنين موحد .

٢ — القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة له كان سارى المفعول قبل الوحدة فى الاقليم المصرى ، مقصودا به حماية

النقد المصرى منظورا إليه فى علاقته بالنقد الأجنبى فلا يمتد نطاقه سواء بنص الدستور أو بحكم طبيعته إلى الإقليم السورى الذى احتفظ بنقده السورى ولا يفيد من رخصه سوى أبناء الإقليم المصرى فيما أبيع لهم بنصوصه ، وعلى ذلك فإن الحظر على غير المقيمين فى مصر أو وكلائهم فى التعامل بالنقد المصرى والوارد فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المذكور يسرى بالضرورة على أبناء الإقليم السورى متى كانوا غير مقيمين بالفعل فى الإقليم المصرى بالمعنى الذى عناه تشريع الرقابة على عمليات النقد وبينه .

٣ — ليس من شأن إنساب جنسية الجمهورية العربية المتحدة على أبناء الإقليم بمقتضى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ فى شأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو صدور القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى الجمهورية العربية المتحدة أو الخروج منها والذى أصفى السوريين من إجراءات الإقامة وتجديدها بمانع من انطباق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على أبناء الإقليم السورى ، لأن لكل من هذه التشريعات مجاله وحكمه وحكمته فيما استنه وأوجبه .

٤ — قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد وقد صدر خلال الوحدة ، إذ قصر إباحة التعامل بالنقد المصرى بغير قيد على أبناء الإقليم المصرى ممن يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة إنما قصد بيان النطاق الإقليمى للحظر الوارد فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وأوضح بالضرورة أنه يشمل أبناء الإقليم السورى غير المقيمين فى مصر ، يقطع بذلك فوق ما تقدم أنه قد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١ لسنة ١٩٦١ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الأجنبى فى الإقليم الشمالى ونص فى الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على حظر التعامل بالنقد الإقليمى الشمالى على غير المقيمين فيه حتى من أبناء مصر .

٥ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أجرى حكم الحظر الوارد فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على المتهم بصفته وكيلا من سورى غير مقيم فى مصر وتعامله بالنقد المصرى بهذه الصفة ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

٦ — البين من نصوص المواد الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في فقرتها الثانية ، ٣٩٠٢٤ ، ٤٨ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ ، أن خطاب الشارع في حظر التعامل بالنقد المصري موجه أصالة إلى غير المقيم ولو أقام بصفة مؤقتة أو غير مشروعة في مصر ، وإلى وكيل غير المقيم ولو كان مصرياً مقيماً في مصر واعتبر كلا منهما فاعلاً أصلياً في جريمة التعامل بالنقد المصري سواء بالذات أو بالوساطة ولو كان تعامله به حاصلًا مع مصري مقيم في مصر حذراً مما قد يؤدي إليه تصرفه من ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، أو التأثير في ثبات سعر النقد المصري ، أو الإخلال بميزان الدولة النقدي سواء أدى تصرفه إلى وقوع النتيجة التي يخشى الشارع وقوعها أو لم يؤدي ، مادام من شأن هذا التصرف أن يكون مؤدياً إلى تلك النتيجة .

٧ — المقصود بالتعامل بالنقد المصري كل عملية من أي نوع أيا كان الإسم الذي يصدق عليها في القانون — يكون فيها دفع بالنقد المصري إخلالاً بواجب التجميد الذي فرضه الشارع على أموال غير المقيم وضرورة وضعها في حسابات "غير مقيم" في أحد المصارف المرخص لها في مزاولة عمليات النقد حتى يأذن وزير المالية بالإفراج عما يرى الإفراج عنه منها ، واستيداع النقد المصري وتسليمه إلى غير مقيم يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل .

٨ — غير المقيم هو من يقيم في مصر إقامة مؤقتة أو غير مشروعة ، أما المقيم فهو من ينطبق عليه أحد الشروط الواردة في المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ .

٩ — الإقامة في الأصل واقعة مادية ومسألة فعلية ، وإذا كان الشارع قد اعتبر من يقيم إقامة مؤقتة أو غير مشروعة في حكم غير المقيم فعني ذلك أنه قصد بالإقامة المعتبرة أن يتوافر لها شرطاً المشروعية والاعتقاد ، ولما كان شرط الاعتقاد يقبل التفاوت ويخضع للتأويل الذي لا تنسده الدلائل وهو ما أراد الشارع تلافيه فقد حددت اللائحة مدة الإقامة المعتادة بخمس سنوات .

١٠ — قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦٠ فيما حدده مع المقيم قد صدر في حدود التفويض التشريعي الوارد في المادة الأولى من القانون

رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والتي أجازت له تعيين الشروط والأوضاع التي يتم على أساسها تعامل غير المقيم بالنقد المصري ولا يوجد أدنى تضاد بين الحظر الوارد في نص القانون وبين الشروط والأوضاع المحددة في القرار ، وهو الحال هذه امتداد لنص القانون ومكمل له وليس فيه خروج عنه أو تعطيل له أو إعفاء من تنفيذه وإنما صدر نفاذا للأوضاع الدستورية المستقر عليها وفي حدود التفويض المخول لوزير الاقتصاد ، ومن ثم يتعين إعمال المعايير الواردة به تيانا لتوافر الإقامة أو إنتفائها .

١١ — تتحقق جريمة تعامل غير المقيم أو وكيله بالنقد المصري متى قارف الجاني الفعل المؤثم عن عمد مع العلم بمأهيته وكون هذا الفعل في ذاته مخالفا للقانون ، فلا يشترط لتحقيقها قصد خاص ، لأنه لا اجتهاد مع صراحة النص ولأن الأحكام تدور مع مناطها لا مع الحكمة منها ما لم يصرح الشارع بخلافه ، ولأن القول بغير ذلك فيه تخصيص للنص بغير مخصص .

١٢ — تؤدي الفقرة الأولى من المادة ٤٠٠ من القانون المدني أنه لا يسار في إثبات التصرف القانوني الذي تزيد قيمته على عشرة جنيهات بغير الكتابة في المواد الجنائية إذا كانت الجريمة هي الإخلال بهذا التصرف نكيانة الأمانة مثلا ، أما إذا كانت الجريمة هي التصرف القانوني ذاته دون الإخلال به جاز إثباته بطرق الإثبات كافة رجوعا إلى حكم الأصل في إطلاق الإثبات في المواد الجنائية .

١٣ — التعامل من غير المقيم أو وكيله في أوراق النقد المصري هو من قبيل التصرف المؤثم ، ومن ثم جاز إثباته بجميع طرق الإثبات بما في ذلك البينة والقرائن اعتبارا بأن الوكالة عن غير المقيم في التعامل لا تنفك عن التعامل المحظور وتكون معه واقعة إجرامية واحدة يجرى عليها ما يجرى على نظائرها من المسائل الجنائية في الإثبات .

١٤ — إن التصرف إذا وقع احتيالا على القانون كالتهريب أو ما في حكمه صح إثباته بطرق الإثبات جميعا بما في ذلك البينة والقرائن .

١٥ — إقرار المتهم في تحقيق النيابة بقيام صفة الوكالة به من غير المقيم وتعامله بهذه الصفة في النقد المصري ، هو إقرار غير قضائي للحكمة أن تعتبره دليلاً مكتوباً أو مبدأً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة ولا معقب على تقديرها في ذلك متى كان سائفاً وله سنده من أقوال المقر في الأوراق لأن شرط القانون لو جدد الكتابة عند الإثبات يكون قد تحقق .

١٦ — جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ليس من النظام العام فيتعين إبدائه في حينه قبل سماع البينة وإلا سقط الحق في التمسك به .

١٧ — إذا كانت محكمة أول درجة قد سمعت أحد شهود الإثبات في حضرة المتهم ومحاميه دون أن يتمسك أيهما بعدم جواز إثبات الوكالة بالبينة ، فإن حق المتهم في التمسك به يكون قد سقط بعدم إبدائه في إبانته ، وحق للحكمة الاستئنافية أن تلتفت منه دون إيراد له أو رد عليه لكونه ظاهر البطلان .

١٨ — متى كان ما أثبتته الحكم في حق المتهم باعترافه يتحقق به معنى الوكالة عن غير المقيم في التعامل بالنقد المصري كما هي معرفة في القانون ، إذ أنابه في بيع الساعات وتسليم ثمنها إلى من عينه من قبله ، فلا يصح اقتطاع واقعة التسليم وحدها من سياق التصرف القانوني الذي باشره المتهم لتصحيح القول بانتفاء الوكالة أو عدم تحقيق التعامل المؤتم ، ذلك أن تسليم النقد المصري الذي حصله المتهم المذكور بالوكالة عن غير المقيم إلى أي شخص دون إيداعه وتجيده في أحد المصارف المرخص لها في مزاولة عمليات النقد الأجنبي ، يتحقق به التعامل المجرم .

١٩ — تسليم النقد المصري المتعامل به بالوكالة عن غير مقيم لغير المصارف المعتمدة يتحقق به التعامل المؤتم سواء كان التسليم حاصلاً لمقيم أو لغير مقيم ، ومن ثم فإن عدم تعيين أشخاص من تسلم النقد المصري ليس بذى أثر في قيام الجريمة .

٢٠ — إذا كان ما حصله الحكم من اعتراف الطاعن له أصله الثابت في الأوراق سواء في محضر استدلال الشرطة أو في محضر تحقيق النيابة ، وكان هذا الاعتراف

نصا صريحا في اقراراف الجريمة المسندة إليه ، وكان المذكور يقر في طعنه أن موكله المتهم الثاني عشر في الدعوى موري انقطع عن الإقامة في مصر بعد سنة ١٩٦١ وأقام في لبنان عند مقارفة الجريمة ، وكان الحكم قد دلل على علمه اليقيني بعدم إقامة من ناب عنه في التعامل بالنقد المصري بأدلة متجبة وعرض لدفاعه في هذا الشأن وأفسطه حقه ورد عليه بما يفنده ، فإنه يكون بريئا من عيب القصور .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن "المتهم الرابع عشر" وآخرين : بأنهم خلال المسدة من ٧ مارس سنة ١٩٦٧ إلى ٢١ من أغسطس سنة ١٩٦٧ بدائرة محافظة القاهرة: المتهمين من الأولى إلى السادس : (أولا) استوردوا الساعات المينة القدر والقيمة بالمحضر بأن أحضروها معهم من الخارج وأدخلوها إلى الجمهورية العربية المتحدة قبل الحصول على ترخيص من وزارة الاقتصاد باستيرادها . (ثانيا) هربوا الساعات المينة في التهمة السابقة بأن أدخلوها إلى البلاد بطرق غير مشروعة دون أداء الضرائب الجمركية المستحقة عليها بأن أخفوها في أردية خاصة تحت ملابسهم ولم يفصحوا عنها في الإقرارات المقدمة منهم إلى السلطات الجمركية . المتهمين السابعة والثامنة (أولا) استوردتا السبائك الذهبية المينة الوصف بالمحضر البالغ وزنها عشرة كيلو جرامات وقيمتها ستة آلاف جنيه بأن أحضرتها من الخارج وأدخلتها إلى الجمهورية قبل الحصول من وزارة الاقتصاد على ترخيص باستيرادها . (ثانيا) هربتا السبائك سالفة الذكر بأن أدخلتاها إلى البلاد بطرق غير مشروعة دون أداء الضرائب الجمركية المستحقة عليها . المتهمين من الأولى إلى الخامس ومن التاسع إلى الحادى عشر . (أولا) استوردوا الساعات المينة الوصف والقيمة بالمحضر وجعلتها خمسة آلاف وأربعمائة وثمان ساعات قيمتها إثنان وثلاثون ألفا وثلاثة وأربعون جنيها بأن أحضروها معهم عند قدومهم إلى البلاد قبل الحصول من وزارة الاقتصاد على ترخيص باستيرادها . (ثانيا) شرعوا في تهريب الساعات المينة في التهمة السابقة بأن حاولوا إدخالها إلى البلاد بطرق غير مشروعة دون

أداء الضرائب الجمركية المستحقة عليها بأن أخفوها في أردية خاصة تحت ملابسهم ولم يفصحوا عنها في الإقرارات المقدمة منهم إلى السلطات الجمركية وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو ضبطهم والجريمة متلبس بها .

المتهمين من الثاني عشر إلى الرابع عشر : (أولا) اشتركوا مع المتهمين من الأولى إلى الحادى عشر بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجرائم سالفة الذكر بأن اتفقوا معهم على ذلك وساعدوهم في ارتكاب الأفعال المسهلة والمتعمة لها ف وقعت هذه الجرائم بناء على هذه المساعدة وذلك الاتفاق .

(ثانيا) تعاملوا بالنقد المصرى حالة كون المتهمين الثانى عشر والثالث عشر من غير المقيمين بالجمهورية العربية المتحدة بأن دفع المتهم الرابع عشر للتهمين الثانى عشر والثالث عشر ولآخرين من غير المقيمين لحساب المتهم وبناء على أوامر منه قيمة الساعات السابق تهريبها إلى البلاد والبالغ قدرها ١٥٨٧٩٣ (مائة وثمانية وخمسون ألفا وسبعائة ثلاثة وتسعون جنيا مصريا) وكان ذلك على خلاف الشروط والأوضاع التى قررها وزير الاقتصاد وعن غير طريق المصارف المرخص لها منه بذلك . المتهمين الرابع والعاشر والحادى عشر : (أولا) شرعوا فى استيراد أوراق النقد الأجنبى المبين بالمحضر بأن أحضر معه المتهم الرابع عشرين فرنكا سويسريا وأحضر المتهم العاشر أربعين فرنكا سويسريا وأحضر المتهم الحادى عشر سبعين فرنكا سويسريا ، وكان ذلك على خلاف الشروط والأوضاع التى قررها وزير الاقتصاد بأن لم يوضحوها فى الإقرارات المقدمة منهم إلى السلطات الجمركية وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو ضبطهم والجريمة متلبس بها . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٧ و ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ والمواد ٥ و ١٣ و ٢٨ و ٤٣ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتين ١ و ٩ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٠ المعدل والقرارات الوزارية المنفذة له والمواد ٤٠ / ٢ - ٣ و ٤١ و ٤٥ و ٤٧ من قانون العقوبات . ومحكمة القاهرة للجرائم المالية والتجارية قضت فى الدعوى بتاريخ ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ عملا بمواد الاتهام غيابيا للتهمين السابعة والثامنة والثانى عشر والثالث عشر وحضوريا للباقيين . (أولا) حبس كل من المتهمين الأولى والثانية ستة أشهر مع الشغل والنفاذ وحبس كل

من المتهمين الثالث والرابع والخامس والسادس سنة مع الشغل والنفاذ بالنسبة إلى الثالث والسادس وكفالة عشرة جنهيات لوقف التنفيذ بالنسبة إلى المتهمين الرابع والخامس وإلزام المتهمين الستة سالفى الذكر متضامين بأن يدفعوا تعويضا قدره ٤٣٥٧٨ ج و ٧٢٠ م ومبلغ تسعة وثلاثين ألفا من الجنهيات (قيمة الساعات المهربة غير المضبوطة) ومصادرة الساعات المضبوطة وعشرين فرنك سويسرى المضبوطة مع المتهم الرابع وذلك عما نسب إلى هؤلاء المتهمين . (ثانيا) حبس كل من المتهمين من التاسع إلى الحادى عشر لمدة ستة أشهر مع الشغل والنفاذ بالنسبة إلى المتهم التاسع وكفالة عشرة جنهيات لوقف التنفيذ بالنسبة لكل من العاشر والحادى عشر وإلزام المتهم التاسع بتعويض قدره ١٨٦٦ ج و ٦٤٠ م والمتهم العاشر بتعويض قدره ٢٤٣٤ ج و ٦٠٠ م والمتهم الحادى عشر بمبلغ ٢٣٤٥ ج و ٢٠ م ومصادرة الساعات المضبوطة وأربعين فرنكا المضبوطة مع المتهم العاشر وسبعين فرنكا المضبوطة مع المتهم الحادى عشر وذلك عن التهم المسندة إليهم . (ثالثا) براءة كل من المتهمين السابعة والثامنة مما نسب إليهما (رابعا) براءة كل من المتهمين الثانى عشر والرابع عشر من التهمة الأولى المنسوبة إليهم والخاصة بالاشتراك فى التهريب الجبرى . (خامسا) : حبس المتهم الثانى عشر سنتين مع الشغل والنفاذ وحبس المتهم الرابع عشر ستة أشهر مع الشغل والنفاذ وتغريمهما غرامة إضافية قدرها أربعة عشر ألفا من الجنهيات . فاستأنف المحكوم عليهم عدا السابعة والثامنة والثانى عشر والثالث عشر هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريه بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها بالنسبة إلى المتهمين عدا المتهم الرابع عشر . فطعن الأخير فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطافى ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التعامل بالنقد المصرى بصفته وكيلًا عن غير مقيم ، قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون

والقصور في التسبب والخطأ في الإسناد ، ذلك بأن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ تتطلب لتوافرها أن ينسب على التصرف القانوني معنى التعامل وهو ما يكون موضوعه إنشاء حق أو نقله أو تعديله أو إنقضاءه كالبيع والهبة والوصية ونحوها من ضروب التعامل الذي لا يحظر إلا في نطاق يتعين فيه وجود ترابط بين الحظر وحكمته التشريعية وهو حرمان الدولة من نقد أجنبي كان في إمكانها الحصول عليه ، والطاعن لم يكن في تصرفه إلا وديعا لمال رده لامتعاملا ، وجريمة التعامل المحظور تتطلب لتوافرها قصدا جنائيا خاصا هو العلم بأن التصرف في حقيقته تعامل مقنع بنقد أجنبي ، ولا يكفي لتوافرها القصد العام وهو العلم بواقعة التسليم المادية للنقد المصري ، كما أن القانون إذ حظر التعامل بوكيل ، فقد اقتضى ثبوت الوكالة في حق المحظور عليه التعامل بهذه الصفة وهو ما لم يثبت في حق الطاعن ، فضلا عن أن الوكالة طبقا للقانون المدني لا يصح إثباتها إلا بالكتابة إذا زاد موضوعها على عشرة جنيهات ، وقد تمسك الدفاع عن الطاعن في كلتا درجتي التقاضي بأن المتهم المتعامل لحسابه كان مقيما في مصر أو في حكم المقيم إذ كان وكلا عن بعض شركات الساعات السويسرية وكان دائم التردد على الجمهورية العربية المتحدة لمباشرة نشاطه التجاري ، وكان يشترك في انتخابات مجلس الطائفة الأرمنية كأى مقيم أرمنى في مصر ، وأنه حتى بعد أن نقل مركز أعماله إلى بيروت كان دائم التردد على مصر ، وأن مجموع هذه المظاهر جعلت الطاعن يجهل أنه قد زالت عنه صفة المقيم في معنى قانون الرقابة على النقد ، وهو جهل بواقع قدم ما يشهد له من المستندات ، إلا أن الحكم المطعون فيه رد على الدفاع بما لا ينفيه وأخذ الطاعن باعتراف منسوب إليه في أخبارات أقواله في تحقيق النيابة ، مع أن الاعتراف الذي يصدق عليه هذا الإسم هو ما كان نصا صريحا في إقرار الجريمة ، وما نسب إلى الطاعن لا يصح عده كذلك لأنه لم يثبت على قول واحد ، وقد أنكر التهمة في مجلس القضاء ، وبحسب مدونات الحكم فإن التعامل جرى مع شخص يدعى "هوفيك" لم يسأل في التحقيق ومع آخر سورى لم يعرف إسمه ولم يسأل كذلك ، ولما كان الشك يفسر لمصلحة المتهم ، فقد كان عدلا القضاء ببراءته ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دأته يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن المادة ٦٨ من دستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ قد نصت على أن "كل ماقدرته التشريعات المعمول بها في كل من إقليمي مصر وسورية عند العمل بهذا الدستور تبقى سارية المفعول في النطاق الإقليمي المقرر لها عند إصدارها ، ويجوز إلغاء هذه التشريعات أو تعديلها وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور." وطبقا لهذا النص الدستوري احتفظ كل من إقليمي الجمهورية بنوع من الذاتية التشريعية ، وبقي له نظامه النقدي وميزانيته المستقلة ، وحدوده الجمركية ، واستمرت التشريعات تصدر قاصرة النطاق على إقليم دون آخر إلا أن يشملها معا تقنين موحد . ولما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على عمليات النقد الصادر في ٩ من يوليو سنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له ساري المفعول - قبل الوحدة - في الإقليم المصري مقصودا به حماية النقد المصري منظورا إليه في علاقته بالنقد الأجنبي ، فلا يمتد نطاقه سواء بنص الدستور ، أو بحكم طبيعته إلى الإقليم السوري الذي احتفظ بنقده السوري ، ولا يفيد من رخصه سوى أبناء الإقليم المصري فيما أبيح لهم بنصوصه ، وعلى ذلك فإن الحظر على غير المقيمين في مصر أو وكلائهم في التعامل بالنقد المصري - والوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - يسرى بالضرورة على أبناء الإقليم السوري متى كانوا غير مقيمين بالفعل في الإقليم المصري بالمعنى الذي صناه تشريع الرقابة على عمليات النقد وبينه . وليس من شأن إنساب جنسية الجمهورية العربية المتحدة على أبناء الإقليمين بمقتضى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٣ من يوليو سنة ١٩٥٨ في شأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو صدور القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها والذي أعفى السوريين من إجراءات الإقامة وتجديدها ، بمنع من انطباق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بشأن الرقابة على عمليات النقد في حدود ما حظره على أبناء الإقليم السوري لأن لكل من هذه التشريعات مجاله وحكمه وحكته فيما استنه وأوجبه . ولهذا فإن المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد - وقد صدر خلال الوحدة - إذ قصر إباحة التعامل بالنقد المصري بغير قيد على أبناء الإقليم المصري ممن يتمتعون

بجنسية الجمهورية العربية المتحدة إنما قصد بيان النطاق الإقليمي للحظر الوارد في الفقرة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ وأوضح بالضرورة أنه يشمل أبناء الإقليم السوري غير المقيمين في مصر ، يقطع بذلك — فوق ما تقدم — أنه قد صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١ لسنة ١٩٦١ في ٤ من فبراير سنة ١٩٦١ — قبل واقعة الدعوى — بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الأجنبي في الإقليم الشمالي ونص في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على حظر التعامل بنقد الإقليم الشمالي على غير المقيمين فيه حتى من أبناء مصر ، وبذلك يتحقق انفراد كل إقليم بقانونه الذي يحمي نفسه ، ويجرى الحظر في التعامل به على غير المقيمين فيه بإستثناء أبنائه وهذا كله بغض النظر عن أثر انفصال الإقليم السوري ، وانسلاخه بقوانينه ، وسقوط تبعيته بأمر الواقع أو بحكم القانون للسيادة الموحدة للجمهورية العربية المتحدة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أجرى حكم الحظر الوارد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على الطاعن بصفته وكيلا عن سوري مقيم في مصر وتعامله بالنقد المصري بهذه الصفة على خلاف الأوضاع التي رسمها الشارع ، يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن تنظيم الرقابة على عمليات النقد والمضافة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على أنه ” يحظر على غير المقيمين في المملكة المصرية أو وكلائهم التعامل بالنقد المصري أو تحويل أو بيع القراطيس المالية المصرية إلا بالشروط والأوضاع التي تعين بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه في ذلك “ . ونصت المادة الخامسة من القانون المذكور على أن ” المبالغ المستحقة الدفع إلى أشخاص غير مقيمين في مصر والمحظور تحويل قيمتها إليهم طبقا لأحكام هذا القانون يعتبر مبرئا للذمة دفعها في حسابات تفتح في أحد المصارف المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين في مصر ، وتكون هذه الحسابات مجمدة ، ويعين وزير المالية بقرار منه الشروط والأوضاع اللازمة للتصرف في المبالغ التي تشمل عليها الحسابات المجمدة “ . وعرفت المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد غير المقيم بنصها على أنه ” يقصد بغير المقيم في هذه اللائحة من لا تتوافر فيه

إحدى الصفات الآتية: (أ) أن يكون ممتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة ومن الإقليم المصرى بصرف النظر عن محل إقامته (ب) من يحمل بطاقة إقامة لمدة لا تقل عن خمس سنوات ميلادية (ج) كل شخص اعتبارى مركزه الرئيسى أو مركز نشاطه الرئيسى فى الإقليم المصرى (د) فروع المنشآت الأجنبية أو مكاتبها التى تزاوّل نشاطا فى الإقليم المصرى . ونصت المادة ٣٩ من اللائحة المذكورة على أن "المبالغ المستحقة الدفع إلى "غير مقيم" التى تجيز تحويلها قواعد الرقابة على عمليات النقد ينبغى أن تدفع فى حساب مجمدى أحد البنوك المعتمدة فى الإقليم المصرى . ويعتبر الدفع بهذه الطريقة مبرئا للذمة " . ونصت المادة ٤٨ من اللائحة على أنه "يجب أن يكون تعامل غير المقيمين ووكلائهم بالنقد المصرى عن طريق البنوك المعتمدة . ويستثنى من هذا الحكم التعامل بأوراق النقد المصرى الوارد صحبة غير المقيمين طبقا للقواعد السارية وكذلك النقد المصرى المستبدل بعملة أجنبية وأردة صحبتهم أو عن طريق مصرفى أو يحصلون عليه من دخل مقوم بعملة مصرية نتيجة مزاولتهم للعمل فى الإقليم المصرى " وجاء فى المذكرة الإيضاحية تبريرا لإصدار القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ فى شأن تعامل غير المقيم بالنقد المصرى ما نصه "وقد ظهر أن غير المقيمين فى مصر ووكلائهم يتعاملون بالنقد المصرى والفراتيس المالية المصرية بطرق عدة تنتهى بطريقة غير مباشرة إلى ضياع كثير من النقد الأجنبى من حق الدولة أن تحصل عليه ، ولمنع هؤلاء الأشخاص من التعامل على هذا الوجه أضيفت فقرة جديدة إلى المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . والمقصود بعبارة "غير المقيمين" الواردة فى هذه المادة الأشخاص المقيمون فى الخارج أو المقيمون فى مصر إقامة غير قانونية أو إقامة مؤقتة " . ويبين من هذه النصوص أن خطاب الشارع فى حظر التعامل بالنقد المصرى موجه أصالة إلى غير المقيم ولو أقام بصفة مؤقتة أو بصفة غير مشروعة فى مصر ، وإلى وكيل غير المقيم ولو كان مصرىا مقيما فى مصر ، واعتبر كلا منهما فاعلا أصليا فى الجريمة ، على اعتبار أن النص يحظر على غير المقيم التعامل بالنقد المصرى سواء بالذات أو بالواسطة ، ولو كان تعامله به حاصلا مع مصرى مقيم فى مصر حذرا مما قد يؤدى إليه تصرفه من ضياع نقد أجنبى كان من حق الدولة أن تحصل عليه أو التأثير فى ثبات سعر النقد المصرى أو الإخلال بميزان الدولة النقدى ، سواء أدى تصرفه إلى وقوع النتيجة التى خشى الشارع وقوعها أو لم يؤد ،

مادام من شأن هذا التصرف أن يكون مؤدياً إلى تلك النتيجة. والمقصود بالتعامل بالنقد المصري كل عملية من أى نوع — أيا كان الاسم الذى يصدق عليها فى القانون — يكون فيها دفع بالنقد المصري إخلالاً بواجب التجديد الذى فرضه الشارع على أموال غير المقيم ، وضرورة وضعها فى حسابات " غير مقيم " فى أحد المصارف المرخص لها فى مزاولة عمليات النقد، حتى يأذن وزير المالية بالإفراج عما يرى الإفراج عنه منها ، واستيداع النقد المصري وتسليمه إلى غير مقيم يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل . وغير المقيم هو من يقيم فى مصر إقامة مؤقتة أو غير مشروعة ، أما المقيم فهو من ينطبق عليه أحد الشروط الواردة فى المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ التى سبق بيانها . والإقامة فى الأصل واقعة مادية ومسألة فعلية ، وإذا كان الشارع اعتبر من يقيم إقامة مؤقتة أو غير مشروعة فى حكم غير المقيم ، فعنى ذلك أنه قصد بالإقامة المعتبرة أن يتوافر لها شرطاً المشروع والاعتقاد . ولما كان شرط الاعتقاد يقبل التفاوت وينحصر للتأويل الذى لا تنسب به الذرائع — وهو ما أراد الشارع تلافيه — فقد حددت اللائحة مدة الإقامة المعتادة بخمس سنوات . وعلى ذلك فإن قرار وزير الاقتصاد — فيما حدد به معنى المقيم — يكون قد صدر فى حدود التفويض التشريعى الوارد فى المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فى شأن الرقابة على النقد التى أجازت له تعيين الشروط والأوضاع التى يتم على أساسها تعامل غير المقيم بالنقد المصري ، ولا يوجد أدنى تضاد بين الحظر الوارد فى نص القانون ، وبين الشروط والأوضاع المحددة فى القرار ، ويكون القرار والحال هذا امتداداً لنص القانون ومكملاً له ، وليس فيه خروج عنه أو تعطيل له أو أصفاء من تنفيذه، وإنما يكون قد صدر نفاذاً للأوضاع الدستورية المستقر عليها ، وفى حدود التفويض المخول لوزير الاقتصاد ويتعين إعمال المعايير الواردة به تبياناً لتوافر الإقامة أو انتفاءها . ولما كان يبين من استقراء النصوص السابقة أن القانون أطلق الحظر فى تعامل غير المقيم ووكيله بالنقد المصري ولم يربطه بالحكمة منه بما لزمه أن الجريمة تتحقق متى قارف الجاني الفعل المؤثم عن عمد مع العلم بما هيته وكون هذا الفعل فى ذاته مخالفاً للقانون ، فلا يشترط لتحقيق الجريمة قصد خاص ، لأنه لا اجتهاد مع صراحة النص ولأن الأحكام تدور منع مناطها لأمع الحكمة منها ، سالم يصرح الشارع بخلافه ، ولأن القول بغير ذلك

تخصيص بغير مخصص . لما كان ذلك ، وكان القانون المدني إذ نص في الفقرة الأولى من المادة ٤٠٠ منه على أنه " في غير المواد التجارية إذا كان التصرف القانوني تزيد قيمته على عشرة جنيهات ، أو كان غير محدد القيمة فلا تجوز البيئة في إثبات وجوده أو انقضائه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك " . مما مؤداه أنه لايسار في إثبات التصرف القانوني الذي تزيد قيمته على عشرة جنيهات بغير الكتابة في المواد الجنائية إذا كانت الجريمة هي الإخلال بهذا التصرف نكثانة الأمانة مثلاً ، أما إذا كانت الجريمة هي التصرف القانوني ذاته — دون الإخلال به — جاز إثباته بطرق الإثبات كافة رجوعاً إلى حكم الأصل في إطلاق الإثبات في المواد الجنائية . ولما كان التعامل من غير المقيم أو وكيله في أوراق النقد المصري هو من قبيل التصرف المؤتم ، جاز إثباته بجميع طرق الإثبات بما في ذلك البيئة والقرائن ، اعتباراً بأن الوكالة عن غير المقيم في التعامل لا تنفك عن التعامل المحذور وتكون معه واقعة إجرامية واحدة يجرى عليها ما يجرى على نظائرها من المسائل الجنائية في الإثبات ، هذا إلى أن التصرف إذا وقع احتيالا على القانون كالتهريب أو ما في حكمه ، صح إثباته بطرق الإثبات جميعاً بما في ذلك البيئة والقرائن . ومن جهة أخرى فإن الحكم المطعون فيه قد أخذ الطاعن بإقراره في تحقيق النيابة بقيام صفة الوكالة به عن غير مقيم ، وتعامله بهذه الصفة في النقد المصري ، ومن ثم فإن للحكمة أن تعتبر هذا الإقرار غير القضائي دليلاً مكتوباً أو مبدأً ثبوت بالكتابة ، أو مجرد قرينة ، ولا معقب على تقديرها في ذلك متى كان سائفاً وله سند من أقوال المقر في الأوراق ، لأن شرط القانون لوجود الكتابة عند الإثبات يكون قد تحقق . وفوق ذلك ، فإن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة ليس من النظام العام ، فيتعين إبداءه في حينه قبل سماع البيئة وإلا سقط الحق في التمسك به . ولما كانت محكمة أول درجة قد سمعت أحد شهود الإثبات في حضرة الطاعن ومحاميه دون أن يتمسك أيهما بعدم جواز إثبات الوكالة بالبيئة ، فإن حقه في التمسك به يكون قد سقط بعدم إبدائه في إبانته ، وحق للحكمة الاستثنائية أن تلتفت عنه دون إيراد له ورد عليه لكونه ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه قد أثبت في مدوناته المتكاملة بياناً لواقعة الدوى أن عصابة تألفت لتهريب الساعات من الخارج إلى الجمهورية العربية

المتحدة وبيعها ، وتهريب النقد الذي يمثل ثمنها إلى الخارج ، وأن الطاعن الذي اتخذ في هذه العصابة اسما رمزيا هو "إدوارد" اعترف بأنه في خلال سنة ١٩٦٤ أى بعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة — اتصل بالمتهم الثانى عشر وهو سورى الجنسية يقيم في بيروت عاصمة لبنان حيث يملك محلا للساعات وتلقى دعوة منه لزيارته في لبنان خلال شهرى يوليو وأغسطس سنة ١٩٦٣ . وعرض عليه أن يعاونه في عمليات تهريب الساعات من الخارج إلى مصر على أن يتولى بيعها في الأسواق وتسليم ثمنها إليه أو إلى أى شخص يوفده من قبله حسب التعليمات التى يصدرها إليه ، وأنه قد هربت كميات ضخمة من الساعات إلى مصر باعها الطاعن إلى تاجر يدعى " ... " — أقر بذلك — وتسلم منه الآلاف من الجنيهات ، وقد استقر الطاعن في أقواله الأخيرة الواردة في تحقيق النيابة على أنه سلم منها ثلاثة آلاف جنيه إلى من يدعى " ... " وهو أرمنى من أصل لبنانى ، كما سلم أحد عشر ألفا إلى آخر وصفه بأنه سورى فيكون مجموع المبلغين أربعة عشر ألفا من الجنيهات ألزمه الحكم مثلها غرامة ، وقد دلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة الواردة في المساق المتقدم ، كما عرض لدفاع الطاعن بشأن تعدد مظاهر إقامة المتهم الثانى عشر في مصر وفنده في قوله " ولا تلتفت المحكمة لما ذهب إليه الدفاع عن المتهم الرابع عشر — الطاعن — من أن المتهم الثانى عشر من المقيمين بمقولة أن الأخير قد اكتسب هذه الصفة إثر صدور قانون الجنسية الذى ينص على توافر جنسية الجمهورية العربية المتحدة لأبناء مصر وسوريا وذلك إثر الوحدة التى قامت بين البلدين غير أنه دون حاجة لبحث نطاق جنسية الجمهورية العربية المتحدة بعد الانفصال وما استتبعته من وجود الجنسية السورية مرتبطة بقيام الجمهورية العربية السورية فإنه مع ذلك كله ، فإنه حتى في ظل الوحدة بين سوريا ومصر ، فلم تكن صفة المقيم الواردة في قانون الرقابة على النقد بطريق اللزوم لأبناء سوريا بل تقوم بالنسبة إليهم إذا توافرت شرائطها التى استلزمها القانون لمن عدا المصريين سواء كانوا من سوريا أو من بلد آخر ، وإذا كان الثابت من كتاب مصلحة الجوازات والجنسية المؤرخ ١٩٦٧/٩/٣ أن المتهم الثانى عشر سورى الجنسية ، فإنه يتعين البحث فيما إذا كان قد اكتسب صفة المقيم من عدمه ، وقد قال الدفاع عن المتهم الرابع عشر — الطاعن — بتوافرها إستنادا إلى شهادة البطريقة الأرمنية

المؤرخة ١٩٦٧/١٠/١٦ والى تشهد فيها هذه البطيركية بأن المتهم الثانى عشر من أبناء الإقليم السورى وكان له حق التصويت فى إنتخابات المجلس الملى أثناء قيام الوحدة بين مصر وسوريا سنة ١٩٦١ إلا أن حقوى هذه الشهادة يتعلق أصلا بانتماء المتهم الثانى عشر إلى البطيركية الأرمنية فى سنة ١٩٦١ أثناء قيام الوحدة السياسية بين مصر وسوريا ، فضلا عن ذلك فقد إنصرفت الشهادة إلى صورة معينة بدت فى سنة ١٩٦١ دون قيام أى مقومات بعد هذا التاريخ يمكن أن يرد من خلالها بحث قيام صفة المقيم ، بل إن كتاب مصلحة الجوازات والجلسية المشار إليه آنفا قد خلا من الإشارة إلى أن المتهم الثانى عشر يحمل بطاقة إقامة بالجمهورية العربية المتحدة ، إنما ظهر من تحركاته أنه حضر إلى مصر وفادرها فى سنة ١٩٦٧ خمس مرات ولم تتجاوز إقامته خلالها كل مرة يومين ، مما يقطع فى إقامته بالخارج على الدوام ، ويؤكد ذلك ما اعترف به المتهم الرابع عشر - الطاعن - فى تحقيقات النيابة من أن المتهم الثانى عشر دعاه إلى مقابلته فى بيروت فى الصيف الماضى واتفقما على بيع الساعات التى تحضر إليه وتنفيذ تعليمات المتهم الثانى عشر بشأن حصيلة الثمن الأمر الذى يدل دلالة أكيدة على أن المتهم الثانى عشر من غير المقيمين ، وعلى علم المتهم الرابع عشر - الطاعن - بذلك ، وقيامه فعلا بتنفيذ تعليمات المتهم الثانى عشر مستعينا باعطاء حامل الساعات ورقة مالية فئة العشرة قروش مما كان قد تسلمه من المتهم المذكور لهذا الغرض . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم فى حق الطاعن - باعترافه - يتحقق به معنى الوكالة عن غير مقيم فى التعامل بالنقد المصرى كما هى معرفة فى القانون إذ أنابه فى بيع الساعات وتسليم ثمنها إلى من عينه من قبله ، ولا يصح إقتطاع واقعة التسليم وحدها من سياق التصرف القانونى الذى باشره الطاعن لتصحيح القول بانتفاء الوكالة أو عدم تحقق التعامل المؤتم ، لأن تسليم النقد المصرى الذى حصله الطاعن بالوكالة عن غير مقيم إلى أى شخص دون إيداعه وتجيده فى أحد المصارف المرخص لها فى مزاولة عمليات النقد الأجنبى يتحقق به التعامل المجرم . ولما كان ما حصله الحكم من اعتراف الطاعن له أصله الثابت فى الأوراق سواء فى محضر استدلال الشرطة أو فى محضر تحقيق النيابة ، وكان هذا الاعتراف نصا صريحا فى إقرار الجريئة المسندة إليه ، وكان الطاعن يقر فى طعنه أن موكله المتهم الثانى عشر فى الدعوى سورى انقطع عن الإقامة فى

مصر بعد سنة ١٩٦١ وأقام في لبنان عند مقارفة الجريمة ، وكان الحكم قد دلل على علم الطامن اليقيني بعدم إقامة من قاب عنه في التعامل بالنقد المصري بأدلة متبجة وعرض لدفاعه في هذا الشأن وأقسطه حقه ورد عليه بما يفنده ، وكان تسليم النقد المصري المتعامل به بالوكالة عن غير مقيم لغير المصارف المعتمدة يتحقق به التعامل المؤتم سواء كان التسليم حاصلًا لمقيم أو غير مقيم ، فإن عدم تعيين أشخاص من تسلّم النقد المصري ليس بذى أثر في قيام الجريمة . هذا إلى أن الحكم قد أخذ الطامن باعترافه في تسمية من سماه لاستلام النقد المصري ، وفي تحديد جنسيته ، فإن ذلك حسبته لتندفع عنه دعوى القصور . لما كان ذلك فإن الطامن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/مادل يونس رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين : محمد محفوظ ،
ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساحح ، ومحمود العمراوى .

(٩٢)

الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٣٧ القضائية

(أ) نقض . "سقوط الطعن" . "سلطة محكمة النقض . الرجوع في حكم سابق" .

قضاء محكمة النقض بسقوط الطعن لعدم تقدم الطامن للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة
لنظر الطعن . ثبوت أن الطامن كان قد استشكل في تنفيذ العقوبة وأن النيابة العامة كانت
قد أمرت بإيقاف التنفيذ مؤقتاً لحين الفصل في الإشكال . وجوب الرجوع في الحكم
السابق صدوره بسقوط الطعن .

(ب) معارضة . "نظرها والحكم فيها" .

تأجيل نظر المعارضة إلى جلسة أخرى لتخلف المعارض من الحضور بشخصه وجوب
إعلانه إعلافاً قانونياً بالحضور لتلك الجلسة وإلا صدر الحكم معيياً .

١ — متى كان الثابت أن الطامن كان قد استشكل في تنفيذ العقوبة المقيدة
للحرية المقضى بها عليه ، وأن النيابة العامة كانت قد أمرت بإيقاف التنفيذ
مؤقتاً لحين الفصل في الإشكال الذى رفعه الطامن والذى لما يفصل فيه ، مما يؤداه
أن التزام الطامن بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن كان قد
سقط عنه منذ ذلك التاريخ ، أى قبل صدور الحكم بسقوط الطعن ، ومن ثم
فإنه يكون من المتعين الرجوع في ذلك الحكم السابق صدوره .

٢ — تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة لنظر معارضته وتأجيل الدعوى إلى جلسة أخرى يوجب إعلانه إعلاتا قانونيا بالحضور بالجلسة التي أجل إليها نظر المعارضة وإلا صدر الحكم معينا بما يستوجب تقضيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٦ مارس سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم عابدين : أعطى بسوء نية للجمعية التعاونية للبتروك شيكا بمبلغ ١٠٥٣ ج و ٨٦٥ م لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٦٠ عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض . وقضى في معارضته بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٦٠ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت في الاستئناف بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن وبإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم مجددا . ومحكمة عابدين الجزئية نظرت المعارضة من جديد وقضت فيها بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٦٤ باعتبارها كأن لم تكن ، فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت في الاستئناف غيابيا بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٦٥ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ باعتبارها كأن لم تكن . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وبجلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ قضت محكمة النقض بسقوط الطعن ، فقدم الطاعن طلبا بأن تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه موقوف بأمر من النيابة العامة إلى حين الفصل في الإشكال المرفوع منه ، فأعيد عرض الطعن على محكمة النقض . ألغ .

المحكمة

من حيث إنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بجملة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ بسقوط الطعن وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من أن الطاعن لم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقررة للحرية المقضى بها عليه إلى يوم الجلسة التي حددت لنظر طعنه . غير أنه تبين بعدئذ أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ تلك العقوبة وأن النيابة العامة كانت قد أمرت بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٦٧ بإيقاف التنفيذ مؤقتاً لحين الفصل في الإشكال الذي رفعه الطاعن والذي لما يفصل فيه ، مما مؤداه أن التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن كان قد سقط عنه منذ هذا التاريخ ، أى قبل صدور الحكم بسقوط الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يكون من المتعين الرجوع في ذلك الحكم السابق صدوره بجملة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ .

وحيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضته في الحكم الغيابي الاستثنائي كأن لم تكن قد بانطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه ، ذلك بأن الطاعن لم يعلن إعلاناً صحيحاً بالحضور في الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن تخلف عن الحضور بجملة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦٥ التي حددت لنظر معارضته في الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر ضده ، وحضر نيابة عنه محام طلب التأجيل لإخطاره بجملة المعارضة فقررت المحكمة التأجيل لإعلان المعارض لشخصه أو في محل إقامته ، ثم توالى التأجيل — في غيبة الطاعن — لتنفيذ هذا القرار إلى أن حدد لنظر

المعارضة جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ التي تخلف الطاعن عن الحضور فيها أيضا فقضت المحكمة بهذه الجلسة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لما كان ذلك وكان تخلف المعارض عن الحضور بشخصه في الجلسة المحددة انظر معارضته وتأجيل الدعوى إلى جلسة أخرى يوجب إعلانه إعلافا قانونيا بالحضور بالجلسة التي أجل إليها نظر معارضته ، وكان لا يبين من المفردات المضمومة أن الطاعن قد أعلن للحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود العمراوى .

(٩٣)

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١) تموين . خبز .

ويجب وضع ميزان في كل مخبز وفي كل محل محل معد لبيع الخبز سواء وجد بها خبز معد للرفع أو البيع أو لم يوجد .

(ب) أمر حفظ . نيابة عامة . دعوى جنائية . ” إنقضاؤها بمضى المدة ” .

لنيابة العامة الرجوع في أمر الحفظ الصادر منها بحفظ الشكوى إداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي ، طالما أن المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية لم تنته بعد .

١ - إذ نصت المادة ٢٩ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز على أنه : ” يجب أن يوضع ميزان في كل مخبز وفي كل محل معد لبيع الخبز ” فلأنها تكون قد دلت بما جاء عليه من عبارة عامة مطلقة من أى قيد على أن الشارع قد قصد إلى تحقق الفعل المؤثم بمجرد عدم وضع الميزان في الأماكن التي أشار إليها ، سواء وجد بها خبز معد للرفع أو البيع أو لم يوجد .

٢ - الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى إداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي غير ملزم لها ؛ بل إن لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية - وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١١ من أغسطس سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز كوم أمبو محافظة أسوان : بوصفه صاحب المخزن المين بالمحضر لم يحتفظ بالميزان بداخله . وطلبت عقابه طبقاً لمواد الاتهام . ومحكمة كوم أمبو الجزئية قضت غيابياً بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٦ عملاً بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة جنيه . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٦٧ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيداً للحكم المعارض فيه . فاستأنف، ومحكمة أسوان الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضورها بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٦٧ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيداً للحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض واستصدر الطاعن بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٦٧ قراراً من محكمة أسوان الابتدائية بإعفائه من الرسم والكفالة . وبالجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٦٨ أمام محكمة النقض لفتت المحكمة نظر النيابة إلى أن قرار الإعفاء من الكفالة صادر من محكمة أسوان الكلية ولم يصدر عن لجنة الإعفاء من محكمة النقض وقررت تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٨ بناء على طلب النيابة فتقدم الطاعن إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض بطلب إعفاء قضى فيه بتاريخ ١١ من أبريل سنة ١٩٦٨ بقبول طلب إعفائه من الكفالة .. إلخ .

المحكمة

حيث إن ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عدم وضع ميزان بمخبره قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على فساد في الاستدلال وبطلان في الإجراءات ، ذلك بأنه اعتبر مجرد عدم وجود الميزان بالمخبر وقت الضبط كافياً لتوافر الجريمة في حين أن مراد الشارع بما نص عليه في المادة ٢٩ من قرار وزير التكوين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من وجوب وضع ميزان بالمخبر هو إعداده لوزن المخبر ، وإذ كان الثابت بالمحضر أن الطاعن كان قد نقل الميزان إلى منزله لأمر عارض وأحضره فور الضبط ولم يوجد بالمخبر حينئذ خبر معد للرغف

أو البيع فقد انتفتت الحكمة من التجريم وأضحى الفعل بالتالي غير مؤثم قانونا ، وقد انبنى على هذا النظر الخاطيء من الحكم أنه لم يعن يبحث ما تمسك به الطاعن في هذا الصدد . هذا إلى أن النيابة العامة حركت الدعوى ضد الطاعن على الرغم من سبق حفظها الأوراق إداريا وهو قرار ملزم لما يسلبها حق العدول عنه ولو لم يسبقه تحقيق قضائي ، الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه ما ينتج من وجوه الأدلة التي استمدها مما أثبتته مفتش التموين بالمحضر من أنه تبين له من التفتيش على مخبز الطاعن أنه لا يحتفظ فيه بميزان ، ومن اعتراف الطاعن بأن الميزان بمنزلة لا تحتاجه إليه وقت الضبط . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز تنص على أنه ” يجب أن يوضع ميزان في كل مخبز وفي كل محل معد لبيع الخبز “ فإنها تكون قد دلت بما جاءت عليه من عبارة عامة مطلقة من أي قيد على أن الشارع قد قصد إلى تحقق الفعل المؤثم لمجرد عدم وضع الميزان في الأماكن التي أشار إليها ، سواء وجد بها مخبز معد للرغف أو البيع أو لم يوجد . لما كان ذلك ، وكان الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى إداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي غير ملزم لها ، بل إن لها حق الرجوع فيه — بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية — وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية . وكان الطاعن يسلم في طعنه بأنه لم يسبق الحفظ الإداري لتحقيق قضائي ، فإن ما يشير في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين هزام ، وأنور أحمد خلف .

(٩٤)

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب) إخلاس أموال أميرية . جريمة . ” أركان الجريمة “ . حكم .
”تسييبه . تسييب معيب“ .

(١) تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ عقوبات إذا كان
تسلم المال المختلس من مقتضيات عمل المتهم ويدخل في اختصاصه
الوظيفي .

(ب) علم استظهار الحكم أن المال المختلس كان في مهدة المتهم
أو سلم إليه بسبب وظيفته . قصور .

١ — الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات لا تحقق إلا
إذا كان تسليم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص المتهم
الوظيفي استنادا إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمدا من
القوانين واللوائح يستوى في ذلك أن يكون المال أميريا أو مملوكا لأحد الأفراد
لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهدته بسبب وظيفته .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر أن الأشياء المختلسة قد أودعت
عهدة المتهم أو سلمت إليه بسبب وظيفته بل اكتفى في معرض تحصيله لواقعة
الدعوى بذكر أن المتهم يشغل وظيفة مساعد بمبنى قسم السفريات بهيئة البريد
المحفوظة به الرسائل المختلسة وأن المتهم اعترف بأنه اختلس الرسائل من قسم

الصادر قبل ختم طوابعها ، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم لا يتوافق به التدليل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة والذي لا تقوم جريمة المادة ١/١١٢ عقوبات إلا بتوافره مما يعيب الحكم بالقصور .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في خلال بضعة أشهر وحتى يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم الموسيقى محافظة القاهرة : الأول وهو مستخدم عمومي بمصلحة تابعة للحكومة - هيئة البريد - إختلاس الطوابع البريدية والخطابات الميينة وصفا وقيمة بالتحقيقات والمسامة إليه بسبب وظيفته . الثاني : أخفى الأشياء المذكورة آنفا والمتحصلة من الجريمة السابقة مع علمه بذلك . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهما طبقا للوصف والقيد والمواد الواردة بقرار الإحالة . فقرر بذلك ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بالمادتين ١١٢ و ٤٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته (أولا) بمعاقبة المتهم الأول بالحبس مع الشغل سنة واحدة وتغريمه خمسمائة جنيه مع عزله وإلزامه برد قيمة ما إختلسه من طوابع البريد . (ثانيا) بمعاقبة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل ستة شهور . فطعن الوكيل عن المتهم الأول في هذا الحكم بطريق النقض وقدم تقريرا بأسباب طعنه في الميعاد ، أما المتهم الثاني فقد قدم تقريرا بالأسباب في ٢٠ مايو سنة ١٩٦٧ ولكنه لم يقرر بالطعن على ذلك الحكم .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثاني وإن أودع أسبابا لطحنه إلا أنه لم يقرر بالطعن بطريق النقض في الميعاد ومن ثم يكون طعنه غير مقبول شكلا .
وحيث إن الطعن المقيم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون ؛ ذلك بأن الأموال التي أسند إليه إختلاسها لم تكن مسلمة إليه بمقتضى وظيفته ولم يكن لها أى إتصال بهذه الوظيفة ومن ثم فإن الواقعة تعد جنحة سرقة ولا تعتبر جناية إختلاس .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على كل من ١ - ... و ٢ - ... بوصف أنهما في خلال بضعة أشهر وحتى يوم ١٩٦٥/٣/٢٦ بدائرة قسم الموسيقى (الأول) وهو مستخدم عمومي بمصلحة تابعة للحكومة "هيئة البريد" إختلس الطوابع البريدية والخطابات الميمنة وصفا وقيمة بالتحقيقات والمسامة إليه بسبب وظيفته (الثاني) أخفى الأشياء المذكورة آنفا والمتحصلة من الجريمة السابقة مع علمه بذلك ، ومحكمة جنات القاهرة بعد أن سمعت الدعوى قضت حضوريا بمقابلة الطاعن الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه خمسمائة جنيه وعزله وإلزامه بالرد عملا بالمادة ١/١١٢ من قانون العقوبات وبمقابلة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر عملا بالمادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات التي دين الطاعن بها لا تتحقق إلا إذا كان تسلم المال المحتلس من مقتضيات العمل ويدخل في إختصاص المتهم الوظيفي استنادا إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمدا من القوانين واللوائح يستوى في ذلك أن يكون المال أميريا أو مملوكا لأحد الأفراد لأن العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته ، وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر أن الأشياء المختلسة قد أودعت عهدة الطاعن أو سلمت إليه بسبب وظيفته بل اكتفى في معرض توصيائه لواقعة الدعوى بذكر أن الطاعن يشغل وظيفة مساعد بمبنى قسم السفريات بهيئة البريد المحفوظة به الرسائل المختلسة وأن الطاعن اعترف بأنه إختلس الرسائل من قسم الصادر قبل ختم طوابعها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يتوافر به التدليل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة والذي لا تقوم الجريمة التي دين الطاعن بها إلا بتوافره مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق

القانون على الواقعة والتقرير برأى فى شأن ما أثاره الطاعن فى طعنه من خطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول هذا النعى ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن وذلك بغير حاجة إلى بحث ما تردى فيه هذا الحكم من خطأ فى شأن حقوق الرد والعزل المقضى بهما والإحالة بالنسبة إليه وإلى المحكوم عليه الثانى وإن كان لم يقرر بالطعن وذلك لوحدة الواقعة واتصال هذا الوجه به تحقيقاً لحسن سير العدالة .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة المستشارين: محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف .

(٩٥)

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب) شيك بدون رصيد . جريمة . باعث . مسئولية جنائية . أسباب الإباحة .

(١) جريمة إصدار شيك بدون رصيد . مراد الشارع من العقاب فيها ؟ لا هبة بالدافع على قيامها .

(ب) الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع تبين للساحب أن يتمسك من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بملو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد ، وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة .

١ — إن مراد الشارع من العقاب في جريمة إصدار شيك بدون رصيد هو حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجرى مجرى النقود، ولا هبة بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره لأنها دوافع لا أثر لها على قيام المسؤولية الجنائية .

٢ — إن قضاء الهيئة العامة للسواد الجنائية الذي صدر بتاريخ أول يناير سنة ١٩٦٣ في الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٣٢ لم يشأ الخروج على الأصل الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض من حماية الشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجرى مجرى النقود — والذي حرصت على تأييده في الحكم المشار إليه ولم تستثن فيه إلا الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أباح الشارع

فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرًا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصالح مجردة سببا للإباحة .

الوقائع

أقامت الشركة المدعية بالحق المدني دعواها بالطريق المباشر ضد الطاعن أمام محكمة جناح عابدين الجزئية متهمه إياه بأنه في يوم ١٠ مايو سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة: أعطاهما بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب، وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع لها ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت. والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم ثلاث شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ وإلزامه أن يدفع للشركة المدعية مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف. فاستأنف المتهم هذا الحكم. ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرة جنيهات بلامصاريف جنائية وتأنيده فيما عدا ذلك مع إلزامه بمصاريف الدعوى المدنية الاستئنافية. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب، ذلك بأن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بأنه أعطى الشيك موضوع الدعوى إلى الشركة المطعون ضدها باعتباره تأمينًا لضمان تنفيذ عملية توزيع بطاطس بموجب عقد أبرم بينهما وأودع الشيك لدى الشركة على

سبيل الأمانة وليس كأداة وفاء حسبما تدل عليه أقوال رئيس مجلس إدارة الشركة بجلسته ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٧ والبرقية المرسلة من الشركة إليه المؤرخة في ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٥ مما لا يتحقق معه قيام الجريمة طبقا لقضاء محكمة النقض الأخير ببيتها العامة، إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع والتفت عنه

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوفر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه مستقاة من مطالعة الشيك وإفادة البنك المسحوب عليه، عرض إلى دفاع الطاعن ورد عليه في قوله: "وحيث إنه بالنسبة لما أثاره المتهم من أن الشيك قدم إلى الشركة كتأمين عن عملية كانت موضوع عقد أخلت هي بالتزاماتها الثابتة فيه فإنه من المستقر عليه فقها وقضاء أنه إذا كان مظهر الشيك وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة أثمان، فإن ما يقوله المتهم عن حقيقة سبب تحرير الشيك لا أثر له على طبيعته، ذلك أن المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ عقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي أعطى من أجله الشيك وقد قضت محكمة النقض بأن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن مراد الشارع من العقاب على إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم أو قابل للسحب هو حماية هذه الورقة في التداول بين الجمهور وحماية قبولها في المعاملات على أساس أنها تجرى بحري النقود، وإذن فلا عبرة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأمينا ما دامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون — ومن المقرر أن المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ عقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك وأن القصد الجنائي في تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب — ولما كان ذلك، وكان الشيك موضوع الدعوى قد استوفى المقومات التي تجعل منه أداة وفاء طبقا للقانون وقد ثبت من إفادة البنك عدم وجود رصيد للمتهم قائم وقابل للسحب ومن ثم يتعين عقابه طبقا للمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ عقوبات". وما أورده الحكم فيما تقدم يتفق وصحيح القانون، ذلك بأن مراد الشارع من العقاب في هذه الصورة هو حماية الشيك في التداول وقبوله

في المعاملات على أساس أنه يجري فيها مجرى النقود ولا عبرة بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره لأنها دوافع لا أثر لها على قيام المسؤولية الجنائية كما أنه لا وجه للتحدى بقضاء الهيئة العامة للمواد الجنائية الذي صدر بتاريخ أول يناير سنة ١٩٦٣ (في الطعن رقم ٣٢/١٠٨٤) ذلك بأن هذا القضاء لم يشأ الخروج على ذلك الأصل الذي استقر عليه قضاء هذه المحكمة والذي حرصت على تأييده في الحكم المشار إليه ولم تستثن فيه إلا الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أباح الشارع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر دون أن يعتد بالأسباب التي دعت صاحب الشيك إلى إصداره أو بما نسب إلى المستفيد من إخلال بالالتزام الذي يجب على الشيك لمصلحته بناء عليه ورد على دفاع الطاعن في هذا الشأن وأطرحة في منطوق سائغ فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور في التسييب ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعها مع مصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور
أحمد خلف .

(٩٦)

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٨ القضائية :

(أ ، ب ، ج) نقد . جريمة . "أركانها" .

(١) حظر تحويل النقد الأجنبي من مصر وإليها إلا بالشروط والأوضاع
التي يحددها قرار وزير الاقتصاد . مراد القانون من هذا الخطر ؟
متى يتحقق التحويل .

(ب) المقصود بتعبير التعهد المقوم بعملية أجنبية ؟ وفروع الجريمة بمجرد
التعهد . التعهد المقوم بعملية أجنبية في الخارج لا يعد من الأفعال
الظاهرة بمقتضى قانون تنظيم الرقابة على النقد إلا إذا كان الدفع
بالعملة الأجنبية — تميزا لهذا الإلزام — في مصر .

(ج) النشاط المادى في كالة الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى
من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .

(د) عقوبة . "تطبيقها" . إستئناف . "نظرة والحكم فيه" . نقض .
"حالات الطعن بالنقض" . الخطأ في تطبيق القانون " . طعن .

المتهم لا يضارب بناء على الإستئناف المرفوع منه وحده .

١ — يتحقق تحويل النقد الأجنبي بإصدار أمر من شخص مقيم في مصر —
سواء أكان مصريا أم أجنبيا — إلى عميل له في الخارج بدفع مبلغ بالنقد الأجنبي
إلى شخص ثالث يسمى المستفيد . ويتحقق تحويل النقد الأجنبي إلى مصر بإصدار

شخص مقيم في الخارج — سواء أكان مصر يا أم أجنبيا — إلى عميل له في مصر بدفع مبلغ بالنقد الأجنبي إل المستفيد . ذلك أن مراد القانون من حظر تحويل النقد الأجنبي من مصر وإليها هو حظر كل إتفاق على تحويل ما للمحيل عند المحال عليه إلى المحال له إذا اقتضى تنفيذه تسليم أى قدر من النقد الأجنبي، إلا بالشروط والأوضاع التى يحددها قرار وزير الاقتصاد ويستوى فى ذلك أن تكون الحوالة حالة أم لأجل أو تكون ممكنة التنفيذ أم متعذرة لأى اعتبار فعلى أو قانونى أو أن يكون إنعقادها فى مصر أم الخارج مادامت تقتضى تحويل أى قدر من النقد من مصر أو إليها كما سلف .

٢ — ينصرف تعبير التعهد المقوم بعملة أجنبية إلى كل إلتزام ينشأ فى مصر يتعهد به شخص بدفع مبلغ بالعملة الأجنبية سواء فى داخل البلاد أم خارجها وتقع الجريمة بمجرد التعهد سواء أعقبه الوفاء أو لم يعقبه . وقد يصدر التعهد المقوم بعملة أجنبية فى الخارج إلا أنه فى هذه الحالة لا يعد من الأفعال المحظورة بمقتضى قانون تنظيم الرقابة على النقد إلا إذا كان الدفع بالعملة الأجنبية — تنفيذا لهذا الإلتزام — فى مصر .

٣ — يمثل النشاط المادى فى كافة الجرائم المنصوص عليها فى المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فى القيام بعملية من عمليات النقد الأجنبي أيا كان نوعها سواء أكان تعامللا أو تمويلا أو تعهدا أو مقاصة أو غير ذلك من العمليات التى بين النص نوعها أو غيرها مما لم ينص عليه ما دام قوامها جميعا التعامل بالنقد الأجنبي .

٤ — متى كان البين من حكم محكمة أول درجة أنه لم يراجمع بين العقوبة المقيدة للحرية وبين الغرامة الأصلية المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ — وهى عقوبة اختيارية — بل اكتفى بعقوبة الحبس ، وكانت الغرامة الإضافية التى حكم بها لإبتدائيا على الطاعن ولم يراحكم المطعون فيه القضاء بها إنما تمثل بدل مصادرة حسبا تقضى به الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون المشار إليه ويقضى بها وجوبا فى حالة عدم

ضبط المبالغ محل الدعوى وقد أفصح الحكم الابتدائي عن القضاء بها على هذا الاعتبار . ومن ثم فما كان يسوغ للحكم المطعون فيه أن يغلق العقاب على الطاعن — حين أن الاستئناف سرفوع منه وحده ، ولا يجوز أن يضار بطعنه فيقضى عليه فضلا عن عقوبة الحبس السابق الحكم بها ابتدائيا بغرامة أصلية مبتدأة هي مبلغ ألف جنيه مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة المقررة بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ يونيو سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة بوصفه مديرا للبنك التجارى بالقاهرة أجرى عملية من عمليات النقد الأجنبي من شأنها تحويل مبلغ مائة ألف جنيه مصرى إلى الخارج على خلاف الشروط والأوضاع التى قررها وزير الاقتصاد بأن بعث إلى بنك الرياض فى جدة بالملكة العربية السعودية برفقة مسبوقة بالرقم الشفري المعتمد مصرفيا نظير اعتماد هذا المبلغ لحساب ذلك البنك لطلب عميله حسن عباس الشريتلى ثم اعقب ذلك بتقرير كتابى وكان ذلك دون أن يكون لديه حساب يسمح بذلك وقبل الحصول على موافقة الإدارة العامة للنقد على إجراء ذلك التحويل وطلبت عقابه بالمواد ٩ من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ و ٣ و ٤ من القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ ومحكمة عابدين الجزئية قضت بحضور ياعملا بالمادتين الأولى والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لايفاف التنفيذ وإلزامه أن يؤدي الخزانة العامة مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه مائة ألف جنيه بدل مصادرة فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت بحضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وذلك بحبس المتهم شهرا واحدا وبتغريمه مبلغ ألف جنيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات من يوم صدور ذلك الحكم بلا مصادريه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إجراء عملية من عمليات النقد الأجنبي من شأنها تحويل مبلغ مائة ألف من الجنيهات المصرية إلى الخارج على خلاف الشروط والأوضاع التي قررها وزير الاقتصاد قد أخطأ في تطبيق القانون وفي فهم الواقعة وشابه تناقض في التسيب ذلك بأنه اعتبر البرقية المؤرخة ١٩ يونية سنة ١٩٦٠ والمرسلة من الطاعن بوصفه مديراً لبنك التجارة بالقاهرة إلى بنك الرياض في جدة بالملكة العربية السعودية باعتماد مبلغ مائة ألف جنيه لحسابه بناء على طلب عميله حسن هبام الشربتلي، اعتبرها بمثابة أمر دفع أو تحويل في حين أنه لم يعقبها إتخاذ الإجراءات المصرفية المعتادة مما حدا بإدارة الرقابة على النقد إلى نفي صفة التحويل عن تلك الواقعة والتي لا تعتبر شروعا في التحويل لأنها لا تؤدي مباشرة إلى تمامه مادام أن الطاعن لم يتخذ الإجراءات المصرفية اللازمة في هذا الشأن والتي لا تتم تلقائياً أو عن طريق جهة أخرى كما لا تعتبر هذه البرقية محاولة لتحويل المبلغ مادام لم يصحبها في ذات وقت إرسالها إصدار الإستمارة المصرفية اللازمة لأغراض الرقابة وقيد ذلك المبلغ بمداول البنك الإحصائية وفقاً لما يقضى به قرار وزير المالية الذي كان سارياً وقتذاك كما أن الحكم أورد ما مفاده سريان موافقة إدارة رقابة النقد المؤرخة ١٩٦٠/٥/٥ وقت إرسال البرقية المشار إليها بدلالة قوله إنه لا جدوى للطاعن من التحدى بدفاعه في هذا الصدد لاختلاف مضمون الموافقة عما تضمنته البرقية في حين أن الثابت هو اتفاقهما في ذلك المضمون إذ أن الموافقة لم تنصرف - على ما ذهب إليه الحكم - إلى الإيداع فحسب بل تضمنت أيضاً قابلية المبلغ المرخص بإيداعه للتحويل إلى المملكة العربية السعودية هذا وقد أخذاً الحكم المطعون فيه حين أضاف إلى عقوبة الحبس المقضى بها ابتدائياً عقوبة أصلية أخرى هي الغرامة التي قدرها بألف جنيه مع أن الطاعن هو المستأنف وحده لحكم محكمة أول درجة مما لا يجوز معه تشديد العقوبة المقضى بها حتى لا يضار بطعنه وهو مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدلة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ تنص على أن "يحظر التعامل في

أوراق النقد الأجنبي أو تحويل النقد من مصر أو إليها كما يحظر كل تعهد مقوم بعملة أجنبية وكل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية سواء كانت حالة أم كانت لأجل إلا بالشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه في ذلك. ويحظر على غير المقيمين في المملكة المصرية أو وكلائهم التعامل بالنقد المصري أو تحويل أو بيع القراطيس المالية المصرية إلا بالشروط والأوضاع التي تعين بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه في ذلك. "وأوضحت المادة التاسعة من هذا القانون والمعدلة بالمرسوم بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ العقوبة المقررة لمخالفة حكم هذه المادة أو الشروع في مخالفتها أو محاولة ذلك. لما كان ما تقدم وكان تحويل النقد الأجنبي يتحقق بإصدار أمر من شخص مقيم في مصر - سواء أكان مصرياً أم أجنبياً - إلى عميل له في الخارج بدفع مبلغ بالنقد الأجنبي إلى شخص ثالث يسمى المستفيد ويتحقق تحويل النقد الأجنبي إلى مصر بإصدار شخص مقيم في الخارج سواء أكان مصرياً أم أجنبياً إلى عميل له في مصر أمر بدفع مبلغ بالنقد الأجنبي إلى المستفيد ذلك أن مراد القانون من حظر تحويل النقد الأجنبي من مصر وإليها هو حظر كل إتفاق بين المحيل والمحال له على تحويل حق المحيل عند المحال عليه إلى المحال له إذا اقتضى تنفيذه تسليم أى قدر من النقد الأجنبي إلا بالشروط والأوضاع التي يحددها قرار وزير الاقتصاد ويستوى في ذلك أن تكون الحوالة حالة أم لأجل أو تكون ممكنة التنفيذ أم متعذرة لأى اعتبار فعلى أو قانونى أو أن يكون انعقادها في مصر أم الخارج مادامت تقتضى تحويل أى قدر من النقد من مصر أو إليها كما سلف وينصرف تعبير التعهد المقوم بعملة أجنبية إلى كل إلزام ينشأ في مصر يتعهد به شخص بدفع مبلغ بالعملة الأجنبية سواء في داخل البلاد أم خارجها وتنع الجريئة بمجرد التعهد سواء أعقبه الوفاء به أو لم يعقبه وقد يصدر التعهد المقوم بعملة أجنبية في الخارج إلا أنه في هذه الحالة لا يعد من الأفعال المحظورة بمقتضى قانون تنظيم الرقابة على النقد إلا إذا كان الدفع بالعملة الأجنبية - تنفيذا لهذا الإلزام - في مصر ويمثل النشاط المادى في كافة الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في القيام بعملية من عمليات النقد الأجنبي أيا كان نوعها سواء أكان تعاملًا أو تحويلًا أو تعهدًا أو مقاصة أو غير ذلك من العمليات التي بين النص نوعها أو غيرها مما

لم ينص عليه مادام قوامها جميعا التعامل بالنقد الأجنبي . لما كان ذلك وكان
 يبين من حكمى محكمتى أول وثانى درجة أن محكمة الموضوع قد استظهرت أن الطاعن
 بوصفه مديرا لبنك التجارة بالقاهرة - أحد المصارف المعتمدة - قد بعث في ١٩/٦/١٩٦٠
 بـ برقية مسبقة بالرقم الشفوى المعتمد مصرفيا إلى بنك الرياض في جدة بالملكة
 العربية السعودية لاعتماد تحويل مبلغ مائة ألف جنيه مصرى لحساب عميله
 حسن عباس الشربتلى وذلك دون موافقة رقابة النقد أو كفاية الوعاء النقدي
 الذى يسمح بذلك التحويل ثم أشفع ذلك التصرف بكتاب مؤرخ ٢٦/٦/١٩٦٠
 أخطر فيه رقابة النقد بتحويل ذلك المبلغ في حساب سعودي غير مقيم كما أثبتت
 المحكمة أن بنك الرياض قد أجرى مقتضى هذه البرقية وصرف المبلغ للاستفيد
 بالريالات السعودية واحتج بها سند المطالبة البنك المركزى بالجمهورية العربية
 المتحدة بأداء ذلك المقابل فصرفه إليه بالريالات السعودية وبهذا تكون المحكمة
 قد أحاطت بعناصر الجريمة التى دانت الطاعن بها ولا يقدح في ذلك قعود الطاعن
 عن اتباع الإجراءات التى رسمها القانون للاعتداد بهذا التحويل إذ لا شأن للبنك
 غير المقيم بتلك الإجراءات لاسميا وأنه ليس طرفا فيها . لما كان ذلك وكان
 لاجدوى مما ينهه الطاعن من تناقض الحكم في التسييب بشأن اختلاف مضمون
 البرقية عن جوهر موافقة رقابة النقد مادام أن الحكم قد أثبت أن الطاعن قد أجرى
 العملية المنسوبة إليه دون توافر الوعاء النقدي الذى يسمح بإجرائها وهو ما يكفى
 بذاته لحمل قضاء الحكم بنقض النظر عن صحة موافقة رقابة النقد وسرياتها على
 الواقعة . لما كان ما تقدم وكان البين من حكم محكمة أول درجة أنه لم ير الجمع بين
 العقوبة المقيدة للحرية وبين الغرامة الأصلية المنصوص عليها في الفقرة الأولى
 من المادة التاسعة من القانون وهى عقوبة اختيارية بل اكتفى بعقوبة الحبس
 وكانت الغرامة الإضافية التى حكم بها ابتدائيا على الطاعن ولم ير الحكم المطعون
 فيه القضاء بها إنما تمثل بدل مصادرة حسبا تقضى به الفقرة الثالثة من المادة
 التاسعة من القانون المشار إليه ويقضى بها وجوبا في حالة عدم ضبط المبالغ محل
 الدعوى وقد أفصح الحكم الابتدائى عن القضاء بها على هذا الاعتبار ومن ثم
 فما كان يسوغ للحكم المطعون فيه أن يغفل العقاب على الطاعن حين أن الاستئناف
 مرفوع منه وحده ولا يجوز أن يضار بطعته فيقضى عليه فضلا عن عقوبة الحبس
 السابق الحكم بها ابتدائيا بغرامة أصلية مبتدأة هي مبلغ ألف جنيه مما يتعين معه
 نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة المقضى بها

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٨

. برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المدعيان :
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود عطيفه .

(٩٧)

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٨ القضائية

(١) مسئولية جنائية . عاهة مستديمة . قصد احتمالي .

مدى مسئولية المتهم من النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ؟

(ب) حكم . "تسببيه" . تسبب غير معيب" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره" .

النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .

١ — الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه
الإجرامي ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله
والنتيجة ، ولو كانت تلك النتائج قد حدثت عن طريق غير مباشر كالترامي
في العلاج أو الإهمال إلا إذا ثبت أن المجنى عليه كان متعمداً ذلك لتجسيم
المسئولية .

٢ — لا يصح النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلتي ١٦ و ١٧ فبراير سنة ١٩٦٥ بدائرة
مركزنا محافظة قنا : أحدث بقرية محمد إبراهيم عمداً مع سبق الإصرار الإصابة

الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها
هى تخلف فتحة غير طبيعية بالجدار الأمامى للمهبل مما يعتبر ناسورا بوليا بين قناة
مجرى البول والجدار الأمامى للمهبل مما يجعل البول أثناء تبولها ينزل من فتحة
المهبل وليس من فتحة الطبيعية مما يعرض المهبل للالتهابات وكذا كل الأعضاء
التناسلية الصاعدة نظرا للتلوث الدائم لفتحة المهبل — كما يعرض حياتها الجنسية
الزوجية لعدم الإستقرار والهناء علاوة على مضاعفات أخرى مستقبلة قد تحدث لها
كما يعد عاهة مستديمة تقدر بنحو ١٥ ٪ . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته
إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ — ٢ من قانون العقوبات . فقرر
بذلك . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٠٠ ج مع المصاريف ومقابل
أنعاب المحاماة . ومحكمة جنايات قنا عدلت وصف التهمة باستبعاد ظرف سبق
الإصرار وقضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بمعاينة
المتهم بالسجن ثلاث سنوات وإلزامه دفع مائتى جنيه للدعوى بالحقوق المدنية
ومصاريف الدعوى المدنية وثلاثة جنيهات مقابل أنعاب محاميها . فطعن المحكوم
عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحداث
عاهة مستديمة قد أخطأ فى تطبيق القانون وأخل بحق الطاعن فى الدفاع ، ذلك
بأنه ساءل الطاعن عن العاهة المستديمة مع أنه وقد رفضت المجنى عليها إجراء عملية
جراحية لها يتم بها شفاؤها فإنه كان يتعين إختبار الواقعة مجرد جنحة ضرب
إذ لا يجوز أن يضار الطاعن برفض المجنى عليها العلاج الجراحى . كما أن دفاع
الطاعن وقد قام على أن إصابة المجنى عليها لم تحدث وهى فى منزل الزوجية وأنها
مفتعلة ، وأنه كان من المستحيل على زوجها الطاعن أن يواقعها بعد إصابتها
بالصورة التى روتها فى التحقيقات ، فإن تحقق هذا الدفاع كان يستلزم الإستماع
إلى رأى أهل الخبرة ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه ذلك كله فإنه يكون معيبا
بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر
القانونية لجريمة إحداث العاهة المستديمة التى دان الطاعن بها ، وأقام عليها

في حقه ما ينتجه من وجوه الأدلة التي استمدتها من أقوال المجنى عليها وولديها والدكتور محمد محمود مراد ومن التقرير الطبي الشرعي . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله والنتيجة ، ولو كانت تلك النتائج قد حدثت عن طريق غير مباشر كالترانخي في العلاج أو الإهمال إلا إذا ثبت أن المجنى عليه كان متعمداً ذلك لتجسيم المسؤولية الأمر الذي لم يقل به الطاعن ، فإن ما يثيره في شأن مسؤوليته استناداً إلى رفض المجنى عليها إجراء جراحة لها لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان الدفاع لم يطلب إلى المحكمة إجراء تحقيق من قبيل ما أثاره في طعنه فليس له من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعاً .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف .

(٩٨)

رقم الطعن ٤١٠ لسنة ٣٨ القضائية

(أ ، ب) ضرب أحدث عاهة . عاهة مستديمة . إثبات . ”شهادة . خبرة“
محكمة الموضوع . ”سلطتها فى تقدير الدليل“ . حكم ”تسييبه .
تسييب غير معيب“ . نقض . ”أسباب الطعن . مالا يقبل منها“

(١) حق محكمة الموضوع فى أن تأخذ بشهادة شاهد دون شهادة آخر ولو تماثلت ظروف
روايتيهما . مرجع الأخذ بأقوال الشاهد إلى اقتناع القاضى واطمئنانه . عدم
أخذ الحكم بدلائل مشابهة بالنسبة لتهمة أخرى . لا يعيبه .

(ب) كفاية لإيراد الحكم ما يوائم بين الدليلين القولى والفنى .

١ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر ولو تماثلت
ظروف روايتيهما ، كما أن الأمر فى الأخذ بأقوال الشاهد إنما يرجع إلى اقتناع
القاضى بصدقه فتى اطمأن إلى أقواله وأخذ بها فلا معقب عليه . ولا يؤثر فى
سلامة الحكم أنه لم يأخذ بدليل مشابهة بالنسبة إلى تهمة أخرى ، ومن ثم فإن
ما ينهيه الطاعن على الحكم فى شأن تصديقه أقوال المجنى عليه الأول وإطراح
أقوال زوجته المجنى عليها الثانية مع تماثل ظروف روايتيهما لا يعدو أن يكون جدلا
موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به .

٢ — إذا كان ما أورده الحكم سائغا ويكفى للإقامة بين الدليلين القولى
والفنى ، فإن النعى عليه بالقصور فى هذا الصدد لا يكون له محل .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من المتهم الثانى "الطاعن" وآخرين بأنهم فى يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز السنبلاوين محافظة الدقهلية : المتهمين الأول والثانى : أحدثا عمداً مع سبق الإصرار والترصد بعرفة بركات جاب الله إصابة الساعد الأيسر الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي نجم عنها كسر عظمتة وعدم التحام هذا الكسر وتكوين مفصل كاذب بمنطقة الكسر وبالتالى تقليل فائدة هذا الذراع وقدرته على العمل الأمر الذى يعتبر عاهة مستديمة تقدر بنحو ٣٥ ٪ .

المتهمين الثلاثة : أحدثوا عمداً مع سبق الإصرار والترصد برام على أحمد الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي نجم عن أولاهها فقد جزء من العظم الجدارى الأيسر للرأس نتيجة لعملية التربةنة ومن غير المنتظر أن يملأ هذا الجزء بنسيج عظمى مستقبلا وستبقى السحايا والمخ مقابلة عرضة للإصابات البسيطة التى ما كانت لتؤثر فيها لو كانت محمية بالعظام وأصبحت المحنى عليها عرضة للمضاعفات الخطيرة والأنزفة السحائية والمخية الأمر الذى يعتبر عاهة مستديمة تقدر بـ ٦ ٪ .

كما نجم عن ذات الإصابة تلف فى المراكز العليا فى الحركة والنطق والمخ وشلل نصفى جزئى أيمن وعسر بالمنطق الأمر الذى يعتبر عاهة مستديمة ثابتة تقدر من ٣٠ ٪ - ٤٠ ٪ وثانية الإصابات أسفل ساقها اليمنى وما صاحبها من كسر عظمى بالساق والتحامها التحاماً معيياً الأمر الذى يعتبر عاهة مستديمة تقدر من ٥ ٪ - ٦ ٪ .

وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً لمواد الإتهام . فقرر ذلك بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٦٥ وادعى عرفه بركات جاب الله والسيدة / رام على أحمد - المحنى عليها - مدنياً قبل المتهمين بالتضامن بمبلغ قرش صاغ واحد تعويضاً مؤقتاً . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضور يا بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٧ عملاً بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثانى (الطاعن) والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى الأول والثالث - (أولا) بمعاقبة المتهم الثانى "الطاعن" بالسجن لمدة ثلاث سنوات عن التهمة الأولى المستندة إليه وإلزامه أن يدفع مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت لعرفة بركات جاب الله والمصروفات المدنية و (ثانياً) ببراءة المتهمين الأول والثالث مما أسند إليهما ورفض الدعوى

المدنيتين المقامتين عليهما من عرفة بركات ورام على أحمد . (وثالثا) براءة المتهم الثاني من التهمة الثانية المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية المقامة من رام على أحمد قبل جميع المتهمين وألزمتها مصروفاتها . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مبنى ماينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحداث عاهة مستديمة - قد شابه التناقض وراى عليه القصور . ذلك بأنه بينما راح الحكم يبرئ الطاعن من جريمة ضرب زوجة المجنى عليه إستنادا إلى أن إتهامها له كان كيدا ، إذا به يدين الطاعن بجريمة الإعتداء على الزوج ويورد في تبرير هذا القضاء أنه ليس هناك مايدعو هذا الأخير إلى التجنى عليه وذلك على الرغم من وحدة الحادث وتماثل ظروف أطرافه فكشف الحكم بذلك عن اضطراب الواقعة وعدم إستقرار عناصرها لدى المحكمة وأما القصور فأيته أن الحكم لم يوفق في الموازنة بين الدليلين القولى والفنى ، فقد دل أولهما على أن الطاعن ضرب المجنى عليه على ذراعه مرتين بينما كشف التقرير الطبى عن وجود إصابة واحدة به ولايسوغ للحكم ماقاله ردا على دفاع الطاعن فى هذا الصدد من أنه ليس هناك مايمنع من أن يكون الطاعن ضرب المجنى عليه ضربة ثانية لم تحدث أثرا - لأنه لايقبل فى العقل - وقد تخلف عن إحدى الضربتين كسر بالذراع - ألا تترك الضربة الثانية به أى أثر ، وبذلك يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إحداث العاهة بالمجنى عليه عرفة بركات جاب الله وعول فى ثبوتها على أقوال المجنى عليه وتقرير الصفة التشريحية وكشف عن اطمئنانه إلى تلك الأقوال وأنه ليس ثمة مايدعو صاحبها إلى التجنى على الطاعن ، بعد أن أورد الحكم ما تقدم ، تناول الجريمة الأخرى التى أسندتها النيابة العامة إلى الطاعن وهى إشتراكه مع آخرين فى إحداث عاهة مستديمة بزوجة المجنى عليه سالف الذكر فأطرح دليل الاتهام الوحيد القائم على أقوالها

نظرا لما شاب تلك الأقوال من اضطراب وتناقض فصله الحكم في مدونات .
لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر
ولو تماثلت ظروف روايتيهما كما أن الأمر في الأخذ بأقوال الشاهد إنما يرجع
إلى إقتناع القاضي بصدقه فتمى اطمأن إلى أقواله وأخذ بها فلا معقب عليه
ولا يؤثر في سلامة الحكم أنه لم يأخذ بدليل مشابه بالنسبة إلى تهمة أخرى ، ومن
ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن تصديقه أقوال المجنى عليه الأول
وإطراح أقوال زوجته المجنى عليها الثانية مع تماثل ظروف روايتيهما ، لا يعدو أن
يكون جدلا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد
عرض لدفاع الطاعن بقيام التناقض بين الدليلين القولي والفني فرد عليه بقوله :
” لا ترى المحكمة محلا لقول الدفاع أن ثمة تعارضا بين أقوال عرفة - المجنى عليه - من
كيفية إصابته وبين التقارير الطبية لمجرد قوله بالتحقيقات أنه ضرب ضربتين
على ذراعه فالثابت من أقوال المجنى عليه أن ثمة إعتداء وقع من طلبة - الطاعن -
على ذراعه الأيسر بعضا غليظة كسرا كما يبين من التقارير الطبية ، فليس
ثمة ما يمنع من وقوع ضربة بهذا الذراع غير الضربة التي أحدثت الكسر لم تترك
به أثرا . وطالما كان المستفاد من أقوال المجنى عليه وقوع ضربة عليه بجسم
صلب راض أحدثت كسرا أثبتته التقرير الطبي فإن هذا الدليل القولي لا شك مدعم
بالدليل الفنى وليس ثمة تناقض بينهما يدعو إلى التشكك في صدق رواية الشاهد
عن سبب إصابته وكيفية حدوثها“ . ولما كان هذا الذى أورده الحكم سائغا
ويكفى لحمل ما انتهى إليه من الموازنة بين الدليلين القولي والفنى ، فإن النعى
عليه بالقصور في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن
برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان ، قائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود عطيفه .

(٩٩)

الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٣٧ القضائية

(١، ب) حكم . "تسببه . تسبب معيب" . دفاع . "الإخلال
بحق الدفاع . ما يوفره" . محكمة الموضوع . "الإجراءات
أمامها" . إجراءات المحاكمة . إثبات . "إثبات بوجه
عام . شهادة" . دعوى مدنية . سب . إساءة إستغلال المواصفات
التليفونية .

(١) حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة . مشروط بأن تكون قد أحاطت
بظروف الدعوى وأدلة الثبوت فيها عن بصر وبصيرة .

(ب) وجوب تحقيق المحكمة ما يقدم إليها من أدلة الإثبات في الدعوى .
إغفال المحكمة عنصرا جوهريا من عناصر دفاع المدعى المدنية ودليلا من
أدلة الإثبات يعيب حكمها .

١ — لئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت
في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، إلا أن ذلك مشروط
بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة
الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي
فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .

٢ — متى كان يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها
تحقيقا لأوجه الطعن أن الطاعنة قد شهدت بتحقيقات الشرطة والنيابة ببعض

وقائع السب وعبارات الإزعاج التي صدرت من المتهم وكانت ضمن أحاديثه معها بالتليفون ، وأحالت بالنسبة للبعض الآخر منها على ما ورد ببلاغ زوجها وما رددته في التحقيقات لما تضمنته تلك العبارات من ألفاظ بذينة نابية تنجمل هي من إعادة ترديدها ، كما قررت صراحة بالتحقيقات أنها تمكنت وزوجها من تسجيل أحاديث المتهم معها ، وقد قدم الحاضر عنها بالجلسة شريط التسجيل وأودع ملف الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد ضمن أدلة البراءة ورفض الدعوى المدنية أن الطاعنة لم تشهد بعبارات السب والإزعاج يكون قد خالف الثابت بالأوراق ، ودل على أن المحكمة قد أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الثبوت في الدعوى ، كما أنه وقد قدم إليها دليل من هذه الأدلة وهو شريط التسجيل ، فقد كان عليها أن تتولى تحقيقه والاستماع إليه وإبداء رأيها فيه . أما وقد نكلت عن ذلك فإنها تكون قد أغفلت عنصرا جوهريا من عناصر دفاع الطاعنة ودليلا من أدلة الإثبات ، ولا يغني عن ذلك ما ذكرته من أدلة أخرى إذ ليس من المستطاع - مع ما جاء في الحكم - الوقوف على مبلغ أثر هذا الدليل - لو لم تقعد عن تحقيقه - في الرأي الذي انتهت إليه مما يعيب حكمها ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في خلال سنتين سابقتين على ١٩٦٢/١/٣٠ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة : (أولا) تسبب عمدا في إزعاج السيدة / ... بإساءة استعمال المواصلات التليفونية على النحو المبين بالمحضر (وثانيا) وجه إليها بطريق التليفون سبا يتضمن خدشا للشرف والإعتبار على النحو المبين بالمحضر . وطلبت معاقبته بالمواد ١٦٦ مكرر ٣٠٦ و ٣٠٨ مكرر من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جناح قصر النيل الجزئية - بعد أن دفع الحاضر مع المتهم ببطلاق إجراءات التحقيق - قضت حضوريا برفض الدفع ثم قضت عملا بمواد الإتهام

والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لإيقاف التنفيذ وإلزامه أن يدفع إلى المدعية بالحق المدني مبلغ مائة جنية على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه وأمرت بشمول الحكم وبالنفاذ المعجل وبلا كفالة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ولدى نظر الاستئناف أمام محكمة القاهرة الابتدائية - هيئة إستئنافية - وبعد أن كرر الحاضر مع المتهم الدفع الذى أبداه أمام محكمة أول درجة، قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وألزمت رافعتها مصروفاتها عن الدرجتين وردت على الدفع بأنه فى محله . فطن الوكيل عن المدعية بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق التقص .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله ، قد خالف الثابت بالأوراق وأخل بحقوقها فى الدفاع ، ذلك بأنه استند ضمن ما استند إليه فى قضائه إلى أن الطاعنة لم تشهد - بالتحقيقات - وقائع السب وعبارات الإزعاج التى صدرت من المطعون ضده والتى أبدأها زوجها مع أنها أدلت بها فى محضر تحقيق الشرطة، كما أنه بنى رفضه لطلب سماع شريط التسجيل على أن الطاعنة قد أقرت فى مذكرتها بأنها لم تتمكن من تسجيل أحاديث المطعون ضده معها مع أنها تقدمت فعلا إلى المحكمة بهذا الشريط وأودع ملف الدعوى الأمر الذى ينبىء عن أنها أصدرت حكمها دون تمييز الدعوى والإحاطة بظروفها وأدلة الثبوت فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال تبريرا لقضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية "إذ بين للمحكمة من مطالعة الأوراق وفق ما تقدم الأمور الآتية: (أولا) أن المبلغ ردد فى التحقيقات عبارات الإزعاج والسب كما ردها لدى محكمة أول درجة على النحو الثابت بالأوراق ولم تشهد المدعية بالحق المدني بها تفصيلا وتحديدا وهى المدعى عليها فى الدعوى ... " وبعد أن حدد الحكم باقى الأدلة التى استند إليها فى قضائه عرض لطلب الطاعنة سماع شريط

التسجيل الذي حوى حديث المطعون ضده معها بما اشتمل عليه من وقائع السب وعبارات الإزعاج فرفضه مبررا ذلك بقوله " أما بخصوص شريط التسجيل فإن الثابت من مذكرة المدعية بالحق المدني إنها لم تتمكن من تسجيل الأحاديث لأن المتهم فطن لجهاز ضبط الماكينات ولا محل لإجابة هذا الطلب أيضا".

لما كان ذلك، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات. ولما كان يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن أن الطاعنة قد شهدت بتحقيقات الشرطة والنيابة ببعض وقائع السب وعبارات الإزعاج التي صدرت من المطعون ضده وكانت ضمن أحاديثه معها بالتليفون، وأحالت بالنسبة للبعض الآخر منها على ما ورد ببلاغ زوجها وما رددته في التحقيقات لما تضمنته تلك العبارات من ألفاظ بذينة نابية تنجل هي من إعادة ترديدها، كما قررت الطاعنة صراحة بالتحقيقات أنها تمكنت وزوجها من تسجيل أحاديث المطعون ضده معها. وقد قدم الحاضر عنها بالجلسة شريط التسجيل وأودع ملف الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد ضمن أدلة البراءة ورفض الدعوى المدنية أن الطاعنة لم تشهد بعبارات السب والإزعاج يكون قد خالف الثابت بالأوراق، ودل على أن المحكمة قد أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الثبوت في الدعوى، كما أنه وقد قدم إليها دليل من هذه الأدلة وهو شريط التسجيل فقد كان عليها أن تتولى تحقيقه والاستماع إليه وإبداء رأيها فيه. أما وقد نكلت عن ذلك فإنها تكون قد أغفلت عن عناصر جوهرية من عناصر دفاع الطاعنة ودليلا من أدلة الإثبات. ولا يغني عن ذلك ما ذكرته من أدلة أخرى إذ ليس من المستطاع مع ما جاء في الحكم الوقوف على مبلغ أثر هذا الدليل — لو لم تهمل عن تحقيقه — في الرأي الذي انتهت إليه، مما يعيب حكمها ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية.

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان ، نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة
المستشارين : محمد محفوظ ، محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ماسح ، ومحمود عطيفه .

(١٠٠)

الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٣٨ قضائية

(١ ، ب ، ج) شيك بدون رصيد . جريمة . " أركانها " . أسباب الإباحة .
حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " .

(أ) جريمة إصدار شيك بدون رصيد . أركانها ؟ منازعة المتهم في قيمة الشيك
أو دفاعه بأنه أوفى بقيمته قبل تقديمه إلى البنك المسحوب عليه لصرف
قيمته . لا تأثير له على قيام الجريمة دام أن الشيك لم يكن له رصيد
قائم ولم يسترده من المجنى عليه .

(ب) احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تحالسه مع الساحب . عدم اندراجه
تحت مفهوم حالة الضياع التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون
به ما له بغير توقف على حكم القضاء .

(ج) ما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة من أوجه الدفاع ؟

١ - تتم جريمة إعطاء شيك بدون رصيد بمجرد إعطاء الساحب الشيك متى
استوفى مقوماته إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للمسحب في
تاريخ الاستحقاق . ولا يجدى الطاعن منازعته في قيمة الشيك أو دفاعه بأنه
أوفى بقيمته قبل تقديمه إلى البنك المسحوب عليه بصرف قيمته ما دام أن الثابت
أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسترده من المجنى عليه .

٢ - احتفاظ المدعى بالحق المدني (المستفيد) بالشيك بعد تحالسه مع
الطاعن (الساحب) لا يتدرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أبيع فيها للساحب
أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء .

٣ — ما يشير الطاعن في دفاعه بأن المدعى بالحق المدني سبق أن ارتكب جرائم إعطاء شيك بدون رصيد متعلقا بموضوع الدعوى مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي تحمل هذا القضاء .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح عابدين الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ١٩٦٤/٧/٥ بدائرة قسم عابدين: أصدر إليه شيكا بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه على بنك القاهرة لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرين جنيا لإيقاف التنفيذ وفي الدعوى المدنية إلزامه أن يدفع إلى المدعى بالحق المدني قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية و ١٠ قرش أتعاب محاماه . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — هيئة استئنافية — بعد أن قرر المدعى بالحق المدني بتنازله عن دعواه المدنية، قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات وإلغائه فيما قضى به في الدعوى المدنية وبإثبات تنازل المدعى عنها وإلزامه بالمصاريف المدنية عن الدرجتين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد قد شابه قصور في التسيب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أطرح دفاع الطاعن بأن الشيك مزور بقوله إنه سواء أكان هذا الشيك بمبلغ خمسة جنهات أو بمبلغ ألفين وخمسمائة جنيه فإن الطاعن مقرر بأنه وقع عليه وبذلك تكون الجريمة قد وقعت وأن المحكمة لا تعول على الإقرار الصادر من المدعى بالحقوق المدنية بأنه تحاسب مع الطاعن عن هذا الشيك لأن الإقرار خاص بما هو مسحوب على بنك الاسكندرية من شيكات في حين أن الشيك موضوع الدعوى مسحوب على بنك القاهرة ولأن تاريخ تحرير الإقرار لاحق لتاريخ الاستحقاق وهو رد قاصر ، إذ كان يتعين على المحكمة أن تجرى تحقيقا حتى تتبين حقيقة هذا الشيك وحقيقة المبلغ الذي كان مدونا به وهل هو خمسة جنهات أو ألفين وخمسمائة جنيه لتقطع برأى فيما إذا كان الشيك يشمله الإقرار الصادر من المدعى بالحق المدني من عدمه كما أن المحكمة فهمت مضمون هذا الإقرار على غير حقيقته إذ قالت إنه ينصرف إلى الشيكات المسحوبة على بنك الاسكندرية دون بنك القاهرة مع أن الثابت من الإقرار وهو مؤرخ ١٢ من أغسطس سنة ١٩٦٤ أنه ينصرف إلى الشيكات المسحوبة على البنكين معا وقد أقر فيه المدعى بالحق المدني بأن الشيكات التي أشار إليها تعتبر لاغية ولم يظهر هذا الشيك ويقدم إلى البنك إلا في ٢٣ مارس سنة ١٩٦٥ ولو أن المحكمة حققت الطعن بالتزوير لانتهد إلى أن المدعى بالحق المدني قد حصل على الشيك عن طريق الجريمة مما يبيح للطاعن وقف صرف قيمته . هذا إلى أن الطاعن قد أشار في دفاعه إلى أن المدعى بالحق المدني حكم عليه بالحبس لمدة ستة شهور في قضية اللجنة رقم ٣٠١ لسنة ١٩٦٥ بتدر الجيزة لإعطائه الطاعن شيكا بمبلغ مائة جنيه إستحقاق ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بغير رصيد كما أن له إحدى عشرة سابقة مماثلة وقد استغل أحد الشيكات السابق المحاسبة عليها وهو الشيك موضوع الدعوى فقدمه للبنك لصرف قيمته بعد أن أجرى تزويرا فيه وذلك لإكراه الطاعن على التنازل عن حقه في اللجنة المذكورة إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع الجوهرى ولم يرد عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يخلص في أن الطاعن أصدر بتاريخ ١٩٦٤/٧/٥ شيكا لصالح المدعى بالحق المدني بمبلغ ألفين وخمسمائة جنيه مسحوبا على بنك القاهرة وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٣ قدم المدعى بالحق المدني الشيك إلى البنك فأفاد بعدم وجود رصيد يقابله . وقد طعن الطاعن بالتزوير في هذا الشيك مقررًا بأنه أصدر عدة شيكات للمدعى بالحق المدني كل منها بمبلغ خمسة جنيهات وتمت المحاسبة عنها بينهما بعد أن مدد له قيمتها واستردها منه فيما عدا أربع شيكات زعم المدعى بالحق المدني أنها فقدت من بينها الشيك موضوع الدعوى ووقع على إقرار بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٢ يتضمن إعتبار هذه الشيكات لاغية . وعرض الحكم لهذا الدفاع ورد عليه بقوله "وحيث إن الثابت بإقرار المتهم بمحضر الجلسة وتقرير الطعن بالتزوير أن الشيك مسحوب منه وأنه هو الذي وقع عليه ولم ينازع إلا بشأن قيمته فقال إنها خربت من خمسة جنيهات إلى ٢٥٠٠ جنيه ولا شك أنه لا أثر لقيمة الشيك قلت أو كثرت في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد مادام الثابت من الأوراق واعتراف المتهم نفسه أن الشيك موضوع الدعوى صادر منه حقيقة بمبلغ من المال وأن التوقيع عليه له وقد ثبت بإفادة البنك أنه لا رصيد له ولا تعول المحكمة على الإقرار المؤرخ ١٩٦٤/٤/١٢ - (صحته ١٩٦٤/٨/١٢) المقدم من المتهم ذلك أن الثابت به أنه خاص بشيكات مسحوبة على بنك الاسكندرية حال أن الشيك موضوع الدعوى الحالية مسحوب على بنك القاهرة فرع القاهرة وليس على بنك الاسكندرية ذلك فضلا عن أن الإقرار تال في تاريخه لتاريخ إصدار الشيك دون رصيد وتعين من ثم الالتفات عن أوجه المعارضة " لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم صحيحا في القانون وتتوافر به عناصر الجريمة التي دين الطاعن بها ذلك بأن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك متى استوفى مقوماته إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الإستحقاق ولا يجدى الطاعن منازعته في قيمة الشيك أو دفاعه بأنه أوفى بقيمته قبل تقديمه إلى البنك المسحوب عليه لصرف قيمته ما دام أن الثابت أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسترده من المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان إحتفاظ المدعى بالحق المدني بالشيك بعد تخالسه مع الطاعن بفرض صحة دفاع هذا الأخير لا يندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي

أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن بأن المدعى بالحق المدني سبق أن ارتكب جرائم إعطاء شيك بدون رصيد متعلقا بموضوع الدعوى مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي تحمل هذا القضاء . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : عبد المنعم حمزوى ،
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل ، وأنور خلف .

(١٠١)

الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٣٨ القضائية

تموين . خبز . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . حكم .
” تسببه . تسبب معيب . “

مثال لإخلال المحكمة بدفاع جوهرى فى جريمة إنتاج خبز يقل عن الوزن المقرر .

متى كان الثابت أن الطاعن دفع، بعدم مسؤوليته عن العجز فى وزن الخبز إذ كان فى فترة راحته وقت الضبط وأن شخصا آخر هو المسئول عن إدارة الخبز فى تلك الفترة ، وقدم للمحكمة أمرا إداريا صادرا من رئيس مجلس الإدارة يفيد أن عمله فى إدارة الخبز يبدأ فى فترة تالية على فترة الضبط ، وكان الحكم قد دان الطاعن دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسؤوليته عن العجز لأن الخبز لم يكن تحت إشرافه أثناء الضبط وفقا للأمر الصادر إليه من رئيس مجلس الإدارة ، وهو دفاع يعد - فى خصوصية الدعوى المطروحة حيث تمتلك الخبز إحدى شركات القطاع العام - هاما ومؤثرا فى مصيرها ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تخصصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه . أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبب مما يتعين معه نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين : بأنهم فى يوم ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ بالأربعين : اتجوا خبزا أفرنكيا يقل عن الوزن المقرر قانونا . وطلبت عقابهم

بالمواد ٣٤ مكرر و ٣/٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانونين رقمي ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ و ٤٨ سنة ١٩٦٢ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة الأربعين الجزئية قضت في الدعوى حضوريا لأول والثالث وغيابيا للثاني بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٦ عملا بمواد الاتهام بحبس كل منهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة لكل منهم خمسة جنيهات لوقف التنفيذ وتغريم كل منهم مائة جنيه والمصادرة ونشر ملخص الحكم على واجهة المخبز لمدة مساوية لمدة الحبس المحكوم بها . فعارض المحكوم عليه غيابيا (المتهم الثاني) وقضى في معارضته بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه (الثاني) هذا الحكم ومحكمة السويس الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت في الاستئناف حضوريا بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٧ بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إنتاج خبز أفرنكي أقل من الوزن المقرر قانونا قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسييب ، ذلك بأن الحكم ساءل الطاعن مع أنه موظف بالجمعية التعاونية الاستهلاكية ويتولى الإشراف على مخبز الجمعية في مواعيد دورية محددة وقد تمت إجراءات الضبط أثناء فترة راحته التي يتولى فيها الإشراف زميله المتهم الأول بدلالة الشهادة المقدمة منه للمحكمة والتي تتضمن المواعيد المنظمة للعمل بالمخبز .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى على النحو الذي استقر لديه حول في ثبوت الجريمة التي دان الطاعن بها على اعترافه بأنه المدير المسؤول للمخبز . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة ومن الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن إجراءات الضبط تمت في الساعة ١٢ ظهرا من يوم ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٦٤

وذلك في غيبة الطاعن الذي دفع بعدم مسئوليته عن العجز إذ كان في فترة راحته وقت ضبط الخبز وأن المتهم الأول هو المسئول عن إدارة المخبز في تلك الفترة وقدم للمحكمة أمرا إداريا رقم "١" لسنة ١٩٦٤ صادرا من رئيس مجلس الإدارة يفيد أن عمله في إدارة المخبز يبدأ في الساعة الثانية مساء . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان الطاعن دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن العجز لأن المخبز لم يكن تحت إشرافه أثناء الضبط وفقا للأمر الصادر إليه من رئيس مجلس الإدارة ، وهو دفاع يعد — في خصوصية الدعوى المطروحة حيث تمتلك المخبز إحدى شركات القطاع العام — هاما ومؤثرا في مصيرها ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تخصصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وذلك بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، وعبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفة .

(١٠٢)

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) حكم . " وصف الحكم " . استئناف . معارضة .

العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى
لا بما تذكره المحكمة عنه . مثال .

(ب) نقض . " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " .

عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد
الجنايات والجرح .

١ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى
لا بما تذكره المحكمة عنه . ولما كان الثابت أن المتهم لم يحضر بالجلسة الوحيدة
التي نظرها الاستئناف المرفوع منه وصدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن هذا
الحكم يكون غائبيا وإن جرى في منطوقه خطأ بالقضاء بإعتبار المعارضة كأن
لم تكن ، وبالتالي يجوز للمتهم المعارضة فيه ، ويظل باب الطعن فيه بطريق
المعارضة مفتوحا طالما أن المتهم لم يعلن إبه .

٢ - الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر
درجة في مواد الجنايات والجرح ، ولا يقبل ما دام الطعن في الحكم بطريق
المعارضة جائزا وذلك وفقا للمادتين ٣٠ ، ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٤/١٠/٧ بدائرة قسم قصر النيل : بدد الأشياء المبينة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة لكمال السيد حجاب وقد سلمت إليه على سبيل الوكالة فاختمها لنفسه إضرارا بالمجنى عليه . وطلبت مقابله بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت غيابيا في ١٩٦٥/٣/٢٩ عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف تنفيذ العقوبة . فعارض ، وقضى في معارضته في ١٩٦٥/٥/٣ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بتاريخ ١٩٦٥/١٠/٣ باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ولم يعلن هذا الحكم إلى المتهم . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

من حيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الدرجة الأولى قضت غيابيا بحبس المتهم — المطعون ضده — شهرا مع الشغل ، فعارض وحكم بإعتبار معارضته كأن لم تكن ، فاستأنف ونظر استئنافه بجلسته ٣ أكتوبر سنة ١٩٦٥ وفيها لم يحضر فقضت محكمة ثاني درجة بحكمها المطعون فيه بإعتبار المعارضة كأن لم تكن ظنا منها أن المروض عليها معارضة استئنافية وليس استئنافا مبتدأ وقد تنبه الحكم المطعون فيه إلى هذا الخطأ وأشار إليه في أسبابه مقررًا أن المحكمة لما تفصل في موضوع استئناف المتهم . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ، وكان الثابت أن المتهم لم يحضر بالجلسة الوحيدة التي نظر فيها الاستئناف المرفوع منه وصدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون غيابيا وإن جرى في منطوقه خطأ بالقضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، وبالتالي يجوز للمتهم المعارضة فيه ، ولما كان الثابت من إفادة النيابة المرفقة أن المتهم لم يعلن بهذا الحكم حتى الآن ، فإن باب الطعن في هذا الحكم بطريق

المعارضة يكون ما زال مفتوحا ، لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح وأنه لا يقبل ما دام الطعن في الحكم بطريق المعارضة جائزا وذلك وفقا للسنتين ٣٠ و ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، فانه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن المقدم من النيابة العامة في ذلك الحكم .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ محمد صبرى ، ومضوية السادة المستشارين : عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور خلف .

(١٠٣)

الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٨ القضائية

تموين . خبز . حكم . "تسييبه . تسييب معيب" .

إختلاف الأحكام التى امتنها الشارع لكل من نوعى الخبز الأفرنكى والشامى سواء من جهة الترخيص بإنتاجه أو بيان المواصفات اللازمة فيه .

لكل من نوعى الخبز الأفرنكى والشامى حكمه فيما استنه الشارع وأوجبه سواء من جهة الترخيص بإنتاجه أو بيان المواصفات اللازمة فيه ، وذلك حسبما يبين من استقراء نصوص القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إستخراج الدقيق وصناعة الخبز. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ الطاعنين بأنهما أنتجا خبزا أفرنكيا، فى حين أنه استظهر فى بيانه واستدلالة أنهما أنتجا خبزا شاميا مما يدل على اضطراب الواقعة فى تصور المحكمة وعدم إستقرارها الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، ومن ناحية أخرى فإن الحكم لم يبين ماهية المواصفات وحقيقة الأوزان التى خالف فيها الخبز المنتج نصوص القرار سالف الذكر حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق تخاذله قاصر البيان واجب النقض والإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : بدائرة بندر بنى سويف (أولا) أنتجا خبزا أفرنكيا بغير الأوزان والمواصفات والأسعار المحددة فى القانون ودون أن يكون حاصلًا على ترخيص فى ذلك من السلطة المختصة . (ثانيا) أنتجا خبزا أفرنكيا غير مطابق للمواصفات . وطلبت عقابهما بالمواد ٣٤ مكررا فقرة أ ، ب من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ . ومحكمة بندر بنى سويف قضت فى الدعوى حضوريا بتاريخ ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٧ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس كل منهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه عن التهمتين والمصادرة وكعالة مائتى قرش لوقف تنفيذ عقوبة الحبس . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة بنى سويف الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض كما استشكلا فى تنفيذ الحكم الأخير أمام محكمة بندر بنى سويف فقضت بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٨ بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الإشكال وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها . فقدمت النيابة العامة الإشكال إلى محكمة بنى سويف الابتدائية . فقضت بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٨ بعدم اختصاصها بنظر الإشكال وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها مع إلزام المستشككين بالمصاريف . فطعنّت النيابة العامة فى حكم الاشكال الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجوئمتى إنتاج خبز أفرنكى بغير الأوزان والمواصفات والأسعار المحددة وبغير ترخيص قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسييب ، ذلك بأنه لا يعرف منه على وجه قاطع أى أنواع الخبز قضى بإدانة الطاعنين فى إنتاجه ، وهل هو من النوع الأفرنكى

أو الشامى ، وحجم النوع الذى أنتجه ومواصفاته لأن لكل نوع حكما حسبما يبين من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إستخراج الدقيق وصناعة الخبز ، مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين بوصف أنهما : (١) أنتجا خبزا أفرنكيا بغير الأوزان والمواصفات والأسعار المحددة فى القانون دون أن يكونا حاصلين على ترخيص بذلك من السلطة المختصة . (٢) أنتجا خبزا أفرنكيا غير مطابق للمواصفات . وطلبت النيابة العامة معاقبتهم طبقا للمادة ٣٤ مكرر أ و ب من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إستخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شأن التموين . والحكم بالإبتدأى المأخوذ بأسبابه قال بيانا لواقعة الدعوى ما نصه ” وحيث إن واقعة الدعوى تتلخص فيما أثبتته مفتش التموين فى محضره وشهد به بمحضر الجلسة أنه أثناء قيامه بحملة تفتيشية توجه إلى مخبز المتهم الأول حيث وجده يعرض للبيع خبزا شاميا موضوعا على البنك الجارى البيع عليه كما وجد كمية من نفس الخبز موضوعة أمام المخبز ، ويقوم أحد الجمالين بوضعها فى عربة يد داخل صاجات وداخل قفة مخبشة بالخيش والخبز غير مطابق للأوزان المقررة قانونا وكذلك الأوصاف “ و انتهى من تقريره واستدلالة إلى أن ” التهمة على النحو الوارد بوصف الإتهام ثابتة قبل المتهمين “ لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخذ الطاعنين بأنهما أنتجا خبزا أفرنكيا ، فى حين أنه إستظهر فى بيانه واستدلالة أنهما أنتجا خبزا شاميا مما يدل على اضطراب الواقعة فى تصور المحكمة ، وعدم إستقرارها الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، مع أن لكل من نوعى الخبز حكمه فيما استنته الشارع وأوجبه سواء من جهة الترخيص بإنتاجه أو بيان المواصفات اللازمة ، وذلك حسبما يبين من إستقراء نصوص القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إستخراج الدقيق وصناعة الخبز الذى

بيننا بمقتضاء ومن ناحية أخرى فإن الحكم لم يبين ماهية المواصفات وحقيقة لأوزان التي خالف فيها الخبز المنتج نصوص القرار سالف الذكر ، حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، ومن ثم فإن الحكم لمطعون فيه يكون فوق تخاذله قاصر البيان واجب النقض والإحالة ، وذلك بغير حاجة للتعرض لباقي أوجه الطعن .

وحيث إنه من طلب النيابة العامة تعيين المحكمة المختصة بنظر الإشكال في التنفيذ فإنه صار غير ذي موضوع بعد نقض الحكم المستشكل في تنفيذه .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى وصفي السادة المستشارين : عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

(١٠٤)

الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٨ القضائية

(ا، ب) استئناف . ” التقرير به . ميعاده ” . إثبات . ” أوراق رسمية ” .
نظام عام . نقض . ” أسباب الطعن . الأسباب المتعلقة بالنظام
العام ” . دفع .

(١) اعتبار ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في صدد إثبات بياناته
ومن بينها تاريخ حصول التقرير به .

(ب) ميعاد الاستئناف . تعلقه بالنظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام
محكمة النقض . شرط ذلك ؟

١ — تعتبر ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في صدد إثبات بياناته
ومن بينها تاريخ حصول التقرير به .

٢ — ميعاد الاستئناف — ككل مواعيد الطعن في الأحكام — من النظام
العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أى دفع بشأنه
لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا إلى وقائع أثبت بها الحكم
وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما في يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٣
بدائرة مركز إمبابة (أولا) الأول ١ — عرض المتهم الثانية على الفسق والفجور .

٢ - عاون المتهم الثانية على ممارسة الدعارة . ٣ - استغل بغاء الثانية .
(ثانيا) الثانية : إعتادت ممارسة الدعارة . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٦ و ٩ و ١٠
و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ . ومحكمة مركز إمبابة الجزئية قضت
في الدعوى غيابيا بتاريخ ١٥ من مارس سنة ١٩٦٤ عملا بمواد الإتهام بحبس
كل من المتهمين سنة مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات وتغريم كل منهما
مائة جنيه ووضعهما تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يحدده وزير الداخلية
لمدة مساوية لعقوبة الحبس عند إمكان التنفيذ عليهما . فعارض المحكوم عليه الأول
في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ بقبولها شكلا وفي
الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف الحكم الأخير . ومحكمة الجيزة
الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٦٧
بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فعارض وقضى في معارضته
بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها
وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسبيب ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه
قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد إستنادا إلى البيانات التي
اشتمل عليها تقرير الاستئناف في حين أن عبثا حدث بها أدى إلى تغيير تاريخ
التقرير من الخامس من يناير سنة ١٩٦٥ إلى التاسع منه ولم تجر المحكمة تحقيقا
في هذه الواقعة .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المستأنف صدر في يوم ٢٧ ديسمبر
سنة ١٩٦٤ فاستأنفه الطاعن في ٩ يناير سنة ١٩٦٥ وحكت المحكمة غيابيا
بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فعارض فيه وقضى في المعارضة
برفضها . ويبين من محضر جلسة المعارضة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر
أيها شيئا حول ميعاد الاستئناف بل قصر دفاعه في موضوع الدعوى . لما كان
ذلك ، وكان الثابت من مطالعة المقررات المضمومة ومن مراجعة دفتر كعوب

تقارير الاستئناف أن ما أثبت بورقة التقرير بالاستئناف من حصول التقرير به يوم ٩ يناير سنة ١٩٦٥ يطابق الثابت بالكسب المتعلق به ، كما يبين من الدفتر أن التقرير السابق للتقرير موضوع الدعوى المطروحة تاريخه ٧ يناير سنة ١٩٦٥ أما التقرير اللاحق له فتاريخه ١١ يناير سنة ١٩٦٥ . لما كان ذلك ، وكانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في صدد إثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به ، وكان ميعاد الاستئناف — ككل مواعيد الطعن في الأحكام — من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا . ولما كان البين من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بحصول تغيير في بيانات تقرير الاستئناف ، وكان الثابت بالحكم أن التقرير بالاستئناف تم بعد الميعاد القانوني فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن — فضلا عن كونه لا يظاهره الواقع — فإنه يقتضى تحقيقا موضوعيا تتحسر عنه وظيفة هذه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : عبد المنعم حمزوى ،
ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور أحمد خلف .

(١٠٥)

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي) تزوير. "تزوير المحررات الرسمية". "التزوير
المادى . الإصطناع". جريمة . "أركانها".
قصد جنائى . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير
معيب".

(أ) الإصطناع . ماهيته ؟ هو إنشاء محرر يكامل أجزائه
على قرار أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال
سابق ما دام المحرر فى أى من الحالتين متضمنا لواقعة
تترتب عليها آثار قانونية وصالحا لأن ينتج به
فى إثباتها .

(ب) متى يعتبر المحرر رسميا ؟

(ج) يستند الموظف إختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من
القوانين واللوائح ومن أوامر رؤسائه أو من طلبات
الجهات الرسمية الأخرى .

(د) صدور الورقة فلامن الموظف المختص بتحريرها ليس
محررا فى جريمة التزوير فى الورقة الرسمية . إعطاء
الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها كاف
لتحقق الجريمة ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف
عام لالتهام برسميتها .

(هـ) يستوى في التزوير المعاقب عليه أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يهزأ أن يخدع به بعض الناس .

(و) كون البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تحريره بما تقوت ملاحظته على كثير من الناس . وجوب العقاب على التزوير في هذه الصورة .

(ز) القصد الجنائي في جريمة التزوير . متى يتحقق ؟

(ح) التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن موافق ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير . غير لازم .

(ط) تحدث الحكم صراحة عن ركن الضرر في جريمة التزوير . غير لازم .

(ي) الجريمة الظنية . ما هيها ؟

١ - الإصطناع باعتباره طريقاً من طرق التزوير المأدى هو إنشاء محرر بكامل أجزائه على غرار أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سابق ما دام المحرر في أي من الحالين متضمناً لواقعة ترتب عليها آثار قانونية وصالحاً لأن يحتاج به في إثباتها .

٢ - يعتبر المحرر رسمياً في حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات متى صدر من موظف عام مختص بمقتضى وظيفته بتحريره أو التداخل في هذا التحرير . كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف إنشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإثباتها أو لإقرارها .

٣ - لا يستمد الموظف اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح بحسب ، بل يستمده كذلك من أوامر رؤسائه فيما لم أن يكلفوه به أو من طلبات الجهات الرسمية الأخرى التي تستلزم ممارسة اختصاصه الوظيفي تحقيقاً لهذه الطلبات .

٤ — لا يشترط في جريمة التزوير في الورقة الرسمية أن تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة — وهو الشأن في حالة الاصطناع — أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميتها . ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذى بأشراجهاءاته فى حدود اختصاصه .

٥ — لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يستلزم لكشفه دراية خاصة ، بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه ، ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن يتخذ به بعض الناس .

٦ — إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تحريره مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس ، فإن العقاب على التزوير واجب في هذه الصورة لأن مجرد الإخلال بالثقة اللازمة للورقة الرسمية يترتب عليه ضرر، وتغيير الحقيقة فيها من شأنه أن يزعزع هذه الثقة .

٧ — يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذى من أجله غيرت الحقيقة فيه .

٨ — لا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه .

٩ — لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ما دام قيامه لازما عن طبيعة التزوير في المحرر الرسمى .

١٠ — الجريمة الظنية هى التى تنم عن تصور ساذج بحيث لا تقع الجريمة على التحقيق إلا فى وهم فاعلها دون أن يكون ثمة خطر على المجتمع أو ضرر من فعله .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنها في يوم ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم الخليفة محافظة القاهرة : المتهم الأول (أولا) بصفته موظفا عموميا (كاتب بمصلحة الاستعلامات) ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو بطاقة إثبات الشخصية الخاصة بوزارة الداخلية والمنسوب صدورها إلى مدير عام الشرطة وكان ذلك بطريق الاصطناع بأن اصطنع هذه البطاقة وأثبت بها أن المتهم الثاني يشغل وظيفة بلوكامين مباحث بالاستعلامات برئاسة الجمهورية برتبة رقيب ملكي وبصمها بخاتم مصلحة الاستعلامات ، ووقع بإمضاء مزور نسبة زورا إلى مدير عام الشرطة . (ثانيا) استحصل بغير حق على ختم مصلحة حكومية (مصلحة الاستعلامات) واستعمله استعمالا ضارا بمصلحة عامة على النحو السالف البيان . المتهم الثاني (أولا) إشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة موضوع التهمة الأولى بأن اتفق معه على إصطناع بطاقة إثبات الشخصية سالفه الذكر ووضع إمضاء مزور عليها وأعطاه صورته الشمسية لوضعها على البطاقة وختمها بخاتم مصلحة الاستعلامات فقام المتهم الأول باصطناع المحرر والتوقيع بإمضاء نسبة زورا إلى مدير عام الشرطة وختم الصورة بخاتم مصلحة الاستعلامات فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . (ثانيا) استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى رمضان عبد المنعم قنديل المفتش بمؤسسة النقل العام بمدينة القاهرة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢٠٧ و ٢١١ و ٢١٤ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٦٨ عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ و ٢/٣٢ من القانون المذكور بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل سنة واحدة وبغزل المتهم الأول من وظيفته مدة سنتين ومصادرة البطاقة المزورة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تزوير بطاقة إثبات الشخصية بوصفها محررا رسميا قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الوظيفة المثبتة بالبطاقة وهي "بلوكامين" مباحث بالاستعلامات برئاسة الجمهورية برتبة "رقيب ملكي" ليس لها وجود فعلي يتحقق بأثباته تغيير الحقيقة ، كما أن مناط رسمية المحرر هو إمكان صدوره عن موظف عام مزود على وجه التوقيت أو الدوام بتفويض من السلطة العامة لتحريره والثابت أن البطاقة وإن كانت مصلحة الشرطة مختصة بإصدارها ، فقد ألغى هذا النظام ، مما ينتفى معه شرط الوظيفة وشرط التفويض بإصدار البطاقة. ولما كان البيان المثبت بالبطاقة وهميا ، فالجريمة على كافة الفروض الممكنة ظنية ، لا تأثيم فيها ، سواء من جهة الفعل المادى أو من جهة القصد الجنائى نظرا لعدم صلاحية الفعل في ذاته ، وبالنظر إلى قصد فاعله ، لإحداث النتيجة الإجرامية المطلوبة ، فضلا عن إقتضاح التزوير لتناقر البيانات الخاصة بمن صدرت باسمه البطاقة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت في مدوناته بيانا لواقعة الدعوى وتدليلا عليها ما محصله أن مفتشا بقسم الرقابة بهيئة النقل العام أثناء قيامه بالتفتيش على تذاكر راكبي السيارات العامة في يوم ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٥ طلب من المتهم الثانى فى الدعوى إبراز تذكرته للإطلاع عليها ، فقدم له بطاقة إثبات شخصية هبارة عن تصريح بالركوب منسوب صدوره إلى وزارة الداخلية مثبت به أنه يعمل رقبيا بالمباحث باستعلامات رئاسة الجمهورية وممهور بامضاء منسوب إلى مدير الشرطة ومختوم بخاتم مصلحة الاستعلامات فاشتبه فى أمره ، وطالبه بإبراز بطاقته العائلية فرفض ، فاقنيد حيث أبرزها واتضح منها أنه يعمل ترزيا لارقبيا وإذ سئل عن مصدر البطاقة اعترف بأن الطاعن - الموظف بمصلحة الاستعلامات هو الذى اصطنعها لقاء جنيتين . وثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أنها حررت بخط الطاعن ولم تصدر عن وزارة الداخلية وأنها مبصومة بخاتم صحيح لمصلحة الاستعلامات حصل عليه الطاعن بغير حق واستعمله فى تزوير البطاقة .

وقد دلت الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التزوير التي دين بها الطاعن ، ذلك بأن الاصطناع باعتباره طريقا من طرق التزوير المسمى هو إنشاء محرر بكامل أجزائه على غرار أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سابق ما دام المحرر في أي من الحالين متضمنا لواقعة ترتب عليها آثار قانونية وصالحا لأن يحتاج به في إثباتها . ويعتبر المحرر رسميا في حكم المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات متى صدر عن موظف عام مختص بمقتضى وظيفته بتحريره أو التداخل في هذا التحرير ، واختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فحسب ، بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ، أو من طلبات الجهات الرسمية الأخرى التي تستلزم ممارسة اختصاصه الوظيفي تحقيقا لهذه الطلبات كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف إنشائه أو من جهة مصدره أو النظر إلى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإثباتها أو لإقرارها ، ولا يشترط في جريمة التزوير في الورقة الرسمية أن تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة — وهو الشأن في حالة الاصطناع — أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميتها . ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذي باشر إجراءاته في حدود اختصاصه . ولا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يستلزم لكشفه دراية خاصة ، بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه ، ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، كما أنه إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تحريره مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس ، فإن العقاب على التزوير واجب في هذه الصورة لأن مجرد الإخلال بالثقة الملازمة للورقة الرسمية يترتب عليه ضرر ، وتغيير الحقيقة فيها من شأنه أن يززع هذه الثقة . ويتحقق القصد الجنائي في هذه الجريمة متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع إلتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه وليس أمرا لازما التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد

م . (٦) . ج

إقيامه . كما لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ما دام قيامه لازما عن طبيعة التزوير في المحرر الرسمي . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم في قضائه هذه الأنظار القانونية ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا ، ولا عمل لافتراض فكرة الجريمة الظنية في هذا المقام ، بالنظر إلى أن الجريمة الظنية هي التي تتم عن تصور ساذج بحيث لا تقع الجريمة على التحقيق إلا في وهم فاعلها دون أن يكون ثمة خطر على المجتمع أو ضرر من فعله وهو ما لا يستقيم مع ما اقترفه الطاعن حسبما تقدم بيانه . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يوسف رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، وحسين ساح ، ومحمد العمراري ، ومحمد عطيفه .

(١٠٦)

الطعن رقم ٢٢١٥ لسنة ٣٢ القضائية

دعوى جنائية . " إنقضاؤها بمضى المدة " . نقض . " الحكم في الطعن " .
تبديد .

وقف السير في الطعن المرفوع من الطاعنين حتى يصبح الحكم الغيابي الصادر ضد أحد المحكوم عليهم (باعتباره الفاعل الأصلي) نهائيا . مضى مدة أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ إعلان الأخير بالحكم الغيابي وحتى عرض الأوراق على محكمة النقض . لتحديد جلسة لنظر الطعن ، دون معارضة المحكوم عليه في هذا الحكم أو اتخاذ أى إجراء قاطع لمدة التقدم . وجوب نقض الحكم والقضاء بإتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

متى كان الثابت أن محكمة النقض قررت بجلسته ١٩ مارس سنة ١٩٦٣ وقف السير في الطعن المرفوع من المتهمين الثاني والثالث حتى يصبح الحكم الغيابي الصادر ضد المتهم الأول (باعتباره الفاعل الأصلي) نهائيا . وكان يبين من الأوراق أن الحكم الغيابي أعلن إلى المتهم الأول بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ولم يعارض فيه ولم يتخذ في الدعوى أى إجراء من هذا التاريخ إلى أن عرضت أوراقها على محكمة النقض بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٦٨ لتحديد جلسة لنظر الطعن . وإذا كان يبين من ذلك أنه قد انقضى على الدعوى من تاريخ إعلان الحكم الغيابي الحاصل بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لإتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجرح دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فإن الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الطاعنين تكون قد انقضت بمضى المدة ويتمين لذلك القضاء بنقض الحكم المطعون فيه وبإتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة الطاعنين مما أسند إليهما .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنها في يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة : (أولا) المتهم الأول — بدد السيارة الميمنة الوصف بالمحضر والمملوكة للدكتور مصطفى سامى وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة فاختلسها لنفسه إضرارا بالمجنى عليه (ثانيا) المتهمين الثانى والثالث — إشتراكا مع المتهم الأول بطريق الإتفاق والمساعدة فى تبديد السيارة سالفة الذكر بأن عاوناه على بيعها فتمت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة وطلبت عقابهم بالمواد ٤٠ و ٤١/٢ — ٣ و ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ثم عدل طلباته إلى ألفين ومائة جنيه . ومحكمة عابدين الجزئية قضت بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الإتهام حضوريا للثانى والثالث وغيابيا للأول بحبس كل من المتهمين الثلاثة ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيا لكل لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية وإلزامهم متضامنين فى مواجهة السيد فؤاد مصطفى بصفته وكيل للدائنين فى تغطية المتهم الثالث أن يدفعوا إلى المدعى بالحقوق المدنية ألف وثلاثمائة جنيه مصرى والمصاريف المدنية المناسبة وخمسة جنميات مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فعارض المتهم الأول فى هذا الحكم وأمام محكمة المعارضة قرر المدعى بالحقوق المدنية بترك دعواه المدنية قبل المتهم الأول المعارض ، ثم قضى فى المعارضة بتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ بقبولها شكلا وفى الموضوع بإثبات ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه قبل المتهم الأول وبتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا . فإستأنف المدعى بالحقوق المدنية كما استأنف المتهمون هذا الحكم . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قرر المدعى بالحقوق المدنية ترك دعواه قبل المتهمين الثانى والثالث ثم قضت المحكمة بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٦١ غيابيا للمتهم الأول وحضوريا للثانى والثالث (أولا) بقبول إستئناف المدعى بالحقوق المدنية شكلا وإثبات تنازله عن دعواه المدنية قبل المتهمين الثانى والثالث وألزمته مصاريفها عن الدرجتين

(ثانيا) بقبول إستئناف المتهمين شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى الجنائية وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة بالنسبة لكل من المتهمين لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم . فطعن المحكوم عليهما الثاني والثالث في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٦٣ قضت محكمة النقض بوقف السير في الطعن حتى يصبح الحكم الغيابي الصادر ضد المحكوم عليه الأول نهائيا وقد أعلن هذا الحكم إليه في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ولم يعارض فيه .. الخ .

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٦١ بقرار المتهمان الثاني والثالث الطعن فيه بطريق النقض في ٣ يونيو سنة ١٩٦١ وقدموا أسبابا لطعنهما في ٦ يولييه سنة ١٩٦١ وقد قررت محكمة النقض بجلسته ١٩ مارس سنة ١٩٦٣ وقف السير في الطعن حتى يصبح الحكم الغيابي الصادر ضد المتهم الأول - بإعتباره الفاعل الأصلي - نهائيا . ولما كان يبين من الأوراق أن الحكم الغيابي أعلن إلى المتهم الأول بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ولم يعارض فيه ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء من هذا التاريخ إلى أن عرضت أوراقها على محكمة النقض بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٨ لتحديد جلسة الطعن . وإذا كان يبين من ذلك أنه وقد انقضى على الدعوى من تاريخ إعلان الحكم الغيابي الحاصل بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ مدة تزيد على الثلاث السنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجرح دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فإن الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الطاعنين تكون قد انقضت بمضى المدة ويتعين لذلك الحكم بنقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة الطاعنين مما أسند إليهما .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٦٨

بقيادة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سامح ، ومحمود العمراوى .

(١٠٧)

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) إثبات . " خبرة " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .
حكم . " سببيه . تسبيب غير معيب " . ضرب أفضى إلى موت .
رابطة سببية . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

(١) للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة
على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها
أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . شرط ذلك ، ألا تكون
من المسائل الفنية البحث .

(ب) على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل
لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها .

١ — إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية
لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع
أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ، إلا أن هذا
مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث التي
لا تستطيع أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها .

٢ — من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه
من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها . ولما كان الطاعن — حسبما
هو مثبت بحضور جلسة المحاكمة وعلى ما حصله الحكم المطعون فيه — قد نازع

في سبب وفاة المجنى عليه وفي قيام رابطة السببية بين الوفاة وفعل الطاعن ، وهو ما يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة باستجلاء حقيقة ذلك السبب بالرجوع إلى أهل الخبرة ، وكان الطبيب الشرعي وإن أورد بتقريره رأيا بأن المشاجرة وما صحبها من التعدي وما نشأ عنها من انفعال نفساني قد مهدت وعجلت بحصول نوبة الهبوط الحاد بالقلب أدت إلى وفاة المجنى عليه ، فإنه قد انتهى إلى إمكان حصول الوفاة ذاتيا دون مؤثر خارجي بسبب الحالة المرضية المزمنة المتقدمة بالقلب والشرابين التاجية التي كان المجنى عليه مصابا بها حال حياته والتي كان من شأنها إحداث نوبات الهبوط السريع بالقلب — دون أن يرجح أحد الرأيين على الآخر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب في قضائه إلى أن التعدي وما نشأ عنه من انفعال نفساني كان سببا مهد وعجل بحصول الهبوط الحاد السريع بقلب المجنى عليه الذي أدى إلى وفاته — دون أن يبين سنده في الأخذ بهذا الرأي دون الرأي الآخر الذي أورده الطبيب الشرعي في تقريره ودون أن يعنى بتحقيق دفاع الطاعن الجوهري عن طريق المختص فنيا ، فإنه يكون مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم القصير محافظة البحر الأحمر : ضرب محمد خليل محمد الشهير بطايع عمدا فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطابت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ومحكمة جنايات قنا قضت بحضورها بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٦٧ عملا بمادة الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل ثلاثة أشهر . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة ضرب مفضى إلى موت قد شابه قصور في التسيب ، ذلك بأنه لم يعن بتمحيص ما ورد بالتقرير الطبي الشرعى من أنه كان من الممكن حدوث وفاة المجنى عليه ذاتيا دون أى مؤثر خارجى ، مما مقتضاه انتفاء رابطة السببية بين فعل الطاعن والنتيجة التى حدثت .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله ” إنه فى يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٦٥ وصلت سيارة نقل من القاهرة إلى القصير تحمل آلات لما كينة الكهرباء بالقصير وطلب سائقها من المتهم عبد الرحيم عبد الله عطا الشهير بقناوى (الطاعن) بوصفه خفيرا للمخزن أن يحضر من يساعد فى إنزال حمولة السيارة فأحضر المجنى عليه محمد خليل محمد الشهير بطايع وآخر للقيام بهذه المهمة وأثناء إنزال أحد الصناديق شب خلاف بين المتهم والمجنى عليه إعتدى فيه المتهم أولا على المجنى عليه بصفعه على وجهه فأمسك المجنى عليه بماسورة فذهب المتهم وأحضر عصا ضرب بها المجنى عليه حتى سقط على الأرض فنقله المتهم إلى المستشفى حيث فاروق الحياه . وأثبت التقرير الطبي الشرعى وجود حالة مرضية مزمنة متقدمة بقلب المجنى عليه وشرايينه التاجية من شأنها أن تعرضه حال حياته لحصول نوبات هبوط سريع بالقلب قد يؤدى إلى الوفاة ويكون حصول هذه النوبات إما ذاتيا أو لمؤثر خارجى . وأن المشاجرة وما صحبها من حصول تعدى وما نشأ عنها من إنفعال نفسانى كلها أسباب مهدت وعجلت بحصول نوبة الهبوط الحاد السريع بالقلب التى أدت إلى الوفاة “ . واستند الحكم فى إدانة الطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت إلى أقوال شهود الواقعة وما أورده التقرير الطبي الشرعى الذى حصل مؤداه بقوله ” وثبت من التقرير الطبي الشرعى أنه وجد بالمجنى عليه إصابة بالأصبع السبابة الأيسر وهى رضية حيوية حديثة ناشئة عن المصادمة بجسم صلب راض أيا كان نوعه وهى طفيفة ليس من شأنها أن تحدث الوفاة بالشخص العادى . على أنه فى حالة المجنى عليه نظرا لمرعة حصول وفاته عقب التعدى رغم بساطة الإصابة التى لحقت بالمتوفى ونظرا

لما ثبت من التشريح من وجود حالة مرضية مزمنة متقدمة بالقلب والشرأين التاجية من شأنها أن تعرض المذكور حال حياته لحصول نوبات هبوط حاد سريع بالقلب قد يؤدي إلى الوفاة ويكون حصول هذه النوبات إما ذاتيا أو لمؤثر خارجي بسيط فلأننا نرى أن المشاهدة وما صحبها من حصول تعدي وما نشأ عنها من إنفعال نفسي كلها أسباب مهدت وعجلت بحصول نوبة الهبوط الحاد السريع بالقلب التي أدت إلى الوفاة والتي كان من الممكن أيضا أن تحصل ذاتيا دون مؤثر خارجي . وقد عرض الحكم لدفاع الطاعن وأطرحه بقوله "وحيث إن المتهم أنكر بالتحقيقات وبالجلسة ما أسند إليه وطلب الدفاع الحاضر معه براءته على أساس أن موت المجنى عليه لم يكن نتيجة الضرب بل نتيجة حالة مرضية وأن التقرير الطبي لم يقطع بأن الإصابات هي التي أدت إلى الوفاة . وحيث إن هذا الدفاع مردود عليه بأن المتهم لم ينكر بتحقيقات النيابة أنه دخل ما كينة الكهروباء واستحضر العصا التي استعملت في الحادث وقد أجمع شهود الحادث الذين تطمئن المحكمة إلى أقوالهم بأنهم رأوا المتهم يضرب المجنى عليه ولم يتركه إلا بعد أن سقط على الأرض ثم نقله إلى المستشفى حيث لفظ أنفاسه الأخيرة . وحيث إنه سواء كانت الضربات قد تركت أثرا مثل إصابة أصبع المجنى عليه السبابة الأيسر التي كشفت عنها التقرير الطبي الشرعي أو لم يترك أثرا كما أجمع الشهود على حدوث إعتداء المتهم على المجنى عليه بعدة ضربات حتى سقط ولفظ أنفاسه فإن التقرير الطبي الشرعي قد أورد أنه وإن كانت إصابة المجنى عليه هذه ليس من شأنها أن تحدث الوفاة بالشخص العادي إلا أنه في حالة المجنى عليه نظرا لسرعة حصول وفاته عقب التعدي رغم بساطة الإصابة فإنه يرى أن المشاهدة وما صحبها من حصول تعدي وما نشأ عنها من إنفعال نفسي كلها أسباب مهدت وعجلت بحصول نوبة الهبوط الحاد السريع بالقلب التي أدت إلى الوفاة . وحيث إنه يبدو من التقرير الطبي الشرعي أن التعدي وما نشأ عنه من إنفعال نفسي كان سببا مهد وعجل بحصول الهبوط الحاد السريع بقلب المجنى عليه الذي أدى إلى وفاته . وحيث إنه متى ثبت أن الضرب الذي وقع من المتهم هو السبب الذي حرك عوامل أخرى تعاونت على إحداث الوفاة سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر فالمتهم مسئول جنائيا عن كافة النتائج التي ترتبت على فعلته مأخوذا في ذلك بالقصد الإحتمالي إذ كان عليه أن يتوقع كل هذه النتائج الحائرة الحصول . وحيث إن الثابت من الأوراق

أن ضرب المتهم للجنى عليه قد استمر حتى سقط المجنى عليه وأسلم الروح بعد لحظات . لما كان ذلك ، وكان الطاعن — حسبما هو مثبت بمحضر جلسة المحاكمة وعلى ما حصله الحكم المطعون فيه — قد نازع في سبب وفاة المجنى عليه وفي قيام رابطة السببية بين الوفاة وفعل الطاعن ، وهو ما يتضمن في ذاته المطالبة بالحازمة باستجلاء حقيقة ذلك السبب بالرجوع إلى أهل الخبرة . وكان الطبيب الشرعى وإن أورد بتقريره رأيا بأن المشاجرة وما صحبها من التعدى وما نشأ عنها من إفعال نفسانى قد مهدت وعجلت بحصول نوبة الهبوط الحاد بالقلب التى أدت إلى وفاة المجنى عليه ، فإنه قد انتهى إلى إمكان حصول الوفاة ذاتيا دون مؤثر خارجى بسبب الحالة المرضية المزمنة المتقدمة بالقلب والشرائين التاجية التى كان المجنى عليه مصابا بها حال حياته والتى كان من شأنها إحداث نوبات الهبوط السريع بالقلب — دون أن يرجح أحد الرايين على الآخر . ولما كان من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب في قضائه إلى أن التعدى وما نشأ عنه من إفعال نفسانى كان سببا مهد وعجل بحصول الهبوط الحاد السريع بقلب المجنى عليه الذى أدى إلى وفاته — دون أن يبين سنده فى الأخذ بهذا رأى دون رأى الآخر الذى أورده الطبيب الشرعى فى تقريره ، ودون أن يعنى بتحقيق دفاع الطاعن الجوهري عن طريق المختص فنيا ، فإنه يكون مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع . ولا يرفع هذا العوار ما تعلل به الحكم فى رده على دفاع الطاعن ، ذلك بأنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفعها أو بالاستعانة بنخبير يخضع رأيه لتقديرها ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها — كما هى واقع الحال فى الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صبرى ، وقصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد
خلف .

(١٠٨)

الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٨ القضائية

تفتيش . " إذن التفتيش . إصداره " . دفاع . " الاخلال بحق الدفاع .
ما يوفره " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . مواد مخدرة .
عدم جواز القضاء المسبق على دليل لم يطرح (١) . مثال .

لا يجوز القضاء المسبق على دليل لم يطرح . ولما كان بين من الإطلاع على محضر
جلسة المحاكمة أن الطامنين دفعا ببطلان إذن التفتيش لابتثائه على تحريرات غير
جدية وطلبا ضم أوراق التحريات السابقة المودعة بوزارة الاقتصاد وإدارة
التسويق التعاونى والتي تمت بمناسبة تعيينهما في وظيفتهما ، وهو من طلبات
التحقيق الهامة التى يتعين على المحكمة — فى واقعة هذه الدعوى — أن تجميعها
قبل الفصل فيها . وما قاله الحكم المطعون فيه من عدم جدوى ضم تلك الأوراق
إنما هو استباق إلى الحكم على أوراق لم تطلع عليها المحكمة ولم تخصصها مع ما يمكن أن
يكون لها من أثر فى عقيدتها لو اطلعت عليها — مما يعصبه بالعيب ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الأول بأنه فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة
مركز دكرنس محافظة الدقهلية : حاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيشا)

(١) (الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٣٠ من ١٤١٨ ص ٢٢٧)

في غير الأحوال المصرح بها قانونا . كما اتهمت الطاعن الثاني بأنه في الزمان والمكان سالفى الذكر حاز بقصد الاتجار جوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيود والوصف الواردين بقرار الإتهام . فقررت بذلك . ومحكمة جنايات المتصورة — بعد أن قررت ضم القضيتين ليصدر فيهما حكم واحد — قضت حضوريا في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٧ عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات (أولا) بمعاقة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وغرامة خمسمائة جنيه والمصادرة . (ثانيا) بمعاقة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وغرامة خمسمائة جنيه والمصادرة وذلك على اعتبار أن الإحراز بقصد التعاطي . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد التعاطي قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن المدافع عنهما دفع ببطلان الإذن الصادر بتفتيشهما لا بتناؤه على تحريات غير جدية وطلب إلى المحكمة تحقيقا لهذا الدفاع ، ضم أوراق التحريات المودعة بملفهما بوزارة الاقتصاد وإدارة التسويق التعاوني لأنهما عينا في وظيفتهما بعد ترشيح من هيئة تجار القطن للعمل بإدارة التسويق التعاوني ، وتم هذا التعيين بعد تحريات دقيقة من كل جهات الشرطة بما فيها مكتب المخدرات وكانت تلك التحريات تتجدد سنويا وترفق بملفهما وهي قاطعة في عدم صدق التحريات التي بنى عليها الإذن إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الطلب ولم يعن بتحقيقه ورد عليه ردا غير سائق ومن ثم فلإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين دفعا ببطلان إذن التفتيش لا بتناؤه على تحريات غير جدية وطلبا ضم أوراق التحريات

السابقة التي تمت بمناسبة تعيينهما في وظيفتيهما وقد عرض الحكم المطعون فيه لهذا الطلب وقال تبريرا لا طراحه مانصه. "وحيث إن المدافع عن المتهمين دفع بعدم جدية التحريات بمقولة أن المتهمين قد جرت في شأنهما تحريات سابقة بمناسبة تعيينهما في التسويق التعاوني لم تتضمن في شأنهما ما يريب وإلا لما تم تعيينهما ولا ترى المحكمة في هذا القول بفرض صحة ما ينال من جدية ما أسفرت عنه تحريات رئيس مكتب مكافحة المخدرات ، ذلك بأن قصور تحريات تجرى لمناسبة أخرى عن إظهار حقيقة نشاط المتهمين في تجارة المخدرات لا يفيد بطريق اللزوم عدم جدية أى تحريات تالية تسفر عن خلاف ما تضمنته التحريات السابقة لمناسبة التعيين في الوظيفة المذكورة" وهذا الذي ذكره الحكم المطعون فيه ينطوي على الفساد في الاستدلال والقصور في البيان ، ذلك بأن الطلب الذي تقدم به الطاعنان هو من طلبات التحقيق الهامة التي يتعين على المحكمة في واقعة هذه الدعوى أن تجيبها قبل الفصل فيها وما قاله الحكم من عدم جدوى ضم أوراق التحريات المودعة بوزارة الإقتصاد وإدارة التسويق التعاوني إنما هو استباق إلى الحكم على أوراق لم تطلع عليها المحكمة ولم يحصها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو اطلعت عليها ، لما كان ذلك ، وكان لا يجوز القضاء المسبق على دليل لم يطرح فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الطاعنين للأسباب التي ساقها يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٦٨

رئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : محمد صبرى ، ونصر الدين هزام ، وعبد أبو الفضل حنفى ، وأتورد
أحمد خلف .

(١٠٩)

الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ القضائية

(ا ، ب ، ج ، د) مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . خطأ . حكم .
” تسببيه . تسبیب غیر معيب “ . قتل خطأ .

(ا) مسئولية المالك دون المستأجر من الضرر الذى يصيب الغير من
جاء تقصيره في تعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم .
التزام المستأجر قبل المالك بالقيام بأعمال الترميم والصيانة
لا يعفى الأخير من المسؤولية .

(ب) تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه بعنانيا أو مدنيا .
موضوعي .

(ج) الخطأ المشترك لا يخلى المتهم من المسؤولية . مادام الحكم
قد أثبت قيامها في حقه .

(د) لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى
من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها وإطراح
ما يخالفها من صور أخرى .

١ - المالك دون المستأجر هو المطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال
الصيانة والترميم فاذا قصر في ذلك كان مسئولا عن الضرر الذى يصيب الغير بهذا
التقصير . ولا يعفيه من المسؤولية أن يكون المستأجر قد التزم قبله بأن يقوم بأعمال
الترميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة إذ على المالك إخلاء لمسئوليته إزاء الغير
أن يتحقق من قيام المستأجر بما التزم به في هذا الشأن .

٢ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنيا أو جنائيا مما يتعلق بموضوع الدعوى .

٣ — الخطأ المشترك لا ينحلي المتهم من المسئولية مادام الحكم قد أثبت قيامها في حقه .

٤ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ٨ من أبريل سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم محرم بك محافظة الاسكندرية : تسببا خطأ في وفاة شادية أحمد سليمان وهانم أحمد سليمان وخديجة أحمد سليمان وأحمد محمد سلامة وإصابة فاطمة مرسى أحمد وكريمة جلال عطا الله وزكريا زكي عازر بأن كان ذلك ناشئا عن إهمالهما وعدم إحتياطهما ومخالفتهما اللوائح والقوانين بأن ترك المتهم الأول العقار المملوك له دون صيانة وترميم ولم يقيم المتهم الثاني بترميم مدخنة الفرن بالعقار فانهار على سكانه وأحدث إصاباتهم المبينة بالتقارير الطبية . وطلبت عقابهما بالمادتين ٣/٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح محرم بك الجزئية قضت بحضوريا بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٦ عملا بمادتي الاتهام بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الثاني (أولا) بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ (وثانيا) ببراءة المتهم الثاني مما أسند إليه بلامصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلامصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي القتل والإصابة خطأ قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن هذا الحكم اعتبر الطاعن مسئولاً عن صيانة العقار المملوك له والمدخنة المقامة على سقفه أيضاً ، مع أن مستأجر المخبز الموجود في هذا العقار هو المسئول وحده عن إنشاء وصيانة تلك المدخنة باعتبارها من أدوات المخبز ، وقد أجزت تعليلها على نحو يخالف للأصول الفنية مما أدى إلى سقوطها بعد ذلك وهو ما تنفى به رابطة السببية بين الخطأ والضرر في حق الطاعن إذ لو لم تسقط المدخنة نتيجة لقدمها وضعف مونتها وصغر قطاعها بالنسبة لارتفاعها طبقاً لما أثبتته التقارير الفنية لما خر السقف على المجنى عليهم ولكن الحكم المطعون فيه أهمل الرد على دفاع الطاعن الجوهرى بشأن سقوط المدخنة مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين مما أورده الحكم الابتدائي المكل بالحكم المطعون فيه أنه استظهر ركن الخطأ في حق الطاعن بما دلل عليه من أقوال الشهود وسكان المنزل وبما جاء بتقريرى البلدية واللجنة المشكلة من أساتذة كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية من أن سبب الحادث مردود إلى قدم المدخنة وضعف المونة وصغر قطاعها بالنسبة لارتفاعها عند اتصالها بالسطح وسوء حالة سقف الدورين الأول والثانى . لما كان ذلك ، وكان المالك دون المستأجر هو المطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم فإذا قصر في ذلك كان مسئولاً عن الضرر الذى يصيب الغير بهذا التقصير ولا يعفيه من المسئولية أن يكون المستأجر قد التزم قبله بأن يقوم بأعمال الترميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة إذ على المالك إخلاء لمسئوليته إزاء الغير أن يتحقق من قيام المستأجر بما التزم به في هذا الشأن ، وكان الحكم فضلاً عن ذلك لم يسأل الطاعن باعتباره مسئولاً عن صيانة المدخنة بل ساءله عن الإهمال في صيانة العقار مع علمه بسوء حالة أسقفه من السكان ، وأن المدخنة قديمة وضعيفة المونة ، فقد كان يتعين عليه أن يدخل في تقديره أن حالة العقار يجب أن تتشى مع ظروف وجود تلك المدخنة فيتابع صيانتها للعقار وأسقفه حتى لا يتعرض للانهيار وتوقياً لما قد ينتج عن استعمال المدخنة

مع وجود تلك العيوب فيها واحتمال سقوطها وهو أمر لم يخطئ، الحكم المطعون فيه تقديره . لما كان ذلك ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنيا وجنائيا مما يتعلق بموضوع الدعوى وكان الخطأ المشترك لا يخلو المتهم من المسئولية مادام الحكم قد أثبت قيامها في حقه ، وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بحسب ما اطمأنت إليه عقيدة المحكمة واستقر في وجدانها ودلل على وقوع الخطأ في حق الطاعن تدليلا سائغا واستظهر في منطق سائغ رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذي أصاب المجنى عليهم وأحاط بعناصر جرمي القتل والاصابة الخطأ اللتين دان الطاعن بهما ، فإن ما يثيره الطاعن في وجهي طعنه لا يكون له محل ويتعين رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صبرى ، محمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين هزام ، وأنور أحمد خلف .

(١١٠)

الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٣٨ القضائية

(١) إختلاس أموال أميرية . جريمة . ” أركان الجريمة ” . موظفون
عموميون .

هــم تحقق جنـاية الإختلاس المنصوص عليها فى المادة ١/١١٣ مكررة عقوبات
إلا إذا كان الجانى من الموظفين فى المشروعات الميـينة بها حصرا ، وأن يكون تسلمه
المال المختلس من مقتضيات عمله ويدخل فى إختصاصه الوظيفى .

(ب) حكم . ” تسييبه . تسييب معيب ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع .
ما يوفره ” . مسئولية جنائية . عقوبة .

متى يكون الحكم معيبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع ؟

١ — جنـاية الإختلاس المنصوص عليها فى المادة ١/١١٣ مكررا من قانون
العقوبات لا تتحقق إلا إذا كان الجانى من الموظفين فى المشروعات الخاصة الميـينة
فى القانون بيان حصر — سواء كان عضوا بمجلس الإدارة أو مديرا أو مستخدما —
وأن يكون تسلمه المال المختلس من مقتضيات عمله ويدخل فى إختصاصه الوظيفى
استنادا إلى نظام مقرر أو أمر إدارى صادر ممن يملكه أو مستمدا من القوانين
أو اللوائح ، أما إذا كان الجانى قد استلم المال بصفته عميلا للبنك — لا بصفته
موظفا فى المشروع — فإنه يكون مدينا بهذا المال فحسب ولا تتحقق بتسليمه له ،
جنـاية الإختلاس كما هى معرفة به فى القانون .

٢ - إذا كان الحكم قد دان المتهم دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من تداخل حساباته الشخصى كعميل للبنك مع عهده كرتيس ومفوض للجمعية ، وهو دفاع جوهرى من شأنه - لو صح - أن يرفع المسؤولية الجنائية أو يغير الرأى فيما يقضى به من رد وغرامة ، بحسب ما يتضح إن كان المبلغ المتبقى كله أو بعضه ديناً ، مما يقتضى من المحكمة أن تخصصه لتقف على مبلغ صحته وأن تعرض للمستندات التى قدمها المتهم تأييداً لدفاعه وتقول كلمتها فيها ، وإذا كان ما أورده الحكم رداً على دفاع المتهم لا يتوافر به التدليل المشار إليه فيما تقدم ، على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة الذى لا تقوم الجريمة التى دين بها المتهم إلا بتوافره ، فإنه يكون معيياً بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى خلال عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٣ بدائرة مركز المنيا محافظة المنيا : بصفته عضواً بمجلس إدارة جمعية طوه الزراعية إختلاس مبلغ ١٢٨٨ ج و ٧٣٩ م والمسلم إليه بسبب وظيفته حالة كونه أميناً عليه . وبتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٧ قرر مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضورها عملاً بالمواد ٦/١١١ و ١/١١٣ مكرر و ١١٨ و ١١٩ و ٢٧ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس سنتين مع الشغل والعزل وإلزامه برد مبلغ ٨٥٦ ج و ٤٨٩ م وتغريمه مبلغ ٨٥٦ ج و ٤٨٩ . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية إختلاس أموال إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية قد شابه قصور فى التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن أقام دفاعه أمام محكمة الموضوع على أنه ليس ثمة عجز فى عهده وأن حسابات وبيانات بنك التسليف الزراعى والتعاونى فضلاً

عن عدم صحتها قد أدرج بها مديونيته الشخصية للبنك بصفته عميلا مع عهده كرئيس ومفوض للجمعية التعاونية الزراعية ، وتأكيدها الجدية دفاعه أقام الدعوى المدنية رقم ٥٣٧ سنة ١٩٦٦ كلى المنيا ضد بنك التسليف طلب فيها براءة ذمته من المبالغ التى يطالبه البنك بها وقد حكم فيها بئدب خيبر لتصفية الحساب وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى تعذر الفصل بين عهده كرئيس ومفوض للجمعية وبين مديونيته الشخصية كعميل للبنك وأن تصفية الحساب تفيد مديونيته بمبلغ ١٠٤ ج و ٢٨٥ م عرضها الطاعن رسمياً على البنك ، وعلى الرغم من جوهرية هذا الدفاع فإن الحكم لم يحصه أو يرد عليه بما يفنده .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن نازع فى صحة بيانات وحسابات بنك التسليف الزراعى والتعاونى فى شأن السلف النقدية والعينية التى استلمها الطاعن بصفته رئيساً ومفوضاً للجمعية التعاونية الزراعية لبلدة طوه ، كما نازع فى قدر ما سدد منها وما بقى بدون سداد ، ثم أشار إلى أن تلك الحسابات قد أضيف إليها حساباته الشخصى كعميل للبنك . وبين من الإطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ، أن الطاعن قدم للمحكمة صورة رسمية من تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى رقم ٥٣٧ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى المنيا التى أقامها ضد المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى (بنك التسليف سابقاً) وفروعها بناحية طوه والتى طلب فيها براءة ذمته من كافة ما استولى عليه من البنك من سلف نقدية وعينية عن مدة رياسته للجمعية وما تلاها حتى آخر سنة ١٩٦٦ فأصدرت المحكمة حكماً تمهيدياً بئدب خبير من مكتب الخبراء بوزارة العدل لفحص مستندات الطرفين وتصفية الحساب بينهما ، وقد أثبت الخبير فى تقريره أنه انتقل إلى فرع البنك وحاول عبثاً الفصل بين عهده الطاعن بصفته رئيساً ومفوضاً للجمعية وبين المبالغ والسلف العينية التى استلمها بصفته الشخصية كخائر زراعتة الخاصة ، إذ قرر ، وظف البنك أن الفيش الخاص بالطاعن يدرج به كافة معاملاته ، ثم فحص الخبير مستندات البنك والمستندات الرسمية التى قدمها الطاعن وانتهى فى تقريره إلى مديونية الطاعن بمبلغ ١٠٤ ج و ٢٨٥ م . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن فى هذا الشأن فى قوله ” إنه لم يقم دليل على صحة دفاع

المتهم — الطاعن — بأن البنك كان يقيد السلف النقدية بحسابه باعتباره مفوضاً .
 لما كان ذلك ، وكانت جناية الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١/١١٣ مكرراً من قانون العقوبات لا تحقق إلا إذا كان الجاني من الموظفين في المشروعات الخاصة المبينة في القانون بيان حصر — سواء كان عضواً بمجلس الإدارة أو مديراً أو مستخدماً — وأن يكون تسلمه المال المختلس من مقتضيات عمله ويدخل في اختصاصه الوظيفي إستناداً إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمداً من القوانين أو اللوائح ، أما إذا كان الجاني قد استلم المال بصفته عميلاً للبنك — لا بصفته موظفاً في المشروع — فإنه يكون مدنياً بهذا المال فحسب ولا تحقق بتسليمه له ، جناية الإختلاس كما هي معرفة به في القانون .
 لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان الطاعن دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من تداخل حسابه الشخصي كعميل للبنك مع عهده كرئيس ومفوض للجمعية ، وهو دفاع جوهري من شأنه — لو صح — أن يرفع المسؤولية الجنائية أو يغير الرأي فيما يقضى به من رد وغرامة بحسب ما يتضح إن كان المبلغ المتبقى كله أو بعضه ديناً ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تحصه لتقف على مبلغ صحته وأن تعرض للمستندات التي قدمها الطاعن تأييداً لدفاعه وتقول كلمتها فيها . ولما كان ما أورده الحكم رداً على دفاع الطاعن لا يتوافر به التدليل المشار إليه فيما تقدم على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة الذي لا تقوم الجريمة التي دين الطاعن بها إلا بتوافره ، فإنه يكون معيباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٨

رئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود المرادى ، ومحمود طيفه .

(١١١)

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) دعوى جنائية . ” نظرهما ” . حكم . ” حجته ” . قوة الأمر
المقضى .

المحاكم الجنائية غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية . اختصاصها
بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون
على خلاف ذلك .

(ب) تبديد . ضرر . قصد جنائي . حكم . ” تسببه ” . تسبب غير
معيب .

تقدير توافر ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة التبديد . موضوعي .

(ج ، د) حكم . ” تسببه ” . تسبب غير معيب .

(ج) بيانات حكم البراءة ؟

(د) كفاية شكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم للقضاء براءته .

(هـ) حكم . ” تسببه ” . تسبب غير معيب . محكمة إستئنافية .

عدم إلزام المحكمة الإستئنافية في حالة الحكم بالبراءة بالرد على كل أسباب الحكم
المختلف الصادر بالإدانة أو كل دليل من أدلة الاتهام .

(و) إجراءات المحاكمة . حكم . ” تسببه ” . تسبب غير معيب .

المبرة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي . علم تقيده بدليل معين إلا إذا نص
القانون على ذلك .

(ز) حكم . "تسييبه . تسييب غير معيب" . حكم . "بطلانه" .

التاوض التي يطل الحكم . ماهية ؟

(ح) إجابات . "اعتراف" . حكمه . "تسييبه . تسييب غير معيب" .

لا يصح تأنيب إنسان ولو بناء على اعترافه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة والواقع .

١ - المحاكم الجنائية بحسب الأصل غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ، إذ هي مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

٢ - تقدير توافر ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة التبديد مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تتأتى من رقابة محكمة النقض ، متى كان استخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى .

٣ - لا تشترط المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة ويكفي أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة فلم يجد فيها ما يؤدي إلى إدانة المتهم .

٤ - يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما نظمته إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .

٥ - من المقرر أنه متى كونت المحكمة الإستئنافية عقيدتها ببراءة المتهم بعد الحكم ابتدائياً بإدانته فليس عليها بعد أن اقتنعت بذلك أن تلتزم بالرد على كل

أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الإتهام ما دام قضاؤها قد بنى على أساس سليم .

٦ — العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، ولا يجوز مطالبة بالأخذ بدليل معين إلا إذا نص القانون على ذلك .

٧ — التناقض الذى يبطل الحكم هو الذى من شأنه أن يجعل الدليل متهدما متساقطا لا شئ فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها .

٨ — لا يصح تأنيب إنسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٣٠/١٠/١٩٦٤ بدائرة قسم عابدين : بدد المستند المبين بالمحضر لبول فرئيس رستم والذى كان قد سلمه إليه على سبيل الوديعة فاختمه لنفسه إضرارا بالمجنى عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة عابدين الجزئية قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام (أولا) فى الدعوى الجنائية بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة عشرين جنينا لوقف التنفيذ (وثانيا) فى الدعوى المدنية لإلزام المتهم أن يؤدى إلى المدعى بالحق المدنى ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية ومبلغ ٥٥ ج مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمة المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعى المدنى المصروفات

من الدرجتين ومبلغ ٢٠٠ ق مائتي قرش أنعاب محاماة . فطعن كل من وكيل المدعى بالحقوق المدنية والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعنين هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة التبيد ورفض الدعوى المدنية ، قد أخطأ في تطبيق القانون وعاره قصور وتناقض في التسيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن إستناده إلى الطلبات المقدمة للشهر العقاري وما أثبت فيها من بيانات العقد الظاهر ينطوي على إهدار لإرادة المتعاقدين الحقيقية التي تضمنتها ورقة الضد ويخافي النصوص القانونية وما استقرت عليه الأحكام في هذا الشأن . كما لم يبين الحكم واقعة الدعوى ولم يتناول أسباب حكم محكمة أول درجة — الذي يقضى بإدانة المتهم — بالتنفيذ والتي من بينها تعويل ذلك الحكم على الدليل المستمد من إقرار المطعون ضده الكتابي بجيازه لورقة الضد وإدعائه تحرير هذا الإقرار وهو مخور وهو إذ بني قضاءه على إنتفاء ركن الضرر قد أخطأ في القانون ذلك بأنه يكفي في جريمة التبيد أن يكون الضرر محتملا . هذا فضلا عن تناقض أسبابه وتهاورها فهو في الوقت الذي ينفي فيه وجود ورقة الضد يقرر أن أثرها قد زال بعد تحرير عقد ٢٠ يناير سنة ١٩٦٤ ، وهو في نفيه لوجود ورقة الضد يتعارض مع أحكام مدنية تناولت هذه الورقة وهي في معرض بحث النزاع المدني . وأخيرا فإن الحكم لم يعرض للقصد الجنائي في جريمة التبيد وهو من أركانها الجوهرية ، وذلك كله مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله إن المدعى بالحقوق المدنية السيد / بول فرنسيس رستم قدم شكوى بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٦٤ ضد المتهم وضد عبد الله أبو العينين الصفي قال فيها إنه بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٣ تعاقد مع المشكو في حقه الثاني على شراء عقار مملوك له كائن بشارع البحر رقم ٣ وه ببولاق

وأضاف بأنه لما كان المشكو في حقه الثاني سمسارا للعقارات ولديه فرص لبيع العقار بثمن مجز فقد أوهمه بأن لديه عميلاً يشتري العقار المذكور بمبلغ ٣٠,٠٠٠ ج وطلب أن يتم بهذا الثمن على أن تكتب ورقة ضد بينهما تحدد الثمن الحقيقي الذي دفع منه وأن يقسم الطرفان ما يزيد على هذا الثمن مناصفة بينهما وتم التعاقد على هذه الصورة بعد أن دفع المشكو في حقه الثاني العربون المتفق عليه وقدره ٢٠٠٠ ج وتسلم كافة مستندات التملك وعقود الإيجار محولة إليه كما تسلم المتهم ورقة الضد الموقع عليها من الطرفين وأن ذلك ثابت في إقرار صادر من المتهم بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٦٣ . واستطرد المدعى قائلاً " إن المشكو في حقه الثاني لم يتيسر له إعادة بيع العقار بالثمن المرتفع واصطنع نزاعاً رفع بمقتضاه دعوى فسخ ورد العربون الظاهر في العقد وقدره ١٦٠٠٠ ج مع دفع تعويض مثله وذلك في الدعوىين وأنه حاول أن يحصل على ورقة الضد المودعة أمانة تحت يد المتهم دون جدوى مما اضطره لتقديم هذه الشكوى " وبعد أن أورد الحكم مؤدى أقوال المدعى بالحق المدني وعبد الله الصفتى والمتهم (المطعون ضده) ، دلى على أن حقيقة الثمن المتفق عليه هو ٣٠,٠٠٠ ج مستنداً في ذلك إلى تحرير الطرفين لعقد جديد في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٤ نص فيه على أن ثمن العين المبيعة هو ٣٠ ألف جنيه كما نص في البند الأخير منه على أن العقد الأول المؤرخ ١٣/١٠/١٩٦٣ والذي كانت تحمل صورية الثمن فيه ورقة الضد المدعى بوجودها قد أصبح خيـر ذى مـوضـوع . ثم برر الحكم قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بقوله " وبالبناء على ما تقدم فإنه لو فرض بأن هناك ورقة ضد تعلقـت بالعـقد المذكور فقد انتهت فيه وأصبحت عديمة الأثر في إحداث الضرر لأنه لا يوجد ضرر في حالة الإمتناع عن تسليمها . ولما كان الضرر شرطاً أساسياً لقيام جريمة التبيد عملاً بالمادة ٣٤١ عقوبات فإنه مع تخلف هذا الشرط على وفق ما تقدم فقد إنهارت بالتالى الجريمة لعدم تحقق الضرر " . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لا تثبت أن يتضمن الحكم بالبراءة أموراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة ويكفى أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة فلم يجد فيها ما يؤدى إلى إدانة المتهم ، وكان من المقرر أنه متى كونت المحكمة الاستئنافية عقيدتها ببراءة المتهم بعد الحكم ابتدائياً بإدانة فليس عليها بعد أن اقتنعت بذلك أن تلتزم بالرد على كل أسباب

الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الاتهام ما دام قضاؤها قد بنى على أساس سليم . وإذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن مرد وقائع الدعوى عرض لورقة الضد موضوع الدعوى فأبدى تشككه في وجودها وناقش ركن الضرر فتفى قيامه موردا في ذلك من الاعتبارات السائغة ما يبرر قضاءه ، فإن رمى الحكم بالقصور في بيان واقعة الدعوى والرد على أسباب الحكم المستأنف أو جميع أدلة الاتهام يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ولا يجوز مطالبته بالأخذ بدليل معين إلا إذا نص القانون على ذلك ، كما لا يصح تأييم إنسان ولو بناء على إقراره بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع ، فإن النعى على الحكم عدم أخذه بإقرار المتهم الكتابي بمحيازته لورقة الضد يكون غير شديد ما دامت المحكمة قد تشككت في وجود هذه الورقة أصلا ، وما دام يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان توافر ركن الضرر هو والقصد الجنائي مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى ، وكان الحكم قد دل على عدم توافر الضرر من تحرير المتعاقدين لعقد جديد في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٤ نص فيه على اعتبار العقد الأول المؤرخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٣ كأن لم يكن — وهو العقد الذي تحمل صورته ورقة الضد موضوع الدعوى والتي انتهى الحكم إلى زوال أثرها — وهو تدليل سائغ يستقيم به قضاء الحكم ، فإنه يكون غير مجد ما يثيره الطاعنان من كفاية احتمال الضرر لقيام جريمة التبيد . ولا يعيب الحكم بالتناقض إفتراضه وجود ورقة الضد ومناقشة توافر مدى الضرر في هذه الحالة إذ التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متهدا متساقطا لاشيء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح الإعتماد عليها وهو ما خلا الحكم منه . لما كان ذلك ، وكانت المحاكم الجنائية بحسب الأصل غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية إذ هي مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون

الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك فإن ما يثيره المدعى بالحق المدني من دعوى التعارض بين الحكم المطعون فيه وبين أحكام مدنية تناولت ورقة الضد بالبحث وفاضلت بين عقدي ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٣ و ٢٠ يناير سنة ١٩٦٤ يكون في غير محله . أما ما يثيره النيابة الطاعنة من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى ومن الطلبات المقدمة للشهر العقاري فإنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعنين المقدمين يكونان على غير أساس متعينا رفضهما موضوعا مع مصادرة الكفالة وإلزام المدعى بالحق المدني المصاريف المدنية .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
عبد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سامح ، ومحمود عطيفه .

(١١٢)

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٨ القضائية

(١) شك بدون رصيد . معارضة . ” نظرها والحكم فيها “ . دفاع .
” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . حكم . ” تسببه . تسبب معيب “ .

قضاء الحكم بعدم قبول المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الحضورى الاعتبارى
الصادر عليه رغم ثبوت أنه كان مقيد الحرية يوم صدور الحكم الأخير ودون تقصى ثبوت
قيام هذا العذر . يعيب الحكم .

(ب) طعن . ” نطاق الطعن “ . نقض . ” الطعن بالنقض . ! نطاقه “ .
عدم قبول التعرض في الطعن لتغير الحكم المطعون فيه .

١ — إذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن المتهم كان مقيد الحرية بالسجن
في تاريخ صدور الحكم الحضورى الاعتبارى ، فإن القضاء بعدم قبول معارضته
في هذا الحكم دون أن تتقصى المحكمة بنفسها ثبوت قيام هذا العذر بغير اعتداد
بمسلك المعارض أمامها — ثم الإدلاء برأى في قبوله من عدمه مع سابقة التقدم
به من محاميه قبل صدور الحكم الحضورى الإعتبارى ومع ما قد يترتب على تقدير
قيام هذا العذر من أثر على حقيقة وصف الحكم المعارض فيه وشكل المعارضة
المرفوعة منه ، فإن الحكم يكون قد أخل بحق المتهم في الدفاع وشابه قصور
في التسبيب .

٢ - متى كان الطعن واردا على الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها دون الحكم الحضورى الاعتبارى الذى لم يقرر المتهم الطعن فيه فلا يقبل منه أن يتعرض في طعنه لهذا الحكم .

الوقائع

أقامت المدعيتان بالحقوق المدنية هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة جناح عابدين الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ١٩٦٠/٥/٦ بدائرة قسم عابدين : أصدر إليهما شيكا بمبلغ ٩٦ ج على البنك العربى لايقابله رصيده قائم وقابل للسحب . وطلبنا عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع إليهما مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة عملا بما دتني الاتهام قضت حضوريا بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتى قرش لإيقاف التنفيذ ، وإلزامه أن يدفع إلى المدعيتين بالحق المدنى قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومائة قرش أتعابا للمحاماه . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا ببطلان الحكم المستأنف . ثم قضت حضوريا اعتباريا بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وإلزامه أن يدفع إلى المدعيتين بالحق المدنى تعويضا مدنيا قدره قرش صاغ واحد مؤقتا والمصاريف المدنية و ١٠٠ قرش أتعاب محاماه . فعارض ، وقضى في معارضته بعدم قبولها . غطعن الوكيل من المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى ، قد شابه قصور فى التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن لم يتمكن من حضور جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٤ التى صدر فيها الحكم الحضورى الإعتبارى بسبب وجوده فى سجن اسكندرية تنفيذا للعقوبة المقررة بها عليه فى الجنبه رقم ٤٦٩١ سنة ١٩٦٠ جناح مستأنف

إسكندرية ، وهو عذر ينبنى عليه أن تكون المعارضة مقبولة وإذا قضت المحكمة بعدم قبولها دون أن تتقصى حقيقة هذا العذر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام المحكمة الإستئنافية أنه بجلسته ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ لم يحضر الطاعن ، فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى بجلسته ٢ من فبراير سنة ١٩٦٤ لإحضار المتهم من السجن . وفي هذه الجلسة حضرت عنه الأستاذة كريمة حسين المحامية وقررت أن المتهم موجود بالسجن فتقرر تأجيل الدعوى بجلسته ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٤ لتنفيذ القرار السابق ولما لم يحضر الطاعن في الجلسة الأخيرة أصدرت المحكمة حكما حضوريا باعتباريا بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل والإقامة بأن يدفع للمدعيتين بالحق المدني مبلغ قرش صباغ على سبيل التعويض . فعارض الطاعن في هذا الحكم وحدد لنظر معارضته جلسته ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ ثم تتابع تأجيل الجلسات لإعلانه إلى أن صدر الحكم المطعون فيه بجلسته ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ بعدم قبول المعارضة مبرا قضاءه بقوله ” وقد كان الثابت من أوراق الدعوى أن المتهم قرر بالمعارضة في تاريخ ١٩٦٤/٦/٣ عن الحكم المعتبر حضوريا في حقه لحضوره جلسات المحاكمة وتخلفه عن الحضور بجلسته الحكم ، وإذ لم يقدم المتهم ثمة دليلا على قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم الصادر بجلسته ١٢/٤/١٩٦٤ فإن المعارضة المرفوعة منه والمطروحة على هذه المحكمة تكون غير مقبولة “ . لما كان ذلك ، وكان يبين من كتاب رئيس نيابة إسكندرية المؤرخ ١١ من أبريل سنة ١٩٦٨ أنه قضى على الطاعن بجلسته ٢١ من مايو سنة ١٩٦٣ في القضية رقم ٤٦٩١ سنة ١٩٦٠ جنح مستأنف إسكندرية بحبسه سنة مع الشغل ونفذت العقوبة عليه بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ وتحدد للإفراج عنه يوم ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ثم تعدل تاريخ الإفراج إلى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ بعد خصم مدة الحبس الاحتياطي مما يدل على قيام عذر الطاعن المانع من حضوره وهو أنه في يوم ١٢ من أبريل سنة ١٩٦٤ تاريخ صدور الحكم الحضوري الإعتباري كان مقيد الحرية بسجن إسكندرية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول المعارضة دون أن تتقصى المحكمة بنفسها ثبوت قيام هذا

العذر - بغير اعتداد بمسلك المعارض أمامها - ثم الإدلاء برأى في قبوله من عدمه مع سابقة التقدم به من محامى الطاعن قبل صدور الحكم الحضورى الإعتبارى ومع ما قد يترتب على تقدير قيام هذا العذر من أثر على حقيقة وصف الحكم المعارض فيه وشكل المعارضة المرفوعة عنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بحق الطاعن في الدفاع وشأبه قصور في التسبيب مما يستوجب نقضه والإحالة .
ولما كان الطعن واردا على الحكم الصادر فى المعارضة بعدم قبولها من دون الحكم الحضورى الاعتبارى الذى لم يقرر الطاعن بالطعن فيه فلا يقبل منه أن يتعرض فى طعنه لهذا الحكم .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد مبرى ، وعضوية السادة المستشارين : عبد المنعم حمزاوى
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور خلف .

(١١٣)

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) إقراض بربا فاحش . جريمة . " أركانها " . قصد جنائى .
دعوى جنائية . " انقضاؤها بمضى المدة " .

(أ) قوام جريمة الإقراض بالربا الفاحش هو ' الاعتبار الذى يتم عليه
توالى القروض الربوية ولو لشخص واحد .

(ب) العبرة فى تحقق هذه الجريمة هى بعقود الإقراض ذاتها وليست
بإقتضاء الفوائد .

(ج) ثبوت أن العقود المتفق عليها لم يمض بين آخر عقد فيها وبين بدء
التحقيق أو رفع الدعوى أو المحاكمة ولا بين كل عقد وآخر أكثر من
الثلاث السنوات المقررة قانونا لانقضاء الحق فى إقامة المدعى
الجنائية بمضى المدة . توافر الجريمة وعدم انقضائها .

١ - تتطلب جريمة الاعتبار على الإقراض بالربا الفاحش - كما هى معرفة
فى الفقرة الثالثة من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات - حصول الاعتبار على
الإقراض بفاحش الربا ، وهو وصف يقوم بنفس المقرض ويدل عليه تعدد
القروض المستقلة ولو لشخص واحد متى زادت الفائدة المشترطة فى كل قرض
على الحد الأقصى للفائدة التى يجوز قانونا الإتفاق عليها وما يلابس الفعل المسمى
المستفاد من تعدد الإقراض من قصد جنائى لا يحتاج فى تقريره إلى بيان وهو
العلم بماهية الفعل المخالف للقانون .

٢ — إن قوام جريمة الإقراض بالربا الفاحش هو الاعتقاد الذي ينم عليه توالي القروض الربوية التي يتكون من مجموعها الفعل الموثم . ومن ثم فإن ما ذكره الحكم من تواريخ القروض المختلفة هو الذي يتحقق به البيان المعتبر لتاريخ الواقعة بالمعنى الذي تقتضيه طبيعة هذه الجريمة من التركيب .

٣ — العبرة في تحقق جريمة الإقراض بالربا الفاحش هي بعقود الاقتراض ذاتها ، وليست باقتضاء الفوائد . ولما كان الثابت بالحكم أن العقود المتفق عليها لم يمض بين آخر عقد فيها وبين بدء التحقيق أو رفع الدعوى أو المحاكمة ولا بين كل عقد وآخر أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانونا لإقتضاء الحق في إقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة كما هو ظاهر من المقارنة بين تواريخ القروض بالقياس إلى بدء إجراءات المحاكمة ، وكان الطاعن فضلا عن ذلك لم يدفع لدى محكمة الموضوع بالتقادم الذي تشهد مدونات الحكم بنقيضه ، فإن الجريمة تكون متوافرة والدعوى بها لم تنقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بإبانه في تاريخ سابق على ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز منوف : اعتاد على إقراض نقود لمحمود إبراهيم الشرقاوى وآخر بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا . وطلبت عقابه بالمادة ٢/٣٣٩ — ٤ من قانون العقوبات . وادعى مدنيا محمود إبراهيم الشرقاوى قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة مركز منوف الجزئية قضت بحضوريا بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٦ عملا بالمادة ٢/٣٣٩ — ٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية أولا : بحبس المتهم مدة شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . ثانيا : في الدعوى المدنية بعدم قبولها وألزمت المدعى مصروفاتها . فإستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة شين الكوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و٥٦ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا

وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه مع أن الحكم الأخير خلا من تحديد تاريخ الواقعة وهو بيان جوهرى لازم لمعرفة ما إذا كانت الجريمة قد سقطت بمضى المدة أولا ، كما خلا من بيان مقدار الفائدة الربوية التي حصل الإتفاق عليها ومقدار ما استولى عليه الطاعن منها ، ولم يعرض الحكم المطعون فيه بالرد لما أثاره المدافع عن الطاعن في مذكرته في شأن إغفال تاريخ التهمة وتجويع الشهود مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى ما محصله أن الطاعن أقرض من يدعى "محمود ابراهيم الشرقاوى" ثلاثة قروض بموجب ثلاثة سندات إذ أنه حرر أولها في ١٩٦٢/٤/٢١ بمبلغ ١٢٥ جنيه في حين أن المبلغ الذى أقرضه إياه ٦٢,٥ جنيه وثانيها في ١٩٦٢/٧/١٢ بمبلغ ٧,٥ جنيه في حين أنه لم يقتض سوى ستة جنيهات والثالث في ١٩٦٢/٨/٢ بمبلغ مائتين وعشرين جنيا مع أن مبلغ القرض في حقيقته مائة جنيه ، وكانت الديون واجبة الأداء عند الطلب ، ولذلك استصدر الطاعن في ١٩٦٣/١٠/١٧ أمر الأداء رقم ١٢٤٧ سنة ١٩٦٣ منوف بإلزام المحجى عليه بأن يوفى له مبلغ ٣٥٢ جنيه و ٥٠٠ مليم قيمة الديون المحررة بالسندات الثلاثة كما أقرض شخصا آخر في تلك الفترة الزمنية ثلاثة وعشرين جنيا واستكتبه سندا إذنيا بمبلغ خمسين جنيا وقع عليه المحجى عليه سالف الذكر بصفته ضامنا فيكون مجموع الديون في حقيقته ١٩٣ جنيه فقط ، مع أن ما أثبتته الطاعن منها واستأداه مبلغ ٤٠٢ جنيه و ٥٠٠ مليم بما يجاوز حتما الفائدة القانونية التي يجوز الاتفاق عليها

بحسب نص المادة ٢٢٧ من القانون المدنى أيا كانت تواريخ الأداء بالنسبة إلى تواريخ القروض . ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة ، و انتهى من تقريره واستدلالة إلى أن " الركن المادى فى جريمة الإعتياد على الإقراض بفوائد ربوية زائدة على الحد الأقصى الممكن قانونا تحقق بمجرد الإقراض مقابل تلك الفوائد الربوية . ولا يشترط لتوفر هذا الركن أن يستولى المقرض فعلا على الفائدة المذكورة . كذلك فإنه يكفى لتوفر ركن الإعتياد فى جريمة الإقراض بالربا الفاحش حصول قرضين ربويين مستقلين أى لشخصين اثنين أو لشخص واحد فى وقتين مختلفين ، وهو ما حدث فعلا فى هذه الدعوى " . وهذا الذى ذكره الحكم كاف فى الواقع صحيح فى القانون . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لتحرير الأحكام شكلا خاصا يبنى البطلان على مخالفته وكان ما أثبتته الحكم فى مساقه واستدلالة واضح الدلالة بينها على توافر أركان جريمة الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش كما هى معرفة فى الفقرة الثالثة من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات بما تتطلبه من حصول الإعتياد على الإقراض بفاحش الربا وهو وصف يقوم بنفس المقرض ويدل عليه تعدد القروض المستقلة ولو لشخص واحد ، متى زادت الفائدة المشترطة فى كل قرض على الحد الأقصى للفائدة التى يجوز قانونا الاتفاق عليها وما يلابس الفعل المادى المستفاد من تعدد الإقراض من قصد جنائى لا يحتاج فى تقريره إلى بيان وهو العلم بمساهية الفعل المخالف للقانون . لما كان ذلك وكان الحكم — حسبما تقدم بيانه — قد بين تاريخ كل قرض على حدة ، وأصل المبلغ المقرض ، ومبلغ الدين الذى أثبتته الطاعن بالفعل واستأداه بموجب السندات الإذنية الأربعة ، وبين تاريخ الأداء والاستئداء فى كل دين بما يتحقق به الربا الفاحش فى كل قرض ، وكانت جريمة الإقراض بالربا الفاحش قوامها الإعتياد الذى يتم عليه توالى القروض الربوية التى يتكون من مجموعها الفعل الموثم ، فإن ما ذكره الحكم من تواريخ القروض المختلفة هو الذى يتحقق به البيان المعتبر لتاريخ الواقعة بالمعنى الذى تقتضيه طبيعة هذه الجريمة من التركيب ، والعبرة فى تحققها بعقود الإقراض ذاتها ، وليست باقتضاء الفوائد . ولما كان الثابت بالحكم — بما لا يجعده الطاعن — أن العقود المتفق عليها لم يمضى بين آخر عقد فيها وبين بدء التحقيق أو رفع الدعوى أو المحاكمة

ولا بين كل عقد وآخر أكثر من الثلاث سنوات المقررة قانونا لإقضاء الحق في إقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة كما هو ظاهر من المقارنة بين تواريخ القروض بالقياس إلى بدء إجراءات المحاكمة في ١٦/١٢/١٩٦٣ وكان الطاعن — فضلا عن ذلك — لم يدفع لدى محكمة الموضوع بالتقادم الذي تشهد مدونات الحكم بنقيضه ، فإن الجريمة تكون متوافرة والدعوى بها لم تنقض ويكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفه .

(١١٤)

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب) عمل . عقوبة . نقض . "حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون".

(١) الالتزامات الخاصة بمنح العمال أجازاتهم السنوية وأجازات الأعياد وتوفير وسائل الإسعاف لهم وإسالك مجلات لقيد الغرامات . الإخلال بها معاقب عليه بالغرامة التي لا تقل عن مائتى قرش ولا تتجاوز ألف قرش .

(ب) الالتزامان الخاصان بمنح العمال أجازاتهم السنوية وأجازات الأعياد مما تعدد فيهما الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

١ — نص قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى المواد ٥٨ و ٦٢ و ٦٥ و ٧٠ الواردة بالفصل الثانى من الباب الثانى منه على الإلتزامات الخاصة بمنح العمال أجازاتهم السنوية وأجازات الأعياد وتوفير وسائل الإسعاف لهم وإسالك مجلات لقيد الغرامات ، ورتب فى المادة ٢٢١ منه عقوبة الغرامة التى لا تقل عن مائتى قرش ولا تتجاوز ألف قرش لمن يتقاعس عن تنفيذ أى من تلك الإلتزامات . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتغريم المطعون ضده مائة قرش عن كل تهمة منها ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون لتزوله بعقوبة الغرامة المقضى بها من الحد الأدنى المقرر قانونا لكل منها بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه .

٢ — الإلتزامان الخاصان بمنح العمال أجازاتهم السنوية وأجازات الأعياد مما تعدد فيهما الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الماطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٦/١١/٢٩ بدائرة قسم الأقصر (أولا) إستخدم العاملين الميين إسمائهما بالمحضر دون حصولهما على شهادة قيد (ثانيا) لم يخطر مكتب التوظيف والتخديم عن الوظائف التي أنشأها (ثالثا) لم يرسل البيان النصف سنوى إلى مكتب التوظيف المختص (رابعا) لم يحرر عقد عمل للعاملين سالفى الذكر (خامسا) لم ينشئ ملفا للعاملين سالفى الذكر (سادسا) لم يمسك سجل خاصا لقيد الغرامات التي توقع على العاملين سالفى الذكر (سابعا) لم يعلق لأشعة بمواعيد العمل في مكان ظاهر بمحله (ثامنا) لم ينشئ وسائل الإسعاف الأولية على النحو المقرر (تاسعا) لم يمنح العاملين سالفى الذكر أجازاتهما السنوية (عاشرًا) لم يمنح العاملين سالفى الذكر أجازاتهما في الأعياد (حادى عشر) لم يضع في محله نسخة من الأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٤ و ١٥/١ و ١٧ و ٤٢ و ٤٣ و ٥٨ و ٦٢ و ٦٥ و ٦٤ و ٧٠ و ١٢٢ و ١٢٨ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٣٢٣ و ٣٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة الأقصر الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام (أولا) بتغريم المتهم مائتى قرش عن كل من التهمتين الرابعة والخامسة مع تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة (ثانيا) تغريمه مائة قرش عن التهمتين الأولى والثانية (ثالثا) تغريمه مائة قرش عن كل من التهم الثالثة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشرة مع تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بالنسبة لكل من التهمتين التاسعة والعاشرة . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم كما استأنفه المحكوم عليه . ومحكمة قنا الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا (أولا) بعدم جواز الاستئناف عن التهمتين السابعة والحادية عشرة (ثانيا) وعن باقى التهم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبالنسبة للتهمتين الأولى والثانية وبإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم مائة قرش عن كل تهمة من هاتين التهمتين وبالنسبة لباقى التهم برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطعنن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ انتهى إلى تأييد حكم محكمة أول درجة الذى قضى بتغريم المطعون ضده مائة قرش عن كل تهمة مما أسند إليه من عدم إمساكه سجيلا لقيد الغرامات وعدم توفير وسائل الإسعاف للعمال وعدم منحه عاملين إجازتهما السنوية وإجازات الأعياد موضوع الجرائم السادسة والثامنة والتاسعة والعاشرة ، قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ نزل بعقوبة الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها بالمادة ٢٢١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والتي لا تقل عن مائتى قرش بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الذى صيغ فى القانون ذلك أن الجرائم المسندة إلى المطعون ضده موضوع التهم التاسعة والعاشرة والثامنة والسادسة محل الطعن — وهى عدم منحه عاملين إجازتهما السنوية وإجازات الأعياد وعدم توفير وسائل الإسعاف لعماله وعدم إمساكه سجيلا لقيد الغرامات — قد نص عليها قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فى المواد ٥٨ و ٦٢ و ٦٥ و ٧٠ على التوالى والواردة بالفصل الثانى من الباب الثانى منه ، وتب فى المادة ٢٢١ منه عقوبة الغرامة التى لا تقل عن مائتى قرش والتي لا تتجاوز ألفى قرش لمن يخالف أحكام الفصل الثانى من الباب الثانى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتغريم المطعون ضده مائة قرش عن كل تهمة منها فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون لتزوله بعقوبة الغرامة المقضى بها عن الحد الأدنى المقرر قانونا لكل منها بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل الغرامة المقضى بها مائتى قرش عن كل تهمة من التهم السادسة والثامنة والتاسعة والعاشرة . ولما كان ما قضى به الحكم من تعدد الغرامة بقدر عدد العمال بالنسبة إلى التهمتين التاسعة والعاشرة صحيحا فى القانون فمن ثم يتعين إبقاء تعدد الغرامة فيهما بقدر عدد العاملين اللذين وقعت المخالفة فى شأنهما .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/محمد مبرى وعضوية السادة المستشارين : عبدالمتم حمزوى ، ونصرالدين هزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

(١١٥)

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) صابون . جريمة . " أركانها " . مسئولية جنائية . غش .
قصود جنائي " القصد المفترض " .

(أ) جريمة إنتاج الصابون . تحقق العنصر المادى فيها بمجرد ثبوت النقص
فى النسب المقررة قانونا .

(ب) إثبات الحكم مسئولية الطاعن عن إنتاج الصابون على نحو مخالف
لل قانون . إقراض مله بالغش .

(ج) إدانة الحكم للطاعن على سند من مسئوليته الفعلية عن جريمة إنتاج
الصابون طبقا لإقراره بأنه المحلل الكيماوى المسئول عن التحقق من
توافر العناصر المقررة للصابون بالشركة الصانعة . لا جدوى
مما يثيره الطاعن فى شأن عدم تمثيله الشركة .

١ - يتحقق العنصر المادى فى جريمة إنتاج الصابون بمجرد ثبوت النقص
فى النسب المقررة قانونا . ومن ثم فلا يقدح فى سلامة الحكم ألا يكون هناك
ضرر من نقص نسب المواد المكونة للصابون .

٢ - متى كان الحكم قد أثبت مسئولية الطاعن عن إنتاج الصابون على نحو
مخالف للقانون ، فإن علمه بالغش الذى جرى يكون مفترضا طبقا لنص المادة
الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانونين الرقمين ٢ ، ٥
لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١ مما لا تكون معه المحكمة فى حاجة إلى
التحدث عنه .

٣ — متى كان الحكم لم يستند في إدانة الطاعن إلى أنه يمثل شخصا اعتباريا هو الشركة صانعة الصابون بل هو قد دانه على سند من أنه مسئول مسئولية فعلية عن الجريمة طبقا لإقراره بأنه المحال الكيماوى المسئول عن التحقق من توافر العناصر المقررة للصابون . ومن ثم فقد سلم الحكم من دعوى الخطأ في القانون ، وهذا ما يثيره الطاعن في شأن عدم تمثيله للشركة وعن تطاير المواد الداخلة في تركيب الصابون بسبب العوامل الجوية غير صديد .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٦٥ بدائرة كفر الزيات: أنتج بقصد البيع صابونا دون أن تتوافر فيه المواد المقررة من عناصر تركيبه . وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ المعدل ومحكمة مركز كفر الزيات الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم خمسة جنهيات والمصادرة . فعارض، وقضى في معارضته بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت في الإستئناف حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن منعى الطاعن على الحكم المطعون فيه يقوم على أنه إذ دانه بجريمة إنتاج صابون لا تتوافر فيه الحدود المقررة من عناصر تركيبه، قد أخطأ في القانون وران عليه القصور ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم قد أخطأ حين ساءله عن الجريمة رغم أنه لا يمثل الشركة صانعة الصابون ولا صلة له بإنتاجه لأنه ليس إلا محلا كيماويا بالشركة ثم إن نقص المواد القطرانية والمشتقات

الفينولية في الصابون فضلا عن أنه يرجع إلى تطاير هذه المواد بسبب العوامل الجوية فإنه — كما قال الخبير المحلل — لا يفقد الصابون خواصه ولا يسبب ضررا . وأما القصور فيراه الطاعن في موضعين (أولهما) أن الحكم لم يبين العناصر التي أقام عليها مساءلة الطاعن ، وهو ما ليس يغني عنه مجرد إثبات الحكم أن الطاعن مسئول عن عملية التحليل بالشركة (وثانيهما) أن الحكم لم يستظهر علم الطاعن بخالفة الصابون للواصفات القانونية ولا وجه المصلحة التي تعود على الشركة وهي من شركات القطاع العام من وراء هذه المخالفة . وبذلك يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بإرتكابها وأورد على ثبوتها أدلة مستمدة من نتيجة تحليل الصابون التي كشفت عن نقص نسبة المواد القطرانية والمشتقات الفينولية عن الحدود المقررة لها ، ومن إقرار الطاعن بأنه المسئول في الشركة صانعة الصابون عن تحليله والتحقق من توافر تلك النسب فيه ، عرض لما يقول به الطاعن من تأثر نسبة تلك المواد بالعوامل الجوية فأطرحه تأسيسا على ما شهد به الكيميائي الذي قام على تحليل عينة الصابون موضوع الجريمة من أن المواد المذكورة لا تقل نسبتها بسبب التخزين أو نتيجة للعوامل الجوية بل يظل الصابون محتفظا بالنسبة التي دخلت في تصنيعه من تلك المواد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه لم يتساند في إدانة الطاعن إلى أنه يمثل شخصا اعتباريا هو الشركة صانعة الصابون بل هو قد دانه على سند من أنه مسئول مسئولية فعلية عن الجريمة طبقا لإقراره بأنه المحلل الكيميائي المسئول عن التحقق من توافر العناصر المقررة للصابون ، ومن ثم فقد سلم الحكم من دعوى الخطأ في القانون ، وهذا ما يثيره الطاعن في شأن عدم تمثيله للشركة ، وعن تطاير المواد الداخلة في تركيب الصابون بسبب العوامل الجوية غير سديد . ولا يقدح في سلامة الحكم ألا يكون هناك ضرر من نقص نسب المواد المكونة للصابون لأن العنصر المادي في الجريمة يتحقق بمجرد ثبوت النقص في النسب المقررة قانونا لما كان ذلك ، وكان ما ينهض الطاعن على الحكم من أنه لم يستظهر علمه بخالفة الصابون للواصفات المقررة ،

مردودا بأنه وقد أثبت الحكم مسئولية الطاعن عن إنتاج الصابون على نحو مخالف للقانون ، فإن علمه بالغش الذي جرى يكون مفترضا طبقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانونين الرقمين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ مما لا تكون معه المحكمة في حاجة إلى التحدث عنه . لما كان ما تقدم ، وكان باقى ما يثيره الطاعن بطعنه يتصل إلى جدل موضوعى لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفة .

(١١٦)

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) تبديد . خيانة أمانة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفوه “ .
حكم . ” تسببيه . تسبب معيب “ . دفع . ” الدفع بعدم العلم
بيوم البيع “ .

(١) جريمة تبديد المحجوزات . شرط العقاب عليها ؟ علم المتهم علما حقيقيا
باليوم المحدد للبيع ثم تسلمه عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد
مرفقة التنفيذ . استناد الحكم في إثبات علم المتهم بيوم البيع إلى مجرد إعلانه به
في مواجهة تابع له . غير كاف .

(ب) الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفوع الموضوعية الجوهرية . على المحكمة
تناوله بالرد وإلا كان حكما قاصرا .

١ — استقر قضاء محكمة النقض على أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد
المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم
تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد مرفقة التنفيذ .

٢ — يعد الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفوع الموضوعية الجوهرية
لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ، ويتعين على المحكمة
أن تناوله بالرد وإلا كان حكما قاصرا . ولا يكفي في إثبات العلم بيوم البيع
استناد الحكم إلى إعلان المتهم به في مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم
المتهم به عن طريق اليقين ، إذ أن مثل هذه الاعتبارات إن صح التمسك بها ضد
المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٤/٣/٣١ بدائرة قسم الدقي :
 بدد المنتقولات الميينة وصفا وقيمة بالمحضر والمحجوز عليها قضائيا لصالح حسن
 جلال والمسامة إليه على سبيل الوديعة فاختلفها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز .
 وطلبت عقابه بالمسادين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة الدقي الجزئية
 قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥ ج
 لإيقاف التنفيذ . فعارض ، ولدى نظر المعارضة أمام المحكمة المذكورة ادعت نفيسة
 محمود سيد أحمد مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت مع
 المصاريف والأتعاب ثم قضت بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها
 وتأيد الحكم المعارض فيه مع إلزام المتهم أن يدفع إلى المدعية بالحق المدني تعويضا
 قدره ٥١ ج ومصروفات الدعوى المدنية ومبلغ ١٠٠ ق أتعابا للحاماة .
 فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية -
 وبعد أن قررت المدعية بالحق المدني بتنازلها عن الدعوى المدنية - قضت
 حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإثبات تنازل المدعية بالحق من
 الدعوى المدنية مع إلزامها المصاريف . وفي الدعوى الجنائية برفضه موضوعا
 وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ
 من تاريخ الحكم عملا بالمسادين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن
 المحكوم عليه بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريرة اختلاس
 أشياء محجوز عليها قضائيا ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب
 وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه دفع بانتفاء نية التبيد لديه لعدم علمه علما يقينيا
 بيومي البيع لغيابه ببلدته وإعلانه بأولهما مع من ادعى أنه تابعه ، ثم تنبيه المحضر
 بتأجيل بيع باقي المحجوزات إلى اليوم التالي في مواجهة من ادعى أنه ابن شقيق

الطاعن مما لا يوفر علمه الحقيقي بيومي البيع ، ولا يقدح في ذلك استدلال الحكم بأنه أعلن بأوراق أخرى في تاريخ لاحق مع نفس التابع ، لأن كلا ممن أعلن في مواجهته بيومي البيع لم يخبره به ، الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من واقعة الدهوى كما جاء بمدونات الحكم المطعون فيه أنه حدد لبيع المحجوزات يوم ۳۰ مارس سنة ۱۹۶۴ وأعلن الطاعن — المدين الحارس بهذا اليوم مع تابعه وأثبت المحضر أنه وجد المحجوزات في هذا اليوم عدا ملابس الطاعن التي كانت ضمن المحجوزات وقام ببيع الثلاثة ثم أجل البيع لليوم التالي ۳۱ مارس سنة ۱۹۶۴ لعدم وجود مشتر ونبه بذلك على ابن شقيق الطاعن المقيم معه لغيابه وفي هذا اليوم الأخير أثبت المحضر عدم وجود باقي المحجوزات واعتبر الطاعن مبذوا ، كما يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بعدم علمه علما يقينا بيومي البيع لغيابه ببلدته ونازع في تبعية من أعلن في مواجهته باليوم الأول وفي علاقته بمن نبه عليه بتحديد اليوم الثاني للبيع . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض مستقرا على أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيومي البيع يعد من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفى عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد وإلا كان حكمها قاصرا ، ولا يكفي في إثبات العلم بيومي البيع استناد الحكم إلى إعلان المتهم به في مواجهة تابع له دون التدايل على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين ، إذ أن مثل هذه الاعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في إطاره دفاع الطاعن بعدم علمه بيومي البيع على أنه أعلن بأوراق أخرى في تاريخ لاحق مع نفس التابع واتخذ من ذلك دليلا

على أن من أعلن في مواجهته بتحديد اليوم الأول للبيع هو تابعه ورتب على هذا الاعلان توافر علمه باليوم المحدد للبيع دون أن يتناول بالرد الشق الثاني من الدفاع وهو عدم علمه باليوم التالي للبيع ودون أن يحدد أى التاريخين اعتبره تاريخا للواقعة وانبنى على ذلك أنه لم يدلل على علم الطاعن علما يقينيا بيومى البيع أو بأيهما وذلك باستجلاء قيام مسلم الاعلان الأول ومن نبه عليه في مواجهته باليوم الثانى بإخبار الطاعن بهما . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في البيان والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد مبرى ، وعضوية السادة المستشارين : عبد المنعم حمزاري ،
ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حنفي ، وأفور خلف .

(١١٧)

الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٣٨ القضائية :

(١) قتل عمد . إرتباط . سرقة . حكم . " تسبيله . تسبيل مريب " .

شروط توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٣٤/٣ مقوبات : وقوع القتل
تأهباً لفعل جنحه أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على
الهرب أو التخلص من العقوبة .

وجوب قيام رابطة السببية بين القتل والجنحة . لا يكفي قيام علاقة الزمنية بينهما .
على المحكمة في حالة القضاء بإرتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض الجاني من الفعل
وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة .

(ب) نقض . " الحكم في الطعن " . إعدام .

ثبت أن العيب الذي لحق الحكم المطعون فيه الصادر بإعدام الطاعن يندرج تحت
حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي أحالت إليها الفقرة
الثانية من المادة ٣٩ من القانون المذكور . وجوب قبول عرض النيابة العامة للقضية
ونقض الحكم .

١ - تستوجب المادة ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات لاستحقاق العقوبة
المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد الميئنة بها وهي التأهب لفعل
جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب
أو التخلص من العقوبة ، فيجب لإلتحاق هذه المادة أن تقوم بين القتل والجنحة
رابطة السببية على الوجه الذي بينه القانون ، أما إذا انتفت هذه الرابطة فلا
ينطبق هذا النص ولو قامت علاقة الزمنية بين القتل والجنحة ، مما يتعين معه على

المحكمة في حالة القضاء بارتباط القتل بجريمة سرقة أن تبين غرض الخاني من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة قتل المجنى عليها بقصد سرقة حليها دون أن يعنى بإيراد الأدلة على قيام رابطة السببية بين القتل والسرقة ، ذلك بأن ما حصله الحكم من أقوال شهود الإثبات الثلاثة الأول يفيد أن القتل إنما كان انتقاما من المجنى عليها لرفضها الزواج من الطاعن ، وما أورده الحكم من مؤدى أقوال الشاهد الرابع وإن دل على قيام علاقة الزمنية بين قتل المجنى عليها وسرقة حليها إلا أنه لا يفيد أن جريمة القتل قد ارتكبت بقصد السرقة ، كما أن ما حصله الحكم من مؤدى إقرار الطاعن ليس من شأنه أن يؤدي إلى قيام الارتباط السببي بين القتل والسرقة وغاية ما قد تم عنه عبارات الإقرار هو أن القتل كان بقصد استرداد إيصال الدين وقائمة المنقولات — المحررين من الطاعن كشرط لإتمام الزواج الذي رفضته المجنى عليها — مما لا تقوم به جريمة السرقة باعتبار أن هذين السندين مملوكان للطاعن ، والسرقة لا تقع إلا على مال منقول مملوك للغير . ومن ثم فإن أدلة الدعوى التي ساقها الحكم تكون قاصرة عن إظهار رابطة السببية بين القتل والسرقة مما يعيب الحكم بما يبطله .

٢ — تنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه : ” مع عدم الإخلال بالاحكام المتقدمة ، إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ ، وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ “ . ولما كان العيب الذي لحق الحكم المطعون فيه يتدرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ ، التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة للقضية ونقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه في ليلة ١٣ مارس سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم شبرا الخيمة محافظة القليوبية : قتل المتهم المحبى عليها نفسه محمد أبو شادى عمدا بأن باعها أثناء تواجدہ بمسكنها وأنزال على رأسها ضربا بما سورة ثقيلة من الحديد قاصدا بذلك قتلها

فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها ، وقد ارتكب المتهم المذكور هذه الجريمة بقصد تسهيل ارتكابه سرقة المستندات والأساور والحلى المملوكة للمجنى عليها من مسكنها الأمر المنطبق على اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١/٣١٧ - ٤ من قانون العقوبات . وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال صفيه ونوال رمضان السادات وعلى محمد برغوت والرائد محمد حلمى بدر ومن تقريرى الصفة التشريحية والمعامل البكتريولوجية ومن اعتراف المتهم . وحصل الحكم أقوال الشهود الثلاثة الأول بما مؤداه أنهم علموا من المجنى عليها أن الطاعن يرغب فى الزواج منها وأنه حرر لها إيصالا بمبلغ مائة جنيه وقائمة بمنقولات مسكنها إلا أنها رفضت أخيرا الزواج منه وأنهم يتهمون به يقتل المجنى عليها انتقاما منها لرفضها الزواج به . كما حصل شهادة الشاهد الرابع بأن تحرياته دلت على قيام علاقة بين الطاعن والمجنى عليها وأنه عرض عليها الزواج فطلبت منه تحرير إيصال بمبلغ مائة جنيه وقائمة بمنقولات مسكنها فاستجاب لطلبها وحرر لها الإيصال والقائمة ولما استشعر ترددتها فى الزواج به وأثناء وجوده بمسكنها انهار عليها ضربا بما سورة من الحديد ثم تمكن بعد ذلك من سرقة مصاغها ولاذ بالفرار . ثم أورد الحكم مؤدى اعتراف الطاعن فى قوله " اعترف المتهم نعيم برهان يوسف الحلبي فور ضبطه بارتكاب الحادث مقررًا أنه كان قد اتفق والمجنى عليها على أن تزوجه نفسها مقابل صداق قدره ثلاثون جنيهًا عاجله عشرون وأجلة عشرة جنيهات على أن تأخذ المجنى عليها رأى إبتها صفية فى هذا الزواج وأن يحسّر إيصالا بمديونيتها لها فى مبلغ مائة جنيه وأن يقيم معها بمسكنها وأنه قبل ذلك وحرر لها الإيصال والقائمة ثم فوجئ بعد ذلك بتأجيل عقد زواجه لأجل غير مسمى ، وإذا استشعر رفضها الزواج به طلب منها أن ترد إليه الإيصال وقائمة المنقولات إلى حين عقد زواجها فأفهمته أنها لدى إبتها ، وفى ليلة الحادث تشاجرا معا لهذا السبب أثناء وجوده معها بمسكنها فتناول ما سورة من الحديد ضربها بها على رأسها فماتت ثم بحث عن الإيصال والقائمة فلم يجدهما واستولى على مصوغاتها وباعها وسافر بعد ذلك إلى مدينة بور سعيد ونزل بأحد الفنادق حيث تم ضبطه " وخلص الحكم إلى إدانة الطاعن بجريمة القتل العمد المرتبط بجنحة سرقة فى قوله

”وحيث إنه لما كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد قارف جريمة القتل العمد لتسهيل ارتكاب جنحة سرقة مصوغات وحل المجنى عليها فإن القتل لهذا الغرض يعتبر ظرفا مشددا يستلزم تغليظ العقوبة، ذلك لأن القتل العمد وهو الجنائية الأصلية كان سببا لنتيجة وهي ارتكاب الجنحة التبعية، وفعل القتل في هذه الحالة وإن كان سببا إلا أنه الفعل الأصل الذي يتوصل به إلى فعل الجنحة، أي أن المتهم قد ارتكب جنائية القتل وهي الجنائية الأصلية لتسهيل ارتكاب جنحة السرقة [مما يتعين معه تغليظ العقاب عليه].“ لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٣٤/٣ من قانون العقوبات تستوجب لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد المبينة بها وهي التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة، فيجب لا تطابق هذه المادة أن تقوم بين القتل والجنحة رابطة السببية على الوجه الذي بينه القانون، أما إذا انتفت هذه الرابطة فلا ينطبق هذا النص ولو قامت علاقة الزمنية بين القتل والجنحة مما يتعين معه على المحكمة في حالة القضاء بارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض الجاني من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة قتل المجنى عليها بقصد سرقة حليها دون أن يعنى بإيراد الأدلة على قيام رابطة السببية بين القتل والسرقة، ذلك بأن ما حصله الحكم من أقوال شهود الإثبات الثلاثة الأول يفيد أن القتل إنما كان إنتقاما من المجنى عليها لرفضها الزواج من الطاعن، وما أورده الحكم من مؤدى أقوال الشاهد الرابع — ضابط المباحث — وإن دل على قيام علاقة الزمنية بين قتل المجنى عليها وسرقة حليها إلا أنه لا يفيد أن جريمة القتل قد ارتكبت بقصد السرقة، كما أن ما حصله الحكم من مؤدى اعتراف الطاعن ليس من شأنه أن يؤدي إلى قيام الارتباط السببي بين القتل والسرقة وغاية ما قد تتم عنه عبارات الاعتراف هو أن القتل كان بقصد استرداد إيصال الدين وقائمة المنقولات — المحررين من الطاعن كشرط لإتمام الزواج الذي رفضته المجنى عليها — مما لا تقوم به جريمة السرقة باعتبار أن هذين السندين مملوكان للطاعن، والسرقة لا تقع إلا على مال منقول مملوك للغير، ومن ثم فلأن أدلة الدعوى التي ساقها الحكم تكون قاصرة عن إظهار رابطة السببية بين القتل والسرقة

مما يعيب الحكم بما يبطله . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه "مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة ، إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ ، وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ . ولما كان العيب الذي لحق الحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ - التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ - فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه وإحالة القضية إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد هيئة مشكلة من قضاة آخرين .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور أحمد خلف .

(١١٨)

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٨ القضائية

وصف التهمة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . إجراءات المحاكمة .
قتل عمد . ضرب .

إدانة المحكمة المتهمين بجريمة ضرب المجنى عليه مع سبق الإصرار وإحداثهم به الإصابات الميئة
بالتقرير الطبي وهي غير الإصابة النارية التي رفعت بها الدعوى من تهمة القتل العمد — دون تنبيههم
إلى هذا التعديل . إخلال بحق الدفاع .

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة
كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل إن من واجبها أن تطبق
على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة ليس
نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد
الواقعة بعد تخصيصها إلى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم ، إلا أن
ذلك مشروط بأن تكون الواقعة المسادية الميئة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة
بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد، فإذا تعدى
الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كان الواقعة المسادية
التي أقيمت بها الدعوى وبنائها القانونى والاستعانة فى ذلك بعناصر أخرى تضاف
إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى ، فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم
إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك ، فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم
إلى هذا التغيير فى التهمة فإنها تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع . ولما كانت المحكمة

قد دانت الطاعنين بجريمة ضرب المجنى عليه مع سبق الإصرار وإحداثهم به الإصابات الأخرى المبيغة بالتقرير الطبي عدا الإصابات النارية التي رفعت بها الدعوى عن تهمة القتل العمد ، فقد كان يتعين على المحكمة وقد إتجهت إلى تعديل التهمة المسندة بإسناد هذه الواقعة الجديدة إلى الطاعنين ثم إدانتهم على هذا الأساس أن تنبهم إلى هذا التعديل الجديد ليبدوا دفاعهم فيه . ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة قد خلت مما يدل على أن المحكمة قد نبهتهم إلى ذلك ولم يبد في جلسات المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمنا على الالتفات إلى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت إليه في المداولة من تعديل التهمة فإن إجراءات المحاكمة يكون قد شابها عيب الإخلال بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في ليلة ١٠ يناير سنة ١٩٦١ بدائرة مركز ملوى محافظة المنيا (أولا) المتهمين الأول والثاني (الطاعنين الأول والثاني) قتل عمدا ومع سبق الإصرار عبد الجواد عبد الرحيم عقلائي بأن عقدا العزم على قتله وأعدا لذلك عدتهما وتوجها إليه في محله واستدرجاه خارج المحل ثم أطلق عليه الأول عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى وهي أن المتهمين الثالث (الطاعن الثالث) والرابع والخامس والسادس (الطاعنين الرابع والخامس) في الزمان والمكان سألني الذكر وحالة كونهم يؤلفون مصابة أتلفوا بالقوة الإجبارية المنقولات والأمتعة المملوكة لعبد الجواد عبد الرحيم والموضحة بالمحضر بأن توجهوا إلى محل المجنى عليه ومعهم عصيهم وجعلوا يتلفون محتوياته فأحدثوا به الآثار المبينة بالمحضر الأمر المنطبق على المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات (ثانيا) المتهمين الثالث والرابع والخامس والسادس : اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني في ارتكاب الجريمة سألقة الذكر بأن اتفقوا معهم على ارتكابها وتوجهوا معهم

إلى محل الحادث شادين من أزهرم فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة (ثالثا) المتهمين الأول والثاني : اشتركا بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهمين الثالث والرابع والخامس والسادس في ارتكاب جريمة الإتلاف سالفه الذكر بأن حرضاهم على ارتكابها واتفقا معهم على ذلك ورافقاهم إلى محل الحادث شادين أزهرم فوقعت الجريمة بناء على ذلك التحريض وهذا الاتفاق وتلك المساعدة (رابعا) المتهم الأول أيضا : أحرز سلاحا ناريا مششخنا "مسدسا" وذخائر مما تستعمل فيه بدون ترخيص . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنيافضت حضوريا عملا بالمادة ٢٤٢/١ - ٢ من قانون العقوبات والمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ و ٢/٣٠ من قانون العقوبات (أولا) بمعاينة كل من المتهمين الأول والثاني والثالث والخامس والسادس بالحبس مع الشغل سنتين (عن ضربهم المرحوم عبد الجواد عبد الرحيم عقلاني عمدا مع سبق الإصرار ضربا تخلفت عنه إصاباته "عدا الإصابة النارية" والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوما) . (ثانيا) ببراءة كل من المتهمين الأول والثاني والثالث والخامس والسادس من تهم القتل العمد مع سبق الإصرار والاقتران والاشتراك فيه والاشتراك في جريمة الإتلاف وإحراز السلاح والذخيرة (ثالثا) مصادرة المسدس الخاص بالمجنى عليه وطلقاته . (رابعا) رفض الدعوى المدنية وألزمت رافعها مصاريقها . وذلك على اعتبار أن المتهمين أحدثوا عمدا مع سبق الإصرار بالمرحوم عبد الجواد عبد الرحيم عقلاني إصاباته عدا الإصابة النارية الميينة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوما . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهيه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة ضرب ثما عنه عجز عن الأشغال الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما وذلك مع سبق

الإصرار قد انطوى على بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعنين قدموا إلى المحاكمة على أساس أنهم ارتكبوا جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار المقترن بجناية الإتلاف بالقوة والاشتراك في هاتين الجريمتين وإحراز الطاعن الأول سلاحا ناريا وذخائر دون ترخيص ولكن المحكمة قضت ببراءتهم جميعا من هذه التهم وأطروحت الإصابة النارية التي أحدثت القتل وانتهت في حكمها إلى إدانتهم بجريمة الضرب البسيط مع سبق الإصرار فأسندت إليهم بذلك واقعة جديدة لم تكن مطروحة عليها ولم ترد في أمر الإحالة أو التكليف بالحضور وذلك دون أن تلت نظر الدفاع إلى هذا التعديل مما يخالف نص المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين بوصف أن الطاعنين الأولين قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار بأن عقدا العزم على قتله واستدرجاء من محل عمله وأطلق عليه الأول عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية الاتلاف العمد بالقوة التي قارفها باقي الطاعنين ، وأن هؤلاء الآخرين قد اشتركوا مع الطاعنين الأولين في ارتكاب هذه الجريمة ، وأن هذين الطاعنين قد اشتركوا مع باقي الطاعنين في ارتكاب جناية الاتلاف ، وأن الطاعن الأول أحرز سلاحا ناريا مششخنا وذخائر دون ترخيص ومحكمة جنايات المنيا بعد أن سمعت الدعوى انتهت بحكمها المطعون فيه إلى براءة الطاعنين جميعا من هذه التهم ودانتهم بجريمة ضرب المجنى عليه فأحدثوا به الإصابات الميئة بالتقرير الطبي عدا الإصابة النارية وذلك مع سبق الإصرار وعاقبتهم بالمادة ٢٤٢/١ - ٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم ، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الواقعة المادية الميئة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها

المحكمة أساسا للوصف الجديد ، فإذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كان الواقعة المئادية التي أقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى ، فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك ، فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم إلى هذا التغيير في التهمة فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع . ولما كانت المحكمة قد دانت الطاعنين بجريرة ضرب المجنى عليه مع سبق الإصرار وإحداثهم به الإصابات الأخرى الميئنة بالتقرير الطبي عدا الإصابة النارية التي رفعت بها الدعوى من تهمة القتل العمد ، فقد كان يتعين على المحكمة وقد اتجهت إلى تعديل التهمة بإسناد هذه الواقعة الجديدة إلى الطاعنين ثم إدانتهم على هذا الأساس أن تنبههم إلى هذا التعديل الجديد ليبدوا دفاعهم فيه . ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة قد خلت مما يدل على أن المحكمة قد نبهتهم إلى ذلك ولم يبد في جلسات المحاكمة سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمنا على الالتفات إلى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت إليه في المداولة من تعديل التهمة فإن إجراءات المحاكمة يكون قد شابها عيب الإخلال بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والإحالة من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبدالوهاب خليل ، وحسين صالح ، ومحمود المراوى ، ومحمود عطيفه .

(١١٩)

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٨ القضائية

- (١ ، ب) دفع . دفاع ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . حكم ” تسييبه .
تسييب معيب “ . عاهة مستديمة . إثبات . ” خبرة “ .
(أ) الدفع بقدم الإصابة من الدفوع الجوهرية في الدعوى .
(ب) تحقيق الدفع بقدم الإصابة . وجوب الاستعانة فيه بأهل الخبرة .

- ١ — الدفع بقدم الإصابة يعد دفاعا جوهريا في الدعوى مؤثرا في مصيرها .
٢ — يعد الدفع بقدم الإصابة من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لإبداء الرأي فيها ، مما يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول ديسمبر سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز متفلوط محافظة أسيوط : أحدث عمدا بفتحي محمد أحمد الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى بأن ضربه بعصا شوم على ذراعه الأيمن وقد نشأ عن ذلك عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي خلع برأس عظمة الكعبرة اليمنى للخلع مع الإعاقة

الموصوفة في نهاية بسط المرفق الأيمن يعتبر عاهة مستديمة تقدر بحوالى ١٢٪. وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر بذلك وإدعى والد المجنى عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ جنيته على سبيل التعويض مع المصاريف وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضورها بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٦٧ عملاً بمادة الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل والإقامة أن يدفع إلى المدعى بالحقوق المدنية بصفته مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً على سبيل التعويض المدني والمصاريف المناسبة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة ضرب تخلفت عنه عاهة مستديمة ، قد شابه إخلال بحق الدفاع وقصور في التسيب ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أن إصابة المجنى عليه قديمة حدثت نتيجة سقوطه من علو ، وتحقيقاً لهذا الدفاع تقدم بطلب للطبيب الاستشاري الدكتور يحيى شريف لتمكينه من الإطلاع على صور الأشعة المودعة مكتب الطبيب الشرعي بأسيوط بإعتبار أن ذلك إجراء ضروري لإستيفاء العنصر الفني في التقرير وحتى يتمكن من القطع برأى في تحديد عمر العاهة ، إلا أن المحكمة أطرحت هذا الطلب وتناوله الحكم المطعون فيه بما لا يصلح رداً عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى ، رد على دفاع الطاعن المنهني على أن إصابة المجنى عليه قديمة بقوله ” إن دفاع المتهم مردود بما ثبت من تقرير الطبيب الشرعي والتقرير الطبي الإبتدائي من جواز حدوث إصابة نتيجة الضرب بعضاً كما قرر بذلك في التحقيقات وورد في مذكرة النيابة وليس بإى من التقريرين ما يشير عن قرب أو بعد بوجود إصابات قديمة سابقة على تاريخ الحادث ، هذا بالإضافة إلى أن المتهم عند سؤاله في يوم وقوع الحادث لم يذكر مثل هذا الدفاع الذي جاء متأخراً بعد وقوع الحادث بمدة طويلة الأمر الذي لا يشكك في صحة ما يدعيه ولا ينال مما تضمنه تقرير الطبيب الشرعي ... ” لما

كان ذلك ، وكان الدفع بقدم الإصابة يعد دفاعا جوهريا في الدعوى ومؤثرا في مصيرها ، وهو يعد من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها إليها بنفسها لإبداء رأى فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها — ولما كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن الطبيب الإستشارى الدكتور يحيى شريف قدم إلى المحكمة طلبا مؤرخا ٤ مايو سنة ١٩٦٧ بتأجيل نظر الدعوى حتى يتمكن من الإطلاع على صور الأشعة التي أجريت للجنى عليه والمودعة مكتب الطب الشرعى بأسبوط ، فاطرحت المحكمة هذا الطلب وردت عليه بما لا يستقيم به الرد على دفاع الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع فضلا عما شابه من قصور في التسييب مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين صالح ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفة .

(١٢٠)

الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٣٨ القضائية

(ا ، ب ، ج ، د ، هـ) : إخفاء أشياء مسروقة . جريمة . ” أركانها ” .
حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” . سرقة .
ظروف مشددة .

(ا) ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . جواز استخلاصه من ظروف الدعوى وملابساتها .

(ب) . تحدث الحكم صراحة واعتقلا عن هذا الركن .
غير لازم .

(ج) العلم بالسرقة لا يستلزم حتما العلم بالظروف المشددة التي اقترنت بها .

(د) لا يلزم لاعتبار الجاني إخفيا لشيء مسروق أن يكون محرزا له إحرزا ماديا .

(هـ) التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟

١ — العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها .

٢ - لا يشترط أن يتحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد بذاتها توفره .

٣ - العلم بالسرقة لا يستلزم حتما العلم بالظروف المشددة التي اقترنت بها .

٤ - لا يشترط لاعتبار الجاني مخفيا لشيء مسروق أن يكون محززا له إحرازا ماديا ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن تتصل يده به ويكون سلطانه مبدوطا عليه ولولم يكن في حوزته الفعلية .

٥ - التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعنين وآخر بانهم في ليلة ١٨ فبراير سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز أبنوب محافظة أسيوط : (أولا) المتهمين من الأول إلى الخامس (١) سرقوا دابة كل من زينب محمد سيد وحيدة فرحان شحاتة في طريق عام وهو الطريق الموصل ما بين بلدة عرب الكلابات ومدينة أسيوط حالة كونهم خمسة أشخاص وكان الثاني منهم يحمل سلاحا ناريا ظاهرا وقد تمت سرقة الدابة الأولى بطريق الإكراه الواقع عليها بأن دفعها المتهم الثالث عن الدابة وضربها الثاني بعصا على وجهها فأحدث بها الإصابة الموصوفة بالأوراق قاصدين من ذلك شل مقاومتها وقد تمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من الاستيلاء على الدابة (٢) سرقوا الأخشاب المبينة وعصفا وقيمة بالأوراق والملوكة لمحمد مصطفى أبو ظدير حالة كونهم خمسة أشخاص وكان الثاني منهم يحمل سلاحا ناريا ظاهرا وقد وقع الحادث ليلا . (ثانيا) المتهمين الأول والثاني : حاز كل منهما سلاحا ناريا مشغخشا المسورة دون ترخيص . (ثالثا) المتهم الأول :

أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحمله أو إحرازه (رابعا) المتهم السادس : أخفى الدابتين المبيتين بوصف التهمة الأولى والمتحصلتين من جناية السرقة سالفقة البيان مع علمه بذلك . (خامسا) المتهم السابع : أخذ الأخشاب المبيتة بوصف التهمة الثانية والمتحصلة من جناية السرقة سالفقة الذكر مع علمه بذلك وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ٢/٤٤ مكرر ، ٣١٥ / ١ — ٢ ، ٣١٦ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ ، ٢ / ٢٦ ، ٣٠ ، ٤ — ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥٤ لسنة ١٩٥٨ وبالبند ب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرفق بقرار بذلك . ومحكمة جنايات أسبوط قضت بحضور يا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الخمسة الأول (أولا) بمعاقة كل من المتهمين الخمسة الأول بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة . (ثانيا) بمعاقة كل من المتهمين السادس والسابع بالحبس مع الشغل سنتين فطعن المحكوم عليهم الستة الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين الخمسة الأول وإن قرروا بالطعن في الميعاد إلا أنهم لم يقدموا أسبابا ومن ثم يكون طعنهم غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن السادس قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن هذا الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إخفاء الدابتين المتحصلتين من جريمة السرقة . قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور والتناقض في التسبيب ذلك بأنه اكتفى في إثبات علمه بالسرقة بأن أخفى الدابتين في المقابر وتولى أمرهما حتى ضبط وهو ما لا يسوغ توافر ركن العلم لأنه أقر بوجودهما في هذا المكان فور سؤاله عنهما كما أنه كان قد تساهما من المتهم الأول إثر وقوع السرقة مباشرة ومن قبل أن يشيع أمرها ويصل

م . (٨) . ج

إلى علمه ، هذا إلى أنه ربطهما في المقابر وهو مكان ليس في حوزته وماذهب إليه الحكم من انتفاء علمه بالظروف المشددة التي أحاطت بجريمة السرقة يناقض ما انتهى إليه من علمه بالسرقة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه ما ينتج من وجوه الأدلة المستمدة من أقوال معاون المباحث وأقوال الطاعن نفسه وحصل أقوال الأول بما مؤداه أن تحرياتة دلته على أن المتهمين الخمسة الأول الذين ارتكبوا جناية سرقة الدابتين قد أخفوهما لدى الطاعن واذ توجه إليه أخبره بأن المتهم الثالث حضر إليه في صباح يوم الحادث ومعه الدابتين وطلب منه شراءهما فرفض بعد أن علم بسرقتهم ثم استجاب إلى طلبه إخفاءهما لديه وسط المقابر والقيام برعايتهما فضبطهما المعاون ومرضهما على المجنى عليهما فتعرفتا عليهما وحصل أقوال الطاعن بما مؤداه أن المتهم الثالث حضر إليه ومعه ابنه والدابتين وعلم منهما بسرقتهم فذهب معهما إلى المقابر التي تجاوز مسكنه حيث ربطهما وتعهدهما إلى أن أرشد معاون المباحث عنهما ثم خلاص الحكم إلى ثبوت التهمة في حق الطاعن من علمه بسرقتهم وإخفاءهما في المقابر وتولية أمرهما حتى ضبطا فيها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل فيما حصله الحكم نقلا عنه وعن معاون المباحث ، وكان العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملائساتها ولا يشترط أن يتحدث عنها الحكم صراحة وعلى استقلال ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد بذاتها توفره ، فإن النجى على الحكم بقصوره في التدليل على توفر هذا العلم يكون في غير محله ولا يعدو ما يثيره الطاعن في هذا الشأن أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة التي اطمأنت إليها محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لإعتبار الجاني مخفيا لشيء مسروق أن يكون محزرا له إحرازا ماديا بل يكفي لإعتباره كذلك أن تتصل يده به ويكون سلطانه مبسوطا عليه ولو لم يكن في حوزته الفعلية ، وكان الحكم قد انتهى في استخلاص سائق إلى أن الطاعن تسلم الدابتين المسروقتين من المتهم الثالث وربطهما في المقابر بجوار مسكنه وتعهدهما بالرعاية

حتى الضبط مما لازم أنه كان متصلا بهما اتصالا ماديا وأن سلطانه كان مبسوطا عليهما، فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من علم الطاعن بالسرقة لا يتعارض مع نفي علمه بالظروف المشددة التي أحاطت بارتكابها لأن العلم بالسرقة لا يستلزم حتما العلم بالظروف المشددة التي اقترنت بها، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور
أحمد خلف .

(١٢١)

الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٣٨ القضائية :

هتك عرض . إثبات . ” إثبات بوجه عام . خبره ” .

ليس للقاضى اللجوء فى تقدير السن إلى أهل الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن
غير محققة بأوراق رسمية . مثال .

الأصل أن القاضى لا يلجأ فى تقدير السن إلى أهل الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه
إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية . ولما كان يبين من المفردات
المضدومة تحقيقاً لوجه الطعن أن الأوراق خلت من دليل رسمى ينم عن سن المجنى
عليها بالتحديد ، كما خلت مما يفيد محاولة الإلتجاء إلى تحديد سنّها عن طريق
هذا الدليل ، فإن الحكم المطعون فيه حين استند فى تقدير سن المجنى عليها إلى تقرير
الطبيب الشرعى وأقوال والدها — على الرغم مما يستفاد من أقوال هذا الأخير
من ثبوت هذا السن من واقع دفتر المواليد — والتفت عن تحقيقها عن هذا
الطريق مع أنها ركن جوهرى فى الجريمة موضوع المحاكمة يكون معيباً بقصور يعيبه
ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز سنورس محافظة الفيوم : هتك عرض الطفلة بغير قوة أو تهديد بأن وضع قضيبه بين فرجها وأمنى عليها حالة كونها لا تبلغ السابعة من عمرها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للمادة ٢٦٩ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ومحكمة جنايات الفيوم قضت بحضورها عملاً بمبادئ الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية هتك عرض طفلة لم تبلغ السابعة من عمرها . قد ران عليه القصور ، ذلك بأنه استند في إثبات أن المجنى عليها لم تبلغ هذه السن إلى قول أبيها بتاريخ ميلادها وإلى رأى الطبيب الشرعى بأنها بلغت السادسة من عمرها تقريباً ، مع أن كلا السنتين لا يصح التعويل عليهما ما دام أنه كان في مكنة المحكمة أن تطلع على شهادة ميلاد المجنى عليها أو على مستخرج رسمى منها ، وبذلك يكون الحكم معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن بجناية هتك عرض المجنى عليها بغير قوة أو تهديد حالة كونها لم تبلغ السابعة من عمرها ، وركن في ثبوت أن المجنى عليها لم تكن قد بلغت هذه السن وقت الحادث إلى ما شهد به والدها من أنها من مواليد ١٩٦٠/٩/٥ وإلى ما كشف عنه تقرير الطبيب الشرعى من أنها لم تبلغ العام السادس من عمرها . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن الأوراق خلت من دليل رسمى يتم عن سن المجنى عليها بالتحديد ، كما خلت مما يفيد محاولة الإلتجاء إلى تحديد سنها عن طريق

هذا الدليل . وكان الأصل أن القاضي لا يلجأ في تقدير السن إلى أهل الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية ، فإن الحكم المطعون فيه حين استند في تقدير سن المجنى عليها إلى تقرير الطبيب الشرعي وأقوال والدها — على الرغم مما يستفاد من أقوال هذا الأخير من ثبوت هذه السن من واقع دفتر المواليد — والتفت عن تحقيقها عن هذا الطريق مع أنها ركن جوهري في الجريمة موضوع المحاكمة ، يكون مشوبا بقصور يعيبه واستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حفتى ، وأنور أحمد خلف .

(١٢٢)

الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١) جريمة . " أركان الجريمة " . نصب . خيانة أمانة .

ماهية كل من جرمي النصب وخيانة الأمانة ؟

(ب،ج) دفع . " الدفع بتلقيق التهمة " . حكم . " تسببه . تسبب
غير معيب " .

(ب) الدفع بتلقيق التهمة . دفع موضوعي . كفاية الأخذ بأدلة الثبوت ردا عليه .

(ج) كفاية تحصيل أقوال المجنى عليه بما لا تناقض فيه .

(د) إثبات . " شهادة " محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

تقدير أقوال الشهود . موضوعي .

١ — جريمتا النصب وخيانة الأمانة وإن كان يجمعهما أنهما من صور جرائم الاعتداء على المال ، إلا أن الفارق بينهما أن تسليم المال في جريمة النصب يحصل تحت تأثير ما يرتكبه الجاني من طرق إحتيالية ، أما في جريمة خيانة الأمانة فإن المال يكون مسلما إلى الجاني على سبيل الأمانة بعقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فيغير الجاني حيازته من حيازة مؤقتة أو ناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك .

١ — من المقرر أن الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

٣ — لا يعيب الحكم تناقض أقوال المجنى عليه مادامت المحكمة قد حصلت أقواله بما لا تناقض فيه .

٤ — وزن أقوال الشهود وتقديرها من إطلاقات محكمة الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٦٧ بدائرة الأزبكية: توصل إلى الاستيلاء على مبلغ النقود المدين القدر بالمحضر لصالح الدين محمد عثمان الطويحي وكان ذلك بطريق الإحتيال اسلب بعض ثروة الغير باستغلال طرق احتيالية من شأنها إحداث الأمل لدى المجنى عليه بمحصول ربح وهمي بأن عرض عليه إحدى السيارات المطروحة للبيع بيمرك القاهرة وأوهمه بأنه قادر على تخليصها له بمبلغ ثمانمائة جنيه مع أنها تساوى من الثمن أكثر من هذا المبلغ بكثير فسلمه المجن عليه المبلغ بناء على ذلك فاختلسه لنفسه . وطلبت عقابه بالمادة ١/٣٣٦ من قانون العقوبات . و محكمة جناح الأزبكية الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الإتهام بعدم قبول الدعوى المدنية وحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة العامة ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت بحضوريا بقبول الإستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة النصب قد أخطأ في تطبيق القانون كما شابه قصور في التسبيب ذلك بأن الواقعة لو صححت نسبتها

إلى الطاعن لكونت جريمة خيانة الأمانة إذ مفاد أقوال المجنى عليه أنه انعقدت وكالة بينه وبين الطاعن وهي من عقود الأمانة مما لا تتوافر معها جريمة النصب حيث لم يقدّم الطاعن بغش المجنى عليه أو إيهامه بواقعة مزورة . ولما كان المبلغ الذي قبل بتسليمه للطاعن يربو على عشرة جنميات مما لا يجوز إثباته بغير الكتابه فلا تقوم جريمة خيانة الأمانة لعدم تكامل أركانها — هذا ولم يدلّ الحكم على توافر ركن الإحتيال في حق الطاعن الذي دفع بتطبيق التهمة له إنتقاماً منه لأنه حال بين شقيق المجنى عليه وإتصاله بزوجته وشكا أمره إلى شرطة النجدة . كما لم يلتفت الحكم إلى ما تمسك به المدافع عن الطاعن من تناقض المجنى عليه في روايته إذ يقرر في مرة بأنه سلم المبلغ إلى شقيقه إبراهيم الطويحي ويقرر في أخرى أنه سلمه للطاعن وكل أولئك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استظهر وقائع الدعوى ثم حصل ما دفع به الطاعن من عدم توافر أركان جريمة النصب وأن التكييف الصحيح للواقعة إن صحّت أنها خيانة أمانة لا يجوز إثباتها بشهادة الشهود ثم رد الحكم على ذلك بقوله ” وحيث إنه يبين من عرض الوقائع على النحو سالف الذكر أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً من أقوال المجنى عليه التي تأيدت بأقوال الشهود وما ورد بمذكرة الحاضر مع المتهم من عدم توافر أركان جريمة النصب مردود بأن المتهم استعمل طرقاً إحتيالية وذلك بأن استغل صلة صداقته بشقيق المجنى عليه وأوهم الأخير بإستطاعته التخليص على السيارة المعروضة للبيع بالجمرك بمبلغ ٨٠٠ ج وقد تأيد ذلك بما أثاره المتهم من مظاهر خارجية بدخوله الجمرك وإحضاره أوراقاً صادرة من الجمرك وطلبه من المجنى عليه التوقيع عليها بما يفيد قبوله شراء السيارة بمبلغ ٨٠٠ ج كل ذلك كان كافياً لخديعة المجنى عليه وإقناعه بتسليمه المبلغ للمتهم وقد تم تسليمه المبلغ نتيجة لما أثاره المتهم من أفعال ومن ثم فإن المحكمة تلتفت عما ورد بمذكرة الحاضر مع المتهم ” وما أورده الحكم فيما سلف صحيح في القانون ذلك بأن جريمتي النصب وخيانة الأمانة وإن كان يجمعهما أنهما من صور جرائم الإعتداء على المال إلا أن الفارق بينهما أن تسليم المال في جريمة النصب يحصل تحت تأثير ما يرتكبه الجاني من طرق إحتيالية كما حدث في الدعوى المطروحة أما في جريمة خيانة الأمانة فإن المال يكون مسلماً إلى الجاني على سبيل الأمانة

يعقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فيغير الجاني حيازته من حيازة مؤقتة أو ناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك . ويكون ما ينهيه الطاعن من خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسيب جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى الأدلة السائغة التي أوردها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض . ولا يعيب الحكم من بعد تناقض أقوال المجني عليه على فرض حصوله مادامت المحكمة قد حصلت أقواله بما لا تناقض فيه ، ولم تكن المحكمة ملزمة ببيان حلة هذا التناقض مادام أن وزن أقوال الشهود وتقديرها من إطلاقات محكمة الموضوع . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد النعم حمزوى ، ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حقي ، وأنور
أحمد خلف .

(١٢٣)

الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) سلاح . تزوير . جريمة . ” أركانها ” . ” الجريمة الأشد ” .
قصود جنائي . عقوبة . أسباب الإباحة .

(أ) إحراز السلاح بغير ترخيص بصفة مجردة معاقب عليه بعقوبة الجنائية
المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
في شأن الأسلحة والتخاثر المعدل ، أما إحرازه بقصد الإتجار
أو الاستيراد أو الصنع أو الإصلاح ، فعاقب عليه بعقوبة الجنحة
المنصوص عليها في المادة ٢٨ من القانون المذكور .
لا إثم على إحراز السلاح في نطاق الإتجار المرخص بمزاويلته .

(ب) عدم قيد المتهم قاذف الأسلحة المرخص له بالإتجار فيها بياقا خاصا بسلاح
كان يحوزه . معاقب عليه وفقا لنص المادة ٢٩ من القانون
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل — بعقوبة الجنحة .

(ج) جريمة الإشتراك في تزوير المحروقات العرفية بمقتضى المواد ٤١٤٠
و ٢١٥ عقوبات ، أشد من الجرائم المنصوص عليها في
المادتين ٢٨ ، ٢٩ من القانون ٣٩٤ المعدل .

(د) سلاح . عقوبة . ” مصادرة ” .

نطاق المادة ٣٠ من قانون الأسلحة والتخاثر في شأن المصادرة ؟

(هـ ، و) تزوير . " تزوير المحررات العرفية " . جريمة . أركانها . " الاشتراك فيها " . اشتراك . حكم " تنبئيه . تسبب غير معيب " .

(هـ) كفاية تغير الحقيقة في محرر عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها قانونا لقيام جريمة تزويره متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه ضرر للغير أيا كان ، ولو كان الضرر احتماليا .
تقدير الضرر في جريمة التزوير . موضوعي .

(و) تمام الاشتراك في التزوير غالبا دون مظاهر خارجية .

١ — البين من استقراء أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والتعديلات التي طرأت عليه أن المشرع قد راعى فيما قرره من عقوبات القصد من الحيازة أو الإحراز ، فقرر لجريمة حيازة أو إحراز الأسلحة بصفة مجردة مقصودة لذاتها عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ٢٦ منه ، بينما قرر للحيازة أو الإحراز بقصد الإتيان أو الإستيراد أو الصنع أو الإصلاح بغير ترخيص عقوبة الجناية التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ ، أما إذا كان الإحراز أو الحيازة في نطاق الإتيان المرخص بمزاولته ، فقد ارتفع عن الفعل التائم وحقت له الإباحة المستفادة من ممارسة الحرفة بترخيص سواء بموجب قانون الأسلحة والذخائر أو وفقا للأحكام العامة في قانون العقوبات .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه مع تسليمه بأن الطاعن تاجر مرخص له في تجارة الأسلحة ، قد باع بندقية خرطوش لآخر بموجب فاتورة ، قد آخذة بجناية إحراز البندقية بغير ترخيص لمجرد أنه لم يقيد البيان الخاص بها في دفتره المعد لذلك عملا بالمادة ١٤ من قانون الأسلحة والذخائر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لأن ما وقع منه يكون معاقبا عليه بنص المادة ٢٩ من القانون المذكور بالحس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٣ - جريمة الاشتراك في تزوير المحررات العرفية والمعاقب عليها بمقتضى المواد ٤٠ و ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات ، هي في حقيقة الواقع ووصف القانون أشد من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٨، ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل .

٤ - عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ويجب القضاء بها في جميع الأحوال ، ومن ثم فقد كان من المتعين بحسب الأصل توقيعها مع عقوبة الجريمة الأشد ، إلا أنه لما كانت عقوبة المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة للكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانوناً لصاحبها في حملها ، وإذا كان الحكم قد استظهر أن المتهم ممن يتجرون في الأسلحة وأنه مرخص له بذلك وأن إحرازه للبندقية كان بقصد الاتجار ولم يكن بصفة مجردة أو ثمرة جريمة تحصل منها فإنه يتعين عدم القضاء بالمصادرة مع عقوبة الجريمة الأشد .

٥ - مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان المزور عليه أم أى شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملاً ، وتقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان سائفاً ، وهو ما لا يحتاج إلى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره .

٦ - الاشتراك في التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملايساتها وأن يكون اعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في فترة سابقة على ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز أبو قرقاص محافظة المنيا: (أولاً) إشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو تصريح شراء بندقية صادر من وزارة الداخلية "أورنيك رقم ١٣٦ ك" بأن إتفق معه على تغيير بيانات السلاح وساعده على ذلك بأن أملاها له فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة (ثانياً) إشتراك مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محرر عوفي هو دفتر قيد الأسلحة المباعة بمحلات نسيم مازر ببندر المنيا وذلك بطريق الاتفاق والمساعدة بأن إتفق معه على التوجه للعمل وانتحال إسم محمد عليوه مبارك وساعده في ذلك ووقع على الدفتر بهذه الصفة بتوقيع نسب صدوره زورا إلى صاحبه فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة (ثالثاً) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخص "بندقية خرطوش" وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضوريا عملاً بالمواد ٤٠ / ٢ - ٣ من قانون العقوبات و ١ و ٣٠ / ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق به مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس ستة أشهر مع الشغل وتغريمه خمسة جنيهاً والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية إحراز السلاح بغير ترخيص وبتهمة التزوير في المحررين العرفيين ، قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ذلك بأنه وهو تاجر مرخص له بمزاولة الإتجار في الأسلحة والذخائر فإن هذا الترخيص ينطوي على حق إحراز تلك الأسلحة بحكم الضرورة فإذا خالف الأحكام الواردة في المادة ١٤ من القانون رقم ٣٩٤

لسنة ١٩٥٤ المعدل في شأن إمساك دفتري قيد الوارد والمنصرف من الأسلحة التي يتجر فيها فلا يعاقب إلا بعقوبة الجنحة المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون ، دون عقوبة الجنائية المقررة في المادة ٢٦ منه ، هذا إلى أن الحكم لم يستظهر ركن الضرر في جريمة التزوير ، ولم يدل على قيام الإشتراك تدليلاً سائفاً مما يعنيه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن وهو تاجر مرخص له في تجارة الأسلحة ، بأنه أحرز "بندقية خرطوش" وهو سلاح ناري غير مششخن — بدون ترخيص ، على أساس أن ما وقع منه جنائية ينطبق عليها نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر بعبارة أنه لم يقيد البندقية المبيعة منه في نطاق مزاولته لحرفته في دفتريه التي ألزمه القانون بإمساكها في المادة ١٤ منه ، وأنه إشتراك في تزوير محررين عرفيين هما البيان المثبت لأوصاف البندقية على ظهر التصريح بشرائها والصادر من وزارة الداخلية بالأورنيك رقم ١٣٦ ك ، ودفتريه الأسلحة بحل التاجر الذي اشترت منه بإعتبار أن الإشتراك في تزوير المحررين جنحة معاقب عليها بالعقوبة المقررة في المواد ٤٠ و ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات ، ثم أعمل في حق الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه العقوبة المقررة لجنائية إحراز السلاح باعتبارها الجريمة الأشد ، وعامله بالرأفة طبقاً للمادة ١٧ من هذا القانون ، وقضى بحبسه ستة أشهر مع الشغل وتغريمه خمسة جنهات . لما كان ذلك ، وكان يبين من استقواء أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والتعديلات التي طرأت عليه أن المشرع قد راعى فيما قرره من عقوبات القصد من الحيازة أو الإحراز ، فقرر لجريمة حيازة أو إحراز الأسلحة بصفة مجردة مقصودة لذاتها عقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢٦ منه ، بينما قرر للحيازة أو الإحراز بقصد الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الإصلاح بغير ترخيص عقوبة الجنحة التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ منه ، أما إذا كان الإحراز أو الحيازة في نطاق الاتجار المرخص بمزاولته ، فقد إرتفع عن الفعل التأثيم ، وحققت له الإباحة المستفادة من ممارسة الحرفة بترخيص سواء بموجب قانون الأسلحة والذخائر ، أو وفقاً للأحكام العامة في قانون العقوبات . ولما كان الحكم المطعون فيه ،

مع تسليمه بأن الطاعن تاجر مرخص له في تجارة الأسلحة ، باع بندقية خرطوش لآخر بموجب فاتورة ، قد آخذة بحماية إحرار البندقية بغير ترخيص لمجرد أنه لم يقيد البيان الخاص بها في دفتر المعد لذلك عملاً بنص المادة ١٤ من قانون الأسلحة والذخائر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لأن ما وقع منه يكون معاقباً عليه بنص المادة ٢٩ من القانون المذكور بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وهو وصف دارت حوله الواقعة بتبنيه من المحكمة والتهافت من الدفاع وتكون جريمة الإشتراك في تزوير المحررين العرفيين المسندة إليه والمعاقب عليها بمقتضى المواد ٤٠ و ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات هي في حقيقة الواقع ووصف القانون الجريمة الأشد من بين الجرائم المسندة إليه على الأساس السالف الذكر لأن العقوبة المقررة لها هي مطلق الحبس مع الشغل وجوباً لا تخيير فيه ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصويبه بإيقاع العقوبة المقررة بلجنة التزوير مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كانت العقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل ، عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ويجب القضاء بها في جميع الأحوال ، فقد كان من المتعين بحسب الأصل توقيعهما مع عقوبة الجريمة الأشد ، إلا أنه لما كانت عقوبة المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة إلى الكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانوناً لصاحبها في حملها ، وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن ممن يتجرون في الأسلحة وأنه مرخص له بذلك وأن إحراره للبندقية كان بقصد الإتجار ولم يكن بصفة مجردة أو ثمرة جريمة تحصل منها ، فإنه يتعين عدم القضاء بالمصادرة مع عقوبة الجريمة الأشد . أما سائر الطعن فلا وجه له ذلك بأن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان المزور عليه أم أى شخص آخر ، ولو كان هذا الضرر محتملاً . وتقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان سائغاً ، وهو ما لا يحتاج إلى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره .

لما كان ما تقدم ، وكان الإشتراك في التوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملايساتها وأن يكون إعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم ، وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره ، وكان ما ينعاه الطامن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن الطعن بخالفة القانون يكون هو وحده الحرى بالقبول ويتعين نقض الحكم والقضاء بالعقوبة على الوجه الصحيح .

جلسة ٣ من يونية سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية المادة المستشارين : عبد المنعم حمزوى ،
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور خلف .

(١٢٤)

الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) إجراءات المحاكمة . تحقيق . ” إجراءاته “ . محكمة الجنايات .
” الإجراءات أمامها “ .

(١) انعقاد الاختصاص بامادة التحقيق فيما فقدت أوراقه للجهة التى تكون
الدعوى فى حوزتها .

متى تدخل الدعوى فى حوزة محكمة الجنايات ؟

(ب) سقوط الحكم الصادر فى غيبة المتهم بجناية لا يبنى عليه بطلان ما تم صحيحا
من اجراء قبل ذلك .

(ج) نقض . ” الحكم فى الطعن “ .

الطاعن لا يضارب طعنه .

(د) تفتيش . ” إذن التفتيش . إصداره “ . حكم . ” تسمييه . تسمييه
غير معيب “ .

العبرة فى صحة الإذن بالتفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة .

(هـ ، و) إجراءات المحاكمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ .

(هـ) الأصل فى الإجراءات الصحة .

(و) جواز الاستثناء من مماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك
مراحة أو ضمنا . مثال .

١ - إذ نصت المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه :
 "إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه يعاد التحقيق فيما
 فقدت أوراقه ، وإذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هي إجراء ما تراه
 من التحقيق " . فقد دلت على أن الاختصاص بإعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه
 ينعقد كأصل عام للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها . فإذا رفعت الدعوى
 إلى المحكمة ، كانت هي المختصة — دون غيرها — بإجراء التحقيق وذلك بالنظر
 إلى الفصل بين سلطة التحقيق وقضاء الحكم باعتباره من الضمانات الأصلية
 الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية ولا تعتبر الدعوى أنها دخلت في حوزة
 محكمة الجنايات إلا إذا رفعت إليها طبقا للمادة ٢١٤ من قانون الإجراءات
 الجنائية بقرار الإحالة .

٢ - لا يبنى على سقوط الحكم الصادر في غيبة المتهم بجناية بطلان ما تم
 صحيحا من إجراء قبل سقوطه .

٣ - الأصل المقرر في المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات
 وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن الطاعن لا يضار بطعنه . ولما كان الثابت
 أن مقدار الغرامة المقضى بها في الحكم المطعون فيه هو خمسمائة جنيه مع أن الحد
 الأدنى للغرامة الواجب القضاء به بحسب نص المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢
 لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها هو ثلاثة
 آلاف جنيه فلا سبيل إلى تداركه وتصحيحه لأن الطعن مرفوع
 من المتهم وحده .

٤ - العبرة في صحة الإذن بالتفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة . ولما كان
 الثابت من الحكم المطعون فيه أن الإذن قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص
 بناء على التحريات التي أجراها ضابط الشرطة وأنه اختفى بعد ذلك من ملف
 الدعوى مع أوراق التحقيق الأخرى ، وكان ما استظهرته المحكمة فيما سبق هو
 من صميم سلطتها التقديرية فإنها تكون قد أصابت فيما اتهمت إليه من صحة
 إجراءات التفتيش وبالتالي في استنادها إلى الدليل المستمد منه .

هـ - الأصل في الإجراءات الصعبة .

٦ - أجازت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الاستغناء عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع منه ذلك صراحة أو ضمنا . ولما كان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بسماع شاهد الإثبات بل تليت أقواله بموافقة ، فلا يقبل منه أن ينعى عليها قعودها عن القيام بإجراء أمسك هو عن المطالبة به ، ولا يغير من الأمر أن تكون المحكمة قد أصدرت قرارا بإعلان الشاهد ثم عدلت عنه ، ذلك بأن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للتخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ يونيو سنة ١٩٦١ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة : أحرز بقصد الإتجار جوهرا مخدرا " أفبونا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للوصف والقيد الواردين بقرار الإحالة . فقرر بذلك ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبنود رقم ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز المخدر بقصد الإتجار ، قد بنى على البطلان في الإجراءات ذلك بأن أوراق التحقيق الأصلية قد فقدت بعد تقديم الدعوى إلى المحكمة ، وقد دفع محامى

الطاعن ببطلان التفتيش لعدم وجود أمر كتابي به ، وطلب من المحكمة أن تتولى التحقيق بنفسها بسؤال شاهد الإثبات طبقا لما توجيه المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا أنها — بعد أن أجلت الدعوى لسببها — عادت فقضت فيها دون أن تسمعه ، ودون أن تقوم بأى إجراء يحقق شفوية المرافعة فيها ، مما يبطل الحكم الصادر بناء على ذلك ، ويوجب نقضه .

وحيث إن المادة ٥٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه "إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه ، يعاد التحقيق فيما فقدت أوراقه . وإذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هى إجراء ما تراه من التحقيق" . فقد دلت على أن الاختصاص بإعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه ينعقد — كأصل عام — للجهة التى تكون الدعوى فى حوزتها . فإذا رفعت الدعوى إلى المحكمة ، كانت هى المختصة — دون غيرها — بإجراء التحقيق وذلك بالنظر إلى الفصل بين سلطة التحقيق وقضاء الحكم باعتباره من الضمانات الأصلية الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية ولا تعتبر الدعوى أنها دخلت فى حوزة محكمة الجنايات إلا إذا رفعت إليها طبقا للمادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية بقرار الإحالة . لما كان ذلك ، وكان الذابت من الإطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن أوراق القضية فقدت فى ١٩٦١/٩/٢٠ فأجرت النيابة العامة تحقيقا فيما فقدت أوراقه سألت فيه شاهد الإثبات وذلك قبل أن يعلن المتهم فى ١٩٦١/١٠/٢٣ بالجلسة المحددة لنظر الدعوى أمام غرفة الاتهام ، وقبل أن يصدر فيها قرار بإحالتها إلى محكمة الجنايات فى ١٩٦١/١٠/٢٤ فإن ماتم من تحقيق يكون قد حصل من الجهة التى ناط بها القانون إجراءه . ولما كانت محكمة الجنايات قد سبق لها أن نظرت الدعوى وسألت شاهد الإثبات الوحيد فى حضور المتهم قبل أن يتخلف فى الجلسة التى تم فيها نظر الدعوى وإصدار الحكم الذى سقط من بعد بحضوره ، وكان سقوط الحكم الصادر فى غيبة المتهم بجناية لا يبنى عليه بطلان ماتم صحيحا من إجراء قبل سقوطه فإن ما هدف إليه الشارع من إعادة التحقيق فيما فقد من أوراقه سواء بمعرفة النيابة التى باشرته ابتداء ، أو بمعرفة المحكمة التى تولته انتهاء يكون قد تحقق ، وبذلك فقد اندفع عن إجراءات المحاكمة ما ينهض الطاعن

من بطلان . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد أجازت — بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ — الاستغناء عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، وكان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بسماع شاهد الإثبات بل تليت أقواله بموافقته ، فلا يقبل منه أن ينعى عليها قعودها من القيام بإجراء أمسك هو عن المطالبة به ولا يغير من الأمر أن تكون المحكمة قد أصدرت قرارا بإعلان الشاهد ثم عدلت عنه ، ذلك بأن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للتخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . ولما كان الطاعن لم يتمسك بسماع أقوال الشاهد ولم يطلب الدفاع عنه مناقشته بل ترفع في موضوع الدعوى وطلب في ختام مرافقته القضاء بالبراءة ، فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون غير سديد .

لما كان ذلك ، وكانت العبرة في صحة الإذن بالتفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الإذن قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التي أجراها ضابط الشرطة وأنه إختفى بعد ذلك من ملف الدعوى مع أوراق التحقيق الأخرى ، وكان ما استظهرته المحكمة فيما سبق هو من صميم سلطتها التقديرية ، وكان الأصل في الإجراءات الصحة ، فإن المحكمة تكون قد أصابت فيما انتهت إليه من صحة إجراءات التفتيش وبالتالي في استنادها إلى الدليل المستمد منه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض ، هذا وتشير المحكمة إلى أن مقدار الغرامة المقضى بها في الحكم المطعون فيه هو خمسمائة جنيه مع أن الحد الأدنى للغرامة الواجب القضاء به بحسب نص المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها هو ثلاثة آلاف جنيه مما لا سبيل إلى تدراكه وتصحيحه لأن الطعن مرفوع من المتهم وحده ، وهو لا يضار بطعنه طبقا للأصل المقرر في المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود عطيفة .

(١٢٥)

الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) جمارك . مأمورو الضبط القضائي . تفتيش .

(١) حق موظفي الجمارك في تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية . طبيعة هذا الحق ومداه ؟

(ب) شمول هذا الحق الدائرة الجمركية بأكملها وليس أسوارها فحسب .

(ج) رشوة .

مؤاخذه الجاني على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق متى كان مختصاً به .

١- يؤخذ من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ولم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية ، بل أنه يكفي أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة في توافر

التهرب الجمركي فيها في الحدود المعروف بها في القانون ، حيث يثبت له حق الكشف عنها . والشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهرب عند شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع .

٢ — لا محل للقول بأن حق موظفي الجمارك في مباشرة الضبط والتفتيش لا يكون إلا عند محاولة مغادرة الأسوار الجمركية لأن في ذلك تخصيص بلا تخصيص ، فهذا الحق يشمل الدائرة الجمركية بأكملها وليس أسوارها فقط .

٣ — الأصل أنه متى كان الموظف مختصا بالعمل فلان الجاني يؤخذ على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق . ومن ثم فلا محل لما يشير الطاعن من أن عرض مبلغ الرشوة إنما كان بقصد درء عمل ظالم قام به المخبران لضبطهما له هو وزميله في غير الأحوال المصرح بها في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٤/٣/٢٥ بدائرة قسم الميناء محافظة الإسكندرية (أولا) : عرض رشوة على موظفين عموميين للإمتناع عن عمل من أعمال وظيفتهما وللإخلال بواجباتها بأن عرض على العريف محمود السيد حسن والعسكري فتحى محمد عبد الحميد من قوة مخبرات حرس الجمارك مبلغ جنيتين على سبيل الرشوة مقابل إخلاء سبيله وعدم إقتياده إلى مكتب الجمارك بعد ضبطه متلبسا بشرع في تهريب بضائع بطريقة غير مشروعة بدون سداد الرسوم الجمركية ولكن الموظفين العموميين لم يقبلوا الرشوة منه و (ثانيا) : شرع في تهريب البضائع المينة الوصف بالتحقيقات بطريقة غير مشروعة بدون أداء الرسوم الجمركية المستحقة وأوقف تنفيذ الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبسا بها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١٠٤ و ١٠٩ مكررا و ١١٠ من قانون العقوبات و ٣

و ٥ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ ، فقرر بذلك . ومحاكمة جنايات الإسكندرية — بعد أن دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش — قضت حضوريا عملا بالمواد ١٠٤ و ١٠٩ مكرر و ١١٠ و ١٧ و ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات بمعاوية المتهم عن التهمة الأولى بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المبلغ المدفوع على سبيل الرشوة وقدره جنيهاً وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس فقط لمدة ثلاث سنين من تاريخ الحكم وبراءته من التهمة الثانية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عرض رشوة لم تقبل منه ، قد أخطأ في تطبيق القانون واعتراه قصور في التسييب ، ذلك بأنه أطرح الدفع ببطلان القبض والتفتيش بأسباب عابرة لم يواجه فيها الأساسيد القانونية المقدمة كما أنه ناقض نفسه في قضائه ببراءة الطاعن من تهمة الشروع في التهريب ، ثم إن الحكم لم يعرض بالرد للدفع بعدم العقاب المبني على أن دفع الرشوة إلى المخبرين إنما كان بقصد التخلص من عمل ظالم وهو ضبطه وزميله في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وأن الطاعن عندما دفع المبلغ محل الرشوة إلى المخبرين في الظروف السالف بيانها كانت شخصية ووظيفة المخبرين مجهولة له مما لا يوفر في حقه القصد الجنائي في الجريمة التي دين بها ، ومع ذلك فإن الحكم لم يستظهر هذا القصد أو يرد على دفاع الطاعن في شأنه مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن العريفين السريين محمود سيد حسن وفتحى محمد عبد الحميد شاهداً أثناء وقوفهما بالرصيف الجمركي لمراقبة السفينة "بلودان" الطاعن وآخر يقبلان على تلك السفينة في سيارة ملاكى وترجلا منها وصعدا إليها ثم عادا منها وهما يحملان لفافتين ثم استقلا سيارة وانطلقا بها مما دعا إلى الاشتباه في أمرهما فأسرع العريقان خلفهما في سيارة أجرة وتتبعاهما في طريق لا يؤدي إلى باب التفتيش حتى تمسكنا

من اللحاق بالسيارة الأولى أثناء وقوفها أمام منزل لقان الصكة الحديد واقتحماها وجلسا في المقعد الخلفي بعد أن اكتشفا بها جهاز تسجيل وسماعة وحلة بخارية وأمر الطاعن وصاحبه بالتوجه إلى القسم فلجأ الطاعن إلى التوسل إلى العريفين لإخلاء سبيلهما واعداد إياهما أن ينقدهما ما كانت تأخذه الجمارك وقدم إليهما جنهين على سبيل الرشوة إلا أنهما لم يقبلا وهدداهما بإطلاق النار من السلاح الذي معهما واقتاداها إلى باب الجمرات حيث أبلغا بالحادث . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال العريفين السريين وهما من قوة مخبرات حرس ميناء الإسكندرية والرائد قائد قسم سواحل المحمودية وضابط مخبرات الحرس وبعد أن حصل الحكم مؤدى هذه الأدلة بما يتطابق وما أثبتته في واقعة الدعوى عرض إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه بما أورده من أن لموظفي الجمارك حق التفتيش في حدود الدائرة الجمركية التي يعملون فيها . وأطرح الحكم دفاع الطاعن الموضوعي إطمئنانا إلى أقوال العريفين السريين التي استخلص منها أن الطاعن دفع لهما جنهين على سبيل الرشوة لإخلاء سبيلهما وعدم اقتيادهما إلى مكتب حرس الجمارك بعد ضبطه على النحو الوارد في أقوالهما . لما كان ذلك، وكان يؤخذ من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ولم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية ... بل إنه يكفي أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها في الحدود المعرف بها في القانون ، حتى يثبت له حق الكشف عنها . لما كان ذلك، وكانت الشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب عن شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع . ولما كان الحكم

قد أثبت أن التفتيش الذي وقع على الطاعن وزميله إنما تم في نطاق الدائرة الجمركية وبعد قيامهما بأفعال أثارت الشبهة لدى رجل مخبرات حرس الجمارك وهما من موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي مما دعاهما إلى الاعتقاد بأن الطاعن وزميله كانا يحاولان تهريب بضائع بطريقة غير مشروعة فقاما بضبطهما وتفتيش سيارتهما على النحو الوارد في مدونات الحكم فإنه يكون على صواب فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش ولا محل للقول بأن حق موظفي الجمارك في مباشرة الضبط والتفتيش لا يكون إلا عند محاولة مغادرة الأسوار الجمركية لأن في ذلك تخصيص بلا مخصص لأن هذا الحق على ما سلف بيانه يشمل الدائرة الجمركية بأكملها وليس أسوارها فحسب ، ولا يغير من ذلك قضاء الحكم ببراءة الطاعن من تهمة الشروع في التهريب لعدم ثبوت خروج الطاعن بالبضائع من أحد أبواب الجمرك ذلك لأن صحة إجراءات التفتيش أو بطلانها غير متعلق بثبوت الجريمة التي يكون التفتيش قد أجرى للكشف عنها من عدمه . لما كان ذلك ، وكان ما يشيره الطاعن من أن عرض مبلغ الرشوة إنما كان بقصد درء عمل ظالم قام به المخبران بضبطهما له هو وزميله في غير الأحوال المصرح بها في القانون — وأن الحكم قد أغفل الرد على هذا الدفاع — مردودا بأن الأصل أنه متى كان الموظف مختصا بالعمل فإن الجاني يؤاخذ على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الإمتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق ، ولما كان الحكم قد استخلص من أقوال الشهود الذين عول عليهم في الإدانة أن المخبرين اعتقدا بوقوع جريمة جمركية من الطاعن وأن الأخير علم صفتها العامة من الحديث الذي دار بينهما وأنه عرض الرشوة عليهما للإمتناع عن القيام بعمل من أعمال وظيفتهما والإخلال بواجباتها لإخلاء سبيله وعدم إقتياده إلى مكتب حرس الجمارك وهو استخلاص سائغ وكاف يقوم على أدلة لها أصل ثابت في الأوراق فإن في ذلك ما يكفي لإطراح دفاع الطاعن ويتضمن الرد الضمني على ما يشيره من جهله بشخصية المخبرين وصفتهما العامة أو ما إدعاه من إنتفاء ركن القصد الجنائي لديه . لما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٨

بإدارة السيد المستشار / مختار مصطفى وضوان ، ومضوية السادة المستشارين : محمد محفوظ ،
ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساحح ، ومحمود عطيفه .

(١٢٦)

الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) خيانة أمانة . جريمة . ” أركان الجريمة ” . قصد جنائي . حكم .
” تسببه . تسبب معيب ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع .
ما يوفره ” . دفع . ” الدفع بانتفاء الجريمة ” .

(١) كون الشيء المبدد قد سلم للمتهم بمقتضى عقد الائتمان المبنية
بالمادة ٣٤١ عقوبات . شرط لقيام جريمة خيانة الأمانة .

وجوب استظهار الحكم قيام عقد الائتمان بين الطرفين عند الدفع بأن
العلاقة علاقة مديونية .

(ب) مجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله ، لا يتحقق به القصد
الجنائي في جريمة خيانة الأمانة .

نية تملك الشيء المسلم وحرمان صاحبه منه ركن أساسي في جريمة خيانة
الأمانة ووجوب استظهار هذا الركن والرد على دفاع المتهم حوله بما يفنده .

١ - لما كان يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد
سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبنية بالمادة ٣٤١ من قانون
العقوبات ، وكان المتهم على ما يبين من مدونات الحكم قد دفع التهمة بأن العلاقة
بينه وبين الشركة المجنى عليها ليست علاقة وكالة ولكنها علاقة مديونية ، فإن
الحكم المطعون إذ لم يستظهر قيام عقد الوكالة بين الطرفين يكون قاصر البيان .

٢ — لا يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستظهر هذا الركن الأسامي ولم يرد على دفاع المتهم بما يفنده ، يكون قاصرا قصورا يعيبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٤/٦/٢٩ بدائرة قسم قصر النيل : بدد قيمة الشيك المبين بالمحضر والمملوك لشركة التوكيلات العامة للتجارة والصناعة (على حرب وشركاه) المسلم إليه على سبيل الوكالة لتحصيله ممن أصدره وإعادة قيمته للشركة المحبني عليها فاختمه لنفسه لإضراراً بالمحبني عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت حضورياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠ ج. خمسين جنياً . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التبيد قد عاره قصور في التسيب وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أن الشيك الذي نسب إليه تبديد قيمته كان أصلاً مسخوباً لصالحه ثم حوله إلى المحبني عليه وفاء لدين للأخير عليه ، ولما لم يجد رصيذاً للساحب أعاد الشيك إلى الطاعن على أن يقوم بإسداد قيمته إلى المحبني عليه مما يدل على أن العلاقة بين الطاعن والمحبني عليه كانت علاقة مديونية ، وأنه إذا كان قد حصل على قيمة الشيك من الساحب بعد ذلك فإن قبضه للبلغ إنما كان بصفته مالكاً له استيفاء

لدينه لا باعتباره ويكلا عن الشركة المحبى عليها كما ذهب الحكم إلى ذلك الخطأ ، كما أن عدم قيامه بسداد ماعليه من دين إلى المحبى عليه بعد رد الشيك إليه وقبض قيمته لا يكون جريمة تبديد لعدم وجود عقد من عقود الأمانة ولأنه ليس بمقبول عقلا أن يبدد المالك ملكه ، وعلى الرغم مما ينطوى عليه هذا الدفاع من اعتبار الواقعة غير مؤثمة ، فإن الحكم المطعون فيه التفت عنه ولم يعن بالرد عليه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله إنها " تخلص في أنه في ١٩٦٤/١٢/٩ أبلغ المحبى عليه وقرر بمحضر تحقيق النيابة أنه سلم المتهم شيكا بمبلغ ١٠٠٠ ج لصرف قيمته من الساحب ورد هذه القيمة إليه غير أنه تسلم القيمة واختلس المبلغ . وقدم إيصالا مؤرخا في ١٩٦٤/٦/١٩ يفيد ذلك " . لما كان ذلك ، وكان يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد تسلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الأتمان المبنية بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، وكان الطاعن على ما بين من مدونات الحكم بدفع التهمة بأن العلاقة بينه وبين الشركة المحبى عليها ليست علاقة وكالة ولكنها علاقة مديونية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد مؤدى الإيصال المؤرخ ١٩ يونيو سنة ١٩٦٤ ولم يستظهر قيام عقد الوكالة بين الطرفين يكون قاصر البيان . لما كان ذلك ، وكان مؤدى دفاع الطاعن أن ثمة علاقة مديونية تربطه بالشركة المحبى عليها وقد ظهر لها الشيك محل الاتهام والصادر له من أحد التجار وفاء لدينه فلما أن رفض البنك الصرف لعدم وجود رصيد للساحب ردت إلى الشركة الشيك وأنه بهذا الرد تعود ملكية الشيك إليه ويعود من جديد مديونا للشركة المحبى عليها ، وأن حصوله على قيمة الشيك من الساحب بعد ذلك إنما كان بصفته مالكا له إلى حين تسوية الحساب بينه وبين الشركة المحبى عليها بما ينتفى معه سوء النية ، وكان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بما له وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملك إياه وحرمان صاحبه منه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستظهر هذا الركن الأسامى ولم يرد على دفاع الطاعن بما يفنده ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية المادة المستشارين : عبد المنعم حمزوى ،
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حقي ، وأتور خلف .

(١٢٧)

الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب) عمل . تأمينات اجتماعية . قانون . ”القانون الأصلح“ . جريمة . حكم .
”تسببيه . تسبب معيب“ . نقض . ”حالات الطعن بالنقض . الخطأ
في تطبيق القانون“ .

(١) إعتبار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية — بما جاء
في نصوصه من عقوبات أخف من العقوبات الواردة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩
في شأن التأمينات الاجتماعية — قانوناً أصلح لأنهم .

(ب) عدم تعدد العقوبة بتعدد عدد العمال في جريمة عدم إمساك صاحب العمل بالسجلات
المقررة .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضدهما بجريمة عدم التأمين
في المؤسسة على عمالهما وفقاً لأحكام المادتين ١٨ و ١١١ من قانون التأمينات
الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذى وقعت الجريمة في ظله في حين أنه صدر
— قبل الحكم نهائياً في الدعوى — القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات
الاجتماعية وحل محل القانون الأول ونص في المادة ١٣٥ منه على أن ”يعاقب
بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون ولم يقم
بالاشتراك في الهيئة من أى من عماله . وتتعدد الغرامة في جميع الأحوال بقدر
عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يتجاوز مجموعها ٥٠٠ ج عن
المخالفة الواحدة“ وبذا أصبحت الجريمة موضوع التهمة المذكورة من مواد

المخالفات بعد أن كانت وفقا للمادة ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ من مواد الجنع وعقوبتها من مائة قرش إلى ألفي قرش مع التعدد . ومن ثم يكون القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو القانون الأصح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بنص المادة الخامسة من قانون العقوبات .

٢ - تكفلت المادة ١٣٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية ببيان الجزاء على ما أوجبه المادة ١٢٦ من إلزام صاحب العمل بإعداد السجلات التي أشارت إليها وهي الجريمة موضوع التهمة الثانية المسندة إلى المطعون ضدهما بأن نصت على أنه " يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفي قرش كل من يخالف أحكام المواد ١٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٦١ و ٦٩ و ٧٤ و ١٠٤ و ١٢٦ دون أن تقضى بتعدد عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال الذين أبحفت المخالفة بحقوقهم وهو بذاته ما كانت تقضى به أحكام المادتين ٤٥ و ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في الجريمة المذكورة بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما وآخر بأتهم في يوم ٢ مايو سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم ثان طنطا : (أولا) لم يقوموا بالتأمين على العمال بالمؤسسة . (ثانيا) لم يقدموا في محل العمل السجلات المقررة لتنفيذ الأجور . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ١٨ و ٤٥ و ١٠٨ و ١١٠ و ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة قسم ثان بندر طنطا الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين ٢٠٠ قرش عن كل تهمة تتعدد بعدد العمال . فعارض ، الثاني والثالث وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليهما . ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت في الاستئناف حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدهما بجريمتي عدم الاشتراك لدى هيئة التأمينات الاجتماعية عن عمالهما وعدم إعدادهما في محل العمل السجلات المقررة وقضى بتغريم كل منهما مائتي قرش عن كل تهمة تتعدد بتعدد العمال قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم أعمل في حق المطعون ضدهما المادة ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذي وقعت الجريمة في ظله مع أن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية قد صدر أثناء سير المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ونص في المادة ١٣٥ منه على أن العقوبة المقررة للتهمة الأولى هي الغرامة التي لا تزيد عن مائة قرش مع التعدد وهو القانون الواجب التطبيق باعتباره قانونا أصلياً للتهمين . كما تردى الحكم في خطأ قانوني آخر حين قضى بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال عما وقع من المطعون ضدهما من عدم إمساكهما بمحل العمل السجلات المقررة - الجريمة موضوع التهمة الثانية - مع أن هذه الجريمة ليست من الجرائم التي تمس حقوق العمال مباشرة فلا تتعدد فيها الغرامة .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة قد أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضدهما وآخر بأنهم في يوم ٢ مايو سنة ١٩٦٢ بدائرة قسم ثان طنطا (أولا) لم يقوموا بالتأمين على العمال في المؤسسة (ثانيا) لم يعدوا في محل العمل السجلات المقررة . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ١٨ و ٤٥ و ١٠٨ و ١١٠ و ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بتغريم كل منهم مائتي قرش عن كل تهمة وتعدد بقدر عدد العمال . فعارض المطعون ضدهما في هذا الحكم وقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنفا هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضدهما بالجريمة الأولى وفقا لأحكام المادتين ١٨ و ١١١ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذي

وقعت الجريمة في ظله في حين أنه صدر قبل الحكم نهائيا في الدعوى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية وحل محل القانون الأول ونص في المادة ١٣٥ منه على أن "يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون ولم يقم بالاشتراك في الهيئة من أى من عماله . وتتعدد الغرامة في جميع الأحوال بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يتجاوز مجموعها ٥٠٠ ج عن المخالفة الواحدة" وبذا أصبحت الجريمة موضوع التهمة الأولى من مواد المخالفات بعد أن كانت — وفقا للمادة ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — من مواد الجناح وعقوبتها من مائة قرش إلى ألفى قرش مع التعدد . ولما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ٢٢ مارس سنة ١٩٦٤ والمعمول به قبل الحكم نهائيا في الدعوى هو القانون الأصح للتهمين بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ تجاوز الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة إلى التهمة الأولى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون والقضاء بتغريم كل من المتهمين مائة قرش تتعدد بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٣٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ سالف البيان قد تكفلت ببيان الجزاء على مخالفة ما أوجبه المادة ١٢٦ من إلزام صاحب العمل بإعداد السجلات التي أشارت إليها — وهي الجريمة موضوع التهمة الثانية — بأن نصت على أنه "يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفى قرش كل من يخالف أحكام المواد ١٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٦١ و ٦٩ و ٧٤ و ١٠٤ و ١٢٦" دون أن تقضى بتعدد عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال الذين أجمعت المخالفة بحقهم وهو بذاته ما كانت تقضى به أحكام المادتين ٤٥ و ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في الجريمة موضوع التهمة الثانية — بغير سند من القانون — بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال يكون قد أخطأ كذلك في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون بإلغاء ما قضى به من تعدد الغرامة .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين صالح ، ومحمود عطيفه .

(١٢٨)

الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب) نقض . ” إيداع أسباب الطعن . التوقيع عليها “ . ” قبول الطعن “ .

تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة . وجوب
التوقيع عليها ممن صدرت عنه خلال ميعاد الطعن وإلا كانت باطلة . عدم جواز
تكلمة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها . قبول الطعن شكلا شرط
لنظر الموضوع .

١ — المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض
وإيداع أسبابه في أجل غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به ، أوجبت
في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها
محام مقبول أمام محكمة النقض . وبهذا التخصيص على الوجوب يكون المشرع
قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة
والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها ، وأن يكون موقعاً عليها ممن صدرت
عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصحتها عن مصدرها عنه على
الوجه المعتبر قانوناً ، ولا يجوز تكلمة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض سواء في ظل قانون تحقيق الجنايات تفسيرا
للمادة ٢٣١ منه أو طبقا لقانون الإجراءات الجنائية بيانا لحقيقة المقصود من
المادة ٤٢٤ منه — والتي حلت محلها المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ —

على تقرير البطالان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الحصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا حلت ورقة عديمة الأثر في الحصومة وكانت لغوا لاقبعة له . ولما كانت ورقة الأسباب وإن حلت ما يشير إلى صدورها من إدارة قضايا الحكومة إلا أنها بقيت غفلا من توقيع محاميها عليها حتى فوات ميعاد الطعن ؛ وكان قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال محكمة النقض بالطعن فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه ، ومن ثم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٥/١١/٢٨ بدائرة قسم اللبان : سبب خطأ في موت عبد الوهاب عبد الحميد قنديل وكان ذلك ناشئا عن إهماله بأن حمل بندقية غير مؤمنة فانطلق منها مقذوفان تاربان أحدثا بالمجنى عليه الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى ورثة المجنى عليه مدنيا بمبلغ ١٢٠٠٠ ج على سبيل التعويض قبل المتهم والسيد / وزير الداخلية بصفته المسئول عن الحقوق المدنية متضامين مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنح اللبان الجزئية قضت حضوريا أولا : ببراءة المتهم مما نسب إليه . وثانيا : برفض الدعوى المدنية وألزمت رافعيها المصاريف المدنية ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المدعون بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوع الدعوى المدنية وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفضها وإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامين أن يدفعوا إلى المدعين بالحق المدني مبلغ ٢٠٠٠ ج والمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا في ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٧ فقرر الأستاذ عبد الحى أبو هيف المحامى بإدارة قضايا الحكومة عن وزير الداخلية - بصفته المسئول عن الحقوق المدنية - الطعن عليه بالنقض في ٢ من يوليو سنة ١٩٦٧ وقدم في اليوم عينه مذكرة بالأسباب لم يقع عليها في أصلها أو في صورتها حتى قوات ميعاد الطعن . ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن بالنقض وإيداع أسبابه في أجل ضايقه أربعون يوما من تاريخ النطق به ، أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض وبهذا التنصيص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها ، وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها عن صدرت منه على الوجه المعتبر قانونا ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى أيضا سواء في ظل قانون تحقيق الجنايات تفسيرا للمادة ٢٣١ منه أو طبقا لقانون الإجراءات الجنائية بيانا لحقيقة المقصود في المادة ٤٢٤ منه - التي حلت محلها المادة ٣٤ سالفة البيان - على تقرير البطلان جزاء على إغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له ، ولما كانت ورقة الأسباب وإن حملت ما يشير إلى صدورها من إدارة قضايا الحكومة بالإسكندرية إلا أنها بقيت غفلا من توقيع محاميها عليها حتى قوات ميعاد الطعن ، وكان قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال محكمة النقض بالطعن فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه ومن ثم فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا وإلزام الطاعن بصفته المصاريف المدنية .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٨

رئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين صالح ، ومحمود عطيفة .

(١٢٩)

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٣٨ القضائية

عمل . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببه . تسبب معيب " . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .

جريمة عدم أداء أجور العمال . طبيعتها : عمدية . تطلبها توجيه إرادة الفاعل إلى ارتكاب الأمر
المكون للجريمة مالم ينص عليها القانونية . مثال لإخلال بدفاع جوهرى .

جريمة عدم أداء أجور العمال جريمة عمدية تتطلب توجيه إرادة الفاعل إلى
ارتكاب الأمر المكون للجريمة مالم ينص عليها القانونية . ولما كان دفاع
الطاعن بأن المؤسسة التى تتبعها الشركة التى يمثلها هى التى أمرته بوقف التسوية
التي تمت للعمال وإعادة إجراءاتها على وجه سليم هو دفاع جوهرى كان يتعين على
المحكمة أن تخصصه وأن تبين أثره فى توافر الركنين المادى والمعنوى فى الجريمة ؛
فإن الحكم إذ لم يعرض لهذا الدفاع يكون قاصرا متعينا نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٤/١١/٣٠ بدائرة قسم عابدين :
لم يقم بتأدية أجور العمال عن أيام العمل المبينة بالأوراق . وطلبت عقابه
بالمواد ٤٢ و ٤٧ و ٢١٥ و ٢٢١ و ٢٠٥ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .
ومحكمة عابدين الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم

٢٠٠ قرش مع تعدد العقوبة بعدد العمال . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عدم أداء أجور العمال قد شابه قصور في التسييب ، فقد أوضح الطاعن في دفاعه أمام محكمة ثانى درجة أن تأخير تسوية الأجور كان بناء على أمر صادر إليه من رئيس مجلس إدارة المؤسسة التى تتبعها الشركة التى يمثلها يتضمن إيقاف ما اتخذ من إجراءات حتى يتم استيفاء الإجراءات المطلوبة وقدم إلى المحكمة هذا الأمر للتدليل على أن تأخير إجراء التسوية كان بحسن نية وتنفيذا لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه طاعته مما ينفى عن الفعل صفة التجريم طبقا لنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله إنها " تخلص فيما أثبتته مفتش مكتب العمل من أن المتهم قام بصرف أجور عمال الشركة ناقصة من أكتوبر سنة ١٩٦٣ وأثبت بالكشف المرفق أن عدد العمال الذين وقعت المخالفة فى شأنهم ٥٧ عاملا " وبعد أن أورد الحكم دفاع الطاعن بأن الشركة قامت بإجراء التسوية لجميع العمال خلص إلى أن الشركة قد خالفت القانون فعلا بصرف مرتبات لعمالها تنقص عن المرتب الأصيل حسب اللائحة الخاصة بالشركة . وأنها لم تقم بالتسوية إلا بعد تحرير المحضر وانتهى الحكم إلى إدانة الطاعن بجريمة عدم أداء أجور العمال . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المرافعة أمام محكمة ثانى درجة أن الطاعن قال فى دفاعه أن الشركة التى يمثلها وهى شركة النصر للتليفزيون أرادت أن تكافى من له خبرة فنية فكافأت بعض عمالها فى شهر أكتوبر سنة ١٩٦٣ عن شهور يوليه وأغسطس وسبتمبر سنة ١٩٦٣ دفعة واحدة ولما تبين للمؤسسة التى تتبعها الشركة أن التسوية

شأنها خطأ طلبت من الطاعن وقفها وإعادة إجراءاتها على وجه صحيح وتم تصحيح هذه التسوية فعلا وقدم إلى المحكمة الخطاب الذي أرسلته إليه المؤسسة في هذا الشأن ولم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع واكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه مقررًا أن المتهم لم يأت بدفاع جديد . ولما كانت جريمة عدم أداء أجور العمال جريمة عمدية تتطلب توجيه إرادة الفاعل إلى ارتكاب الأمر المكون للجريمة طالما بعناصرها القانونية وكان دفاع الطاعن بأن المؤسسة التي تتبعها الشركة هي التي أمرته بوقف التسوية التي تمت وإعادة إجراءاتها على وجه سليم هو دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة أن تحصيه وأن تبين أثره في توافر الركنين المادي والمعنوي في الجريمة ، فإن الحكم إذ لم يعرض لهذا الدفاع يكون قاصرا متعينا نقضه والإحالة وذلك دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين صالح ، ومحمود عطيفة .

(١٣٠)

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) اتلاف مزروعات . جريمة . " أركان الجريمة " . قصد جنائي .
باعث .

تحقق جريمة اتلاف الزرع المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات بتوافر القصد
الجنائي العام .

(ب) حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " . " بيانات حكم الادانة " .
استئناف . " نظره والحكم فيه " .

كفاية الأخذ بأسباب الحكم المستأنف الذي أشار إلى مواد الاتهام وخلص إلى
تطبيقها في حق المتهم ، بيانا لنص القانون الذي هو قب المتهم بمقتضاه .

(ج، د) محكمة استئنافية . " الإجراءات أمامها " . إجراءات المحكمة .
بطلان . تقرير التلخيص .

(ج) كون تقرير التلخيص الذي تلاه عضو الدائرة التي أصدرت الحكم من عمل هيئة سابقة
لا يدل على أن القاضي الذي تلاه لم يعتمد على ما يدرس القضية بنفسه ، ولا يمنع أنه رأى
فيه ما يكفي للتصريح عما استخلصه من دراسة .

(د) خلو تقرير التلخيص من توقيع المقرر . لا يترتب عليه بطلان .

(هـ ، و) حكم . " تسييبه . تسييب غير معيب " . إثبات . " إثبات بوجه
عام " .

(هـ) كفاية أن تكون الأدلة كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال
اقتناع المحكمة واطمئنانها .

- (و) تبيان المحكمة صلة أطرافها للدليل . غير لائق .
- (ز، ح) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "شهادة"
- (ز) حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال الشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون مرحلة أخرى .
- (ح) تقدير أقوال الشهود . موضوعي .

١ — لا يتطلب القانون في جرائم اتلاف الزرع المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات توافر قصد جنائي خاص ملحوظ فيه الباهت على مقارفة فعل الاتلاف بل هي تتحقق بتوافر القصد الجنائي العام ، أي مجرد الاتلاف ولو لم يكن مقترنا بنية الانتقام من صاحب الزرع أو الاساءة إليه ، شأنها في ذلك شأن سائر الجرائم العمدية التي لم يرد فيها في القانون نص صريح مقتضاه أن تكون نية الجاني من نوع معين خاص بها .

٢ — إذا كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مادتي الاتهام الثلاثين طلبت النيابة العامة تطبيقهما في حق الطاعن وخلص إلى معاقبته طبقا لهما ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق أسباب الحكم المستأنف ، فإن ذلك يكفي بيانا لنص القانون الذي عوقب الطاعن بمقتضاه .

٣ — متى كان الثابت بحضور جلسة المحاكمة وبالحكم المطعون فيه أن عضوين من الدائرة التي أصدرت الحكم قد تلا تقرير التلخيص ، فلا يقدح في صحة ذلك الإجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة خير التي فصلت في الدعوى إذ أن ما يدعيه من ذلك — على فرض صحته — لا يدل على أن القاضي الذي تلا التقرير لم يعتمد عليه ولم يدرس القضية بنفسه ، ولا يمنع أن القاضي بعد أن درس القضية رأى أن التقرير المذكور يكفي في التعبير عما استخلصه هو من دراسة .

٤ — لا جدوى من النعي بأن تقرير التلخيص خلو من توقيع القاضي الذي تلاه ذلك أن المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية وإن استلزمت توقيع المقرر على التقرير إلا أنها لم ترتب البطلان على خلو التقرير من التوقيع .

٥ - لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم يئىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية ءتساندة بكل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى ؁ فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ؁ بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها الحكم ومتجة فى اكتمال إقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٦ - من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ من الأدلة بما تطمئن إليه وأن تطرح ماعداه دون إلزام عليها ببيان علة ما أرتأته .

٧ - تقدير أقوال الشاهد متروك للمحكمة الموضوع التي لها فى سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد فى إحدى مراحل التحقيق والمحاكمة دون قول آخر له قاله فى مرحلة أخرى .

٨ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون معقب .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأنهما فى يوم ١٩/٢/١٩٦٥ بدائرة مركز أجا : الأول . بصفته موظفا عموميا "عمدة شبراوئش" استعمل القوة مع الثانى بأن ضربه إعتادا على سلطته وظيفته فأحدث به الإصابات الواردة بالتقرير الطبى والتي تقرر لها علاجا لا تزيد مدته على عشرين يوما . والثانى : (أولا) ضرب سعد السيد رزىق فأحدث به الإصابات الواردة بالتقرير الطبى والتي تقرر لها علاجا تزيد مدته على عشرين يوما و(ثانيا) أئلف عمدا الأشجار الميئنة بالمحضر للجنى عليه سالف الذكر وطلبت عقابه بالمواد ١٢٩ ؁ ١/١٤٢ و ١/٣٦٧ من قانون العقوبات. وادعى المتهم الثانى (الطاعن) مدنيا بمبلغ ٥٠٠ ج قبل المتهم الأول والسيد وزير الداخلية بصفته

المستول من الحقوق المدنية متضامنين كما ادعى سعد السيد زريق مدنيا قبل المتهم الثاني بمبلغ ١٥ ج وذلك على سبيل التعويض مع المصاريف ومحكمة أجا الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام (أولا) بتغريم المتهم الأول ٢٠ ج عشرين جنيتها وتغريم الثاني ٢ ج جنيتين من التهمة الأولى وحبسه أسبوعين مع الشغل من التهمة الثانية وكفالة ٥ ج خمسة جنهات لوقف تنفيذ عقوبة الحبس و(ثانيا) بإلزام المتهم الأول والمستول عن الحقوق المدنية متضامنين أن يدفعوا إلى المتهم الثاني مبلغ ٣٠ ج ثلاثين جنيتها على سبيل التعويض و (ثالثا) بإلزام المتهم الثاني بأن يدفع إلى سعد السيد زريق مبلغ ١٠ ج عشرة جنهات على سبيل التعويض (رابعا) بإلزام كل من المتهمين بمصاريف الادعاء المدني المناسبة ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المستول عن الحقوق المدنية هذا الحكم كما استأنفه المتهم الثاني ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أولا بالنسبة إلى المتهم الأول بإلغاء الحكم المستأنف وبراءته مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المستول من الحقوق المدنية وألزمته رافعها بمصروفاتها ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة و(ثانيا) بالنسبة إلى المتهم الثاني بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبسه أسبوعا واحدا مع الشغل وفي الدعوى المدنية بإلزامه أن يدفع مبلغ خمسة جنهات على سبيل التعويض للدعي بالحق المدني وألزمته المتهم بمصروفاتها من الدرجتين ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وتأييده فيما عدا ذلك . فطعن الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي ضرب وإتلاف أشجار قد انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه وشابه خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسييب وفساد في الاستدلال ذلك بأن تقرير التلخيص المدون على ملف الدعوى كتب بمعرفة عضو الهيئة الذي حضر جلسة ١٩٦٦/٩/٢٤ ولم يرقم عضو الهيئة الذي حل محله بجلطة المرافعة الأخيرة بكتابة تقرير تلخيص آخر كما أنه لم يوقع على التقرير السابق وقد أغفل الحكم بيان نص القانون الذي أنزل العقاب بموجبه كما لم يبين مؤدى التقرير الطبي الذي استند إليه

في إدانة الطاعن بجريمة الضرب ولم يورد مؤدى شهادة توفيق مسلم نائب العمدة شاهد الاثبات في جريمة الاتلاف والذي عول الحكم على أقواله على الرغم من خلوها مما يفيد رؤيته لفعل الإلتلاف ذاته هذا إلى أن المجنى عليه نفسه كان قد اتهم الطاعن ووالده بإتلاف الأشجار ولما خذله الشاهدان اللذان استشهد بهما في تلك الواقعة عاد فقصر اتهامه على الطاعن مما يقطع بفساد هذا الاتهام وقد أخطأ الحكم بإدانة الطاعن وفقا للمادة ٣٦٧ من قانون العقوبات إذ أن هذه المادة تستلزم قصدا خاصا هو قصد الاساءة مما لا يتوافر في الدعوى المطروحة التي لا يعدو الأمر فيها مجرد نزاع على وضع اليد على الأرض التي غرست فيها الأشجار . كما أن الحكم قد قضى ببراءة المتهم الأول في الدعوى من تهمة استعمال القسوة مع الطاعن بعد أن استبعد شهادة هذا الأخير قبله . في حين أنه قضى بإدانة الطاعن إستنادا إلى دليل مستمد من أقوال خصمه ولم يبين الحكم سبب أخذه بهذه الأقوال وإطراحه رواية الطاعن التي تأيدت بما شهد به الخفير الهندي مروان شعبان وبما كشفت عنه ظروف الدعوى مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الضرب وإتلاف الأشجار اللتين دين الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وبالحكم المطعون فيه أن عضو اللين بالدائرة التي أصدرت الحكم قد تلا تقرير التلخيص فلا يقدح في صحة ذلك الاجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان من عمل هيئة سابقة غير التي فصلت في الدعوى بل إن ما يدعيه من ذلك على فرض صحته لا يدل على أن القاضى الذى تلا التقرير لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه ولا يمنع أن القاضى بعد أن درس القضية رأى أن التقرير المشار إليه يكفى في التعبير عما استخلصه هو من دراسة ولا جدوى من النعى بأن هذا التقرير خلو من توقيع القاضى الذى تلاه ذلك أن المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية وإن استلزمت توقيع المقرر على التقرير إلا أنها لم ترتب البطلان على خلو التقرير من التوقيع وما دام غرض الشارع قد تحقق بوضع التقرير

وتلاوته بمعرفة أحد أعضاء الهيئة كما يبين من الحكم فلا يقبل من الطاعن ما يثيره من جدل في هذا الشأن و إذ كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار إلى مادتي الإتهام اللتين طلبت النيابة العامة تطبيقهما في حق الطاعن وخلص إلى معاقبته طبقاً لهما . وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق أسباب الحكم المستأنف فإن ذلك يكفي بياناً لنص القانون الذي هو قب الطاعن بمقتضاه . لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل مؤدى الأدلة التي أقام عليها قضاءه - قولية وفنية - خلافاً لما يدعيه الطاعن ، وكان ما ينعماء الطاعن بدعوى فساد استدلال الحكم لاستناده إلى أقوال نائب العمدة على الرغم من خلوها مما يفيد مشاهدته فعل الاتلاف مردوداً بأنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد منها الحكم ومتبعة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه - كما هو واقع الحال في الدعوى - ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الصدد ، كما أنه لا محل لما يثيره في شأن تعويل الحكم على رواية المجنى عليه التي قصر فيها اتهامه على الطاعن على الرغم من سبق توجيهه الاتهام إلى كل من الطاعن ووالده إذ أن تقدير أقوال الشاهد متروك لمحكمة الموضوع التي لها في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول للشاهد أبداه في إحدى مراحل التحقيق والمحاكمة دون قول آخر له قاله في مرحلة أخرى . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يتطلب في جرائم إتلاف الزرع المنصوص عليها في المادة ۳۶۷ من قانون العقوبات توافر قصد جنائي خاص ملحوظ فيه الباعث على مقارفة فعل الإتلاف بل هي تتحقق بتوافر القصد الجنائي العام أى بمجرد تعمد الإتلاف ولو لم يكن مقترناً بنية الانتقام من صاحب الزرع أو الاساءة إليه شأنها في ذلك شأن سائر الجرائم

العمدية التي لم يرد عنها في القانون نص صريح مقتضاه أن تكون نية الجاني من نوع معين خاص بها ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ من الأدلة بما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه دون إلزام عليها ببيان علة ما ارتأته . كما أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذي تطمئن إليه دون معقب وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم لأخذه من أقوال خصمه دليلا على إدانته وإطراحه أقواله هو بصدد الاتهام الموجه إلى متهم آخر في الدعوى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى وإستخلاص ما تؤدي إليه مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مصادرتها بشأنه أو المجادلة فيه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سامح ، ومحمود عطيفة .

(١٣١)

الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٣٨ القضائية

حكم . " إصداره . والتوقيع عليه " . بطلان . " بطلان الأحكام " . محضر
الجلسة . مسبب على .

عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة . لا بطلان .

توقيع القاضى على ورقة الحكم شرط لقيامه . تخلف هذا الشرط . اعتبار الحكم معدوما .
ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده على النحو الذى صدر به .

مجرد عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة وإن كان لا يترتب عليه البطلان
إلا أن توقيعه على ورقة الحكم الذى أصدره يعد شرطا لقيامه ، فإذا تخلف
هذا التوقيع فإن الحكم يعتبر معدوما ، وإذا كانت ورقة الحكم هى الدليل الوحيد
على وجوده على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها فإن بطلانها
يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلا
من توقيع رئيس المحكمة الذى أصدره فإنه يكون باطلا .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة
امبابه الجزئية ضد الطاعن وآخر بوصف أنهما فى يوم ١٩٦٦/٧/٢٧
بدائرة قسم امبابه : وجها إليها ألفاظ السباب الميئة بعريضة الدعوى . وطلبت

حقابهما بالمادتين ١٧١ و ٣٠٦ من قانون العقوبات مع إلزامهما بأن يؤديا إليها مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادتي الإتهام بتغريم كل من المتهمين ١٠ ج وإلزامهما أن يؤديا متضامين إلى المدعية بالحق المدني مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه صدر مشوبا بالبطلان لخلوه ومحضر الجلسة التي صدر فيها من توقيع رئيس المحكمة التي أصدرته .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة التي صدر فيها قد خلا كلاهما من توقيع رئيس المحكمة التي أصدرته . لما كان ذلك ، وكان مجرد عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة وإن كان لا يترتب عليه البطلان إلا أن توقيعه على ورقة الحكم الذي أصدره يعد شرطا لقيامه فإذا تخلف هذا التوقيع فإن الحكم يعتبر معدوما ، وإذا كانت ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فإن بطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من توقيع رئيس المحكمة التي أصدرته فإنه يكون باطلا مما يتعين معه نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر رأفت أحمد العجاوى الذي لم يقرر بالطعن لأن هذا النقض يرجع إلى سبب متعلق بالحكم ذاته مما يقتضاه إعادة بحث الواقعة من جميع نواحيها وبالنسبة إلى كل من اتهموا فيها .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد مبرى ، وعضوية السادة المستشارين : عبد المنعم حمزوى ،
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

(١٣٢)

الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٣٨ القضائية

تموين . خبز . جريمة . نقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون " .

جريمة إنتاج الخبز دون الوزن المقرر . معاقب عليها كيفما كان عدد الأرغفة التى وجدت ناقصة الوزن .

من المقرر أن جريمة إنتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرغفة التى وجدت ناقصة الوزن ، ذلك بأن ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام إذ لم يقصد به سوى مجرد الإرشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفات لئتم عملهم على وجه سليم ودقيق دون أن يؤثر هذا النص على الحق المقرر للقاضى بمقتضى القانون فى استمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه فى الدعوى بغير أن يتقيد بدليل معين . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم فى يوم ٤ يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم مصر الجديدة : أنتجوا خبزا شاميا يقل وزنه عن الوزن المقرر قانونا . وطلبت عقابهم بالمواد ٣٨ و ٣١ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانونين

رقمى ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ و ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ والمادتين ٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت فى الدعوى حضوريا اعتباريا للأول وغيابيا للثانى والثالث براءة المتهمين مما أسند إليهم . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة مصر الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا عملا بالمادتين ٢٣٨ و ٤١٨ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى براءة المطعون ضدهم من جريمة إنتاج خبز شامى يقل وزنه عن الوزن المقرر قانونا قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه خطأ فى الإسناد ، ذلك بأنه أسس قضاءه على أن عدد الأرغفة التى ضبطت بالخبز التى جرى وزنها يقل عن العدد الذى نص القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ على مراعاته عند التفتيش وأن الأوراق خلت بما يؤيد الصفة الواردة بالإتهام بالنسبة للمطعون ضدهما الأول والثانى من حيث علاقتهما بصاحب الخبز ، مع أن جريمة إنتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرغفة التى وجدت ناقصة الوزن لأن ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام ، كما أن الثابت بحضر الضبط أنه قد حوى ما يدل على أن المطعون ضده الأول كان يعمل مديرا للخبز وأن المطعون ضده الثانى كان يعمل فى تقطيع العجين بالخبز مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قضى براءة المطعون ضدهم تأسيسا على أن عدد الأرغفة التى وزنت يقل عن العدد الذى نص عليه القرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ فضلا عن أنه لا يوجد بالأوراق ما يبرر التهمة بالنسبة للمطعون ضدهما الأول والثانى من حيث علاقتهما

بعمليات المخبز. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن جريمة إنتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة الوزن، ذلك بأن ما نص عليه قرار وزير التكوين من ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام إذ لم يقصد به سوى مجرد الإرشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفات ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق دون أن يؤثر هذا النص على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون في استجداء عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى بغير أن يتقيد بدليل معين. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف وجهة النظر هذه يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون. ومن ناحية أخرى فإن ما ذهب إليه الحكم من خلو محضر الضبط مما يدل على علاقة المطعون ضدهما الأول والثاني بالمخبز يخالف الثابت بالأوراق، إذ يبين من مطالعة المفردات — التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن — أنه أثبت بمحضر الضبط أن المطعون ضده الأول يعمل مديرا للمخبز وأن المطعون ضده الثاني يقوم بتقطيع العجين به. لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق استناده إلى غير الثابت بالأوراق قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة.

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ومضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنورا أحمد خلف .

(١٣٣)

الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) تموين . مسئولية جنائية . إثبات . " إقرار "

(أ) مناط مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته في مجال تطبيق المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو تحقق الملك أو ثبوت الإدارة للشخص . إلتفاء مسئولية المدير متى انتهى في جانبه القيام بإدارة المحل في الوقت المعين الذى وقعت فيه المخالفة .

(ب) إتجاه الإرادة إلى الفعل هو وحده مناط التأييد والعقاب دون إتجاهها إلى تحمل مسئولية .

(ج) لا يصح تأييد إنسان ولو بناء على إقراره متى كان ذلك مخالفاً لمقتضى الواقع .

(د) لا يصح إتخاذ مسلك التهم في الدفاع من نفسه دليلاً على قيام موجب المسئولية في حقه .

١- إذ نص المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شأن التموين فى المادة ٥٨ منه على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات لأحكامه فقد جعل مناط المسئولية تحقق الملك أو ثبوت الإدارة للشخص حتى تصبح مساءلته بصرف النظر عن الأساس القانونى لهذه المسئولية من الواقع أو الافتراض مما لازمه أن الشخص لا يسأل - بصفته مديراً - متى انتهى فى جانبه القيام بإدارة المحل فى الوقت المعين الذى وقعت فيه المخالفة .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من إقرار الطاعن بمسئوليته من إدارة المحل دليلا على إدارته الفعلية له في جميع الأوقات ، وهو ممتنع إلا إذا ثبت ذلك بالفعل ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

٢ — لا يسوغ الخلط بين إتجاه الإرادة إلى الفعل وإتجاهها إلى تحمل مسئوليته لأن الأول وحده هو مناط التأثيم والعقاب .

٣ — من المقرر أنه لا يصح تأثيم إنسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع .

٤ — إن مسلك المتهم في الدفاع عن نفسه بكل السبل لا يصح اتخاذه دليلا على قيام موجب المسؤولية في حقه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز بيا : بصفته مديرا للخبز التعاوني بيا أنتج خبزا طريا يقل وزنه عن المقرر قانونا وطلبت عقابه بالمواد ٢١ و ٢٢ و ١/٢٤ و ١/٢٧ و ٢/٢٨ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ١٣٨ لسنة ١٩٦١ والمواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادة ١٥ من القرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ومحكمة بيا الجزئية قضت في الدعوى حضوريا برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات وتغريمه مائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل مدة مساوية لعقوبة الحبس . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة بنى سويف الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت في الاستئناف حضوريا عملا بمواد الإتهام : (أولا) بقبول الاستئناف شكلا . (ثانيا) برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة — الذي أبداه الدفاع عن المتهم — وبقبولها (ثالثا) برفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بصفته مديرا لمخبز أنتج خبزا ناقص الوزن عن المقرر قانونا ، قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه دفع التهمة المسندة إليه بأنه لم يكن قائما بإدارة المخبز بالفعل وقت وقوع المخالفة ، وقدم شهادة صادرة من مجلس إدارة اللجنة التعاونية للعاملين بالمخبز التعاوني بمدينة ببا ، متضمنة مواعيد العمل بالمخبز ، ومواعيد إشراف كل من المشرفين عليه ، وثابت بها أن ميعاد عمله في المساء لا في الصباح حين تم الضبط ، إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح دفاعه تأسيسا على اعترافه بأنه المدير المسئول مع أن ذلك لا يكفي لإدانته إذا كانت المحكمة ترى أنه في حقيقة الأمر غير مسئول ، وكان يتعين عليها أن تحقق دفاعه ، فإذا ثبت لها صحته قضت ببراءته وإلا أدانته ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التكوين إذ نص في المادة ٥٨ منه على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه ، فقد جعل مناط المسئولية تحقق الملك ، أو ثبوت الإدارة للشخص حتى تصح مساءلته بصرف النظر عن الأساس القانوني لهذه المسئولية من الواقع أو الاقتراض مما لازمه أن الشخص لا يسأل — بصفته مديرا — متى انتفى في جانبه القيام بإدارة المحل في الوقت المعين الذي وقعت فيه المخالفة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من إقرار الطاعن بمسئوليته عن إدارة المحل دليلا على إدارته الفعلية له في جميع الأوقات ، وهو ممتنع إلا إذا ثبت ذلك بالفعل ، وكان لا يسوغ الخلط بين اتجاه الإرادة إلى الفعل واتجاهها إلى تحمل مسئوليته ، لأن الأول وحده هو

مناط التأنيم والعقاب ، ومن المقرر أنه لا يصح تأنيب إنسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع ، كما أن مسلك المتهم في الدفاع عن نفسه بكل السبل لا يصح اتخاذ دليل على قيام موجب المسؤولية في حقه ، ومن ثم فقد كان جديرا بالمحكمة أن تعرض لحقيقة الواقع من أمر قيام المتهم بالإدارة أو تخلفه عند وقوع الجريمة ، وتمحّص دفاعه الخاص بتعيين مدير مسئول للخز صباحا وآخر مساء وتحقق الدليل الكتابي الذي قدمه بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، أو أن ترد عليه بما ينفيه ، أما وهي لم تفعل مع جوهرية دفاعه في خصوصية الدعوى المطروحة ، فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب النقض والإحالة وذلك بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : عبد المنعم جزاوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

(١٣٤)

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب، ج) حكم . " وصف الحكم " . " الحكم الحضورى الإعتبارى " .
" تسببيه . تسبب معيب " . معارضة . تقض . " حالات الطعن .
مخالفة القانون " .

(أ) مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ إجراءات ؟

(ب) شرط قبول المعارضة فى هذا الحكم ؟

(ج) القصور الذى يقع له وجه الطعن له الصدارة على أرجح الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .

١ — مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا مادام أن التأجيل كان لجلسات متلاحقة .

٢ — نصت المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المعارضة لا تقبل فى الحكم المعتبر حضوريا إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ولما كانت المحكمة الإستئنافية التى أصدرت الحكم الحضورى الاعترافى المعارض فيه لم تعرض لعذر المتهم — بأنه مجنون — الذى سبق أن أبداه محاميه أمامها قبل الحكم فى الدعوى تبريرا لتخلفه

عن الحضور أو تبين علة عدم تنفيذ قرارها بإحضاره من السجن للجلسة المحددة لنظر إستئنافه ، وكانت محكمة المعارضة الإستئنافية لم تتحقق بدورها من قيام هذا العذر أو عدم قيامه أو تبدى رأيها فيه على الرغم مما يترتب على ثبوت صحته من أثر على حقيقة وصف الحكم المعارض فيه وشكل المعارضة المرفوعة عنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور ، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح والتقدير برأى فى شأن ما أثاره الطاعن من دعوى الخطأ فى القانون .

٣ — القصور الذى يتسع له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .

الوقائع

أقامت المدعيتان بالحقوق المدنية هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة عابدين الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه فى يوم ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم عابدين : أصدر إليهما بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبنا عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع إليهما مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتى قرش لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع إلى المدعيتين بالحق المدنى قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومائة قرش مقابل أتعاب المحاماه بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — وبعد أن دفع الحاضر مع المتهم ببطلان حكم محكمة أول درجة — قضت حضوريا ببطلان الحكم المستأنف وتحديد جلسة لنظر الموضوع ثم قضت حضوريا إعتباريا بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وإلزامه بأن يدفع إلى المدعيتين بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ

تعويضاً مؤقتاً وألزمته بالمصاريف المدنية ومبلغ مائة قرش أتعاباً للمحاماة —
فعارض ، وقضى في معارضته بعدم قبولها . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضي بعدم قبول
المعارضة الاستئنافية في الحكم الحضورى الإعتبارى قد أخطأ في القانون ، ذلك
بأن الحكم المعارض فيه قد صدر باطلاً لأن الطاعن فضلاً عن أنه لم يعلن بالحضور
فلأنه كان في حالة عذر قهرى يمنعه من الحضور بالجلسة إذ كان مقيد الحرية
بسجن الاسكندرية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضي بعدم قبول المعارضة
في هذا الحكم فلأنه يكون باطلاً بدوره .

وحيث إن الثابت من الأوراق أن الحكم الاستئنافية المعارض فيه الصادر
في ١٢ من أبريل لسنة ١٩٦٤ وصف بأنه حضورى إعتبارى لتخلف المحكوم
عليه عن حضور جلسات المحاكمة الأخيرة على الرغم من حضوره الجلسة الأولى
دون أن يقدم للمحكمة عذراً مقبولاً لتخلفه عن الحضور فعارض في هذا الحكم
وقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بعدم قبول المعارضة تأسيساً على أن المحكوم
عليه لم يثبت قيام عذر منعه من حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المعارض
فيه عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان
ذلك ، وكان مناط اعتبار الحكم حضورياً وفقاً للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات
الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك
أو تخلف عن الحضور في الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذراً
مقبولاً مادام أن التأجيل كان لجلسات متلاحقة . كما نصت المادة ٢٤١ على
أن المعارضة لا تقبل في هذه الحالة إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه
من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ولما كان الثابت من مطالعة محاضر
جلسات المحاكمة الاستئنافية في الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٨ قضائية الذى أمرت المحكمة
بضمه تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن اتهم في قضية أخرى بمماثلة كانت منظورة
هى والقضية موضوع الطعن الحالى في جلسات متحدة أمام محكمة الدرجة الثانية

وأن الطاعن حضر أولى جلسات المحاكمة الاستئنافية في تلك الدعوى ثم تخلف من حضور باقي الجلسات حتى كانت جلسة ١٩٦٣/١٢/١٥ فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٩٦٤/٢/٢ وكلفت النيابة العامة بإحضار المتهم من السجن وبهذه الجلسة لم يحضر الطاعن وقرر الدفاع عنه أنه محبوس بسجن الاسكندرية فأجأت المحكمة نظر الدعوى بـجلسة ١٩٦٤/٤/١٢ لتنفيذ القرار السابق ، بيد أن المتهم لم يحضر في هذه الجلسة فقضت المحكمة حضوره باعتباريا بإدانته . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية التي أصدرت الحكم المعارض فيه لم تعرض لعذر المتهم الذي سبق أن أبداه أمامها قبل الحكم في الدعوى تبريرا لتخلفه عن الحضور أو تبين علة عدم تنفيذ قوارها بإحضاره من السجن للجلسة المحددة لنظر استئنافه ، وكانت محكمة المعارضة الاستئنافية لم تتحقق بدورها من قيام هذا العذر أو عدم قيامه أو تبدى رأيها فيه على الرغم مما يترتب على ثبوت صحته من أثر على حقيقة وصف الحكم المعارض فيه وشكل المعارضة المرفوعة عنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح والتقرير برأى في شأن ما أثاره الطاعن من دعوى الخطأ في القانون ، ذلك بأن هذا القصور الذي يتسع له وجه الطعن ، له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ، وقصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حقي ، وأنور أحمد
خلف .

(١٣٥)

الظعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب، ج، د) دخان . تبغ . غش . جريمة . "أركانها" . قصد جنائى .

تهريب جمركى . مسئولية جنائية . "المسئولية الفرضية" . حكم .
"تسببيه" . تسبب معيب " . إثبات . "خبرة" .

(١) المقصود بالدخان المنشوش : جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك
بوصف أنها دخان وليست منه .

(ب) أساس جريمة خلط الدخان أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا يجوز
إضافته إليه أو خلطه به بأية نسبة كانت .

(ج) اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريبا .

(د) مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المنشوش جريمة معاقب عليها فى حق
المانع .

١ — البين من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة
وتجارة الدخان أنه يقصد بالدخان المنشوش جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك
بوصف أنها دخان وليست منه .

٢ — أساس جريمة خلط الدخان أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما
لا يجوز إضافته إليه أو خلطه به بأية نسبة كانت إلا إذا كانت المواد المضافة مما
يسمح القانون بخلط الدخان بها — كالعسل والجلسرين — وفى حدود النسب
والمواصفات التى يصرح بها ، وليس الرمل من تلك المواد .

- ٣ - نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريبا . وترتبيا على ذلك فإن وجود نسبة من الرمال في الدخان وهي مادة غريبة لا يسمح القانون أن يخلط بها الدخان بأي نسبة كانت مهما ضوئت يعتبر خلطا معاقبا عليه ، كما يعد في حكم القانون تهريبا .
- ٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع بنص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها في حق المصانع ، وأنشأ نوعا من المسؤولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعا ، فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلي على ما يصنعه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر القانوني المتقدم ، وكان خليقا بالمحكمة إذا رأت في تقرير التحليل قصورا أن تستجلى الأمر عن طريق سؤال المختص فنيا وتستظهر سبب وجود الرمل في الدخان وهل يرجع لفعل إيجابي يسأل المتهم عنه أو أن مرده أمر لادخل له فيه ولا تأني عليه ، مما يعيب الحكم مما يوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٦٥ بدائرة بندر منوف : بوصفه مديرا مسئولا عن شركة النصر للدخان والسجائر بمنوف (أولا) أحرز دخانا مغشوشا على النحو الموضح بكتاب مصلحة الجمارك المرفق (ثانيا) قام بتهريب كمية من التبغ الموضح وصفا وقدرا بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٣/٢ و ٣ و ٤ و ٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ و ١٥ و ١٦/١ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ . وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٤٠٠٠ ج و ٨٤٠ م قيمة التعويض . ومحكمة منوف الجزئية قضت بحضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة هذا الحكم كما استأنفه المدعى بالحق المدني ومحكمة شبين الكوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنت إدارة قضايا الحكومة نيابة عن السيد وزير الخزانة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من مصلحة الجمارك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة غش الدخان وتهريبه قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أسس البراءة ورفض الدعوى المدنية قبله ، على ما قال به من أن تقرير التحليل خلوي من بيان نسبة الرمل في الدخان ، وأن الجريمة لا تنشأ إلا إذا زادت هذه النسبة في الدخان دون أن يحددها ، مع أن مجرد احتواء الدخان على مادة غريبة كالرمل بأي نسبة كانت يعتبر ضحا في حق الصانع الذي يفترض علمه به ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه في الحكم المطعون فيه قال تعقيبا على بيانه لواقعة الدعوى وتسييها لقضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضده مانصه " وحيث إن التقرير المتضمن نتيجة التحليل لم يبين نسبة الرمال التي اتضح وجودها عند تحليل العينة في حين أن وجود الرمال لاصقة بالدخان مفترض ، وإنما تنشأ الجريمة من زيادة هذه النسبة بالدخان ، وهو ما لا يمكن أن يستفاد من ذلك التقرير " وهذا الذي انتهى إليه الحكم ينطوي على الخطأ في تطبيق القانون ، والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن البين من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان أنه يقصد بالدخان المغشوش جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، كما أن جريمة خلط الدخان أسامها أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تجوز إضافته إليه أو خلطه به بأية نسبة كانت ، إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها — كالعسل والجلسرين — وفي حدود النسب والمواصفات التي يصرح بها ، وليس الرمل من تلك المواد . وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريبا . وترتبط على ذلك فإن وجود نسبة من الرمال في الدخان وهي مادة غريبة لا يسمح القانون أن يخلط بها الدخان بأي نسبة كانت مهما ضوئت يعتبر خلطا معاقبا عليه ، كما يعد في حكم القانون تهريبا . لما كان ذلك ،

وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الشارع بنص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ قد جعل مجرد احراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها في حق الصانع ، وأنشأ نوعا من المسؤولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعا ، فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخياط إذ القانون يلزمه بواجب الاشراف الفعلي على ما يصنعه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر القانوني المتقدم ، وكان خليقا بالمحكمة إذا رأت في تقرير التحليل قصورا أن تستجلى الأمر عن طريق سؤال المختص فنيا ، وتستظهر سبب وجود الرمل في الدخان ، وهل يرجع لفعل إيجابي يسأل المتهم عنه ، أو أن مرده أمر لا دخل له فيه ولا تأثيم عليه ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه والإحالة في خصوص الدعوى المدنية وحدها .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٦٨

رئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ ، وعضوية السادة المحترمين : محمد عبدالوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود المعراوى ، ومحمود عطيفة .

(١٣٦)

الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٣٨ القضائية

مواد مخدرة . بطلان . تفتيش . ” بطلان التفتيش ” . حكم ” تسييبه .
تسييب معيب ” . إثبات . ” إثبات بوجه عام ” .

عدم الاعتداد بالأدلة المستمدة من التفتيش الباطل ، لا يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة .

قضاء المحكمة بالبراءة من غير أن تبين رأيها في التفتيش الآخر الذى أدى إلى ضبط المخدر ومدى صلته بالتفتيش الذى أبطلته . يعيب الحكم بالقصور .

لئن كان بطلان التفتيش الذى حاول الضابط إجراءه بنفسه — على ما أثبتته الحكم المطعون فيه — وإن اقتضى استبعاد الأدلة المستمدة منه وعدم الاعتداد بها فى الإثبات ، إلا أنه ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التى قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة وقائمة بذاتها ، ولما كان من بين ما أوردته المحكمة فى أسباب حكمها أن تفتيشا آخر قد أجرى بمعرفة أنثى ندها الضابط لتفتيش المتهمه بعد أن تم القبض عليها بناء على الإذن الصادر من النيابة العامة ، وأن هذا التفتيش قد أسفر عن ضبط المخدر المنسوب إليها إحرازه ، وكانت المحكمة قد قضت بالبراءة من غير أن تبين رأيها فى هذا التفتيش الذى أدى إلى ضبط المخدر ، ودون أن تقول كلمتها فيه أو تناقش مدى صلته بالإجراء الذى أبطلته ، فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يوم ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز ههيا محافظة الشرقية: — أحرزت بقصد الإتجار جواهر مخدرة "حشيشا وأفیونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبها بمواد الإتهام . فقرر بذلك، ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية مع تطبيق المادة ٣٠ من قانون العقوبات براءة المتهم مما أسند إليها ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة وباقي المضبوطات . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى براءة المطعون ضدها من تهمة إحراز جواهر مخدرة قد شابه قصور في التسييب ، ذلك بأن التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر أجرى وفقا للقانون بمعرفة أنشئ نديها الضابط لتفتيش المطعون ضدها ، وهو إجراء مستقل تمام الاستقلال عن محاولة التفتيش التي قام بها الضابط والمقول ببطلانها وقد وقع متجا لآثاره مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض في حكمها لما أسفر عنه من ضبط المخدر المنسوب إلى المطعون ضدها إحرازه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى حسبما أسندتها النيابة العامة إلى المطعون ضدها بقوله " إن ضابط مباحث شرطة مركز ههيا تقدم إلى النيابة بمحضر تحريات جاء فيه أن المطعون ضدها وآخرين يتجرون في المسواد المخدرة ويحوزونها ، وأن المراقبة أكدت تلك التحريات وطلب في ذلك المحضر تفتيش المذكورين ومنازلهم لضبط ما يحوزونه من مواد مخدرة بدون ترخيص ، فصدر إذن النيابة بتفتيشهم وتفتيش منازلهم لضبط ما يحوزونه من مواد مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا وذلك في خلال أسبوع في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٦٦ ونفاذا لهذا الإذن انتقل السيد ضابط

المباحث في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٦٦ ومعه الشرطى السرى عبد المنعم عبد الرحيم إلى سوق ناحية الإبراهيمية حيث المقهى الذى يديره زوج المتهمه (المطعون ضدها) حيث كانت به وحدها وما أن رأتهما حتى هبت من مكان جلوسها وحاولت الفرار فتمكن الشرطى السرى من الإمساك بها بعد أن حاولت التخلص منه وهنا حاول الضابط تفتيش جيبتها الخارجى إلا أنها أخذت تحاول التخلص من التفتيش ممسكة بذلك الحيب فتحفظ الضابط عليها واصطحبها إلى ديوان مركز ههيا ثم استدعى سنية خليل عطيه الممرضة بمستشفى ههيا العمومى ونديها لتفتيش المتهمه بداخل حجرة مغلقة ، فما أن انتهت من التفتيش حتى طرقت على باب الحجرة فدخل الضابط فقدمت له سنية كيسا من الورق مما يعد لعبوة الشاي كان ملفوفا من الخارج بقطعة من الأسك ففتحه فوجد به علبة من الصفيح بها أفبونا وورقة من السلوفان بداخلها خمس قطع مختلفة الأحجام من الحشيش وشفرة حلاقة ولكن المتهمه لم تعترف بإحراز هذه الأشياء ونسبت للسيد الضابط أنه دسها فى جيبتها عند محاولة ضبطها وتفتيشها وأنكرت ما نسب إليها . ثم عرض الحكم للدفع المبدى من المدافع عن المطعون ضدها بطلان إجراءات التفتيش بقوله ” وبما أن الدفاع عن المتهمه ... دفع بطلان إجراءات التفتيش نفسها وقال فى شرح الدفع الأخير إن السيد الضابط يقر صراحة بمحاولته تفتيش المتهمه إثر ضبطها بسوق الناحية قبل أن يندب بالمركز الشاهدة الثالثة لتفتيشها وأن هذه المحاولة تنبىء عن ملامسة جسد المتهمه وهو أمر يخالف القانون (مادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية) وبما أن الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا كان المتهم أنثى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائى وغنى عن البيان أن محاولة التفتيش كالتفتيش نفسه يتعين أن يتم كلاهما إذا ما كان المتهم أنثى بمعرفة أنثى وذلك لأن الحكمة التى توخاها المشرع فى إيراد هذا النص هى الحفاظ على الحرمات والأعراض وحتى لا تهتك الأعراض فى سبيل البحث عن جسم الجريمة وليس من جدل أن محاولة التفتيش والممانعة فيه أشد مساسا بجسم الأنثى من التفتيش السامى من غير الممانعة ، ولذا ترى المحكمة اطمئنانا منها إلى ما تكون عليه صورة محاولة الضابط لإجراء التفتيش قسرا عن المتهمه من المساس بجسدها وهو الأمر الذى نهى المشرع عن إجرائه فى صورة

هذه الواقعة . ومن ثم تكون إجراءات تفتيش المتهمه قد جئحت عن المحكمة التي استهدفها القانون وبالتالي يشوبه بالبطلان مما يبطل كل ما تلاها من إجراءات عملا بالمادتين ٣٣١ و ٣٨١ فقرة أولى من قانون الإجراءات الجنائية . وخلص الحكم مما تقدم إلى القضاء ببراءة المطعون ضدها بقوله ” وبما أنه متى بطلت إجراءات ضبط الواقعة تكون غير ثابتة في حق المتهمه ويتعين تبرئتها منها عملا بالمادة ٣٠٤ فقرة أولى من قانون الإجراءات . لما كان ذلك ، وكان بطلان التفتيش الذي حاول الضابط إجراؤه بنفسه — على ما أثبتته الحكم المطعون فيه — وإن اقتضى استبعاد الأدلة المستمدة منه وعدم الاعتداد بها في الإثبات ، إلا أنه ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عنه وقائمة بذاتها ، وكان من بين ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها أن تفتيشا آخر قد أجرى بمعرفة أنثى ندها الضابط لتفتيش المطعون ضدها بعد أن تم القبض عليها بناء على الإذن الصادر من النيابة العامة ، وأن هذا التفتيش قد أسفر عن ضبط المخدر المنسوب إليها إحراره ، وكانت المحكمة قد قضت بالبراءة من غير أن تبين رأيها في هذا التفتيش الذي أدى إلى ضبط المخدر ، ودون أن تقول كلمتها فيه أو تناقش مدى صلته بالإجراء الذي أبطلته . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه ، بغير حاجة إلى بحث سائر ما تثيره الطاعنة في طعنها .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حجازي ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفتي ، وأنور
أحمد خلف .

(١٣٧)

الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب، ج) تزوير . ”تزوير الأوراق الرسمية“ . جريمة . ”أركان
الجريمة“ . قصد جنائي . بطلان . ”بطلان المحرر
شكلا“ . عقوبة .

(أ) مجرد تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية بطريق الغش بالوسائل التي
نص عليها القانون ، يتحقق به تزويرها ، وينتج عنه حتما ضرر
بالمصلحة العامة .

(ب) تعدد تغيير الحقيقة في محسّر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا
وبنية إستعمالها غيرت من أجله الحقيقة . يتحقق به القصد الجنائي
في جريمة التزوير .

كفاية لإيراد الحكم لوقائع تدل على توافر القصد الجنائي .
(ج) تأنيب التزوير في المحرر الرسمي ولو كان المحرر باطلا شكلا .

(د، هـ) تزوير . ”تزوير الأوراق الرسمية“ . ”إستعمال المحرر المزور“ .
جريمة . ”أركان الجريمة“ . حكم . ”تسييبه . تسييب غير
معيب“ . إثبات . ”إثبات بوجه عام“ . ”إقرار“ .

(د) خطأ الحكم فيما لا تأثير له على سلامة استدلاله . لا يعيبه .
متى تتوافر أركان جريمة استعمال المحرر المزور .

(هـ) ثبوت أن ما أسند الحكم إليهم من إقرار له أصل في الأوراق . النفي
على الحكم بالخطأ في الاستناد . غير سليم .

١ - تحقق جريمة التزوير في الأوراق الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من قيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ به .

٢ - التزوير في الأوراق الرسمية يعاقب عليه ولو كان حاصلًا في محرر باطل شكلا لاحتمال حصول الضرر منه للغير أو للجميع إذ أن المحرر الباطل وإن جرده القانون من كل أثر فإنه قد تتعلق به ثقة الغير ممن لا يتضح أمامهم ما يشوبه من عيوب ويصح أن يخدع فيه كثير من الناس الذين يفوتهم ملاحظة ما فيه من نقص ، وهذا وحده كاف لتوقع حصول الضرر بالغير بسبب هذا المحرر .

٣ - القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

٤ - النعي على الحكم خطؤه في قوله - في صدد جريمة استعمال المحرر المزور - إن الطاعن قدم الأوراق المزورة للشرطة مع أن واقع الأمر أنه قدمها لمعاون المسالية ؛ مردود بأن ما ذهب إليه الحكم - على فرض صحة النعي - لا يعيبه لأنه غير مؤثر على سلامة استدلاله ، فسواء أكان الطاعن قدم الأوراق للشرطة مباشرة أو قدمها لرئيسه وقام بدوره بالتبليغ وتقديم الأوراق ، فإن ما جرى في الحالين يتوافر به أركان جريمة استعمال المحرر المزور كما هي معرفة به في القانون .

٥ - إذا كان الثابت من مراجعة المفردات المضمومة تحقيقا للطعن أن ما أثبتته الحكم المطعون فيه عن إقرار الطاعن بمعرفة لشخص المدعى المحجوز عليه قبل توقيع الجوز له أصل ثابت في محضر جمع الاستدلالات الذي أشار إليه الحكم ، فإن النعي عليه بالخطأ في الإسناد الذي جره إلى فساد الاستدلال يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٣/١١/١٩٦٤ بدائرة مركز فوة محافظة كفر الشيخ : المتهم الأول ١ - باعتباره موظفا عموميا (صراف ناحية ...) ارتكب أثناء تأدية وظيفته تزويرا في ورقتين رسميتين هما محضر الججز الإداري المؤرخ ١٣/١١/١٩٦٤ ومحضر التبديد المؤرخ ٢٠/١١/١٩٦٤ بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أثبت على غير الحقيقة بمحضر الججز أنه توقع ضد وعينه حارسا على المحجوزات وبمحضر التبديد وأنه كلف الحارس بتقديم المحجوزات فقعد عن ذلك ٢ - إستعمل هاتين الورقتين بأن قدمهما لرجال الشرطة لا تتخاذ اللازم بشأن التبديد المزعوم مع علمه بتزويرها . المتهمون الثاني والثالث والرابع : إشتراكوا بطريق المساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سألقة البيان بأن وقع الثاني والثالث على محضر الججز ووقع الثاني والرابع على محضر التبديد مؤيدين صحة ما أثبته المتهم الأول بهاتين الورقتين فوقعت الجريمة بناء على تلك المساعدة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا لمواد الإتهام فصدر أمره بذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت بحضورها عملا بالمواد ٣٢/٢ و ٢١٣ و ٢١٤ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) والمواد ٤٠/٣ و ٤١ و ٢١٣ و ٢١٤ من القانون ذاته بالنسبة إلى المتهمين الثاني والثالث مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة ، ٥٥ و ٥٦ منه بالنسبة إلى المتهمين الثاني والثالث والمادتين ٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم الرابع (أولا) بمعاقبة المتهم الأول (الطاعن) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . (ثانيا) بمعاقبة كل من المتهمين الثاني والثالث بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم على أن يكون الإيقاف شاملا لأي عقوبة تبعية ولجميع الآثار الجنائية المترتبة على هذا الحكم (ثالثا) : براءة المتهم الرابع مما أسند إليه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إزدادته بجريمتي التزوير في محررين رسميين هما محضرا حجز وتبديد وإستعمالهما—قد أخطأ في الإسناد وشابه فساد في الإستدلال وقصور وانطوى على خطأ في القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم عول في إدانته على أنه كان يعرف المدين الذي أوقع الحجز ضده وأثبت في محضره على غير الحقيقة أنه كان حاضرا وقت الحجز ، واستدل الحكم على هذا النظر ورد به على دفاع الطاعن بجهله شخصية المدين إلى قول جرى به لسان الطاعن في محضر جمع الإستدلالات مع أن هذا المحضر خلو مما يساند الحكم في ذلك ، هذا إلى أن الحكم قد خالف الثابت في الأوراق في موضع آخر حين أثبت في خصوص جريمة إستعمال المحررين المزورين أن الطاعن قدمهما للشرطة والحال أنه قدمهما إلى معاون المالية . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الحكم لم يعن بيان الركن المعنوي لجريمة التزوير بشقيه العام والخاص ، ذلك بأن ما قاله في هذا الصدد من أن التزوير الذي ارتكبه الطاعن من شأنه أن يحدث الضرر بالمدين لا يكفي لإبراز الركن المعنوي للجريمة لأن الضرر مستقل عن نية الإضرار التي لم تتوافر في الدعوى . وأما الخطأ في القانون فيراه الطاعن في أن الحكم دانه بجريمة تزوير محضر الحجز على الرغم من أن الحجز باطل لأن الطاعن أوقعه في يوم جمعة ، وبذلك يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بارتكابهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مراجعة المفردات المضمومة تحقيقا للطعن أن ما أثبتته الحكم المطعون فيه عن إقرار الطاعن بمعرفته لشخص المدين المحجوز عليه قبل الحجز له أصل ثابت في محضر جمع الإستدلالات الذي أشار إليه الحكم ، فإن النعي عليه بالخطأ في الإسناد الذي جره إلى فساد الإستدلال يكون غير سديد . وأما ما ينهيه الطاعن على الحكم من أنه أخطأ مرة أخرى في النقل عن الأوراق حين قال

في صدد جريمة الإستعمال أن الطاعن قدم محضرى الججز والتبديد للشرطة مع أن واقع الأمر أنه قدمهما لمعاون المالية . فإن هذا النعى مردود بأن ما ذهب إليه الحكم - على فرض صحة دعوى الطاعن - لا يعيبه لأنه غير مؤثر على سلامة استدلاله فسواء أكان الطاعن قدم المحضرين للشرطة مباشرة أو قدمهما لرئيسه وقام بدوره بالتبليغ وتقديم المحضرين فإن ما جرى في الحالين يتوافر به أركان جريمة إستعمال المحرر المزور كما هي معرفة به في القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للقصد الجنائي في قوله " وحيث إن القصد الجنائي قد توافر لدى المتهمين الثلاثة على ما سلف البيان ، كما أن التزوير الذي ارتكبه المتهم الأول من شأنه أن يحدث الضرر بالمدين أو يترتب عليه الإساءة إليه وتعرضه لمواجهة الإتهام بالتبديد " وكان الأصل أن القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية إستعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديمه ، وكانت جريمة التزوير في الأوراق الرسمية فضلا عن ذلك تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة أو يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من قيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ به . لما كان ذلك ، فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الطاعن عن بطلان الججز فرد عليه بقوله : " وحيث إنه لا يجدى المتهم الأول - الطاعن - القول ببطلان الججز لمصادفته يوم جمعة ذلك بأن تغيير الحقيقة في المحررات الباطلة أو القابلة للإبطال يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه لأن ما يشترطه القانون لقيام جريمة التزوير أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر من المحررات بأحدى الطرق التي نص عليها القانون وأن يكون هذا التغيير من شأنه أنه يحدث ضررا بالغير هذا إلى أن محضرى الججز والتبديد لهما قوة قانونية حتى تنعدم هذه القوة بحكم ، والحكم ببطلانها لا يحو ما وقع من تزوير فيها " . وما أورده الحكم فيما تقدم يتفق وصحيح القانون ذلك أن التزوير في الأوراق الرسمية يعاقب عليه ولو كان حاصله في محرر باطل

شكلا لاحتمال حصول الضرر منه للغير أو للجميع إذ أن المحرر الباطل وإن جرده القانون من كل أثر فإنه قد تتعلق به ثقة الغير ممن لا يتضح أمامهم ما يشوبه من عيوب ويصح أن يخدع فيه كثير من الناس الذين يفوتهم ملاحظة ما فيه من نقص وهذا وحده كاف لتوقع حصول الضرر بالغير بسبب هذا المحرر ، ومن ثم كان التزوير الذي يقع من صراف في محضر حجز لا يمنع من العقاب على كون الصراف لم يتبع في توقيع هذا الحجز المواعيد والإجراءات المنصوص عليها في القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين: محمد عبد المنعم حمزاوى ، و نصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حفتى ، وأنور خلف .

(١٣٨)

الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) إختلاس أموال أميرية . جريمة . " أركان الجريمة " .
قصد جنائي . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره " . موظفون عموميون . حكم " تسليبه . تسليب
غير معيب " .

(١) صفة الجاني أو صفة الوظيفة هي الركن المفترض في جناية
الاختلاس . عدم لزوم التحدث عنها في الحكم .

(ب) نطاق المادة ١١٢ عقوبات ؟

(ج) تحقق . جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢
عقوبات . متى تعدد الموظف العام إضافة المال المسلم
إليه بسبب وظيفته إلى ملكه .

(د) كفايه لإثبات الحكم صفة الوظيفة بالطاعتين وقت ارتكابهما
جريمة الاختلاس المستندة إليهما .

(هـ) عقوبة . " عقوبة مبررة " . ارتباط . تقض .
" المصلحة في الطعن " .

التبني على الحكم عدم استظهاره أركان جريمة الاختلاس
المنسوبة لهم . عدم جدواه ما دام أن المحكمة أخذته
بمقوية جناية عرض الرشوة على موظف عام المستند إليه .

١ - إن صفة الجاني أو صفة الوظيفة بالمعنى الواسع الذي أخذ به قانون العقوبات هي الركن المفترض في جنائية الإختلاس تقوم بقيامها في المتصف بها ، ولا يشترط أن يثبت الحكم توافر العلم بها لدى الجاني كما يكون مستأهلاً للعقاب ، اعتباراً بأن الشخص يعرف بالضرورة ما يتصف به من صفات .

٢ - إن قانون العقوبات إذ عاقب بمقتضى المادة ١١٢ الموظف العام أو من في حكمة إذا اختلس شيئاً مسلماً إليه بحكم وظيفته ، فقد دل على اتجاهه إلى التوسع في تحديد مدلول الموظف العام في جريمة الإختلاس وأراد - على ما عدته المادة ١١١ منه - معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلاً أو الملحق بها حكماً مهما تنوعت أشكالها وأيا كانت درجة الموظف أو من في حكمة في سلم الوظيفة ، وأياً كان نوع العمل المكلف به ، لا فرق بين الدائم وغير الدائم ولا بين ذى الحق في المعاش ومن لا حق له فيه . ولما كان البند السادس من هذه المادة المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نص على أنه يعد في حكم الموظفين أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بتصيب ما بأية صفة كانت ، فإن الطاعنين بحكم كونهما خفيين في شركة تابعة للقطاع العام المملوك للدولة يعدان في حكم الموظفين العموميين .

٣ - إن جنائية الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كان المال المختلس مسلماً إلى الموظف العمومى أو من في حكمة طبقاً للمادتين ١١١ ، ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته ، وبأن يضيف الجاني مال الغير إلى ملكه وتجه نيته إلى اعتباره مملوكاً له بأى فعل يكشف عن نيته في تملك هذا المال .

٤ - متى أثبت الحكم المطعون فيه على الطاعنين قيام صفة الوظيفة بهما وقت ارتكاب جريمة الإختلاس المسندة إليهما فهذا حسبه ليبراً من دعوى القصور في البيان . وإذا كان يبين فوق ذلك من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن أن الطاعن الأول أقر في تحقیقات النيابة أنه يعمل

بالتبعية للمقاول الذى يعمل لدى الحكومة بعد أن أمتت شركته ، وأن الطامن الثانى أقرباً أنه يعمل بالقطاع العام مع المقاول الذى يعمل أيضاً بهذا القطاع ، فإن ما تذرهما به من دعوى الجهل بالوظيفة لا يشهد له الواقع أو يسانده بل يكذبه بإقرارهما ، وتكون المحكمة فى حل إذا التفتت عنه لكونه ظاهر الفساد والبطلان .

هـ — إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أغفل استظهار علم الطامن الثالث بالصفة الوظيفية للطاعنين الأول والثانى وكنه المال المختلس ودانه بجنايتى الإشتراك فى الإختلاس وعرض الرشوة على موظف عام وأعمل فى حقه المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات للارتباط ، إلا أنه متى كانت العقوبات الموقعة عليه وهى السجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ، ومصادرة مبلغ الرشوة داخلية فى حدود العقوبات المقررة لجناية عرض الرشوة ، والتي لم يثر الطامن شيئاً بشأنها ، فلا مصاحبة للطاعن فيما أثاره ، ولا وجه لما نعاه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم فى ليلة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز أبوطشت محافظة قنا : المتهمين الأول والثانى : بصفتهم مستخدمين عموميين ومن الأمناء على الودائع خفىرى حراسة بشركة النصر للمقاولات التابعة للقطاع العام اختلسا كمية الحديد المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة للشركة سالفه الذكر والمسماة إليهما بسبب وظيفتهما . المتهم الثالث — ١ — : إشتراك مع المتهمين الأول والثانى بطريق الإتفاق والمساعدة فى ارتكاب الجناية سالفه الذكر بأن اتفق معهما على ارتكابها وتوجه لكان الحادث لاستلام كمية الحديد المختلسة فوقعت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة — ٢ — عرض رشوة على موظف عمومى للاخلال بواجبات وظيفته بأن قدم للشرطى عبد الجليل محمد حسين مبلغ ثلاثمائة وستين قرشاً مقابل إخلاء سبيله عند ضبطه متلبساً مع باقى المتهمين بإختلاس كمية الحديد سالفه الذكر ولكن الموظف العمومى لم يقبل الرشوة منه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم

بالمواد ١/١١١-٦ و ١/١١٢-٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢/٤٠-٣ و ٤١ و ١٠٤ و ١٠٩ مكررو ١١٠ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات قضا قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثالث والمادة ١٧ من القانون ذاته بالنسبة إلى جميع المتهمين بمعاينة كل منهم بالسجن ثلاث سنوات ومصادرة مبلغ الرشوة وبتغريم كل منهم خمسمائة جنيه وبعزل الأولين منهم من وظيفتيهما فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين الأول والثاني ينعيان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بصفةتهما مستخدمين عموميين ، ومن الأمانة على الودائع تكفيرين بشركة النصر للقاوالات بتهمة إختلاس الحديد المسلم إليهما بسبب وظيفتهما ، قدشابه الفساد في الإستدلال ، والخطأ في الإسناد ، والقصور في التسبيب ، ذلك بأنه يتعين لإداتهما بجناية الإختلاس أن تثبت ملكية الشركة التابعة للقطاع العام للحديد المقول باختلاسه وهو مالم يثبت بوجه قاطع ، وقد حصل الحكم أقوال كاتب الشركة في شأن وزن الحديد على غير وجهها ، فلماذا وضع في الاعتبار أنه قدر زنة الحديد كله بما يتراوح بين سبعين ومائة كيلو جرام ، بينما تبين من تقرير رئيس شعبة البحث الجنائي أنه يزن مائة وخمسة وأربعين كيلو ، وأن القدر المضبوط يزن ثمانية وخمسين ، كان هذا القدر زائدا عن الحديد المعهود إليهما حراسته ولا تصح مساءلتهم عن مصدره ، وقد دفع الطاعنان بأنهما كانا يجهلان أن الشركة من شركات القطاع العام ، وذكر أنهما يعملان خفيرين خصوصيين لدى المقاول حسن علام لحراسة مهمات العمارة السكنية التي يقوم بإنشائها في مركز أبوطشت بموجب عقد محدد المدة ينتهي بتسليم العمارة إلى الجهة الحكومية ، وأنهما يدفعان تأميناً ولا يستحقان معاشاً أسوة بالمستخدمين العموميين ، إلا أن المحكمة اكتفت بثبوت الصفة العامة للشركة ، ولم تحقق عليهما بهذه الصفة وبكونهما مستخدمين عموميين ، مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى ما محصله أن الطاعنين يعملان خفيرين لحراسة مهمات "شركة النصر للقاولات" وهي من شركات القطاع العام بعقد محدد المدة ينتهى بتسليم العمارة التي تقوم الشركة بإنشائها إلى الجهات الحكومية بعد تمامها. وأنهما باعا قدرا من الحديد المسلم إليهما لحراسته زنته "ثمانية وخمسون كيلو جرام" إلى الطاعن الثالث بثن بنحس، وحمله من المبنى السكنى إلى السيارة التي أعدها الطاعن المذكور وأوقفها عند العمارة في انتظار حمله حيث ضبطت الواقعة في حالة تلبس بمعرفة الشرطى المعين للحراسة، فحاول الطاعن الثالث أن يرشوه ونقده ثلاثة جنيهات وستين قرشا إلا أنه أبى إلا إقتياد الطاعنين إلى قسم الشرطة. ودلل الحكم على ملكية الشركة المجنى عليها للمال المختلس بما شهد به خفيها الذى حل محل الطاعنين في الحفارة من وجود أربع لفات من الحديد بالعمارة وما قاله كاتب الشركة من أنه قدر وزن الحديد الذى كان بالعمارة على وجه التقريب وأنه لم يخدمه سوى ثلاث لفات وأن الرابعة هى موضوع هذا الإختلاس وما اعترف به الطاعن الثالث من أنه اشترى اللغة المضبوطة من المتهم الأول وأنه عاين معه الحديد خلف العمارة السكنية، وما تضمنه كتاب شركة النصر العامة للقاولات من أنها تابعة للقطاع العام وأن هذين الخفيرين معينان لحراسة مهمات العمارة السكنية وبذلك ينحل الطعن في خصوص التشكيك في ملكية الشركة للحديد المضبوط إلى جدل موضوعي في الأدلة السائغة التي اقتنعت بها محكمة الموضوع مما لا يجوز مصادرتها فيه أو إثارتها لدى محكمة النقض. لما كان ذلك، وكانت جناية الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق متى كان المال المختلس مسالما إلى الموظف العمومى أو من في حكمه طبقا للمادتين ١١١ و ١١٩ من ذلك القانون بسبب وظيفته، وبأن يضيف الجانى مال الغير إلى ملكه وتجه نيته إلى إعتباره مملوكا له بأى فعل يكشف عن نيته في تملك هذا المال، وهو ما أثبتته الحكم في حق الطاعنين، وكان قانون العقوبات إذ عاقب بمقتضى هذه المادة الموظف العام أو من حكمه إذا اختلس شيئا مسلما إليه بحكم وظيفته، فقد دل على إتجاهه إلى التوسع في تحديد مدلول الموظف العام في جريمة الإختلاس وأراد - على ما مددته المادة ١١١ منه - معاقبة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا أو المنحقة بها حكما مهما تنوعت أشكالها

وأي كانت درجة الموظف أو من في حكمه في سلم الوظيفة وأيا كان نوع العمل المكلف به ، لا فرق بين الدائم وغير الدائم ، ولا بين ذى الحق في المعاش ومن لاحق له فيه . ولما كان البند السادس من هذه المادة المضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نص على أنه يعد في حكم الموظفين أعضاء مجلس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، فإن الطاعنين بحكم كونهما خفيين في شركة تابعة للقطاع العام المملوك للدولة يعدان في حكم الموظفين العموميين . لما كان ذلك وكانت صفة الجاني أو صفة الوظيفة بالمعنى الواسع الذى أخذ به قانون العقوبات هى الركن المفترض فى جنائية الإختلاس تقوم بقيامها فى المتصف بها ، ولا يشترط أن يثبت الحكم توافر العلم بها لدى الجاني كما يكون مستأهلا للعقاب ، اعتبارا بأن الشخص يعرف بالضرورة ما يتصف به من صفات . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعنين قيام صفة الوظيفة بهما وقت ارتكاب جريمة الإختلاس المسندة إليهما فهذا حسبه ليبرأ من دعوى القصور فى البيان ، وكان يبين فوق ذلك من الإطلاع على المفردات ، التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ، أن الطاعن الأول أقر فى تحقیقات النيابة أنه يعمل بالتبعية للمقاول الذى يعمل لدى الحكومة بعد أن أتمت شركته ، وأن الطاعن الثانى أقرباً أنه يعمل بالقطاع العام مع المقاول الذى يعمل أيضاً بهذا القطاع ، فإن ما تذرنا به من دعوى الجهل بالوظيفة لا يشهد له الواقع أو يسانده بل يكذبه بإقرارهما وتكون المحكمة فى حل إذا التفتت عنه لكونه ظاهر الفساد والبطلان .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثالث أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجناية الإختلاس قد شبه القصور فى التسيب ، ذلك بأنه أغفل استظهار علم الطاعن بالصفة الوظيفية للطاعنين الأول والثانى وكنه المسال المختلس باعتباره مالا عاما .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجنايتي الاشتراك في الإختلاس وعرض الرشوة على موظف عام ، وأعمل في حقه المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات للارتباط ، وكانت العقوبات الموقعة عليه وهي السجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ، ومصادرة مبلغ الرشوة داخلة في حدود العقوبات المقررة لجناية عرض الرشوة، والتي لم يثر الطاعن شيئاً بشأنها، فلا مصاحبة الطاعن فيما أثاره ، ولا وجه لما نعاه. لما كان ما تقدم، فإن الطعن المقدم من الطاعنين الثلاثة يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعاً.

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ،
وحسين صالح ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفة .

(١٣٩)

الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٣٨ القضائية

سلاح . عقوبة . ظروف مشددة . ظروف مخففة . نقض . " حالات
الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون " .

عدم جواز إضافة عقوبة الغرامة الى العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة
من المادة السادسة والعشرين من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، عند إعمال المادة
١٧ مقربات .

متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها عرض إلى صحيفة
حالة المتهم الجنائية التى تفيد سبق الحكم عليه فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٤
بالحبس لشروع فى مرفقة، وكانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المعدل فى فقرتها الثالثة تنص على أن تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا
كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة
ومن بينها الجريمة محل الاتهام من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب ، ج ، د ، هـ
من المادة السابعة التى تتناول الفقرة ج منها من حكم عليه بعقوبة جنائية
أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل فى جريمة من جرائم الاعتداء على النفس
أو المال ، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات قد أجازت عند استعمال
الرأفة أن تستبدل بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة
أو السجن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع على المتهم عقوبة الغرامة بالإضافة
إلى عقوبة السجن يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز نجع حمادى محافظة قنا : — حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن "فرد خرطوش" حالة كونه قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة شروع في سرقة وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١/١ و ٧/ج و ١/٢٦ — ٣ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ فقرر بذلك ومحكمة جنايات قنا قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة قرش ومصادرة السلاح . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ ...

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه دان المطعون ضده بجريمة إحراز سلاح نارى غير مششخن بغير ترخيص مع توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة ج من المادة السابعة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة خمسمائة قرش بعد أن طبق في حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات في حين أن العقوبة الواجبة التطبيق هي الأشغال الشاقة المؤبدة طبقا للمادة ٢٦ فقرة ثالثة من القانون المذكور ويجوز النزول بها طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات إلى عقوبة السجن دون عقوبة الغرامة .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده لأنه في يوم ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن "فرد خرطوش" حالة كونه قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة شروع في سرقة وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ١/١ و ٧/ج و ١/٢٦ — ٣ و ٣٠ من

القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به ، وقضت محكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه تطبيقا لهذه المواد والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسمائة قرش ومصادرة السلاح . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها عرض إلى صحيفة حالة المطعون ضده الجنائية التي تفيد سبق الحكم عليه في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بالحبس لشروع في سرقة ، وكانت المادة ٢٦ فقرة ثالثة من القانون سالف البيان تنص على أن تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة ومن بينها الجريمة محل الاتهام من الأشخاص المذكورين بالفقرات ب ، ج ، د ، هـ ، و من المادة السابعة التي تتناول الفقرة ج منها من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل في جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال ، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات قد أجازت عند استعمال الرأفة أن تستبدل بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع على المطعون ضده عقوبة الغرامة بالإضافة إلى عقوبة السجن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبة الغرامة .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد محفوظ ، ومضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين صالح ، ومحمود العمراوى ، ومحمود مطيفة .

(١٤٠)

الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) إستيلاء على أموال أميرية . دفع . ” الدفع ببطلان القبض والتفتيش ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مايوفوه ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب معيب ” . ملكية .

(١) استناد الحكم فيما استند إليه في الإدانة على ما أسفر عنه القبض والتفتيش دون أن يعرض للدفع ببطلاتهما رغم جوهريته . يعيبه بالقصور .

(ب) المنازعة في ملكية الشيء المدعى الاستيلاء عليه ، دفاع جوهرى . وجوب تعرض الحكم له وإلا كان قاصرا .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعرض لهذا الدفع ولم يرد عليه على الرغم من أنه اعتمد فيما اعتمد عليه في الإدانة على نتيجة التفتيش التي أسفرت عن ضبط موضوع الجريمة ، فإنه يكون قاصرا .

٢ — إذا كان الثابت أن المتهمين قد نازعا في ملكية المجنى عليها للمضبوطات ، غير أن الحكم لم يأبه لهذا الدفاع وأغفل التعرض له مع أنه دفاع جوهرى قد ينبئ عليه — لو صح — تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن ذلك مما يعيبه بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما في يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز أسوان محافظة أسوان : — باعتبارهما مستخدمين بشركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح إحدى شركات القطاع العام استوليا بغير حق بنية التملك على الجهازين المبيينين الوصف والقيمة بالأوراق والملوكين لهذه الشركة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١١١/٦ و ١١٣/١ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات أسوان قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة وتغريم كل منهما خمسمائة جنيه وبعزلهما من وظيفتهما . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعنين بجرعة الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لإحدى شركات القطاع العام ، قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعنين دفعا ببطلان إجراءات القبض والتفتيش لحصولهما بغير إذن من النيابة العامة إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الدفع ولم ترد عليه . كما أغفل الحكم الرد على دفاع جوهرى للطاعنين مؤداه أن سبب وجودهما بمكان الضبط هو تكليفهما من رئيسهما باصلاح الجهازين المضبوطين ، وأن هذين الجهازين غير مملوكين للشركة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين تمسكا في دفاعهما ببطلان إجراءات القبض والتفتيش لحصولهما بغير إذن من النيابة

العامة . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع ولم يرد عليه على الرغم من أنه اعتمد فيما اعتمد عليه في الإدانة على نتيجة التفتيش التي أسفرت عن ضبط الجهازين موضوع الجريمة فانه يكون قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطامنين قد نازعا في ملكية الشركة للضبوطات غير أن الحكم لم يأبه لهذا الدفاع وأغفل التعرض له مع أنه دفاع جوهري قد ينبني عليه — لو صح — تغيير وجه الرأي في الدوى فان ذلك مما يعيبه بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد صبرى ، ومحمد المنعم حمزاوى ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور
أحمد خلف .

(١٤١)

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) بناء . ” تنظيم أعمال البناء “ . جريمة . حكم . ” تسببه .
تسبب معيب “ . نقض . ” أحوال الطعن بالنقض . الخطأ
في تطبيق القانون “ .

(١) نطاق المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم وتوجيه
أعمال البناء ؟

(ب) لا إثم على فعل من تقصر موارده فتطيل مدة إقامته للبناء — دون
تحويل على القانون — بحيث لا تزيد قيمة ما يتم منها في السنة
على ألف جنيه .

١ — بين من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم
وتوجيه أعمال البناء أن المشرع قد قصد بإصداره الإشراف على نشاط أعمال
التشييد والبناء في البلاد ومراقبة استعمال المواد المحلية والمستوردة بما يتفق
مع الصالح العام وما تتخذه الحكومة في سبيل تصنيع البلاد وتوجيه الاستثمارات
إلى المشروعات الإنتاجية ، وأن القانون قد رأى عدم التعرض للباني والمنشآت
أو التعديلات أو الترميمات التي لا تزيد عن ألف جنيه نظرا لقلّة استخدام مثل
هذه الأعمال لمواد البناء الأساسية ذات الأهمية في مشروعات النهضة الإنتاجية
كما أنها تمس عددا كبيرا من الأفراد ذوى الدخل المحدود الذين تسعى الحكومة
جاهدة في تحسين مستوى معيشتهم ورفع قدرتهم الإنتاجية .

٢ — المستفاد من حظر المادة الرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ منح تراخيص للبناء أو التعديل أو الترميم تزيد قيمتها في مجموعها على ألف جنيه للمبنى الواحد في السنة الواحدة ومما تجرى عليه الدولة في تحديد قيمة ما يصرح بإقامته من أبنية طاما بعد عام فتزيد تلك القيمة تارة وتنقصها تارة أخرى وفقا لإحتياجات المشروعات الإنتاجية من مواد البناء — أن المشرع لا يؤثم فعل من تقصر موارده فتطيل مدة إقامته للبناء دون تحايل على القانون ، بحيث لا تزيد قيمة ما يتم منها في السنة الواحدة على ألف جنيه ، ومن ثم فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه حقق واقعة الدعوى فخلص إلى أن قيمة البناء الذي أقامه المتهم منذ صدور رخصة البناء من الجهة القائمة على أعمال التنظيم في ١٩٦٥/٣/٢٢ حتى تاريخ معاينة المبنى في سنة ١٩٦٧ لم تبلغ ألف جنيه ، فانه وقد انتهى على الرغم من ذلك إلى إدانته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١١ مايو سنة ١٩٦٥ بدائرة بندر الزقازيق محافظة الشرقية : (١) نفذ أعمالا بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم (٢) أقام بناء وأعمالا مخالفة للرسومات والمستندات والبيانات التي منح على أساسها الترخيص (٣) أقام بناء غير مطابق للأصول والمواصفات المبينة والشروط والقوانين (٤) أقام وعدل مبنى قائما داخل حدود المدينة وكلفت هذه الأعمال أزيد من ألف جنيه بغير الحصول على موافقة سابقة من اللجنة المختصة . وطلبت عقابه بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة الزقازيق الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم ١٤٢٠ ج وإلزامه بسداد ضعف رسم الترخيص فعارض وقضى في المعارضة بقبولها وفي الموضوع بالغاء الحكم الغيابي المعارض فيه فيما قضى به من تصحيح الأعمال المخالفة وتأيبه فيما عدا ذلك . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — بعد أن أحالت القضية إلى الخبير لمعاينة المنزل موضوع الدعوى لبيان تكاليفه الحقيقية قضت حضوريا

يقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم مبلغ ١٢٠٧ ج وإلزامه بسداد ضعف رسوم الترخيص . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إقامة وتعديل مبنى تكلف أزيد من ألف جنيه بغير الحصول على موافقة سابقة من اللجنة المختصة قد أخطأ في القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن "عبارة الأعمال المطلوب إجراؤها"، الواردة في المواد الأولى والثالثة والرابعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ هي الأعمال المطلوب إجراؤها في طلب الترخيص وأن البناء هو ما يقام بالفعل ويتم مخالفا للقانون ومن ثم فإنه لا يكون مخالفا لقرار اللجنة إذا استعاض صاحب البناء أعمالا بأعمال أو وسع رقعة المبنى ما دام هو لم يتجاوز التكاليف الإجمالية المخصص بها . كما أنه لا حاجة لموافقة اللجنة إذا كانت نتيجة الأعمال أقل من ألف جنيه أو إذا كانت تتم على فترات وكانت قيمة كل عملية في الترخيص أقل من ألف جنيه بشرط ألا تتعدد خلال السنة الواحدة وأخيرا فإن أحكام القانون لا تنطبق على الأعمال المعمارية - الخاصة بمحدودي الدخل - التي يقومون بها على فترات وترتبا على ذلك فإن الطاعن يرى أن الحكم أخطأ إذ لم يأخذ بدفاعه الذي مفاده أنه حصل على ترخيص بالبناء من السلطة القائمة على التنظيم بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٢ ولم يكن في حاجة لموافقة لجنة توجيه أعمال البناء لأن قيمة المبنى أقل من ألف جنيه ثم أقام غرفتين ومطبخ بغير ترخيص وأن قيمة جميع الأعمال التي تمت حتى مايو سنة ١٩٦٧ بما فيها تلك التي أقامها بدون ترخيص وفقا لما قدره الخبير الذي أخذت المحكمة بتقديره هي ٨٥٢ ج وقد أ طرح الحكم هذا الدفاع لأنه لم يظن إلى أحكام القانون السالفة الذكر قولا منه إن العبرة بقيمة الأعمال المطلوب إجراؤها، وفاته أن تلك الأعمال هي الأعمال المطلوب إجراؤها في طلب الترخيص مع أنه مسلم في الترخيص المعطى للطاعن من جهة التنظيم أن الأعمال المطلوبة لا تتجاوز ألف جنيه ولا تحتاج لموافقة اللجنة أما الغرفتان والمطبخ التي

بناها بلا ترخيص فمسلم أيضا أن قيمتها وقيمة باقي المبنى لم تتجاوز ٨٥٢ ج وبذلك يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن المحكمة الإستئنافية رأت تحقيقا لدفاع الطاعن في شأن قيمة التكاليف الحقيقية للمبنى ندب خبير لتقديرها وأن الخبير قام بالعمل الذي ندب له وقدم تقريره ثم ناقشته المحكمة فيه . كما ناقشت محور المحضر وخلصت إلى أنه قد ثبت أن الطاعن أقام البناء على مساحة ١٤٢ مترا وأنه سبق أن صدرت للطاعن رخصة برقم ١٨٤ لسنة ١٩٦٤ من الجهة القائمة على أعمال التنظيم ببناء غرفتين وصالة وحمام ثم قام ببناء غرفتين ومطبخ ومرحاض بغير ترخيص . وأن الطاعن لم يكن حتى معاينة الخبير التي جرت في سنة ١٩٦٧ قد استكمل بناء المنزل لأنه كان يتقصده حتى ذلك الحين البياض من الداخل والخارج والسلام وبلاط الأرضية وأربعة أبواب وبعض الأعمال الصحية ودورة وأن تكاليف بناء المتر المربع هي ٨,٥ ج وأن قيمة ما لم يستكمل من الأعمال هي ٣٣٢ ج وأنه على هذا الأساس تكون قيمة المبنى حين يكتمل ١٢٠٧ ج (١٤٢ متر \times ٨,٥ ج) وهو قيمة الغرامة التي دان بها الطاعن في الجريمة التي هي وحدها موضوع الطعن . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن القائم على أن العبرة في تقدير قيمة البناء هي بتكاليف ما استكماله فأطرحه على سند من أنه لا يستقيم مع نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ التي تقرر أن العبرة في تقدير قيمة البناء هي بالأعمال المطلوب إتمامها كما لا يستقيم أيضا مع حكمة التشريع وأنه لو سلمت المحكمة بدفاع الطاعن لتمكن كل مخالف من أن يوقف أعمال البناء ويطلب محاسبته على قيمة ما استكمل منها . لما كان ذلك وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء قد نصت في فقرتها الأولى على أنه ” فيما عدا المباني التي تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة يحظر في أي جهة من الجمهورية داخل حدود المدن أو خارجها إقامة أي مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الأعمال المطلوب إتمامها تزيد على ألف جنيه إلا بعد الحصول على موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وإجراءاتها قرار من وزير الإسكان والمرافق ” ثم نصت المادة الرابعة من القانون على أنه . ” يحظر على السلطة

القائمة على أعمال التنظيم منح تراخيص متعددة للبناء أو التعديل أو الترميم تزيد قيمتها في مجموعها على ألف جنيه للمبنى الواحد في السنة الواحدة إلا بعد حصول طالب الترخيص على موافقة اللجنة، وكان يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون سالف الذكر أن المشرع قد تغى بإصداره الإشراف على نشاط أعمال التشييد والبناء في البلاد ومراقبة استعمال المواد المحلية والمستوردة بما يتفق مع الصالح العام وما تتخذه الحكومة في سبيل تصنيع البلاد وتوجيه الاستثمارات إلى المشروعات الإنتاجية وأن القانون قد راعى عدم التعرض للمباني والمنشآت أو التعديلات أو الترميمات التي لا تزيد عن ألف جنيه نظرا لقلّة استخدام مثل هذه الأعمال لمواد البناء الأساسية ذات الأهمية في مشروعات النهضة الإنتاجية كما أنها تمس عددا كبيرا من الأفراد ذوي الدخل المحدود الذين تسعى الحكومة جاهدة في تحسين مستوى معيشتهم ورفع قدرتهم الإنتاجية. لما كان ذلك، وكان الاستفادة من حظر المادة الرابعة منح تراخيص للبناء أو التعديل أو الترميم تزيد قيمتها في مجموعها على ألف جنيه للمبنى الواحد في السنة الواحدة ومما تجرى عليه الدولة من تحديد قيمة ما يصرح بإقامته من أبنية عاما بعام فتزيد تلك القيمة تارة وتنقصها تارة أخرى وفقا لإحتياجات المشروعات الإنتاجية من مواد البناء، أن المشرع لا يؤثم فعل من تقصر موارده فتطيل مدة إقامته للبناء - دون تحايل على القانون - بحيث لا تبلغ قيمة ما يتم منه في السنة الواحدة عن ألف جنيه. لما كان ذلك، كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه حقق واقعة الدعوى نخلص إلى أن قيمة البناء الذي أقامه الطاعن منذ صدور رخصة البناء من الجهة القائمة على أعمال التنظيم في ١٩٦٥/٣/٢٢ حتى تاريخ معاينة المبنى في سنة ١٩٦٧ لم تبلغ ألف جنيه فإنه وقد انتهى على الرغم من ذلك إلى إدانة الطاعن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه تصحيح هذا الخطأ والحكم بمقتضى القانون وذلك عملا بالمادتين ١/٣٠ و ١/٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، ومؤدى هذا التصحيح هو اعتبار إقامة البناء - قبل الحصول على موافقة اللجنة - موضوع التهمة الرابعة فعلا غير مؤثم وتبرئة الطاعن منها وغنى عن البيان أن هذا القضاء لا يمس ما قضى به الحكم المطعون فيه بالنسبة لباقي الجرائم والتي لم تكن محلا للطعن.

جلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، ومضوية السادة المستشارين : عبد المنعم حمزوى ،
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور خليف .

(١٤٢)

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) سلاح . ظروف مشددة . عقوبة . تقض ” حالات الطعن بالنقض .
الخطأ فى تطبيق القانون “ .

حدد المشرع فى القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ،
٧٥ لسنة ١٩٥٨ الأحكام التى تعد ظرفا مشددا لجريمة إحراز السلاح .
سبق إدانة المتهم بجريمة إحراز مخدرات بقصد التعاطى ، لا يتدرج ضمن الأحكام
التي تعد ظرفا مشددا لجريمة إحراز الأسلحة النارية بغير ترخيص .

(ب) دفع . ” الدفع بشيوع التهمة “ . حكم . ” تسبيله . تسبيل غير
معيب “ .

قضاء الاداة . مفاده إطراح الدفع بشيوع التهمة .

١ — القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤
والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ فى شأن الأسلحة والمخدرات قد حدد الأحكام التى
تعد ظرفا مشددا لجريمة إحراز السلاح ومن بينها سبق الحكم على الجانى بعقوبة
مقيدة للحرية فى إتجار فى المخدرات ، فتخرج من عدادها الأحكام الصادرة فى
قضايا المخدرات لغير قصد الإتجار ، وإذ كان الثابت من مطالعة الحكم الصادر
فى الجناية التى أصرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الحكم إنما دان

الطامن بجريمة إحراز مخدرات بقصد التعاطي ، ومن ثم فهو لا يندرج ضمن الأحكام التي تعد ظروفا مشددا لجريمة إحراز الأسلحة النارية ويكون الحكم إذ أوقع على الطامن العقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع التي لا تستأهل من المحكمة ردا خاصا إذ في قضائها بإدانة المتهم إستنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ما يفيد إطراحها له .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطامن بأنه في يوم ١٩ يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز أسيوط محافظة أسيوط: حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا ” بندقية لي انفيلد “ حالة كونه عائدا سبق الحكم عليه في الجناية رقم ١٣٥ سنة ١٩٥٥ مركز أسيوط في جناية إتهجار مخدرات . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ١ و ٧ ج و ٢٦ / ٣ ، ٤ ، و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والجدول ٣ الملحق به . فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات أسيوط قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١ / ١ و ٧ ج و ٢٦ / ٢ - ٣ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبندب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح المضبوط . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . .. إلخ

المحكمة

حيث إن الطامن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة سلاح قارى بغير ترخيص حالة كونه قد سبق الحكم عليه في جناية إتهجار مخدرات قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الإستدلال ، ذلك بأنه لم يعن بالرد على دفاع

الطاعن القائم على شيوع التهمة المؤيد بالثابت في القضيتين رقمي ٢١٣٨ و ٢١٣٩ لسنة ١٩٦٣ إذ قضى بالبراءة في أولاهما وصدر في الثانية أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لشيوع التهمة . أما ما ذهب إليه الحكم من أن الطاعن كان يجلس وحده على المقعد الذي ضبط به السلاح الناري فإنه لا يسوغ به الرد على ذلك الدفاع . ومن ناحية أخرى فإن الحكم اعتمد في تطبيق الظرف المشدد في حق الطاعن على إقراره لسبق الحكم عليه بجريمة إحراز مخدرات بقصد الاتجار في حين أن الثابت بالأوراق أنه إنما حكم عليه بجريمة إحراز مخدر بقصد التعاطي مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى ومؤدى أقوال شاهدي الإثبات والتقرير الطبي الشرعي وهي الأدلة التي استند إليها في قضائه بإدانة الطاعن ، عرض لدفاع الطاعن الموضوعي ورد عليه في قوله ” وحيث إن المتهم - الطاعن - أنكر التهمة وطلب الدفاع عنه الحكم ببراءته على احتمال أن تكون البندقية قد وضعها شخص آخر غير المتهم على الدكة ولكن المحكمة لا تأخذ بهذا الدفاع إذ شهد الضابط في الجلسة أن أحدا لم يكن موجودا غير المتهم وبأن المتهم عند قدومه هو والشرطي السرى كان جالسا إلى جوار البندقية المضبوطة فلو أنها ليست له لا تأخذ أى إجراء للتخلص منها خاصة وأن المتهم سبق أن إتهم في قضايا سلاح من قبل كما يقول الدفاع عنه فهو على حرص من أمر نفسه “ لما كان ذلك ، وكان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع التي لا تستأهل من المحكمة ردا خاصا إذ في قضائها بإدانة الطاعن استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ما يفيد إطراحها له ومع ذلك فقد عرض الحكم إلى هذا الدفع ورد عليه - كما سلف البيان - ردا سائغا ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت توافر الظرف المشدد في حق الطاعن وأخذ بإقراره بسبق الحكم عليه في الجنابة رقم ٣٣٥ سنة ١٩٥٥ مركز أسيوط بجريمة إحراز مخدرات بقصد الاتجار . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - في شأن الأسلحة والذخائر - قد حدد الأحكام التي تعد ظرفا مشددا لجريمة إحراز السلاح ومن بينها سبق الحكم على

الجانى بعقوبة مقيدة للحرية فى اتجار فى المخدرات تخرج من حدادها الأحكام الصادرة فى قضايا المخدرات لغير قصد الإلتجار واذ كان الثابت من مطالعة الحكم الصادر فى الجناية ٣٣٥ سنة ١٩٥٥ مركز أسبوط - التى أمرت المحكمة بضمها تحة بقا لوجه الطعن - أن الحكم إنما دان الطاعن بجريمة إحرار مخدرات بقصد التعاطى ومن ثم فهو لا يندرج ضمن الأحكام التى تعد ظروفا مشددا لجريمة إحرار الأسلحة النارية ويكون الحكم اذ أوقع على الطاعن العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه وىوجب نقضه وتصحيحه بتوقيع العقوبة المقررة فى المادة ٢/٢٦ من القانون سالف الذكر وترى هذه المحكمة وهى تقدر العقوبة أن تراعى معنى الرأفة الذى أخذت به محكمة الموضوع فتستعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات وتقضى بحبس الطاعن ستة شهور مع الشغل بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقضى بها .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفه .

(١٤٣)

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٣٨ القضائية

(١) حكم . ” الحكم القطعى ” . ” ماهيته ” . قوة الأمر المقضى . إمانة
غلاء معيشة . عمل .

العبرة فى وصف الحكم هى بحقيقة ما قضى به . قضاء الحكم فى أسبابه بأن
العمال المعبنين بعد أول مارس سنة ١٩٥٠ لا يستحقون إمانة غلاء معيشة . قضاء قطعى .
أنسحاب حجية الأمر المقضى على أسباب الحكم باعتبارها مكلة لا طوقى .

(ب ، ج) عمل . إمانة غلاء معيشة . ” سريانها ” . أوامر عسكرية . نقض .
حالات الطعن بالانقض . ” الخطأ فى تطبيق القانون ” . ” الحكم
فى الطعن ” .

(ب) المادة الثالثة من الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ . سريان أحكامها
على جميع العمال الذين مبنوا بعد ٣٠ يونيه ١٩٤٢ .

(ج) قوانين العمل لا تلزم صاحب العمل بوضع كادر للملازات لعماله .
حق صاحب العمل فى اعتبار كل زيادة فى الأجر إمانة غلاء معيشة .
متى يتعين القضاء بالإحالة عند نقض الحكم ؟

(د) قانون . ” القانون الوقى ” .

متى يكون التشريع لفترة محددة ؟

١ — إن الحكم القطعى هو الذى يحسم النزاع فى موضوع الدعوى أو فى شق منه
والعبرة فى وصف الحكم بأنه تهيدى أو قطعى هى بحقيقة ما قضى به ، ولا مانع
م . (١١) . ج

من أن بعض المفضى به يكون فى الأسباب . ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة أول درجة بنذب خبير فى الدعوى أن ما نقله الحكم المطعون فيه عن أسباب هذا الحكم فى شأن العمال المعينين بعد أول مارس ١٩٥٠ يطابق ما جاء به ، وكانت هذه الأسباب قد قطعت فى أن العمال المعينين بعد هذا التاريخ ومن بينهم الطاعن لا يستحقون إعانة غلاء المعيشة باعتبار أن أجرهم يشمل إعانة الغلاء المقررة بالأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الذى عينوا بعد صدوره وهو آخر الأوامر العسكرية فى شأن إعانة الغلاء . ولما كان الحكم الذى يقرر أن أجر العامل يجب تحديده طبقا لمادة معينة من قانون معين يعتبر من قبيل الأحكام القطعية التى يمتنع على المحكمة إصدار حكم آخر بتعيين أساس آخر لتحديد الأجر ، وكان الحكم التهديدى قد حدد الطريقة التى يتعين على الخبير إتباعها على الوجه المتقدم فإنه يكون حكما قطعيا يمنع المحكمة من إتباع طريق آخر فى تحديد الأجر ولا يجوز لها من بعد العدول عما فصلت فيه ويجوز هذا الحكم حجية الأمر المفضى وتسحب هذه الحجية على أسبابه باعتبارها مكحلة للنطوق . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يستأنف هذا الحكم وبذلك صار نهائيا حائزا حجية الشيء المحكوم فيه كما سلف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالنسبة إلى الطاعن يكون متفقا وصحيحا القانون .

٢ — تسرى أحكام المادة الثالثة من الأمر العسكرى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الصادر من ٩ ديسمبر ١٩٤٢ على جميع العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو ١٩٤٢ سواء كان تاريخ تعيينهم سابقا أو لاحقا لتاريخ سريان هذا الأمر ونفاذه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى قصر تطبيق المادة الثالثة من الأمر العسكرى المشار إليه على العمال الذين عينوا قبل تاريخ العمل بهذا الأمر وأحقية كل من عين بعد ذلك فى إعانة غلاء المعيشة كاملة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

٣ — ليس فى قوانين العمل ما يلزم صاحب العمل بوضع كادر للعلاوات لعماله ومن حقه أن يعتبر كل زيادة فى الأجر إعانة غلاء وليست علاوة دورية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض اعتبار الزيادة فى الأجر إعانة غلاء

يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه .
ولما كان خطأ الحكم قد حجبته من بحث مدى توافر شروط تطبيق المادة ٣
من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ في أجور المدعين بالحقوق المدنية
وعن تحديد الزيادة التي طرأت على أجورهم فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أن التشريع الصادر لفترة محددة ينبغي
أن يتضمن تحديدا صريحا لها ، فلا يكفي أن يكون التحديد ضمنا مستفادا من
ظروف وضع التشريع وملابساته .

الوقائع

أقام المدعون بالحقوق المدنية هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة
حابدين الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في خلال المدة من أول مارس سنة ١٩٥٠
إلى تاريخ رفع الدعوى بدائرة قسم حابدين : خالف أحكام الأمرين العسكريين
رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ و ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إعانة غلاء المعيشة وطلبوا
معاقبته بالمادتين ٧ و ٨ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والمادة ٧
من الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وإلزامه أن يدفع إليهم مبلغ قرش صاغ ثم عداوا
طلباتهم إلى مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة
قضت حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بنائب مكتب خبراء وزارة
العدل للاطلاع على الأوراق ... وبيان ما إذا كان المتهم قد أخطأهم كامل
ما يستحقونه من إعانة غلاء معيشة فترة عملهم تطبيقا للأوامر العسكرية الصادرة
بتقريرها وزيادتها وما قد يستحقه كل منهم قبله من فروقها طول هذه المدة ...
إلى آخر ما جاء بهذا المنطوق وقد أورد الحكم المذكور في أسبابه بعدم أحقية
العمال الذين عينوا بعد ١/٣/١٩٥٠ إعانة غلاء المعيشة ثم قضت حضوريا
(أولا) بتغريم المتهم خمسة جنيات عن كل عامل من المدعين بالحق
المدنى عدا الخامس والحادى والعشرين وألزمته أن يدفع لكل منهم
فروق إعانة غلاء المعيشة المستحقة (ثانيا) أن يؤدي إلى المدعين عدا
الخامس والحادى والعشرين مبلغ ٤١ ج تعويضا مؤقتا ومصاريف الدعوى المدنية

ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — وبعد أن دفع الحاضر عن المتهم (أولا) بعدم جواز الاستئناف (ثانيا) بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها (ثالثا) بتقادم حق المدعين بخمس سنوات — قضت حضوريا في الدفع الأول برفضه وبقبول الاستئناف شكلا ثم قضت في موضوع الاستئناف (أولا) في الدعوى الجنائية (١) بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم خمسة جنديات دون تعدد العقوبة (ب) بقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالنسبة إلى المدعين الثالث والرابع والسادس والسابع والتاسع والعاشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسابع عشر والواحد والعشرين وبإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه بالنسبة إليهم (ثانيا) في الدعوى المدنية ١ — بقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالنسبة إلى المدعين سالفى الذكر ورفض دعواهم المدنية وألزمهم بمصاريفها عن الدرجتين . ٢ — بقبول دفع المتهم بتقادم حق المدعين بخمس سنوات وبتعديل المبلغ المحكوم به بالنسبة إلى المدعين الأول والثاني والثامن والحادي عشر والسادس عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعشرين وألزمهم المصاريف عن الفروق المحكوم بها لكل منهم . ٣ — تأييد الحكم بالنسبة لما قضى به بالنسبة إلى المدعى الخامس في الدعويين . ٤ — تعديل التعويض المحكوم به إلى ثلاثين جنيتها بالتساوى بين الثمانية عمال المحكوم لهم ورفض دعوى التعويض للآخرين مع المقاصة في أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض كما طعن فيه المدعى بالحق المدني ... الخ

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن المحكوم عليه على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بمخالفة الأمرين العسكريين رقمي ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ و ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن إحانة الغلاء المعيشة قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، ذلك بأن الطاعن قد تمسك في دفاعه بوجوب احتساب إحانة الغلاء للمدعين بالحقوق المدنية على أساس نص الفئات الميمنة بالأوامر العسكرية المقررة لها لأنهم عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ وذلك تطبيقا للمادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢

والمادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ والفقرة العاشرة من البيان التفسيري للأمر الأخير باعتبار أنه قد روعي في تحديد أجورهم حالة غلاء المعيشة ولأن ما يتقاضونه من أجر لا يقل عما يمنح لأمثالهم في العمل غير أن الحكم أطرح هذا الدفاع مقررًا أنه لتطبيق المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ يجب أن يكون العامل قد عين بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ وقبل أول ديسمبر سنة ١٩٤٢ أما من التحقق من العمال بالعمل بعد صدور الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ فلا يحق لرب العمل منحهم نصف الإعانة وهذا الذي ذهب إليه الحكم يخالف نص المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والأوامر العسكرية اللاحقة له والبيان التفسيري للأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وهي صريحة في استمرار مريان تطبيق هذه المادة بصورة مطلقة ولم تفرق بين من عينوا قبل صدور الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ ومن عينوا بعده ، كما تمسك الطاعن أيضا في دفاعه بوجوب احتساب العلاوات غير محدودة التسمية التي سبق منحها إلى المدعين بالحقوق المدنية ضمن إعانة غلاء المعيشة وذلك تطبيقا للمادة الخامسة من البيان التفسيري المرافق للأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ باعتبار أنه لا يوجد ثمة اتفاق يلزمه بمنح هذه العلاوات وهي ترفع إعانة الغلاء التي حصل عليها المطعون ضدهم إلى فئات إعانة الغلاء الكاملة إلا أن الحكم أطرح هذا الدفاع إمتنادا إلى أن الطاعن وقد أوفى بتلك العلاوات مع أنها ليست إعانة غلاء فليس له أن يصرفها غير هذا المصرف بعد ذلك عملا بالمادتين ٣٤٤ و ٣٤٥ من القانون المدني بشأن الوفاء بالديون عند تعددها وهو تطبيق خاطيء للقانون لأن العلاوة غير محدودة التسمية لم تكن أصلا دينا على الطاعن بل محض تبرع ولا تدخل بهذه المثابة في نطاق تطبيق هاتين المادتين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين وقائع الدعوى بقوله إنها تحصل في أن المدعين بالحقوق المدنية أقاموها بالطريق المباشر بصحيفة معلنة ١٩٥٦/٧/٣١ قالوا فيها أن الثلاثة عشر الأولين منهم يعملون في الدار الصحفية التي يملكها المتهم وأن الباقين كانوا يعملون في خدمته حتى حولوا إلى جريدة الجمهورية اعتبارا من ١٩٥٣/٩/١ وأن المتهم دأب على مخالفة الأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بحرمانهم من إعانة الغلاء التي يستحقونها طبقا لذلك الأمر بتطبيق

المادة ٣ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والتي تقضى بحقه في أن يمنح عماله نصف إعانة الغلاء المقررة بشروط وردت فيها في حين أن شروط انطباق تلك المادة غير متوافرة بالنسبة لهم الأمر الذي يكون معه المتهم قد خالف نص المادة ٧ من الأمر ٩٩ لسنة ١٩٥٠ والمادتين ٧ و ٨ من الأمر ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ واتهموا إلى طلب عقاب المتهم بالمواد المذكورة وإلزامه بأن يؤدي لهم قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت وفروق إعانة الغلاء المستحقة لهم ابتداء من أول مارس سنة ١٩٥٠ والفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد ثم تنازلوا عن طلب الفوائد بجلسة ١٩٥٧/٣/١٣ وعدلوا طلب التعويض المؤقت إلى ٥١ ج وبجلسة ١٩٥٩/١/١٣ حكمت محكمة الدرجة الأولى بنبذ مكتب خبراء وزارة العدل للاطلاع على الأوراق وما يرى الإطلاع عليه من مستندات وسماع من يرى لزوم سماعه من الشهود بغير تعيين لبيان ما إذا كان المتهم قد أعطاهم كامل ما يستحقون من إعانة غلاء المعيشة مدة عملهم لديه طبقا للأوامر العسكرية الصادرة بتقريرها وبزيادتها وما قد يستحق كل منهم قبله من فروقها طوال مدة النزاع . وقد أودع الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أحقية كل من المدعين عدا الخامس للبالغ الموضحة به الذي حكمت به لكل منهم محكمة الدرجة الأولى فضلا عن الغرامة والتعويض “ لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه فيما قضى به من إدانة الطاعن وإلزامه بالتعويض قد أسس قضاءه على ما انتهى إليه الحكم الصادر من محكمة أول درجة بنبذ خبير في الدعوى في خصوص تفسيره للمادة ٣ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ ، وكان هذا الحكم الأخير قد عرض لتطبيق المادة المذكورة بقوله ” وحيث إن التطبيق الصحيح لأحكام المادة ٣ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والتي أشارت إليها المادة — من البيان التفسيري الملحق بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ هو أن العمال الذين عينوا في الفترة من ١٩٤١/٦/٣٠ إلى ١٩٤٢/١٢/١ تاريخ العمل بالأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ يستحقون نصف إعانة غلاء المعيشة المقررة بمقتضاه إذا تبين أنه روعي في تحديد أجورهم حالة غلاء المعيشة وعلى ألا يقل ما يمنحونه من أجر وإعانة غلاء عما يمنح لأمثالهم في نفس العمل فإذا لم يتوفر هذان الشرطان يستحقون هذه الفئات كاملة ثم تندرج نصف إعانة الغلاء أو إعانة الغلاء كاملة طبقا للأوامر العسكرية التالية وحالتهم الاجتماعية . أما العمال الذين عينوا بعد

١٩٤٢/١٢/١ تاريخ العمل بالأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ وهو أول إعانة غلاء المعيشة أو بعد ١٩٤٣/١٢/١ تاريخ العمل بالأمر العسكري رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٣ ثاني هذه الأوامر أو بعد ١٩٤٤/١٢/١ تاريخ العمل بالأمر العسكري رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ ثالث هذه الأوامر أو بعد ١٩٥٠/٣/١ تاريخ العمل بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ رابع هذه الأوامر فإن ما استقر القضاء عليه بالنسبة لهم هو أن المفروض قانونا أن كل عامل معين في تاريخ معين بعد ١٩٤٢/١٢/١ هو أن أجره يشمل إعانة غلاء المعيشة المقررة بمقتضى الأمر العسكري الذي ألحق بالعمل بعد صدوره وإلى ذلك يتعين زيادة إعانة غلاء المعيشة الكاملة المقررة لكل منهم إلى النسبة المقررة بالأمر العسكري التالي كاملة طبقا لهم وحالتهم الاجتماعية وذلك بزيادة الإعانة ذاتها إذا كان الأجر مفصلا إلى أجر أساسي وإعانة غلاء المعيشة أو باعتباره شاملا لها كاملة وبزيادتها وحدها على النحو الموضح بالمادة ٣ من البيان التفسيري الملحق بالأمر العسكري رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ "كما عرض الحكم المطعون فيه لدفاع الطاعن بشأن تطبيق المادة ٣ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ ورد عليه بقوله "ومن حيث إنه بالنسبة لمجادلة المتهم في مدى تطبيق المادة ٣ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ فقد ردت عليه المحكمة تفصيلا في الدعوى المماثلة المشار إليها بما توجزه في أنه مهما كان مجال تطبيق هذه المادة فإن المادة ٢ من الأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ والمادة ٢ من البيان التفسيري الصادر بشأنه قد وضعت مبدأ مضمونه أنه إذا كان الأجر الأساسي للعمال موضعيا بالكشوف فإن العلاوة تعطى بالفئة الجديدة التي أوردتها هذا الأمر على أساس اعتباره أجرا أساسيا تمنح بعده العلاوة بفئتها الجديدة أما إن لم يكن الأجر في الكشف موضعيا به الأجر الأساسي وعلاوة الغلاء فيفترض فيه أنه يجمعهما بما يتعين معه إستبعاد قيمة العلاوة بفئة الأمر العسكري ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ السابق للأمر ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ثم احتساب العلاوة على أساس من المرتب الأساسي بالفئة الواردة بالأمر ٩٩ لسنة ١٩٥٠ " ولما كان الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الصادر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٢ نص في ديباجته على "أن أحكامه صدرت نظرا لارتفاع نفقات المعيشة تبعا لزيادة أسعار الحاجات الضرورية وما تتطلبه من ضرورة توفير مورد للعامل لمواجهة هذه الحالة بحيث توفر له القدر اللازم

للعيشة في أدنى الحدود المستطاعة " كما نص في المادة الأولى منه على أنه "يجب على أصحاب المحال الصناعية والتجارية أن يصرفوا للعمال الذين يشتغلون في هذه المحال إعانة غلاء المعيشة فوق مرتباتهم أو أجورهم بحيث لا تقل عن الفئات التي قررتها الحكومة لموظفيها وعمالها والمبين بالجدول المرافق لهذا الأمر " ونص في المادة الثانية على أنه " يتخذ أساسا لتحديد العلاوة الأجر الذي يتناوله العامل وقت صدور هذا الأمر ويدخل في حساب الأجر ما يكون قد منح له بصفة علاوة عادية ولكنه لا يشمل ما منح للعامل بصفة علاوة غلاء " ونص في المادة الثالثة على أنه " يمنح العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ إعانة غلاء المعيشة على أساس نصف الفئات المقررة بهذا الأمر إذا تبين أنه قد روعي في تحديد أجورهم حالة غلاء المعيشة على ألا يقل ما يمنحونه من أجر وإعانة غلاء عما يمنح لأمثالهم في نفس العمل " وكانت المادة الثالثة من هذا الأمر بنصها المتقدم إنما تسرى على جميع العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤١ سواء كان تاريخ تعيينهم سابقا أو لاحقا لتاريخ مريان هذا الأمر ونفاذه للأسباب الآتية : (أولا) أن مؤدى القول بأن هذه المادة لا تعالج إلا الحالات السابقة على نفاذ هذا الأمر والتي جاءت تالية لآخر يونيو سنة ١٩٤١ إن يكون هذا الأمر قد تضمن تشريعا صادرا لفترة محددة وهو ما يتناقض مع ما هو مقرر من أن التشريع الصادر لفترة محددة ينبغي أن يتضمن تحديدا صريحا لها فلا يكفي أن يكون التحديد ضمنا مستفادا من ظروف وضع التشريع وملازماته وقد جرى قضاء محكمة النقض على هذا النظر وذلك بالنسبة إلى الأوامر العسكرية التي تصدر لمناسبة الأحكام العرفية فعدها غير محددة المدة ولا جائزا لإبطال العمل بها إلا بناء على قانون يصدر بإلغائها وكذلك الشأن في قوانين التسعيرة والقوانين والقرارات التمويئية فاعتبرها غير محددة المدة ما لم تتضمن تحديدا صريحا لها ، وإذ كان الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ قد خلا مما يدل على أنه محدد المدة فإنه يندرج تحت هذا الحكم (ثانيا) أنه لم يصدر قانون بإلغاء المادة الثالثة من الأمر ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ بل على العكس من ذلك صدرت الأوامر ٥٤٨ في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ و ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ و ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وقد تضمنت ديباجتها ديباجة الأمر ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ نفسها ونص في كل من تلك الأوامر على مريان الأحكام الأخرى في الأمر ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ والتي لا تتعارض

مع قصور كل من هذه الأوامر . (ثالثاً) أن البيان المفسر للأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ والذي تقدمت به الحكومة أمام اللجنة المالية بمجلس الشيوخ واعتبرته بياناً تفسيرياً ملزماً قرر في ديباجته " أنه يراعى في تفسير الأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص بزيادة إعانة غلاء المعيشة لموظفي ومستخدمى وعمال المحال الصناعية والمحال التجارية القواعد الآتية ... " ثم ذكر البيان تحت البند العاشر نص الأمر العسكري الجديد في المادة السابعة منه على سريان بعض الأحكام المقررة في الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ ومن بينها المادة الثالثة (ثم أورد نصها) وبناء على ذلك يكون لأصحاب الأعمال حق تطبيق المادة المذكورة متى توافرت أركانها وشروطها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى قصر تطبيق المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ على العمال الذين عينوا قبل تاريخ العمل بهذا الأمر وأحقية كل من عين بعد ذلك في إعانة غلاء المعيشة كاملة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بوجوب احتساب الزيادات في الأجر التي منحها للدعين بالحق المدني ضمن إعانة غلاء المعيشة وأطرحه بقوله " ومن حيث إن دفع المتهم باحتساب الزيادات التي صرفها للدعين بالحق المدني على أنها إعانات غلاء وليست علاوات أخرى فإنه في غير محله فإنه وقد — أوفاهما على أنها ليست إعانات غلاء فليس له بعد ذلك أن يصرفها إلى غير ما وجهها له إذ حقه في تعيين الدين الذي يوفيه إنما يكون وقت الوفاء لا بعده عملاً بالمادتين ٣٤٤ و٣٤٥ من القانون المدني " ولما كانت قوانين العمل ليس فيها ما يلزم صاحب العمل بوضع كادر للعلاوات لعماله ومن حقه أن يعتبر كل زيادة في الأجر إعانة غلاء وليست علاوة دورية فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض اعتبار الزيادة في الأجر إعانة غلاء يكون قد أخطأ أيضاً في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه . ولما كان خطأ الحكم قد حجب عن بحث مدى توافر شروط تطبيق المادة ٣ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ في أجور المدعين بالحقوق المدنية وعن تحديد الزيادة التي طرأت على أجورهم فإنه يشين أن يكون مع النقض الإحالة وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة إليه قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق ، ذلك بأنه قد استند في قضائه إلى أن الطاعن لم يستأنف الحكم التمهيدى الصادر من محكمة أول درجة بنذب خير في الدعوى وهذا يخالف نص المادة ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بأنه لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى إستئناف الأحكام التحضيرية والتمهيدية الصادرة في مسائل فرعية ويترتب حتما على إستئناف الحكم الصادر في الموضوع إستئناف هذه الأحكام وما تنص عليه المادة ٢٦٦ من هذا القانون من أنه يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة به أما ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الحكم التمهيدى الصادر من محكمة أول درجة قد قضى بعدم أحقية الطاعن وزملائه لفروق إمانة الغلاء فلا سند له من الأوراق إذ لم يقض الحكم بذلك بل كلف مكتب الخبراء بحث حالات المدعين بالحقوق المدنية واحتساب ما قد يكون مستحقا لكل منهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض للدفع المقدم من الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة إلى العمال المعينين في ظل الأمر العسكرى ٩٩ لسنة ١٩٥٠ إستنادا إلى أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بنذب خير في الدعوى هو حكم قطعى في شأنهم بقوله ” من حيث إنه عن دفع المتهم بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للعمال المعينين في ظل الأمر العسكرى ٩٩ لسنة ١٩٥٠ إستنادا إلى قطعية الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بتاريخ ١٩٥٩/١/٦ بنذب خير في الدعوى فإنه في محله ، ذلك أنه وإن وصف هذا الحكم بأنه تمهيدى باعتباره قد انتدب خبيرا في الدعوى قبل الفصل في موضوعها إلا أنه وإن جاء منطوق الحكم غير قاطع في شأن أحقية هؤلاء العمال (المعينين بعد ١٩٥٠/٣/١ تاريخ سريان الأمر ٩٩ لسنة ١٩٥٠) إلا أن أسبابه قد قطعت في شأن أحقيتهم وبالأدق عدم أحقيتهم في العلاوة المطالب بها إذ جاء في أسبابه ” وأما العمال الذين عينوا بعد ١٩٤٢/١٢/١ تاريخ العمل بالأمر العسكرى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ وهو أول أمر إمانة غلاء المعيشة أو بعد ١٩٦٣/١٢/١ تاريخ العمل بالأمر ٤٥١

لسنة ١٩٤٣ ثان هذه الأوامر أو بعد ١٩٤٤/١٢/١ تاريخ العمل بالأمر العسكري رقم ٥٤٨ لسنة ١٩٤٤ ثالث هذه الأوامر أو بعد ١٩٥٠/٣/١ تاريخ العمل بالأمر العسكري ٩٩ لسنة ١٩٥٠ رابع هذه الأوامر فإن ما استقر عليه القضاء بالنسبة لهم هو أن المفروض قانونا أن كل عامل معين بعد ١٩٤٢/١٢/١ هو أن أجره شمل إعانة غلاء المعيشة المقررة بمقتضى الأمر العسكري الذي ألحق بالعمل بعد صدوره " بما يفهم منه أن من عين من العمال بعد ١٩٥٠/٣/١ فإنه لا يستحق إعانة غلاء باعتبار أن أجره يشملها . ولما كان ماتقدم ، وكان المستقر عليه فقها وقضاء أنه وإن كان الأصل أن قوة الشيء المحكوم فيه وإن كانت لا تثبت إلا لمنطوق الحكم إلا أنها أيضا تشمل ما اتصل به اتصالا وثيقا من الأسباب . وبناء على ماتقدم يكون حكم محكمة الدرجة الأولى الصادر في ١٩٥٩/١/٦ قد قطع في عدم أحقية العمال المعيّنين بعد ١٩٥٠/٣/١ ولا مبرر بوصفه بأنه تمهيدى (قبل الفصل في الموضوع) إذ العبرة بحقيقة الحكم لا بما وصف به . ومن حيث أن الحكم القطعى هو الحكم الذى يحسم النزاع فى موضوع الدعوى أو فى شق منه أو فى مسألة متفرعة عنه سواء تعلقت هذه المسألة بالقانون أو بالوقائع ومن ثم يكون الحكم المذكور قطعيا وإذ لم يستأنفه المدعون فى الميعاد فإنه يكون قد أصبح نهائيا حائزا قوة الشيء المحكوم به ويكون دفع المتهم فى محله " . لما كان ذلك ، وكان الحكم القطعى هو الذى يحسم النزاع فى موضوع الدعوى أو فى شق منه والعبرة فى وصف الحكم بأنه تمهيدى أو قطعى هى بحقيقة ما قضى به ولا مانع من أن بعض المقضى به يكون فى الأسباب ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٥٩ بنذب خيرى الدعوى أن ما نقله الحكم المطعون فيه عن أسباب هذا الحكم فى شأن العمال المعيّنين بعد ١٩٥٠/٣/١ يطابق ما جاء به ، وكانت هذه الأسباب قد قطعت فى أن العمال المعيّنين بعد هذا التاريخ ومن بينهم الطاعن لا يستحقون إعانة غلاء المعيشة باعتبار أن أجرهم يشمل إعانة الغلاء المقررة بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ الذى عينوا بعد صدوره وهو آخر الأوامر العسكرية فى شأن إعانة الغلاء . ولما كان الحكم الذى يقرر أن أجر العامل يجب تحديده طبقا لمادة معينة من قانون معين يعتبر من قبيل الأحكام القطعية التى يمتنع على

المحكمة إصدار حكم آخر بتعيين أساس آخر لتحديد الأجر وكان الحكم التمهيدى قد حدد الطريقة التى يتعين على الخبير اتباعها على الوجه المتقدم فإنه يكون حكما قطعيا يمنع المحكمة من اتباع طريق آخر فى تحديد الأجر ولا يجوز لها من بعد العدول عما فصلت فيه ويجوز هذا الحكم حجية الأمر المقضى وتنسحب هذه الحجية على أسبابه باعتبارها مكملة للنطوق ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يستأنف هذا الحكم وبذلك صار نهائيا حائزا حجية الشيء المحكوم فيه كما سلف . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالنسبة إلى الطاعن يكون متفقا وصحيحا القانون ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا وإلزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حزاوى ،
ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

(١٤٤)

الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) تفتيش . ” إذن التفتيش . إصداره “ . دفع . ” الدفع ببطلان
التفتيش “ . حكم . ” تسليبه . تسليب معيب “ .
مواد مخدرة .

- (أ) إذن التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق . شروط إصداره .
(ب) تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش أمر
موكول إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع .
دفع المتهم ببطلان هذا الإجراء . على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع
الجوهري وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض بأسباب سائقة . مثال
لتسليب معيب .

١ — الأصل فى القانون أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق
لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة ” جنائية أو جنحة “ واقعة بالفعل وترجحت
نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحركة مسكنه
أو لحرية الشخصية .

٢ — من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن
بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة
الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على

المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع الجوهري وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض وذلك بأسباب سائغة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات على القول بأن ضبط المخدر في حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة ، وهو ما لا يصلح ردا على هذا الدفع ، ذلك بأن ضبط المخدر إنما هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى إصدار الإذن بالتفتيش بل إنه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش فلا يصح أن يتخذ منه دليلا على جدية التحريات السابقة عليه لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبقا بتحريات جدية يرجع معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه ، مما كان يقتضي من المحكمة — حتى يستقيم ردها على الدفع — أن تبدى رأيها في عناصر التحريات السابقة على الإذن — دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه — وأن تقول كلمتها في كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ إصدار الإذن من سلطة التحقيق ، أما وهي لم تفعل فإن حكما يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر حكم ببراءته بأنهما في يوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة بندر دمياط محافظة دمياط : حازا بقصد الاتجار جوهرا مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا لمواد الاتهام ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات دمياط قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق بمعاقبية المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنتين وتغريمه ألف جنيه ومصادرة الجواهر المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحرار جوهر مخدر بقصد التعاطي قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها إلا أن الحكم رد على هذا الدفع برد غير سائق مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية تحريات الضابط التي بنى عليها الإذن ، وقد رد الحكم على هذا الدفع في قوله ” إنه بالنسبة للتهمة الثانية — الطاعن — فإن ما قاله الدفاع عنه بأن التحريات التي أجراها الضابط غير جدية مردود بأنه مما يقطع بجدية التحريات التي قام بها الضابط والتي بموجبها حصل على إذن التفتيش من النيابة أن تفتيش المتهم المذكور قد أسفر عن ضبط المخدرات المضبوطة مع المتهم “ . ومفاد ما تقدم أن المحكمة أسست اقتناعها بجدية التحريات التي بنى عليها الإذن على مجرد ضبط المخدر في حيازة الطاعن أثناء تفتيشه . لما كان ذلك ، وكان الأصل في القانون أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة ” جنائية أو جنحة “ واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض وذلك بأسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات على القول بأن ضبط المخدر في حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة ، وهو ما لا يصلح ردا على هذا الدفع ، ذلك بأن ضبط المخدر إنما هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى إصدار الإذن بالتفتيش بل إنه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش فلا يصح أن يتخذ منه دليلا على جدية

التحريرات السابقة عليه لأن شرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبوقا بتحريرات
جدية يرجح معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه ، مما كان يقتضى من المحكمة —
حتى يستقيم ردها على الدفع — أن تبدى رأيها فى عناصر التحريات السابقة على
الإذن — دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه — وأن تقول كلمتها فى كفايتها
أو عدم كفايتها لتسويغ إصدار الإذن من سلطة التحقيق ، أما وهى لم تفعل
فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال . لما كان ما تقدم ،
فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره
الطاعن فى أسباب طعنه .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

(١٤٥)

الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٨ القضائية

دعوى جنائية . " تحريكها " . " قبولها " . وصف التهمة . تصد . محكمة
الجنايات . " حقها فى التصدى " . أمر الإحالة . جريمة . ارتباط .
خطف .

تعديل وصف التهمة . حدوده ؟

تعرض المحكمة لواقعة جديدة مختلفة منها أساسا لاداة التهم بجريمة لم ترفع عنها الدعوى
الجنائية ولا تنص بما ورد فى أمر الإحالة اتصالا لا يقبل التجزئة . غير جائز . مباشرة محكمة
الجنايات حقها فى التصدى ، عدم مجاوزته إلى الفصل فى موضوع ما تعدت له من وقائع .
المادة ١١ إجراءات .

إذا كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم وقوع الجريمتين الواردتين فى أمر الإحالة
من الطاعن ودانته بجريمة أخرى وقعت على مجنى عليه آخر وهى الشروع فى ابتزاز
مال بطريق التهديد من والد المجنى عليه ، فإن هذا الذى أجرته المحكمة لا يعد
مجرد تعديل فى التهمة مما تملك إجراءه بعد لفت نظر الدفاع إليه ، بل هو فى حقيقته
قضاء بالإدانة فى واقعة مختلفة من واقعة الدعوى المطروحة وتستقل عنها
فى عناصرها وأركانها ، وقد جرى النشاط الإجرامى فيها فى تاريخ تال على حصولها
وقد سبقت الواقعة المكونة لهذا النشاط كدليل على ارتكاب الطاعن للجريمتين
اللتين أقيمت عنهما الدعوى الجنائية ، ولم تكن واردة فى أمر الإحالة وليست
متصلة بما ورد فيه اتصالا لا يقبل التجزئة أو الانقسام ، ومن ثم فإنه ما كان

يجوز للمحكمة بعد أن خلصت إلى ما انتهت إليه أن تتعرض إلى الواقعة الجديدة فتتخذ منها أساساً لإدانة الطاعن بجريمة لم ترفع عنها الدعوى الجنائية ، بل غاية ما كانت تملكه في شأنها إن أرادت هو أن تعمل حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية دون أن يتجاوز ذلك إلى الفصل في موضوع تلك الواقعة ، وإذ كان ما تقدم ، فإن الدعوى الجنائية عن هذه الواقعة الجديدة تكون غير مقبولة بحالتها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأنهما في خلال الفترة من ٥ يونيو سنة ١٩٦٦ حتى ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز منيا القمح محافظة الشرقية : (أولاً) خطفاً الطفل عماد محمد إسماعيل الذي لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بغير تحايل ولا إكراه . (ثانياً) اشتراكاً مع مجهول بطريق الاتفاق والتخريض والمساعدة في قتل المجنى عليه سالف الذكر عمداً مع سبق الإصرار بأن حرضاه واتفقا معه على ارتكاب تلك الجريمة وقاما بتسليمه إليه فعقد العزم على قتله وأعد لذلك آلة حادة فصل بها رأس المجنى عليه من جسده قاصداً من ذلك إزهاق روحه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته فتمت الجريمة بناء على ذلك التخريض والاتفاق والمساعدة . وطلبت من مستشار الاحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٢٨٩ من قانون العقوبات فقرر بذلك ومحكمة جنايات الزقازيق عدلت وصف التهمة إلى أن المتهمين اشتراكاً مع مجهول بطريق الاتفاق والتخريض والمساعدة في قتل الطفل عماد محمد إسماعيل بأن اتفقا معه وحرضاه على ذلك وسالما الطفل المذكور إليه بقصد قتله فعمد الأخير إلى فصل رأسه عن جسده بآلة حادة قاصداً من ذلك إزهاق روحه والقضاء عليه وقد تمت جريمة القتل المذكورة بناء على ذلك الاتفاق والتخريض وتلك المساعدة وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالفى الذكر خطفاً الطفل المذكور الذي لم يبلغ عمره ست عشرة سنة كاملة

بغير تحايل ولا إكراه وقضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢/٢٣٤ و ١/٢٨٩ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة عما نسب إليهما . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه (أولا) بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعن الأول شكلا (ثانيا) قبول الطعن المقدم من الطاعن الثاني شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إليه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات الزقازيق لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . والمحكمة المذكورة سمعت الدعوى — من جديد — وقضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٢/٣٢٦ من قانون العقوبات بمعاينة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وذلك على اعتبار أنه بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٦٦ في الزمان والمكان سالف الذكر شرع في الحصول بطريق التهديد على إعطائه مبلغا من النقود من محمد إسماعيل محمد سليم وخاب أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادته فيه وهو عدم تمكن المذكور من الوفاء بالمبلغ المطلوب . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الشروع في الحصول على مبلغ من النقود بطريق التهديد قد اعتراه بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة عدلت وصف التهمة من جنائية اشتراك في قتل عمد وخطف إلى شروع في جنحة الحصول على مال بطريق التهديد ودانته على أساس ذلك دون أن تلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن أمر الإحالة قد بين فيه على وجه التحديد الفعل الجنائي المستند إلى الطاعن ارتكابه وهو أنه وآخر خطفا المجنى عليه عماد محمد إسماعيل الذي لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة بغير تحايل ولا إكراه وأنها اشتركا مع مجهول في قتله عمدا مع سبق الإصرار وقد خلصت محكمة الموضوع إلى عدم ثبوت ارتكاب الطاعن لهاتين الجريمتين في قولها

أنه "لم يقيم ثمة دليل مطمئن من الأوراق على اشتراكه في أيهما ، وأنه لا علاقة بين ما طلبه الطاعن من والد المجنى عليه خاصا بدفع مبلغ من المال لردده وواقعة خطف الطفل وقتله وأنه ليس ثمة ما ينفي أن يكون الطاعن انتهز فرصة خطف الطفل ولطفة والده على استرجاعه فاتصل به وعمل على الحصول منه على مبلغ من المال ولكن المبلغ لم يدفع له بسبب عدم تملك الوالد لهذا القدر من المال وعدم تمكنه من جمعه " . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد انتهت إلى عدم وقوع الجريمتين الواردتين في أمر الإحالة من الطاعن ودانته بجريمة أخرى وقعت على مجنى عليه آخر وهي الشروع في ابتزاز مال بطريق التهديد من والد المجنى عليه . فإن هذا الذي أبحرته المحكمة لا يعد بمجرد تعديل في التهمة مما تملك إجراءاته بعد لفت نظر الدفاع إليه ، بل هو في حقيقته قضاء بالإدانة في واقعة مختلفة عن واقعة الدعوى المطروحة وتستقل عنها في عناصرها وأركانها وقد جرى النشاط الإجرامي فيها في تاريخ تال على حصولها وكانت الواقعة المكونة لهذا النشاط قد سبقت فقط كدليل على ارتكاب الطاعن للجريمتين اللتين أقيمت عنهما الدعوى الجنائية ولم تكن واردة في أمر الإحالة وليست متصلة بما ورد فيه اتصالا لا يقبل التجزئة أو الانقسام ، لما كان ذلك ، فانه ما كان يجوز للمحكمة بعد أن خلصت إلى ما انتهت إليه أن تتعرض إلى الواقعة الجديدة فتتخذ منها أساسا لإدانة الطاعن بجريمة لم ترفع عنها الدعوى الجنائية ، بل غاية ما كانت تملكه في شأنها إن أرادت هو أن تعمل حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية دون أن يتجاوز ذلك إلى الفصل في موضوع تلك الواقعة ، وبذلك تكون الدعوى الجنائية عن هذه الواقعة الجديدة غير مقبولة بحالتها . ومن ثم فيكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بما يوجب نقضه والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بحالتها بالنسبة إلى تهمة الشروع في ابتزاز مال بطريق التهديد وهي التهمة الوحيدة التي انتهت المحكمة إلى أنها وقعت من الطاعن وذلك بغیر حاجة إلى بحث بقية أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٧ من يونية سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود العمراوى .

(١٤٦)

الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ القضائية

(١) إثبات . ” إثبات بوجه عام “ . جريمة . ” إثباتها “ . سلاح .
 جواز إثبات الجرائم على اختلاف أنواعها بما فيها جرمي إحراز السلاح وذخيره بكافة
 الطرق القانونية إلا ما استثنى بنص خاص .

(ب) وصف التهمة . إجراءات المحاكمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع .
 مالا يوفره “ . قتل عمد . شروع في قتل .

تعديل المحكمة الوصف من قتل عمد مع سبق إصرار مقترن الى شروع في قتل مقترن
 دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا إخلال بحق الدفاع .

(ج) قتل عمد . قصد مجنأ . ” نية القتل “ . حكم . ” تسببيه . تسبیب
 غير معيب “ . نقض . ” أسباب الطعن . مالا يقبل منها “ .

تقدير توافر نية القتل أو عدم توافرها . أمر موكل الى قاضى الموضوع . مادام
 استخلاصه سائفا .

(د) إثبات . ” معاينة “ . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب “ .
 دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . مالا يوفره “ .

طلب المعاينة الذى لا تلزم المحكمة بإجابته . ماهيته ؟

(هـ) جريمة . ” سبب الجريمة “ . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب “ .
 سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها .

(و، ز) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . إثبات . "شهود" .

(و) تناقض الشهود . لا يجب الحكم . مادام قد أورد أقوالهم بما لا تناقض فيه .

(ز) تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني . غير لازم .

١ — الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها — إلا ما استثنى بنص خاص — جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال .
ولما كانت جريمة إحراز السلاح المششخنة والذخيرة التي دين بها الطاعنان لا يشملها استثناء . فإنه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات .

٢ — الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم ، لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحصيلها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجليد الذي دان الطاعنين به ، وكان مرد التعديل هو استبعاد ظرف سبق الإصرار دون أن يتضمن اسناد واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف المعدل الذي انتهت إليه المحكمة حين اعتبرت الطاعنين — أخذاً بالقدر المتيقن في حقها — قد ارتكبا جريمة شروع في قتل مقترن بدلاً من قتل عمد مع سبق الإصرار مقترن ، لا يجافي التطبيق السليم في شيء ولا يعطى الطاعنين حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع ، إذ أن المحكمة لم تكن ملزمة في مثل هذه الحالة بتنبية المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف ما دامت قد اقتصررت على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

٣ — تعمد القتل أمر داخلي متعلق بالإرادة يرجع تقدير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير الوقائع . ولما كان ما أورده الحكم تدليلاً على قيام نية القتل لدى الطاعنين من الظروف والملابسات التي أوضحها

هو دليل سائق ويكفى لإثبات توافر هذه النية ، فإن منعى الطاعنين في هذا الشأن لا يعدو أن يكون عودا الى مناقشة أدلة الدعوى التي اقتنعت بها المحكمة مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٤ - لا تلتزم المحكمة بإجابة طلب إجراء المعاينة طالما أنه لا يتجه أصلا إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمانت إليه المحكمة

٥ - سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها .

٦ - لا يعيب الحكم تناقض الشهود مادام قد أورد أقوالهم بما لاتناقض فيه .

٧ - ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ١٩٦٦/٥/٢٦ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة (أولا) قتلوا كل من الرائد محمد فكرى البندارى والنقيب حمزه عبدالقادر الدلبشاني والشرطيين عبد القوى عبدالسلام بيومى وعهد ماشينه فارس عمدا ومع سبق الإصرار بأن تجمعوا بمكان الحادث عاقدين العزم على قتل كل من يعترض سبيلهم أو يحضر إليهم من رجال الشرطة وتسليحوا لهذا الغرض بالعديد من الأسلحة النارية واعدوا كميات كبيرة من الذخيرة وبادروا بمجرد مشاهدتهم لسيارة إدارة مكافحة المخدرات باطلاق سبل من الأعيرة النارية عليها قاصدين قتل ركبها فأحدثوا بالمجنى عليهم الأربعة الإصابات الموصوفة بتقارير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالفى الذكر شرعوا في قتل كل من النقيب أنور إسماعيل الهوارى وعلى عبد الحليم على وفتحى على سليمان ومصطفى نصر الدين على وأحمد

الخزائر وسلامة عواد سعد عمدا ومع سبق الإضرار بأن عقدوا العزم على قتل كل من يحضر إليهم من رجال الشرطة وأعدوا لذلك الأسلحة والذخيرة السالف الإشارة إليها وما أن شاهدوا رجال الشرطة بسيارتهم حتى أطلقوا عليهم العديد من الأعيرة النارية قاصدين الإجهاز عليهم وخاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو عدم إحكامهم للرماية واضطرارهم للهرب خشية ضبطهم .

(ثانيا) أحرز كل منهم سلاحا ناريا مششخنا (بندقية) حالة كون كل من المتهمين الرابع والسادس والسابع سبق الحكم عليه بعقوبات مقيدة للحرية في جرائم اتجار بالمواد المخدرة . (ثالثا) أحرزوا ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية سالف الذكر دون أن يكون أى منهم مرخصا له بحيازة السلاح أو إحرازه .

وطلبت من مستشار الإحالة إحالة جميع المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر بذلك وادعت السيدة زكية حسنين حتيره - والدة المحبى عليه محمد فكرى البندارى - مدنيا قبل المتهمين متضامنين بمبلغ عشرة آلاف جنيه . كما أذعت السيدة زينب يوسف أحمد شبل عن نفسها وبصفتها وصية على قصر المرحوم محمد فكرى البندارى مدنيا بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه قبل المتهمين متضامنين وذلك على سبيل التعويض مع المصاريف ومقابل أنعاب الحمامة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا بالنسبة إلى المتهمين (الطاعنين) عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١/٢٣٤ ، ٢ ، ٣٢ من قانون العقوبات ، ١ ، ٢ ، ١/٤٦ - ٢ - ٤ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول الثالث قسم أول مع تطبيق المادتين ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الطاعن الثانى ، ٧٢ منه بالنسبة إلى الطاعن الأول بمعاقة أولهما بالسجن لمدة عشرة سنوات ومعاقة الثانى بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وإحالة الدعويين المدنيتين إلى المحكمة المدنية وذلك على اعتبار انهما وآخرين فى الزمان والمكان سالف الذكر (١) شرعوا فى قتل النقيب حمزة عبد القادر بأن أطلقوا عليه أعيرة من بنادقهم التى كانوا يحملونها قاصدين قتله فأصابه عياران منها وأحدثا به إصاباته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجنايات أخرى وهى أنهم فى الزمان والمكان المينين آنفا (١) شرعوا فى قتل كل من المحبى عليهم عبد القوى عبد السلام ومحمد ماشينه فارس والرائد محمد فكرى

البندارى والنقيب أنور الهوارى بأن أطلقوا عليهم أعيرة من بنادقهم التى كانوا يحملونها قاصدين قتلهم فأصاب أربعة من تلك الأعيرة الاثنين الأولين بالاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياتهما وخاب أثر الجريمة بالنسبة للأخرين الرائد محمد فكرى البندارى والنقيب أنور الهوارى لسبب خارج عن إرادة هؤلاء المتهمين وهو قفزهما من تلك السيارة قبل إصابتهما (ب) احرزوا أسلحة نارية بنادق مششخنة وطلقات تلك الأسلحة بدون ترخيص حالة كون أثنان من المتهمين سبق الحكم عليهما بعقوبات مقيدة للحرية فى جرائم اتجار بالمواد المخدرة . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجناية الشروع فى القتل المقترن بجنايات الشروع فى القتل الأخرى ، قد أخطأ فى القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع وفساد فى الاستدلال وقصور فى البيان ، ذلك بأنه على الرغم من استبعاده ظرف سبق الإصرار من قرار الإحالة لم يبين الأفعال المادية التى آتاها كل منهما على حدة ونسبتها إليه وقيام الدليل على إدانته حتى تصح مساءلته مساءلة شخصية عن الجريمة التى دين بها . هذا إلى أنه دانهما بجريمة إحراز سلاح . مششخن وذخيرة على الرغم من عدم ضبط السلاح معهما ودون التحقق من صلاحيته للاستعمال واعتباره مششخنا ، كما لم يستظهر الحكم قيام وتوفر نية القتل لديهما ، واعتد بأقوال الشاهدين النقيب أنور الهوارى وصلاح شجاعة على الرغم من تعارضهما ، هذا إلى أن المحكمة عدلت وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع ، ولم تجيبه إلى طلبه إجراء المعاينة لإثبات استحالة وقوع الحادث ، وجمعت بين الدليلين القولى والفنى على الرغم من قيام التعارض بينهما إذ الثابت من التقرير الطبي أن الطاعن الثانى أصيب من عيار نارى من رجال الشرطة جاوز مدى الإطلاق القريب مما يدل على أنه وزميله كانا بعيدين عن مكان وجود رجال القوة وبما يقطع باستحالة رؤيتهم لهما ، وأخيرا فإن الحكم لم يرد على دفاعهما بانعدام الباصت لديهما — على مقاومته رجال الشرطة لعدم سبق صدور أحكام ضدهما وما قرره الشاهد سلامه البرجيل من عدم وجود سلاح معهما — الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى حسبما استقرت في وجدان المحكمة ، واستبعد ظرف سبق الإصرار ، أثبت في حق الطاعنين أنهما كانا مع باقي الجناة بإقرارهما ، وأخذهما بالقدر المتيقن في حقهما ، بأن اعتبرهما مرتكبي جناية شروع في قتل مقترن بدلا من القتل العمد مع سبق الإصرار المقترن ، واستظهر الأفعال التي أتاها كل منهما في هذه الجريمة من إطلاقها النار عمدا مع باقي الجناة من بنادق سريعة الطلقات على المجنى عليهم من رجال شرطة مكتب المخدرات — بقصد قتلهم — فحدثت بأربعة منهم هم النقيب حمزه عبد القادر الدلبشاني والرائد محمد فكرى البنداري والشرطيين عبد القوي عبد السلام بيومي ومحمد ماشينه الإصابات الميينة بتقارير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم وأن الطاعنين ألقيا بسلاحيهما بعد أن أصيب ثانيهما من الأعية التي أطلقها رجال القوة ردا على المتهمين فحملها باقي الجناة وفروا هاربين وانتهى الحكم إلى أنه لم يتيسر معرفة من من الجناة بالذات الذي أتى الأفعال التي أحدثت الوفاة . لما كان ذلك ، فإنه يصح في هذه الحالة القول بأخذ الطاعنين بالقدر المتيقن باعتبارهما مرتكبي جناية شروع في القتل المقترن طالما أنه وقع من كل منهما فعل القتل ولكن لا يعرف على سبيل التحقيق من من الجناة أتى الأفعال التي أحدثت الوفاة ويتحقق بذلك قيام وتوافر الأفعال المكونة للجريمة التي دين بها الطاعنين ، ومن ثم فإن منعاهما في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها ، إلا ما استثنى منها بنص خاص ، جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال ، وكانت جريمة إحراز السلاح المشتمل والذخيرة التي دين بها الطاعنان لا يشتملها إمتثناء فإنه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على نسبة هذه الجريمة للطاعنين من أقوال شهود الإثبات ورؤيتهم لهما يطلقان النار مع بقية الجناة من أسلحة سريعة الطلقات ومما جاء بتقارير الصفة التشريحية من إستخراج بعض تلك الطلقات من أحشاء المجنى عليهم وضبط كمية منها بحمل الحادث ، فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون استدلالا سائغا ويكفي لحمل قضائه ويضحي ما يشير الطاعنان في هذا الخصوص ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان تعمد القتل أمرا داخليا متعلقا بالإرادة يرجع تقدير توفره أو عدم توفره إلى سلطة قاضي الموضوع وحرية في تقدير

الوقائع ، وكان ما أورده الحكم تدليلاً على قيام نية القتل لدى الطاعنين من الظروف والملابسات التي أوضحها هو تدليل سائق ويكفى لإثبات توافر هذه النية ، فإن معنى الطاعنين في هذا الشأن لا يعدو أن يكون عوداً إلى مناقشة أدلة الدعوى التي اقتنعت بها المحكمة مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد محصل شهادة كل من النقيب أنور الهواري وصالح شاته بما لا تناقض فيه فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد لا يكون له محل إذ لا يعيب الحكم تناقض الشهود مادام قد أورد أقوالهم بما لا تناقض فيه ، لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المستند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على الواقعة وإذا كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعنين به ، وكان صرد التعديل هو استبعاد ظرف سبق الاصرار دون أن يتضمن اسناد واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف المعدل الذي انتهت إليه المحكمة حين اعتبرت الطاعنين - أخذاً بالقدر المتيقن في حقهما - قد ارتكبا جريمة شروع في قتل مقترن بدلاً من قتل عمد مع سبق الاصرار مقترن ، لا يجافي التطبيق السليم في شيء ولا يعطى الطاعنين حقاً في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع ، إذ أن المحكمة لم تكن ملزمة في مثل هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرت من تعديل في الوصف مادامت قد اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى طلب الدفاع بإجراء معاينة لمكان الحادث لإثبات أن المتهمين كانوا في مكان منخفض وتمحيبهم من المجنى عليهم كشبان مرتفعة من الرمل ، ورد عليه وأطرحة استناداً إلى ما استبان له من إجماع الشهود - الذين ارتاح إليهم - والمتهمين أن مسرح الجريمة كان بالأرض المنخفضة وأن كلا من الفريقين أصبح في مواجهة الآخر على بعد أمتار قليلة منه ولا يفصله عنه فاصل وأن الحادث وقع في حوالى الخامسة مساءً في وضع النهار ، فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون سائغاً ويكفى لتبرير قضائه بعدم إجابة طلب إجراء المعاينة طالما

أنه لا يتجه أصلا إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة ، ومن ثم فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم نقلا عن التقرير الطبي في شأن إصابة الطاعن الثاني من أن إصابة النارية تجاوزت مدى حدوث الإطلاق القريب لا يتنافى مع ما قرره الشهود من أن تبادل إطلاق النار بينهم وبين المتهمين كان على بعد عدة أمتار قليلة قدروها بخمسة أمتار ، إذ هي بهذا القدر تجاوز مدى الإطلاق القريب — الذي قدره الطبيب الشرعي في معرض فحص الآثار التي وجدت بسيارة رجال الشرطة بأكثر من نصف متر — وأثبتته الحكم في مدوناته ومن ثم يتلاءم قول الشهود مع ما جاء بالتقرير الطبي ويضحي ما يشير الطاعنان في هذا الخصوص ولا أساس له ، لما هو مقرر في قضاء محكمة النقض من أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق . لما كان ذلك ، وكان سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها وكانت باقي ما يشير الطاعنان لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعي فلا تلتزم المحكمة بالرد عليه استقلالاً طالما أن الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ، وكان الحكم قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقيهما أدلة سائغة مردودة إلى أصلها الثابت في الأوراق ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود مطيفة .

(١٤٧)

الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ القضائية

(١) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الأدلة" . إثبات . "تقدير
الدليل" . حكم . "تسبيله" . "تسبيل غير معيب" .

لمحكمة الموضوع الاطعنان الى الأدلة بالنسبة لمتهم وعدم الاطعنان إليها بالنسبة
لهم آخر .

(ب) إثبات . "شهادة" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل"
حكم . "تسبيله" . "تسبيل غير معيب" .

لمحكمة الموضوع الأخذ من أقوال الشهود بما تضمنت إليه في حق أحد المتهمين
وإطراح ما لا تضمن إليه منها في حق متهم آخر .

(ج، د) إثبات . "تقدير الدليل" . محكمة الموضوع . "سلطانها
في تقدير الدليل" .

(ج) لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها بما تضمنت إليه من أدلة ومناصر في الدفوي .

(د) للمحكمة الأخذ برواية يتقنها شخص من آخر .

(هـ) إثبات . "تسبيل الأدلة" . حكم . "تسبيله" . "تسبيل غير معيب" .

الأدلة في المواد الجنائية متساندة بكل بعضها بعضها ومنها مجتمعة تكون عقيدة
المحكمة .

(و) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . إثبات . "خبرة" .
قتل عمد .

لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها .

(ز، ح، ط) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . دفع . "الدفع بتلفيق التهمة" .

(ز) التفات المحكمة عن الدفع ببطلان الدليل المستمد من أقوال الطاعنين . لا يعيب حكمها . طالما أنها لم تعتمد على تلك الأقوال في تكوين عقيدتها بالإدانة .

(ح) الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . عدم لزوم الرد عليه صراحة . (ط) عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة .

١ - من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم إطمئنانها بالنسبة إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى متهم آخر .

٢ - حق محكمة الموضوع في أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها مادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها ، ومادام تقدير الدليل موكولا إلى اقتناعها وحدها .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .

٤ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .

٥ - لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومستجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٦ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما أثبتته التقرير الطبي الشرعى المقدم في الدعوى من أن المجنى عليه كان في قدرته التكلم بتعقل عقب إصابته ورأت التعويل عليه فإن هذا يكفي في الرد على منازعة الطاعنين في هذا الشأن ولا يقبل منهما من بعد النعى عليها أنها قعدت عن تحقيق هذا الدفاع عن طريق كبير الأطباء الشرعيين طالما أنهما لم يطلبتا منها استطلاع رأيه ولم تره من جانبها محلاً لاتخاذ هذا الاجراء اكتفاء منها بما أثبتته الخبير في تقريره المطروح ضمن عناصر الدعوى وما دامت المحكمة قد قررت بغير معقب عليها في ذلك صلاحية الدعوى للفصل فيها بحالتها .

٧ — لا تريب على المحكمة إن هي التفتت عن الدفع ببطلان الدليل المستمد من أقوال الطاعنين طالما أنها لم تعتمد عليها في تكوين عقيدتها بالإدانة .

٨ — الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا .

٩ — لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في ليلة ١٩٦٦/٣/٢١ بدائرة بندر منفلوط محافظة أسيوط: سرقوا مبلغ ٣٥٠ ج والأشياء المبينة بالمحضر والمملوكة لسامى خله إبراهيم بطريق الإكراه الواقع عليه بأن توجهوا إليه بالخبز الذي يعمل مديراله وطعنه الأول والثاني (الطاعنان) بالتين حادثين لشل مقاومته وصحبهم في ذلك الثالث وانتظر الرابع والخامس خارج الخبز لمراقبة الطريق وقد ترك الإكراه بالمجنى عليه الجروح المبينة بالتقرير الطبي وتمكنوا بذلك من إتمام السرقة وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أن المتهمين الأول والثاني في المكان

والزمان سالف الذكر قتلا عمدا المجنى عليه سالف الذكر بأن طعنناه بآلتين حادتين قاصدين من ذلك قتله فأحدثنا به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادتين ١/٢٣٤ - ٢ و ١/٢١٤ - ٢ من قانون العقوبات، فقرر بذلك .
ومحكمة جنايات أسبوط عدلت الوصف إلى أن المتهم الأول (الطاعن الأول) سرق الساعة والخاتم والأشياء الأخرى الميينة بالتحقيق والمملوكة لسامي خله إبراهيم بطريق الإكراه الواقع عليه بأن توجه إلى المخبر الذي يعمل به ويقوم المجنى عليه على إدارته وطعنه بآلة حادة لشل مقاومته وقد ترك الإكراه بالمجنى عليه الجروح الميينة بالتقرير الطبية وتمكن بذلك من السرقة وقد إقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالف الذكر قتل المجنى عليه المذكور عمدا بأن طعنه بآلة حادة عدة طعنات في جسمه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته وأن المتهم الثاني (الطاعن الثاني) في يوم ١٩٦٦/٣/٢٧ أخفى الساعة والأوراق الميينة بالتحقيق والمملوكة للمجنى عليه وهو يعلم أنها متحصلة من جريمة سرقة بالإكراه الواقع على مالكها . ثم قضت حضوريا عملا بالمواد ٢/٢٣٤ و ١/٢١٤ - ٢ و ١٧ و ٧٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول ؛ و ١/٤٤ - ٢ و ٢/١/٣١٤ و ١٧ من هذا القانون بالنسبة إلى المتهم الثاني بمعاينة المتهم الأول بالسجن عشر سنوات ومعاينة المتهم الثاني بالسجن خمس سنوات وبراءة باقي المتهمين مما أسند إليهم . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن الأول بجريمة السرقة بالإكراه التي اقترنت بجريمة القتل ودان الطاعن الثاني بجريمة إخفاء الأشياء المسروقة قد شابه قصور وتناقض في التسييب وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم استند في إدانة الطاعن الأول إلى قول نقل عن المجنى عليه قبل وفاته لا يعدو أن يكون ترديدا للإمسم الأول للطاعن دون لقبه وهذا القول على فرض صدوره من المجنى عليه لا يكفي للإدانة . كما استند الحكم

إلى أقوال الشهود ثابت حسين سيد وشعبان أحمد صالح وعبد السلام حسين في حين أنه يبين من الرجوع إلى أقوال هؤلاء الشهود أنهم لم يروا شيئاً وأنهم عذبوا للإدلاء بما قرروه ولم يشر الحكم إلى واقعة تعذيب هؤلاء الشهود واستند الحكم أيضاً في إدانته إلى أنه ضبط ملوثاً بالدماء التي لم يبين مصدرها ووجود سمحات ظفرية من تماسك في حين أن التحليل قد أثبت أنه لا توجد دماء بملايسه وعلل الطاعن الآثار التي وجدت بملايسه بأنها من طين وأثبت وكيل النيابة في محضره ما يؤيد ذلك وبينما ذكر الحكم أن الدماء التي وجدت بجلباب الطاعن خالية من أجلوتين فإنه عاد وذكر أنه من الجائز أن تكون الدماء العالقة بجلبابه هي من دماء القتيل أما السمحات الظفرية التي وجدت بجسم الطاعن فقد أثبت التقرير الطبي الشرعي أنها قديمة وأسند الحكم إلى الطاعن الأول أنه ضرب وحده المجنى عليه وارتفع من رسغه الساعة ومن أصبعه الخاتم في حين أن المحكمة وصفت المجنى عليه بأنه سمين وجاء بتحريات المباحث أن الطاعن حدث صغير السن لا يمكنه أن يرتكب الحادث وحده ولم تكن المحكمة بتحقيق دفاعه بأن سنة أقل من خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الحادث وقالت بأنه بلغ السادسة عشرة كما يبين من درجة نموه وصور الأشعة في حين أن السن لا تثبت إلا بشهادة الميلاد أو بتقدير الطبيب الشرعي وقد أشار الطاعن الأول في دفاعه إلى التأخير في بلاغ الحادث وإلى أن هذا البلاغ جاء خلواً من أي اتهام وأن رجال الشرطة عندما اتهموا بالتقصير في برقيات أرسلت إلى النائب العام لفقوا له هذا الاتهام وأن المبلغ ثابت حسين وزميله شعبان أحمد صالح اتهما في شكوى بأنهما القاتلان إلا أن الحكم لم يرد على هذا الدفاع كما قال الدفاع عن الطاعن الأول أن المجنى عليه لا يمكنه النطق عقب إصابته نظراً لحسامة هذه الإصابة واستدل على ذلك بشهادة سائق سيارة الإسعاف ورجال الشرطة وطبيب المستشفى الذين قرروا أنهم سألوا المجنى عليه فلم يجبههم غير أن المحكمة لم تشر إلى هذا الدفاع ولم تكن بتحقيقه عن طريق كبير الأطباء الشرعيين وأشار الطاعن الثاني في دفاعه إلى أنه كان محبوساً بسجن المركز ولا يعلم شيئاً عن ساعة القتل التي ضبطت بمنزله وأن هذه الساعة قد أحضرها رجال الشرطة من زوجة القتيل لإثبات التهمة ضده بدليل أنها وجدت غير متوقفة ولا يعقل أن تكون أخفيت بمنزله أسبوعاً وتظل غير متوقفة ولكن الحكم لم يرد على هذا الدفاع بينما اعتد الحكم بجدول الشاهد محمد علي محمد من أقواله الأولى بالنسبة إلى

المتهمين الآخرين وقضى ببراءتهم فإنه التفت عن عدول باقي الشهود عن أقوالهم في شأن الطاعن الأول كما طرح الحكم في شأن باقي المتهمين الدليل المستمد من ضبط السكين والمطواة بمقولة أنه لم يعثر بهما على آثار دماء ولم يثبت استعمالهما في الحادث ولكنه قضى بإدانة الطاعن الأول تأسيسا على ضبط السكين والمطواة ملوثتين بالدماء وبينما استند في التدليل على علم الطاعن الثاني بأن الساعة المضبوطة بمنزله مسروقة ، إلى أنه شقيق الطاعن الأول فإنه نفى علم المتهم الثالث بأن الخاتم المضبوط معه مسروق مع أنه زوج أخته والأخ وزوج الأخت في درجة واحدة من العلم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : ” أنها تحصل في أن محسن فرغلي هريدى ويبلغ من العمر ستة عشر عاما كان يعمل بخبز حسين سيد إبراهيم الذى يديره القليل سامى خله إبراهيم واعتاد المبيت به مع بعض العمال الذين يسكرون في القيام بعملهم إلا أن المتهم إذ سولت له نفسه قتل المجنى عليه والاستيلاء على بعض أشياءه التى اعتقد أنها تمثل متع الحياة في سنة فقد أعد لذلك عدته فحمل سلاحا حادا وتخلف عن العمل في ذلك اليوم صباحا وانتظر حتى اقترب الليل من النصف ثم توجه للخبز في الوقت الذى يعلم فيه بانتهاء العمل في الفترة الأولى وخلود العمال إلى الراحة وجلوس المجنى عليه وهو سمين الجسم في كرسية يغفوا أمام مكتبه بمدخل الخبز وقد صح ما توقعه فوجد الهدوء شاملا والمجنى عليه غافيا والعمال في الداخل نائمين فإستل سكينه وبدأ يطعن المجنى عليه في وجهه فرفع المجنى عليه يده اليمنى يدافع عن نفسه فأصابها المتهم إلا أنه رأى المجنى عليه وقد أفاق لنفسه وهب يدافع عن حياته فاشتد ساعد المتهم وكال له ضربات عنيفة بشدة وقسوة يتورها الخوف من الموقف فراح يضرب على غير هدى لينهى حياة هذا الرجل الذى رفض أن يستجيب للقتيل من الضربات الأولى فأصابه في صدره وبطنه بعدة ضربات نافذة قاتلة فلما نزلت دماؤه وظهر المجنى عليه بمظهر المحتضر تمكن المتهم من اقتزاع ساعته اليدوية التى كانت برسغه وخاتمه الذهبى من إصبعه كما استولى على مامعه من نقود وأوراق ثم استكان جانبا بالخبز مطمئنا الى أن أحدا لن يشتبه في أمره لأنه من عماله وعليه واجب الحضور ليلا للعمل ولكن الحياة دبت في المجنى عليه مرة أخرى فتعحرك إلى داخل الخبز ليستغيث .

بالعمال الذين يبيتون به وهو يسير مترنحا ولم يتوقع المتهم أن يطول بالمجنى عليه الأمر بعد أن بهت لعودة المجنى عليه إلى وصيه بعد أن كان الحادث قد نال من المجنى عليه حتى أنه لم يستطع حراكا إلا أن المجنى عليه تمكن من الوصول إلى داخل المخبز ومال بجسده الثقيل على الطوايل الخشبية المعدة لوضع العجين فتساقطت في دوى أيقظ العاملين ثابت حسين سيد وشعبان احمد صالح اللذين فوجئا بوجود المجنى عليه غارقا في دماؤه وهو يتمم - محسن - محسن وكان هذا الأخير - المتهم - واقفا في مكانه وما أن سمع المجنى عليه يلفظ اسمه حتى انهارت مقاومته فخرج من المخبز هاربا فتبعه العاملان إلا أنه تمكن من الفرار فعادا إلى المخبز ليجدا المجنى عليه صريحا فأبلغا الإسعاف بالأمر فحمل رجاله المجنى عليه إلى المستشفى حيث توفي متأثرا بجراحه وقد أخفى القاتل بعض ماسرقة لدى شقيقه المتهم الثاني جمعه فرغلي هريدي. " وقد أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعنين أدلة مستمدة من أقوال ثابت حسين سيد وشعبان احمد صالح وعبد السلام حسين سيد ومن ضبط الطاعن الأول ملوثا بالدماء وما جاء بتقرير الصفة التشريحية ومحضر ضبط الطاعن الثاني . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بنبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتجهة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه وكانت الأدلة التي أوردتها الحكم سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك وكان يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة استمعت إلى أقوال شهود الإثبات الخمسة وهم حمادة سيد ومجد على مجد وثابت حسن سيد وشعبان احمد صالح وعبد السلام حسين سيد ولم يدع أحد منهم بوقوع إكراه عليه سوى الشاهدين الأول والثاني ولا تريب على المحكمة إن هي التفتت عن الدفع ببطلان الدليل المستمد من أقوالها طالما أنها لم تعتمد عليها في تكوين عقيدتها

بالإدانة بل اكتفت بأقوال الشهود الثلاثة الآخرين الذين لم يتصلوا من شهادتهم أو يدعوا بوقوع إكراه عليهم . لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت نقلا عن تقرير الصفة التشريحية وتقرير الفحص أن المجنى عليه كان يمكنه أن يتكلم بتعقل عقب الاعتداء عليه وأن الطاعن الأول بلغ السادسة عشرة من عمره كما يبين ذلك من درجة نموه وصور الأشعة وكان لم يتقدم إلى المحكمة بمستخرج رسمي يثبت حقيقة سنه ولم يدع بوجوده وكان له مع ذلك إذا كان قد تبين له بعد الحكم عليه أن سنه دون ذلك أن يتبع مانص عليه في المادة ٣٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية . ثم أثبت الحكم أن به صحجات ظفرية من تماسك قد تعاصروا وقت الحادث وأن السكين والمطواه لم يثبت أن بهما دم آدمي أما ساعة اليد التي ضبطت بمنزل الطاعن الثاني مع أوراق الدعوى فقد عثر بها على دماء آدمية وإن لم تكف لفحص الفصائل وأن جلياب الطاعن الأول وفانلته وصديريه قد عثر بها جميعا على دماء آدمية وإن لم تكف لبعث الفصائل بالنسبة إلى الفانله والصديري أما الجلياب الخارجى فقد ثبت من فحص ما به من دماء وكذلك فحص دماء القتل أنها كلها خالية من أجلوتين وبذلك تكون فصيلة الدماء واحدة هي O أو أن تكون العينة لكل منهما قد فسدت وأنه من الجائز أن تكون الدماء العالقة بهذا الجلياب هي من دماء القتل وكان يبين من المفردات المنضمة أن ما أثبتته الحكم له أصله الثابت في الأوراق . ولما كان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما أثبتته التقرير الطبي الشرعى المقدم في الدعوى من أن المجنى عليه كان في قدرته التكلم بتعقل عقب إصابته ورأت التعويل عليه فإن هذا يكفي في الرد على منازعة الطاعنين في هذا الشأن ولا يقبل منهما من بعد النعى عليها أنها قعدت عن تحقيق هذا الدفاع من طريق كبير الأطباء الشرعيين طالما أنهما لم يطلبتا منها استطلاع رأيه ولم تره من جانبها محلا لاتخاذ هذا الإجراء إكتفاء منها بما أثبتته الخبير في تقريره المطروح ضمن عناصر الدعوى وما دامت المحكمة قد قررت بغير معقب عليها في ذلك صلاحية الدعوى للفصل فيها بحالتها . لما كان ذلك وكان الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا كما أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة

الثبوت التي أوردها الحكم . لما كان ذلك وكان الحكم بعد أن دلل على ثبوت التهمة في حق الطاعن الأول تدليلاً سائفاً وأثبت عليه أنه هو وحده الذي قتل المجنى عليه بقصد سرقة ماله وساعة يده وخاتمه وأنه أخفى الساعة وأوراق القتل لدى شقيقه الطاعن الثاني عرض لموقف باقي المتهمين في الدعوى ومن بينهم الطاعن الثاني ففضى ببراءتهم من جناية القتل العمد المقتربة بجناية السرقة بالإكراه التي كانت مسندة إليهم جميعاً بوصفهم فاعلين أصليين فيها وذلك في قوله ”وحيث إنه بالنسبة لما نسب لباقي المتهمين من اشتراكهم في هذا الاعتداء فإن المحكمة ترى فيه أنه غير ثابت في الدعوى بدليل أن شهود المخبر لم يروا أحداً منهم وأن شهادة محمد علي محمد التي ذهب فيها إلى رؤية المتهمين جميعاً ثلاثة منهم داخل المخبر واثنين خارجه وقت الحادث قد عدل عنها بمجلسة اليوم وهذا العدول هو القول الحق ذلك أنه يتفق وما قرره عمال المخبر من عدم رؤيتهم لأى من المتهمين سوى الأول منهم ولأن الشاهد ثابت حسين سيد قطع بالتحقيق بأن جميع المحلات التي بالشارع الذي يقع به المخبر كانت قد أغلقت أبوابها وقت الحادث وبذلك يكون هذا الشاهد الذي ادعى الرؤية من محله المواجه للمخبر غير صحيحة ويكون عدوله عنها سليماً وبالتالي تكون الأوراق خالية من دليل قبل باقي المتهمين على تدخلهم في هذا الحادث . أما ضبط السكين والمطواه بمنزل جمعة فرغلي فلم يثبت أن بها دماء آدمية كما لم يثبت أنها هي بذاتها المستعملة في الحادث“ ثم انتهى الحكم إلى إدانة الطاعن الثاني بجناية إخفاء أشياء متحصلة من جناية سرقة بالإكراه مع علمه بذلك في قوله ”وحيث إنه عن الساعة الخاصة بالقتيل والتي تعرفت عليها زوجته وضبطت بخاة بمنزل المتهم جمعة فرغلي هريدى وهي ملوثة بالدماء ومعها بعض أوراق المجنى عليه وفي أعقاب الحادث فإنه قاطع الدلالة على إخفاء المتهم لهذه الأشياء وهو يعلم بأنها متحصلة من جريمة سرقة بالإكراه انتهت بقتل المجنى عليه خاصة والمتهم شقيق القاتل السارق وقد حرص على إخفاء هذه الأشياء بمنزله الذي احتفظ بمفتاحه وإن تغيب عنه . وقد شهد النقيب مخروس أبو غريب بالتحقيقات مع الشرطى على فاضل فراج بأن المتهم فتح باب الحجر بمفتاح يحتفظ به وعثر على منديل أسفل دولاب بداخله ساعة القتل وثلاث ورقات من أوراق القتل الخاصة لأنها موجهة إليه باسمه في ١٢/٧/١٩٦٢ ولم يعلل المتهم سبب احتفاظه بها وأنه أقر في التحقيق ضبطها

على الوجه سالف الذكر وتأخذ المحكمة من كل ذلك علمه والقاتل السارق شقيقه أن الساعة والأوراق متحصلة من جريمة سرقة بالإكراه فمن ثم حقت عليه عقوبتها . وعرض الحكم في ختامه لواقعة ضبط المتهم الثالث عبد المعز عبد الله مجد محرزاً لخاتم القتل بقوله ” وحيث إنه عن ضبط خام القتل مع المتهم عبد المعز عبد الله مجد فإن المحكمة لا تجد ما يشير إلى علمه بأنه مسروق ولم يقيم بالأوراق ما يدل على ذلك أو على اشتراكه في الحادث ومن ثم تطرح الإتهام الموجه إليه في هذا الصدد “ ولما كان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها بالنسبة إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى متهم آخر كما أن لها أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضاً يعيب حكمها ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقاً في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها وما دام تقدير الدليل موكولاً إلى اقتناعها وحدها وكان الحكم قد دلل تدليلاً سائفاً على علم الطاعن الثاني بأن الأشياء التي ضبطت بمسكنه متحصلة من جنابة سرقة بالإكراه قارفها شقيقه وكان قضاء الحكم ببراءة المتهم الثالث عبد المعز عبد الله مجد من تهمة إخفاء الخاتم المسروق لعدم اقتناع المحكمة بكفاية الأدلة قبله وثبوت علمه بأن هذا الخاتم متحصل من جريمة سرقة لا يتعارض مع قضاء الحكم بإدانة الطاعن الثاني بجريمة إخفاء ساعة القتل وأوراقه التي ضبطت بمسكنه. كما أن قضاء الحكم ببراءة باقي المتهمين في الدعوى ومن بينهم الطاعن الثاني من جنابة القتل العمد المقترنة بجنابة السرقة بالإكراه التي كانت مسندة إليهم اعتداداً منها بعدول شاهد الإثبات عليهم عن أقواله الأولى في التحقيقات لا يتناقض بدور مع ما انتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن الأول بهذه الجنابة لما ثبت لدى المحكمة أنه هو وحده دون غيره

الذى قارفها وكان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن شهود الاثبات الثلاثة الذين اعتمد الحكم على أقوالهم في إدانته لم يعدلوا عن أقوالهم الأولى على نحو ما يدعيه الطاعن في طعنه . لما كان ذلك وكان ما يشير الطاعن الثانى من أن الحكم اعتمد في إدانته على ضبط السكين والمطواه ملوثتين بالدماء في مسكنه بينما أ طرح هذا الدليل بالنسبة إلى باقى المتهمين هو نعى غير صحيح ذلك بأن الحكم قد أثبت أن السكين والمطواه المضبوطتين لدى هذا الطاعن لم يعثر بهما على دماء ولم يثبت استعمالهما فى الحادث ولم يستند إلى هذه الواقعة فى إدانته . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس وهو لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الأدلة فى الدعوى مما لا يجوز إثارتة لدى محكمة النقض ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعاً .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود العمراوى .

(١٤٨)

الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٣٨ القضائية

(أ) تزوير . " تزوير الأوراق الرسمية " . أحوال شخصية . " زواج " .

محللة المرأة في عقد الزواج عامة أو أصلية تعد شرطاً لانعقاد الزواج ، أما إذا كانت
محللة خاصة أو فرعية فهي تعد شرطاً لصحته .

الجمع بين المرأة وخالها . محرم .
وجوب التفريق بين الرجل والمرأة المحرمة عليه .

(ب) تزوير . " تزوير الأوراق الرسمية " . جريمة . " الاشتراك
في الجريمة " . اشتراك . أحوال شخصية . " زواج " . حكم . " تسببه .
تسبيب غير معيب " .

عقد الزواج وثيقة رسمية .

إثبات خلل الزوجين من الموانع الشرعية في وثيقة الزواج مع العلم بخالفه ذلك
للحقيقة . تزوير .

١ - إن من شروط صحة الزواج محللة المرأة وألا يقوم بها سبب من أسباب
التحريم ومنها الجمع بين المرأة وخالها فهما من المحرمات من النساء حرمة مؤقتة ،
والعلة في التحريم هي أنه لو فرضت كل منهما ذكراً حُرمت على الأخرى وبذلك فلا يصح
الجمع بينهما لما هو ثابت من تحريم الجمع بين سائر المحارم بالكتاب والسنة
والإجماع ، ومن ثم فهذا التحريم بهذه المثابة يعد من الموانع الشرعية المستوجبة
للتفريق بين الرجل والمرأة المحرمة ، ولا فرق في ذلك بين ما إذا كانت محللة

المرأة في عقد الزواج عامة أو أصلية كما في الحرمة المؤبدة مما تعد شرطاً لانعقاد الزواج أو محلية خاصة أو فرعية كما في الحرمة المؤقتة مما تعد شرطاً لصحته .

٢ — عقد الزواج وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعى وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانوناً بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها — متى تمت صحيحة — قيمتها إذا ما جد النزاع بشأنها ، ومناط العقاب على التزوير فيها هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى إلى إثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويراً ، ومن ثم فإن حضور المتهم أمام المأذون وتقريره أن زوجته خالية من الموانع الشرعية على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك يعد تزويراً . ويكون الحكم المطعون فيه إذ دانه بارتكاب جريمة الاشتراك في تزوير وثيقة الزواج صحيحاً .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وأخرى بأنهما في يوم ١٧/٥/١٩٦٦ بدائرة مركز أسيوط محافظة أسيوط : إشتراكاً مع موظف عمومي حسن النية هو مأذون ناحية شلش في ارتكاب تزوير محوّر رسمي هو وثيقة عقد الزواج وذلك بجعلهما واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أقرأ أمامه بخلوهما من الموانع الشرعية حالة كون الأول زوج خالة الثانية مع علمهما بذلك ، وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات أسيوط قضت في الدعوى حضوراً وعملاً بالمواد ٤٠/٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ بالنسبة إلى المتهمين مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥/١ و ٥٦/١ من القانون المذكور بالنسبة إلى المتهم بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها عليها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي هو وثيقة الزواج الموصوفة بالمحضر قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ، ذلك بأنه اعتبر جمع الطاعن بين المرأة وخالتها في عقد الزواج من الموانع الشرعية لأنهما من المحرمات ورتب على ذلك ثبوت جريمة التزوير في حق الطاعن بعد أن أقر أمام المأذون عند توثيق العقد بعدم وجود هذا المانع ، في حين أن الجمع بين محرمين ليس من الموانع الشرعية فهو لا يعد من قبيل التحريم الذي يحول دون انعقاد عقد الزواج شرما وإنما هو مجرد تخلف لشرط من شروط صحة العقد فحسب ينبنى عليه فسادته ومن ثم يكون الحكم قد عاقب الطاعن على أمر لا جريمة فيه لأن ما أدلى به أمام المأذون من خلوه وزوجته من الموانع الشرعية لا يعد تغييرا للحقيقة ، وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن الطاعن وهو متزوج بخالة المتهم الثانية تقدم لوالده هذه الأخيرة طالبا منه يدها فرفض وأفهمه أنه متزوج بخالتها وهي لذلك محرمة عليه شرما إلا أن الطاعن إزاء ذلك اتفق مع المتهم الثانية على أن يعقدا قرانهما في ديروط وتنفيذا لهذا الاتفاق قدما في يوم ١٧ مايو سنة ١٩٦٦ إلى مأذون ناحية شاش مركز ديروط وطلبا منه عقد قرانهما فخرر وثيقة الزواج بناء على ما قرراه أمامه من خلوهما من الموانع الشرعية وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه في حق الطاعن والمتهم الثانية أدلة مستمدة من أقوال المأذون ووالدي المتهم الثانية وأقوال هذه الأخيرة وما ثبت من وثيقة زواج الطاعن بالمتهم الثانية وإشهاد طلاق خالة المتهم الثانية وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتب عليها ثم عرض الحكم إلى دفاع الطاعن والمتهم الثانية المؤسس على عدم علمهما بحكم الشرع في قيام هذا التحريم وأنهما ما أن علما به حتى سارع الطاعن إلى تطبيق خالة المتهم الثانية ورد عليه بما مفاده أنه ثبت من أقوال والدي المتهم الثانية أنهما أفهما الطاعن بقيام المانع الشرعي الذي يحول دون زواجهما بابتهمما كما أقرت المتهم الثانية بأن الطاعن كان يعلم بهذا التحريم مما يدل على أنها هي والطاعن حينما قررا أمام المأذون بخلوهما من الموانع الشرعية لم يكونا جاهلين بحكم الشرع وأن زواجهما محرم شرعا ومما يؤكد ذلك أنهما عمدا إلى عقد قرانهما في بلدة

تابعة لمركز ديروط خلاف مدينة أسيوط المقيمين بها حتى لا يفتضح أمرهما وهو ما يوفر في حقهما القصد الجنائي لديهما في الجريمة التي دينا بها كما يتوافر به ركن الضرر المتمثل في الإضرار بحقوق الزوجة الأخرى حالة المتهم الثانية وزعزعة الثقة بالأوراق الرسمية ولا يغير من ذلك ما قال به الطاعن من أنه صحح زواجه من المتهم الثانية بأن تزوجها بعقد جديد لاحق لأنه أمر لا يحو جريمة التزوير التي توافرت أركانها وثبتت صحتها في حق الطاعن والمتهم الثانية . وهذا الذي خلص إليه الحكم سائق وصحيح في القانون ويتفق وحكم الشرع ، ذلك بأنه من شروط صحة الزواج محلية المرأة وألا يقوم بها سبب من أسباب التحريم ومنها الجمع بين المرأة وخالتها فهما من المحرمات من النساء حرمة مؤقتة ، والعلّة في ذلك التحريم هي أنه لو فرضت كل منهما ذكرا حرمت على الأخرى وبذلك فلا يصح الجمع بينهما لما هو ثابت من تحريم الجمع بين سائر المحارم بالكتاب والسنة والإجماع ومن ثم فهذا التحريم بهذه المثابة يعد من الموانع الشرعية المستوجبة للتفريق بين الرجل والمرأة المحرمة ولا فرق في ذلك بين ما إذا كانت محلية المرأة في عقد الزواج عامة أو أصلية كما في الحرمة المؤبدة مما تعد شرطاً لانعقاد الزواج أو محلية خاصة أو فرعية كما في الحرمة المؤقتة مما تعد شرطاً لصحته . لما كان ذلك ، وكان عقد الزواج هو وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعي وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانوناً بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها — متى تمت صحيحة — قيمتها إذا ما جد النزاع بشأنها ، ومناطق العقاب على التزوير في وثيقة الزواج هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل صبت يرمى إلى إثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويراً . لما كان ذلك ، وكان الجمع بين المرأة وخالتها هو من الموانع الشرعية وذلك ثابت بالكتاب والسنة والإجماع كما سلف فإن الحكم إذ دان الطاعن بارتكابه جريمة الاشتراك في تزوير وثيقة الزواج على أساس أنه حضر أمام المأذون وقرر أن زوجته خالية من الموانع الشرعية على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك فإنه يكون صحيحاً ويكون ما يثيره الطاعن من أن هذه الواقعة لا يعاقب عليها القانون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفتى ، وأنور أحمد خلف .

(١٤٩)

الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٣٨ القضائية

قانون . "القانون الأصلح" . تموين . "كيروسين" .

إصدار وزير التكوين قرار أصبح بمقتضاه الفعل المسند إلى المتهم مباحا غير مؤثم . لاستفادة
المتهم من هذا القرار باختياره قانونا أصلح . لا يؤثر في ذلك إصدار الوزير قرارا آخر قبل الحكم
النهائى فى الدعوى باعادة أحكام القرار الأول المؤثم .

أوجب قرار وزير التكوين رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام القرار
الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ فى المادة ٤٥ منه على مديرى المستودعات الرئيسية
لشركات البترول والجمعية التعاونية للبترول ووكلائها ومديرى الفروع ومتعهدى
التوزيع أن تكون البيانات المدونة بإقواراتهم المكتوبة عن كوبونات الكيروسين
المتجمعة لديهم مطابقة للبيانات المدونة بالسجلات المنصوص عليها فى المادة
رقم ٣ من القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ . ولما كان وزير التكوين قد أصدر
فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٧ وقبل الفصل فى الدعوى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧
تنفيذا لنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فبقى
فى مادته الأولى بإلغاء المواد من ٤٢ إلى ٥٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
المعدل بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ فأصبح الفعل المسند إلى الطاعن فعلا مباحا
غير مؤثم ، ومن ثم فإنه يستفيد من هذا القرار لأنه هو القانون الأصلح للمتهم
وفقا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . ولا يؤثر فى هذا
النظر أن الوزير بمسأله من سلطة خولها له القانون قد أصدر بعد ذلك وقبل

الحكم النهائي القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٧ في ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ يقضى بإعادة العمل بأحكام المواد من ٤٢ إلى ٤٥ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل إذ لا يضار المتهم به ما دامت الواقعة كانت غير معاقب عليها في الفترة الواقعة بين تاريخ قرار الإلغاء وقرار الإعادة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة بندر المنيا : لم يطابق البيانات المدونة في السجلات المقررة للبيانات المدونة في السجلات بالإقرار المكتوب وذلك على الوجه المبين بالمحضر . وطابت عقابه بمواد القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة بندر المنيا الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مع تطبيق المادة ٣٠٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه . فاستأنف المتهم ، ومحكمة المنيا الابتدائية — بهيئة استئنائية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عدم مطابقة البيانات المدونة بأقراره المكتوب عن كويونات الكيوسين المتجمعة لديه للبيانات المدونة بالسجلات المقررة قانونا قد اخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الفعل الذي دين الطاعن بارتكابه إنما كان مؤثما بموجب نصوص المواد ٤٥ وما بعدها من قرار وزير التمييز رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ إلا أنه صدر — بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا — قرار وزير التمييز رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ ألغى المواد آتية الذكر وأصبح الفعل المسند للطاعن غير مؤثم ، فكان يتعين على المحكمة المطعون في حكمها عملا بأحكام الفقرة الثانية من

المادة الخامسة من قانون العقوبات أن تقضى ببراءة الطاعن . ولا يقدح في ذلك صدور قرار وزير التكوين رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٧ بإعادة العمل بأحكام المواد التي سبق أن ألغيت بموجب القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ لأن مجرد صدور قانون أصلح للتهم قبل الحكم في الدعوى نهائيا يستفيد منه المتهم حتى ولو ألغى هذا القانون الأصلح بقانون لاحق قبل الحكم في الدعوى نهائيا .

وحيث إن الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أن الطاعن إتهم بأنه في يوم ١٥ من ديسمبر لسنة ١٩٦٥ ببنذر المنيا بصفته وكيلًا للجمعية التعاونية للبتترول لم يطابق البيانات المدونة بأقراره المكتوب عن كويونات الكيرومين المتجمعة لديه للبيانات المدونة بالسجلات المقررة قانونا وطلبت النيابة العامة معاقبته وفقا للمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرارين الصادرين من وزير التكوين رقمي ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ و ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ ومحكمة أول درجة قضت في ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بإدانة الطاعن وفقا للمواد الاتهام فاستأنف الحكم ومحكمة ثاني درجة قضت بحضور يا في ٢ مايو سنة ١٩٦٨ بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان قرار وزير التكوين رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قد أوجب في المادة ٤٥ منه على مديري المستودعات الرئيسية لشركات البترول والجمعية التعاونية للبتترول ووكلائها ومديري الفروع ومتعهدي التوزيع أن تكون البيانات المدونة بأقراواتهم المكتوبة عن كويونات الكيرومين المتجمعة لديهم مطابقة للبيانات المدونة بالسجلات المنصوص عليها في المادة رقم ٣ من القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ ، وكان وزير التكوين قد أصدر في ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٧ وقبل الفصل في الدعوى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ تنفيذا لنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، قضى في مادته الأولى بإلغاء المواد من ٤٢ إلى ٥٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ فأصبح الفعل المسند إلى الطاعن فعلا مباحا غير مؤثم ، ومن ثم فإنه يستفيد من هذا القرار لأنه هو القانون الأصلح للتهم وفقا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . ولا يؤثر في هذا النظر أن الوزير بماله من سلطة خولها له القانون قد أصدر قرارا آخر بعد ذلك وقبل الحكم النهائي هو القرار

رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٧ في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٧ يقضى بإعادة العمل بأحكام المواد من ٤٢ إلى ٤٥ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل ، إذ لا يضار المتهم به ما دامت الواقعة كانت غير معاقب عليها في الفترة الواقعة بين تاريخ قرار الإلغاء وقرار الإعادة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعن قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعن مما أسند إليه وذلك بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ،
وحسين صالح ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفه .

(١٥٠)

الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٣٨ القضائية

عقوبة . موانع العقاب . "عاهة في العقل" . مسئولية جنائية . قتل عمد .
نقض . "حالات الطعن بالنقض" . "الخطأ في تطبيق القانون" .

على المحكمة في حالة الحكم ببراءة متهم بجنائية أو جنحة عقوبتها الحبس بسبب عاهة في عقله —
أن تأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية .

توجب المادة ٣٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على المحكمة — في حالة الحكم ببراءة متهم بجنائية أو جنحة عقوبتها الحبس بسبب عاهة في عقله — أن تأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت في حق المطعون ضده جريمة القتل العمد انتهى إلى تبرئته منها بسبب عاهة في عقله وقت ارتكابها دون أن تصدر المحكمة أمرا بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه وفق القانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ليلة ٦ من أبريل سنة ١٩٦٤ بدائرة
مركز أبو حماد محافظة الشرقية : قتل عمدا كوثر حماد سيد أحمد بأن انهال عليها

طعنا بآلة حادة سكين قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وطلبت من مستشار الإحالة إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الإتهام . فقرر بذلك وإدعت كلا من أنصاف حماد سيد أحمد ونعمات حماد سيد أحمد مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٥٠ جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماه . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية (أولا) ببراءة المتهم مما أسند إليه (ثانيا) إلزامه أن يدفع إلى المدعيتين بالحقوق المدنية مبلغ ٢٥٠ جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية ومشرية جنياهات مقابل أتعاب المحاماه . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة القتل العمد بسبب عاهة في عقله دون أن يأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية وفقا لنص المادة ٣٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية وهو ما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت في حق المطعون ضده جريمة القتل العمد انتهى إلى تبرئته منها بسبب عاهة في عقله وقت ارتكابها دون أن تصدر المحكمة أمرا بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية . ولما كان نص المادة ٣٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية (معدلة بالقانون رقم ١٠٧ سنة ١٩٦٢) قد أوجب على المحكمة أن تأمر بهذا الإجراء في هذه الحالة وهو ما لم تفعله وإذا جاء حكمها خلوا من الإجراء المتقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه وفق القانون .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم
حزازى ، ونصر الدين هزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور أحمد خلف .

(١٥١)

الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ القضائية

(أ ، ب ، ج ، د ، هـ) قتل عمد . جريمة . " أركانها " . " الاشتراك
فيها " . قصد جنائى . فاعل أصلى . شريك .
مسئولية جنائية . حكم . " تسببه . تسبب
غير معيب " .

(أ) من هو فاعل الجريمة فى معنى المادة ٣٩ عقوبات ؟
الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر
لديه ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة فى الجريمة
وإلا فلا يسأل إلا من فعله .

(ب) إشتراك المتهمين فى إحداث إصابات الحتى عليه بقصد
ازهاق روحه . حدوث الوفاة نتيجة هذه الإصابات .
اعتبار كل متهم مسئولاً عن جريمة القتل عمدا بوصفه
فاعلا أصليا .

(ج) تحقق قصد المساهمة فى الجريمة أو تية التدخل فيها إذا
وقعت نتيجة اتفاق ولو نشأ لحظة تنفيذها .

(د) القصد الجنائى أمر باطنى ، العبرة فى الاستدلال عليه
بما يستظهره الحكم من وقائع تشهد لقيامه .

(هـ) حسب الحكم فى استظهار تية القتل ، الاستناد إلى وقائع
تؤدى إلى قيامها .

(و ، ز) إثبات . ” إثبات بوجه عام . خبرة . شهادة ” . حكم . ” تسببه .
تسبب غير معيب ” .

(و) كون بعض إصابات المجنى عليه قاتلة ، لا يفتى أن إصابات أخرى ساهمت
في إحداث وفاته .

(ز) لمحكمة الموضوع إمتحان العورة الصحيحة ارافعة الدعوى من جماع الأدلة
والعناصر المطروحة أمامها .

(ح ، ط) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” . إثبات .
” شهادة ” . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” .

(ح) للحكمة الأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنه بعد ذلك .

(ط) لا إلتزام على المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة المؤثرة .

(ي) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” .

تعارض المصاحبة الذي يوجب أفراد كل منهم بحام خاص . أساسه الواقع ،
لا احتمال ما كـا . بـوـع كل مدافع أن يديه .

١ — البين من نص المادة ٣٩ من قانون العقوبات في صريح لفظه وواضح
دلالاته ، ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعي الذي
استمد منه وهو المادة ٣٧ من القانون الهندي أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته
أو يسهم معه غيره في ارتكابها ، فإذا أسهم فلما أن يصدق على فعله وحده وصف
الجريمة التامة وإما أن يأتي عمدا عملا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة تركب
من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون
فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله
وحده ، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف
إعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه على الأقل
ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن
فعله وحده .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهمين انهلوا معا على المجنى عليه ضربا بالعصى والشرائط بقصد إزهاق روحه أخذا بالثار وأنهم أحدثوا به جملة إصابات في رأسه ورقبته وصدره وأطرافه وأن الإصابات جميعا بين راضية وقطعية قد ساهمت في إحداث الوفاة بما أحدثته من كسور وتزيف وصدمة عصبية ، فإن كلا منهم يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد بوصفه فاعلا أصليا بغض النظر عن الضربة التي أحدثها .

٣ — يتحقق حتما قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة اتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة ، أى أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم بخافة وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع .

٤ — القصد الجنائي أمر باطنى يضمه الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه ، والعبرة في ذلك بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد بقيامه . ونية تدخل الطاعنين في إقتراف جريمة القتل تحقيقا لقصد مشترك قد تستفاد من نوع الصلة بينهم والمعية بينهم في الزمان والمكان وصدورهم في مقارفة الجريمة من باعث واحد ، وإتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه .

٥ — متى كان الحكم قد دلل على توافر نية القتل بالاخذ بالثار وتعدد الإصابات وتعدها في المقاتل وباستعمال آلات حادة وراضية تحدث القتل وأن ابلانة لم يتركوا فريستهم إلا بعد أن صار جثة هامة فهذا حسبه للتدليل على قيام تلك النية كما هي معرفة في القانون .

٦ — لاتناقض بين إثبات تقرير الصفة التشريحية أن بعض الإصابات بذاتها تؤدي إلى الوفاة وبين إثباته أنها جميعا قد أسهمت في إحداث الوفاة لأن ما يلزم عن البعض لا ينتفى لزومه حتما عن الكل .

٧ — الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما

يؤدي إليه إقتناعها مادام إستخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، ولها في سبيل ذلك أن تعول على شهادة شهود الإثبات وأن تعرض عن شهادة شهود النفي إذ مرجع الأمر إلى تقديرها للدليل ، فما اطمأنت إليه أخذت به ، وما لم تطمئن إليه أعرضت عنه .

٨ — من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنه بعد ذلك بجلسة المحاكمة .

٩ — لا تلتزم المحكمة في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

١٠ — إذا كان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق أى متهم لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة المنسوبة إليه ، فإن مصلحة كل منهم في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ، ذلك بأن تعارض المصلحة الذي يوجب إفراد كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ، ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل متهم أن يبديه من أوجه الدفاع مادام لم يبدئه بالفعل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجناية رقم ١٧٥ سنة ١٩٦٧ مركز سوهاج المقيدة بالجدول الكلى برقم ١٧٧ سنة ١٩٦٧ بأنهم في يوم ٧ يناير سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز سوهاج محافظة سوهاج : قتلوا كامل محمود حسنين عمدا بأن إنهم ألوا عليه ضربا بالعصى والشراشر قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقرر بذلك وادعت فكرات محمد عبد الرحيم - زوجة المحنى عليه - مدنيا بمبلغ مائة جنيه تعويضا مؤقتا قبل المتهمين جميعا متضامنين . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وإلزامهم متضامنين أن يدفعوا إلى المدعية

بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية .
فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة القتل العمد قد شابه الفساد في الاستدلال والتقصير في التسيب وبنى على البطلان في الإجراءات وخالف الثابت في الأوراق ، ذلك بأن الدفاع عن الطاعنين دلل على كذب شهود الإثبات بشواهد مددها ، إلا أن الحكم أعرض عن دلالة هذه الشواهد وأطرح شهادة شهود النفى دون بيان العلة ، ولم يتحدث الحكم بشيء عما ثبت من تقرير التحليل من عدم وجود آثار دماء بالشرشرة والعصا المضبوطتين والمقول باستعمالهما في الحادث . كما أن الحكم - وقد انتهى سبق الإصرار - كان جديرا به أن يأخذ كل متهم بما إقترفه وأن يحدد الإصابات التي أحدثها ومواضعها لأن بعضها لا يحدث الوفاة ، فلا يسأل محدثها عن جناية القتل العمد بما تستلزمه من قصد خاص ، ولم يعن الحكم برفع ما شاب تقرير الصفة التشريحية من تناقض إذ ورد في نتيجته أن جميع الإصابات أسهمت في إحداث الوفاة إلا أنه لم يلبث أن حدد إصابات بعضها رأى أنها هي وحدها التي نشأت عنها الوفاة ، ولم يشر بشيء إلى ما جاء على لسان أحد الشهود بحضور الجلسة من أن الطاعن الأول لم يكن يحمل أداة من أدوات القتل في يده سواء كانت عصا أو شرشرة مع ما قد يكون لهذا الجزء من شهادته من أثر في عقيدة المحكمة لو تفتنت إليه هذا إلى أن محامين قد ترفعوا عن الطاعنين جميعا جملة واحدة مع اختلاف مراكزهم في الدعوى مما كان يقتضي فصل دفاع كل منهم وإفراد محام خاص به حتى تتاح له كامل الحرية في إبداء دفاعه مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى ما محصله أن بين الطاعنين وبين المجنى عليه ثارا ، ولما سر بهم على الطريق وهم في حقلهم تحركت في أنفسهم الرغبة في الأخذ بالثأر فاقضوا عليه معا وأنهالوا عليه طعنا بآلات حادة وضربا بآلة راضية قاصدين من ذلك إزهاق روحه شفاء لثأرهم ، ولم

يتركوه إلا جثة هامدة بعد أن أحدثوا به تسعة جروح قطعية برأسه ، وأربعة جروح قطعية طعنية بعنقه فضلا عن عدة جروح قطعية أخرى باليدين والساعدين والساقين ، فتوفي متأثرا بهذه الإصابات جميعها وما أحدثته من كسور متفتتة بعظام القبوة والقاعدة بالجمجمة وما صحب ذلك من نزيف وصدمة عصبية . ودلل الحكم على هذه الواقعة بما يتتجها من وجوه الأدلة وهي شهادة الشهود بين راء للحادث وراو عنه وتقرير الصفة التشريحية الذي أثبت إسهام الإصابات جميعها بين راضيه وقطعية في إحداث الوفاة بما أحدثته من كسور ونزيف وصدمة عصبية ، وهو ماله أصله الثابت في الأوراق التي أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا للطعن وأطرح الحكم شهادة شهود النفي وما تذرعه به الدفاع من شواهد للتشكيك في التهمة أخذا بأدلة الثبوت في الدعوى والتي تؤدي إلى مارتب عليها . لما كان ذلك وكان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، حسبما يؤدي إليه إقتناعها مادام إستخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . ولها في سبيل ذلك أن تعول على شهادة شهود الإثبات وأن تعرض عن شهادة شهود النفي إذ مرجع الأمر إلى تقديرها للدليل فما إطمأنت إليه أخذت به ، وما لم تطمئن إليه أعرضت عنه ، ومن ثم فإن ما يشبه الطاعنون من نعي على الحكم لإطراحه أقوال شهود النفي وأخذه بأدلة الثبوت في الدعوى إنما ينحل في حقيقته إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها . لما كان ذلك وكان خلوما ضبط من شرشرة وعصا من أي أثر للدماء لا يقدح في استدلال الحكم من حصول الإعتداء على المجنى عليه بمثل هاتين الأداتين أيا كانتا ، وذلك ردا إلى جماع الدليلين القولي والفني ، ومن ثم فإن المحكمة لم تكن بعد ملزمة بأن تتحدث عن إسقاطها لدلالة ضبطهما أو عدم وجود أثر لدماء بهما ، إذ أن مفاد سكوتها أنه لم يكن لذلك أثر في تكوين عقيدتها إثباتا أو نفيا ، والمحكمة لا تلتزم - في أصول الإستدلال - بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين هذه العقيدة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٩ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " يعد فاعلا للجريمة (أولا) من يرتكبها وحده أو مع غيره (ثانيا) من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتي عمدا عملا من

الأعمال المكونة لها" والبين من نص هذه المادة في صريح لفظه وواضح دلالاته ، ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعي الذي استمد منه وهو المادة ٣٧ من القانون الهندي أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها فإذا أسهم فلما أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة وإما أن يأتي عمدا عملا تنفيذيا فيها إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلا مع غيره إذا صححت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده ، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها عرف أو لم يعرف إعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه - على الأقل - ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله وحده ، ويتحقق حينما قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة لإتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ إلا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة أى أن يكون كل منهم قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم بغاية ، وإن لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع ولما كان القصد أمرا باطنيا يضممه الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التي تصدر عنه ، فإن العبرة هي بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد بقيامه ، ولما كانت نية تدخل الطامنين في إقتراف جريمة قتل المجنى عليه تحقيقا لقصدهم المشترك تستفاد من نوع الصلة بين الطامنين إذ أولهم والد الأخيرين والمعينة بينهم في الزمان والمكان ، وصدورهم في مقارفة الجريمة عن باعث واحد ، واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها ، بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ، وهو ما لم يقصر الحكم في استظهاره حسبما تقدم بيانه ، فإن ما يتعاه الطامنون على الحكم بالقصور في هذا الصدد يكون غير سديد وفوق ذلك فإنه لما كان الحكم المطعون فيه أثبت أن الطامنين قد إنهاكوا معا على المجنى عليه ضربا بالعصى والشراشير بقصد إزهاق روحه أخذا بالثار وأنهم أحدثوا به جملة إصابات في رأسه ورقبته وصدوره وأطرافه وأن الإصابات جميعا بين راضة وقطعية قد ساهمت في إحداث الوفاة بما أحدثته من كسور ونزيف وصدمة عصبية ، فإن كلا منهم يكون مسئولاً عن جريمة القتل العمد بوصفه

فاعلا أصليا بغض النظر عن الضربة التي أحدثها لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين أثاروا مطعنا حول تقرير الصفة التشريعية وكان لاتناقض بين إثبات التتمير أن بعض الإصابات بذاتها تؤدي إلى الوفاة ، وبين إثباته أنها جميعا قد أسهمت في إحداث الوفاة لأن ما يلزم عن البعض لا ينتفى لزومه حتما عن الكل ، فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الحكم قد دلل على توافرية القتل بالأخذ بالثأر وتعدد الإصابات وتعمدها في المقاتل وباستعمال آلات حادة وراضة تحدث القتل وأن الجناه لم يتركوا فريستهم إلا بعد أن صار جثة هامة فهذا حسبه للتدليل على قيام تلك النية كما هي معرفة في القانون . لما كان ذلك ، وكان الواضح من الأدلة التي استند إليها الحكم أن كلا من الطاعنين قد أنكر التهمة ، وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق أي منهم لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة التي نسبت إليه ، فإن مصلحة كل منهم في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ، ذلك بأن تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل منهم بحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهم أن يبديه من أوجه الدفاع مادام لم يبدئه بالفعل وكان الطاعنون لم يدفعوا أمام محكمة الموضوع بوجود تعارض بين أجزاء الدليل الفني وهو متنف حسبما تقدم - وكان من المقرر أن لمحكمة أن تأخذ بقول الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى وأو عدل عنه بعد ذلك بجلسة المحاكمة وكان الحكم قد أخذ بقول الشاهد في تحقيقات النيابة مما له أصل فيها ، فقد إنحسر من الحكم قالة البطلان في الإجراءات والقصور في التسبيب . لما كان ذلك . فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حقنى ، وأنور أحمد خلف .

(١٥٢)

الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ القضائية

(١) تلبس . رشوة . تفتيش . ” إذن التفتيش . إصداره “ . قبض .
مأمورو الضبط القضائى .

حالة التلبس لا تسلزم إذا من سلطة التحقيق لإجراء التفتيش . هل ذلك ؟

(ب) رشوة . جريمة . ” أركانها “ .

انعقاد جريمة الرشوة بالاتفاق الذى يتم بين الرامى والمرضى .

(ج ، د ، هـ ، و) تفتيش . ” الدفع ببطلانه “ . إثبات . ” إقرار “ .
حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب “ . محكمة الموضوع .
” سلطتها فى تقدير الإقرار “ . ” حقها فى تجزئة
الدليل “ .

(ج) بطلان التفتيش لا يحصل دون أخذ القاضى بجميع عناصر
الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر
عنها .

(د) الإقرار بضبط المبلغ المدفوع رشوة وإجراء التفتيش الذى
يعفى عنه قيمان أو ردهما على محل واحد وتأديهما إلى
نتيجة واحدة .

(هـ) تقدير قيمة الإقرار الذى يصدر من المتهم على إثر تفتيش
باطل . موضوع .

(و) لمحكمة الموضوع تجزئة أى دليل ولو كان إقرارا والأخذ منه
بما تظن إليه وإطراح ما عداه .

(ز ، ح ، ط) حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" .

(ز) انطأ في الإسناد لا يقدح في سلامة الحكم فيما خرج من سياق استدلاله وجوهه تسبيبه .

(ح) عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي .

(ط) وزن أقوال الشهود . موضوعي .

١ — إن حالة التلبس بذاتها لا تستلزم إذنا من سلطة التحقيق لإجراء التفتيش إذ أن هذه الحالة تخول مأمور الضبط القضائي — متى كان له حق إيقاع القبض على المتهم — تفتيش شخصه ومزله كما هو المستفاد من المادتين ٤٦/١ ، ٤٧ ، من قانون الإجراءات الجنائية . فالأمر الصادر من النيابة العامة بضبط المتهم متلبسا بجريمة الرشوة لم يقصد به المعنى الذي ذهب إليه الدفاع وهو أن يكون للضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معروف به في القانون . وواقع الحال أنه إنما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم على أثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ ، وهو ما حدث فعلا على النحو الذي أورده الحكم .

٢ — تتعقد جريمة الرشوة بالاتفاق الذي يتم بين الراشي والمرتشي ولا تبقى بعد ذلك إلا إقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسلم المبلغ .

٣ — من المقرر أن بطلان التفتيش — بفرض وقوعه — لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الإقرار اللاحق للمتهم بمجازته ذات المبلغ الذي ظهر من التفتيش وجوده لديه ، كما لا يمنع المحكمة من الاعتماد على أقوال رجال الضبط فيما باشروه من إجراءات ونمى إليهم من معلومات فيما لا يتصل بالتفتيش المدعى ببطلانه .

٤ — الإقرار بضبط مبلغ الرشوة وإجراء التفتيش الذي يسفر عنه قسيان لورودهما على محل واحد وتأديهما إلى نتيجة واحدة .

٥ — من المقرر أن تقدير قيمة الإقرار الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الإقرار بالتفتيش وما ينتج عنه هو

من شؤون محكمة الموضوع تقديره حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء الباطل جاز لها الأخذ بها .

٦ — من حق محكمة الموضوع أن تجزئ أى دليل ولو كان إعترافا فتأخذ منه بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه . ولما كان الحكم قد استوفى استدلاله إستمدادا من أدلة الإثبات وإطراحا لدعوى القرض حين إعتبرها دعوى مرسلة ولم يكن لضبط مبالغ أخرى لدى الطاعن — قلت أو كثرت — أثر فى الإستدلال على قبوله للرشوة وإنما كان ذلك إستطرادا من المحكمة إلى بيان عدم حاجة الطاعن إلى الإقراض . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم يكون فى غير محله .

٧ — الخطأ فى الإسناد لا يقدح فى سلامة الحكم فيما خرج عن سياق إستدلاله وجوهه تسبيبه .

٨ — لا تلزم المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وتفصيلها فى كل جزئية منها وبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد النفى أو أخذت به من أدلة الثبوت ما دام لقضائها وجه مقبول .

٩ — من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة عليها من محكمة النقض ، ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لجمالها على عدم الأخذ بها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٥ يناير سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم باب شرقى محافظة الإسكندرية : بصفته موظفا غموميا "رئيس المشتريات

والتوريدات بكلية الهندسة جامعة الإسكندرية " طلب وأخذ عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته وذلك بأن طلب وأخذ من محمد عبد السلام سرور مبلغ خمسة جنيهات على سبيل الرشوة مقابل إنجاز صرف التأمينات المستحقة له لدى كلية الهندسة وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته. بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الارشاء قد بنى على الخطأ في الإسناد وشابه القصور في التسييب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن اعتمد في قضائه بالإدانة على أقوال الشاهد ناصف الدرديري - زميل الطاعن - من أنه حرر استمارة الصرف وسلمها للطاعن في اليوم السابق على الحادث لمراجعتها وأنها وجدت يوم الحادث فوق مكتب الطاعن ، في حين أن الثابت من محضر الضبط أنها كانت بمكتب الشاهد المذكور ثم إن الطاعن لم يعمد إلى تعطيل صرفها كما توهمت المحكمة جريا وزراء النيابة العامة في خطئها بل إن إجراءات الصرف أخذت سيرها الطبيعي ، كما دفع الطاعن بأن تسلم مبلغ الخمسة جنيهات على سبيل القرض وأن دعوة الرشوة ملفقة ضده مدلا على ذلك بشواهد عددها في دفاعه الشفوي والكتابي إلا أن الحكم لم يقسط هذا الدفاع حقه ولم يتفطن إلى أسسه كما دفع الطاعن ببطلان القبض عليه وتفتيشه لحصول الإجراء على غير ما قيدته به النيابة العامة بإذن التفتيش من وجوب أن يكون عند قيام المتهم بإستلام الرشوة . وهو ما لم يحصل بل تم الإجراء بعد أن وضع المتهم المبلغ في جيبه بعيدا عن عين مأمور الضبط الذي لا يضحى له أن يتلقى نبا التليس عن غيره إلا أن الحكم المطعون فيه أخذ الطاعن بإعترافه بإعتباره قسما للتفتيش الباطل مع أن ما نسب إليه ليس نصا في اقتراف الجريمة فلا يصدق عليه في صحيح القانون وصف الإعتراف كما تصبح تجزئته ومن ناحية

أخرى فقد اعتمدت المحكمة في الإدانة على شهادة الضابطين مع أنه يمتنع قانونا قبول شهادة مأمور الضبط على إجراء باطل قام به هذا إلى أن الطاعن دفع ببطلان الإعراف لصدوره عن الطاعن متأثرا فيه بنتيجة الإجراء الباطل إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يسوغ به إطراحه مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى ما محصله أن المقاتل محمد عبد السلام سرور تقدم إلى كلية الهندسة بجامعة الإسكندرية بطلب صرف الإستمارة ٥٠ ع . ح بمبلغ تسعة وأربعين جنيها قيمة العشر الذي دفعه تأميناً لعملية أتم تنفيذها . فاشترط عليه الطاعن بصفته رئيس قسم المشتريات والتوريدات أن ينقده خمسة جنيهات رشوة لقاء إنجاز ما يختص به من مراجعة الإستمارة والأمر بصرف قيمتها فتظاهر المقاتل بالقبول ولجا إلى رئيس حرس الكلية الرائد محمد ذهني إبراهيم الذي صحبه إلى الرائد محمد نظمي الطرابلسي بالمباحث العامة حيث أبلغه بالحادث فسأله الأخير ورقة من فئة الخمسة جنيهات أثبت رقبها بمحضر عرضه على النيابة العامة التي أمرت بضبط المتهم وتفتيشه حال قيامه بإستلام المبلغ وتوجه المبلغ إلى المتهم في مكتبه بينما انتظر الضابطان في غرفة الحرس وسأله المبلغ المتفق عليه ليقوم بإنجاز إجراءات صرف الإستمارة حسباً وعد . ثم أبلغ الضابطين فقاما بضبط المتهم وتفتيشه فعثرا في الجيب الإيسر لسترته على المبلغ المرقوم ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة وهي شهادة الشهود في المساق المتقدم وإعتراف المتهم في جميع مراحل الدعوى وفي جلسة المحاكمة بضبط المبلغ في جيبه وهذا الذي أثبتته الحكم تتوافر به عناصر جنائية الإرشاء التي دين الطاعن بها مدلا عليها بما يؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أخذاً من أقوال المبلغ والشاهد ناصف الدرديري زميل الطاعن في مكتبه أن إستمارة الصرف كانت موجودة على مكتب الطاعن حين ضبط وكان لما حصله الحكم من أقوالهما أصله الثابت من الأوراق حسباً أقرب به الطاعن في طعنه وكان الشاهد والطاعن يشتركان في مكتب واحد بإقراره فإن المنازعة في مكان وجود الإستمارة عند أداء مبلغ الرشوة تعتبر جدلاً موضوعياً صرفاً فيما استخلصه الحكم من أقوال الشاهدين المذكورين . إذ من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء عليها

مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعن إليه دون رقابة عليها من محكمة النقض ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لما زعمه الطاعن من أن المبلغ الذي قبضه كان على سبيل القرض لا الرشوة واعتبره قولا مرسل لا يطعن إليه وهو من إطلاقات السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بغير معقب عليها لما هو مقرر من أنها لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتقصيها في كل جزئية منها وبيان العلة فيما أعرضت عنه من شواهد النفي أو أخذت به من أدلة الثبوت مادام لقضاؤها وجه مقبول . لما كان ذلك وكان من حق محكمة الموضوع أن تجزئ أى دليل ولو كان إعترافا فتأخذ منه بما تطعن إليه وتطرح ما عداه . وكان الحكم قد استوفى استدلاله إستمدادا من أدلة الإثبات وإطرافها لدعوى القرض حين اعتبرها دعوى مرسلة ولم يكن لضبط مبالغ أخرى لدى الطاعن - قلت أو كثرت - أثر في الإستدلال على قبوله للرشوة وإنما كان ذلك إستطرادا من المحكمة إلى بيان عدم حاجة الطاعن إلى الإقتراض ومن ثم فإن الخطأ في الإسناد - بفرض وقوه - لا يقدح في سلامة الحكم فيما خرج عن سياق إستدلاله وجوهر تسييبه . لما كان ذلك وكان الحكم قد أخذ الطاعن باعترافه أمام وكيل كلية الهندسة بإعتباره قد صدر عن إرادة حرة أمام رجل علم لا أمام مأمور ضبط أو رجل من رجال السلطة العامة وكان من المقرر أن تقدير قيمة الإعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الإعتراف بالتفتيش وما ينتج عنه هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء الباطل جاز لها الأخذ بها . لما كان ذلك وكان الحكم قد أخذ الطاعن باعترافه في جلسة المحاكمة بضبط المبلغ معه بعيدا عن مظنة التأثير بنتيجة التفتيش المدعى بطلانه وكان الإعتراف بضبط المبلغ وإجراء التفتيش الذي يسفر عنه قسيمان لورودهما على محصل واحد وقاديهما إلى نتيجة واحدة هي ضبط مبلغ الرشوة . وكان من المقرر أن بطلان التفتيش بفرض وقوعه لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الإعتراف اللاحق

تلتهم بمجازته ذات المبلغ الذي ظهر من التفتيش وجوده لديه كما لا يمنع المحكمة من الاعتماد على أقوال رجال الضبط فيما بأشروه من إجراءات ونفى إليهم من معلومات فيما لا يتصل بالتفتيش المدعى ببطلانه ومع ذلك فإن حالة التلبس بذاتها لا تستلزم إذنا من سلطة التحقيق لإجراء التفتيش إذ أن هذه الحالة تخول مأمور الضبط القضائي - متى كان له حق إيقاع القبض على المتهم - تفتيش شخصه ومنزله كما هو المستفاد من المادتين ١/٤٦ و ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية . فالأمر الصادر من النيابة العامة بضبط المتهم متلبسا بجريمة الرشوة لم يقصد به المعنى الذي ذهب إليه الدفاع - وهو أن يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هي معرفة به في القانون - وواقع الحال أنه إنما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم على أثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ - وهو ما حدث فعلا على النحو الذي أورده الحكم - ذلك بأن جريمة الرشوة قد انعقدت بذلك الاتفاق الذي تم بين الراشي والمرشئ ولم يبق إلا إقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم المبلغ - وهو ما هدف إليه وكيل النيابة بالأمر الذي أصدره - وإذا كان الضابط الذي كاف تنفيذ أمر النيابة قد خوله القانون سلطة القبض على المتهم والذي توجد دلائل كافية على إتهامه بجناية الرشوة . ومتى كان القبض صحيحا كان التفتيش صحيحا كذلك طبقا للمادتين ٣٤ و ١/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية فلا مصلحة للطاعن فيما أثاره ولا وجه لما نعاه ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد مبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ،
وقصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى ، وأنور أحمد خلت .

(١٥٣)

الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ القضائية

أسباب الإباحة . دفاع شرعى . حكم . "تسليميه . تسليب معيب" . دفاع .
"الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" .

(أ) حق الدفاع الشرعى من المال شرع لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب
إتھاك حرمة ملك الغير . المادة ٢٤٦ عقوبات .

تمسك المتهمين بأنهما إنما لجأ إلى القوة لرد المبنى عليهما من أرضهما حين «خلوها»
منوة لمنع انتقامهما بها . وجوب الرد على هذا الدفاع .

(ب) الإلتجاء إلى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة على الحق . وجوب توفر الظروف
الزمنية وغيرها التى تسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل .

(ج) تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتخذ وجهة شخصية تراعى
فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان .

(د) قيام حالة الدفاع الشرعى لا يستلزم استمرار المبنى عليه فى الاعتداء على المتهم أو حصول
اعتداء على النفس بالفعل

(هـ) كفاية أن يكون العمل المتخوف منه خطرا حقيقيا فى اعتقاد المتهم وتصوره .

١ — أبحاث المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات حق الدفاع الشرعى من المال
لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب إتھاك حرمة ملك الغير .
ولما كان الطاعنان قد تمسكا أمام المحكمة بأنهما إنما لجأ إلى القوة لرد المبنى
م . (١٣) . ج

عليهما من أرضهما حين دخلها عنوة لمنع انتفاعهما بها ، وكان الحكم قد أشار إلى تحقيق شيخ البلد في هذا الشأن وما أسفر عنه من حيازة الطاعنين للأرض المتنازع عليها ، كما لم بمعاودة المجنى عليهما الدخول فيها عصرا حيث وقع الحادث ، فإنه لا يكفي للرد على هذا الدفاع قول الحكم إن التحقيق الإداري لا يقطع بحيازة الطاعنين للأرض حيازة فعلية وحقيقية إذ كان لزاما على المحكمة أن تبحث فيما له الحيازة الفعلية على الأرض المتنازع عليها حتى إذا كانت للطاعنين ، وكان المجنى عليهما هما اللذان دخلها بقصد منع حيازة الطاعنين لها بالقوة فإنهما يكونان قد ارتكبا الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات ويكون للطاعنين الحق في استعمال القوة اللازمة طبقا للمادة ٢٤٦ من ذلك القانون . أما وهي لم تفعل فقد قام حكمها على خطأ يعيبه .

٢ - إمكان الرجوع إلى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة على الحق لا يصلح على إطلاقه سببا لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى بل إن الأمر في هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل ، والقول بغير ذلك مؤد إلى تعطيل النص الصريح الذى ينحول حق الدفاع لرد أفعال التعدى على المال تعطيل تاما .

٣ - إن تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتخذ وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا تصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات .

٤ - لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يستمر المجنى عليه فى الاعتداء على المتهم أو أن يحصل بالفعل اعتداء على النفس ، ومن ثم فإن قول الحكم بأن الاعتداء على الطاعنين لم يكن مستمرا لا يصلح سببا لنفى ما تمسك به الطاعنان من أنهما كانا فى حالة دفاع شرعى عن نفسيهما إزاء اعتداء المجنى عليهما ثم مظاهراتهما ومحاولة اللحاق بهما .

٥ - لا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفي أن يتبادر لذلك فى اعتقاد المتهم وفى تصوره ، بشرط أن يكون هذا التصور

وذلك الاعتقاد مبنيًا على أسباب مقبولة — وهو ما قضا الحكم في استظهاره — مما يعيبه بالقصور في الرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس .

الوقائع

التهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٠/٥/١٩٦٦ بدائرة مركز إيتاي البارود محافظة البحيرة . المتهم الأول : أحدث عمدا بمحمود عبد العزيز عطا الإصابات الموصوفة بتقرير العصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الإصابات المذكورة أفضت إلى موته . المتهم الثاني : أحدث عمدا بعميد الرحمن عبد العزيز عطا الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد في العظم المقدمي لرأسه مساحته 3×3 سم مما تقدر معه مدنى العاهة بنحو ١٢ . / اثني عشر في المائة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبة الأول بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات والثاني بالمادة ١/٢٤٠ من القانون ذاته فقرر بذلك وأدعى بحق مدنى كل من الباشا عبد العزيز عطا — أخ المحبى عليه محمود عبد العزيز عطا — بصفته وصيا على أولاد أخيه القصر رجب ومحمد وكريمه وآمال الشهيرة بزینب وعیده محمد حمیده هلول زوجته وقر فرج عقبه والدته وطلبوا القضاء لهم قبل المتهم الأول بمبلغ ألف جنيه ، كما ادعى عبد الرحمن عبد العزيز عطا مدنيا بمبلغ ٢٥٠ ج تعويضا قبل المتهم الثاني . ومحكمة جنايات ذمهور قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . (أولا) بمعاقبة محمد هلول الجهادى بالسجن لمدة ثلاث سنوات وفي الدعوى المدنية المقامة من الباشا عبد العزيز عطا بصفته وصيا على القصر رجب ومحمد وكريمه وآمال الشهيرة بزینب أولاد المرحوم محمود عبد العزيز عطا وعیده محمد حمیده هلول بصفتهما زوجته وقر فرج عقبه الأم بإلزام محمد هلول الجهادى بأن يدفع إليهم خمسمائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة و٥٠٠ قرش لتغطية الجأمة . (ثانيا) بمعاقبة فتحي محمد هلول الجهادى بالسجن مع الشغل لمدة سنة واحدة وإلزامه أن يدفع إلى عبد الرحمن عبد العزيز عطا مبلغ ١٥٠ ج

مائة وخمسين جنيها على سبيل التعويض، ٥٠٠ قرش أتعابا للمحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ما ينمى الطاعتان على الحكم المطعون فيه هو أنه — إذ دان أولهما بجريمة الضرب المفضى إلى الموت وثانيهما بإحداث عاهة مستديمة — قد فسد استدلاله وأخطأ في القانون وراى عليه القصور ، ذلك بأن الطاعنين دفعا بقيام حالة الدفاع الشرعى عن المال والنفس لرد اعتداء المجنى عليهما حين دخلا أرضا لما يقصد منع حيازتهما بالقوة . وهو ما يوفر الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات ، وردا لاعتدائهما عليهما بالضرب الذى خلف بهما إصابات إلا أن الحكم أطرح هذا الدفاع وتساند فى ذلك على أن المجنى عليهما دخلا الأرض لحرثها بحجة أنها مؤجرة لهما من مالكها وأن مقام به شيخ البلد من تحقيق فى هذه الواقعة لا يقطع بأن الأرض كانت فى وضع ر الطاعنين ولا فى انحسار حق المجنى عليهما فى دخولها وإنه كان يتعين على الطاعنين الالتجاء إلى السلطات ويقول الطاعتان إن هذا الذى ذهب إليه الحكم فضلا عن مخالفته للقانون فإنه لا يصلح ردا على دفاعهما وخاصة أنهما كانا قد التجأ إلى السلطات فى الصباح فلم يرتدع المجنى عليهما وعاودا دخول الأرض عصرا ، كما أن رده على حق الطاعنين فى الدفاع عن النفس جاء معينا كذلك لأنه على الرغم من تسليم الحكم بمبادرة المجنى عليه الأول بالاعتداء على الطاعن الأول فإنه لم يقبل من هذا الطاعن رد التعدى بدعوى أن المجنى عليه لم يكن سادرا فى ضربه ، وذلك بالرغم مما حصله الحكم على لسان أحد الشهود من أن المجنى عليه المذكور كان يجرى خلف الطاعن الأول الذى هرب خوفا من بطشه ، ويضيف الطاعتان أن رد الحكم بالنسبة لموقف الطاعن الثانى جاء منطويا كذلك على منطق غير مفهوم ولا يتفق مع أحكام القانون . وبذلك يكون الحكم معينا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه بين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى ومؤدى الأدلة التى تساند إليها فى قضائه بإدانة الطاعنين ، وأثبت ما قال به الطاعتان من مجريات الحادث ونفواه أن المجنى عليهما كانا قد دخلا

في الصباح أرضا في حيازة الطاعنين فشكياهما للعمدة فلم يرتدعا وعادا عصرا فدخلهما مرة ثانية فلما أراد الطاعنان إخراجهما منها تعديا عليهما بالضرب الذي خلف بهما إصابات مما اضطررا معه إلى رد هذا الاعتداء . وبعد أن أورد الحكم ما تقدم وأثبت إصابات الطاعنين عرض إلى الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس والمال ورد عليه في قوله . " بجلسة المحاكمة وبلسان الدفاع عن المتهمين أثار القول بأن المتهمين كانا في حالة دفاع شرعي عن المال وعن النفس يجوز معه رده بالاعتداء وذلك بمقولة إنه بخصوص الدفاع الشرعي عن المال فإن وضع يد المتهمين على الأرض ثابت من المحضر الذي قام بتحريره شيخ الناحية بسؤال الجيران والذي أشار إلى أن الأرض في وضع يد المتهمين وما ورد بالمعينة من أن المجني عليهما قاما بحرق الأرض وأنه رغم تقديم الشكوى في الصباح إلى عمدة البلدة من اعتداء المجني عليهما على الأرض الزراعية فانهما ماودا الاعتداء ثانية بإجراء الحرق الأمر الذي يجوز معه دفعه ورده بالحق المخول لهما وهو الدفاع الشرعي عن المال، ولما كان يجاب على هذا الشق من الدفاع بأن المجني عليهما وقد قاما بحرق الأرض بحجة أنها مؤجرة إليهما من المالك لها والذي تربطه بأحدهما صلة وثيقة أضف إلى ذلك أن الإجراء الذي قام به شيخ الناحية والمتضمن قوله بسؤال جيران الحقول المجاورة وأنه استخلصه من أقوالهم بأن الأرض في وضع يد المتهمين بأن هذا لا يقطع وحده بأن الأرض كانت في وضع اليد الفعلي والحقيقي لكل من المتهمين أو أنه ليس للمجني عليهما أية حقوق تخول لهما النزول إليها وإجراء الحرق أضف إلى ذلك أنه كما ورد على لسان المتهمين من قول برؤيتهما المجني عليهما بالحقل وطلبا منهما الخروج وتركه فكان بوسعهما الالتجاء للسلطات لأقناعهما بالخروج من الأرض وتركها للمتهمين خاصة وأنه لم تكن هناك من ضرورة ملحة يخشى منها على سلامة المال أو الإضرار به في التأخير في إخراج المجني عليهما من الأرض الزراعية وهي كما ورد بالتحقيقات كانت خالية من أي زراعة نامية وأي زراعة نابتة بل كانت عبارة عن أرض فضاء بها آثار لعملية حرق وهذه لا تنفي على الواقعة وضعا يجوز معه إيقاع اعتداء على المجني عليهما بمقولة إنه في سبيل الدفاع عن المال وذلك على وفق الوارد بنص المادة ٢٤٧ عقوبات التي جرى تضيها " وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون في الوقت المناسب إلى الاختفاء برجال السلطة العمومية ومن ثم يكون هذا الشق من الدفاع ولاستد

له من القانون ويتعين طرحه جانبا . . . وحيث إنه بخصوص قول الدفاع بأن المتهمين كانا كلاهما في حالة دفاع عن النفس يجوز معه استعمال ما يكفي من القوة لرد الاعتداء فإن الثابت من مطالعة مجرى الواقعة وعلى وفق أقوال المتهمين سويا وهو قول المتهم فتحى محمد هلول من أن المجنى عليه عبد الرحمن عبد العزيز عطا ابتدأ بالاعتداء عليه بالضرب بفأس أصابته بجرح رضى بفروة الرأس وأنه دفاعا عن نفسه اعتدى بالضرب على المعتدى عليه وأحدث به إصابة رأسه التى تخلف عنها العاهة المستديمة فإن ذلك القول لا يستقيم وضعا لقيام حالة الدفاع الشرعى ذلك لأن المجنى عليه عبد الرحمن عطا لم يكن بدوره مستمرا فى الاعتداء ومواصلة الضرب حتى يقال بأن المتهم فتحى أراد الدفاع عن نفسه أو أنه كانت هناك مظاهر ترجح خشية وقوع الاعتداء ذلك لأن الثابت من التحقيقات أن المجنى عليه عبد الرحمن عبد العزيز عطا سقط على الأرض فاقد الحركة على أثر الاعتداء الواقع عليه من يد المتهم فتحى هلول وبذلك يسقط القول بأن هذا الأخير كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه من اعتداء وقع أو يخشى وقوعه من المجنى عليه عبد الرحمن عبد العزيز وأن ما وقع منه هو رد اعتداء أصابه من يد ضاربه وهو لا يسوغ له التمسك بحق الدفاع الشرعى لانتفاء مقوماته ولا يقدح فى الأمر وجود تلك الإصابات التى برأسه والواردة بأوراق علاجه لأنها كانت سابقة على ضربه المجنى عليه عبد الرحمن عطا وأما عن إصابة الكتف وهى عبارة عن الكدم بالكتف الأيمن فهذه لم يرد فى أقوال المتهم فتحى أن الذى أحدثها هو عبد الرحمن عطا بل قرر بأنها من يد المجنى عليه محمود عبد العزيز وهو بدوره لا يسوغ له الاعتداء على شخص آخر خلاف الضارب له والذى كان يرقد بدون حراك إثر الاعتداء الأول . . . وحيث إنه بخصوص قول الدفاع أن المتهم محمد هلول كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وذلك على وفق ماورد بأقواله بالتحقيق من رؤيته عبد الرحمن وهو يضرب المتهم فتحى ثم قيام المجنى عليه محمود عطا بضربه بالفأس فقام هو بقذف المجنى عليه محمود عطا بفأس كانت بيده فأصابته المجنى عليه وأحدثت تلك الضربة التى أودت بحياته فإن هذا التصوير لا يستقيم والقول بتوافر حالة الدفاع الشرعى عن نفسه أو نفس زميله المتهم فتحى ذلك لأن المجنى عليه الأول عبد الرحمن عبد العزيز كان قد سقط على الأرض فاقد الحركة فأصبح لا يخشى أمره ثم كان موقف المجنى عليه الثانى محمود عطا الذى

اعتدى عليه بالضرب بالفأس فأحدث برأسه تلك الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وهي عبارة عن جرح رضى بفروة الرأس وشرخ بالقشرة الخارجية فإن هذه الإصابات جاءت أولاً ثم قام هو من جانبه برد الاعتداء وضرب المجنى عليه بمجود عطا ولم يكن هذا الأخير لازال مستمرا في ضربه بل كما ورد وصفا لحالته وعلى لسان هذا المتهم أنه اعتدى عليه بالضرب بعد وقوع الاعتداء عليه هو وعلى وفق أقواله في التحقيقات "فراح ضاربني بالفأس في رأسي فأنا دخت من الضربة والفأس بتاعتي كانت في إيدي فرحت حادفها بخت فيه" ثم قوله "وأنا مكنتش أقصد حاجة بس أنا حدفته بالفأس" وهذه تؤكد أن المجنى عليه مجود عطا لم يكن مستمرا في الاعتداء عليه أو كان في حالة يتخوف معها من مواصلة الاعتداء أو يخشى سوء العاقبة فقيامه بالاعتداء عليه بالضرب هو في حقيقة الأمر رد الاعتداء ولا يعتبر من قبيل الدفاع الشرعي من النفس لانتفاء شرائطه القانونية على الوجه سالف البيان". وما أورده الحكم فيما تقدم بصدد الرد على الدفاع الشرعي بشقيه غير سليم ، ذلك بأن القانون قد أباح في المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات حتى الدفاع الشرعي عن المال لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب انتهاك حرمة ملك الغير . ولما كان الطاعنان قد تمسكا أمام المحكمة بأنهما إنما لجأ إلى القوة لرد المجنى عليهما عن أرضهما حين دخلها عنوة لمنع انتفاعهما بها ، وكان الحكم قد أشار إلى تحقيق شيخ البلد في هذا الشأن وما أسفر عنه من خيازة الطاعنين للأرض المتنازع عليها ، كما سلم بمعاودة المجنى عليهما الدخول فيها عصرا حيث وقع الحادث ، فإنه لا يكفي للرد على هذا الدفاع قول الحكم أن التحقيق الإداري لا يقطع بخيازة الطاعنين للأرض خيازة فعلية وحقيقية إذ كان لزاما على المحكمة أن تبحث فيما له الخيازة الفعلية على الأرض المتنازع عليها حتى إذا كانت للطاعنين وكان المجنى عليهما هما اللذان دخلها بقصد منع خيازة الطاعنين لها بالقوة فإنهما يكونان قد ارتكبا الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات فيكون للطاعنين الحق في استعمال القوة اللازمة طبقا للنادة ٢٤٦ من ذلك القانون ، أما وهي لم تفعل فقد قام حكمها على خطأ يعيبه - ولا يدرأ عن الحكم هذا الخطأ أن يكون قد أشار إلى أنه كان بوسع الطاعنين الالتجاء إلى السلطات لدفع الاعتداء ، ذلك بأن إمكان الرجوع إلى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة على الحق لا يصلح على إطلاقه سببا لنفي قيام حالة

الدفاع الشرعى بل إن الأمر فى هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل ، والقول بغير ذلك مؤد إلى تعطيل النص الصريح الذى ينحول حق الدفاع لرد أفعال التعدى على المال تعطيلًا تامًا . وإذا كان الحكم لم يلق بالالظروف التى أحاطت بالطاعنين حين لم يرتدع المجنى عليهما بعد أن لحا الأولان إلى السلطات فى الصباح بل عادا إلى التعرض من جديد فى عصر اليوم ذاته ، فإنه يكون قد قام على نظري يقصر عن حمل قضائه لما كان ذلك ، وكان تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمرا اعتباريا يجب أن يتخذ وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا تصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملاحظات . ولما كان الحكم قد سلم بمحصول التعدى على الطاعنين تعديا خلف بهما إصابات أثبتتها التقرير الطبى وحصل من أقوال الشاهد محمد ناجى هلول — التى حول عليها فى إدانة الطاعنين — أن المجنى عليه الأول كان يطارد الطاعنين بعد هربهما ، فإن قول الحكم بأن الاعتداء على الطاعنين لم يكن مستمرا لا يصلح سببا لنفى ما تمسك به الطاعنان من أنهما كانا فى حالة دفاع شرعى عن نفسيهما إزاء اعتداء المجنى عليهما ثم مطاردتهما ومحاولة اللحاق بهما ، ذلك لأنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يستمر المجنى عليه فى الاعتداء على المتهم أو أن يحصل بالفعل الاعتداء على النفس بل يكفى أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل ينشئ منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وفى تصوره بشرط أن يكون هذا التصور وذلك الاعتقاد مبنيا على أسباب مقبولة وهو ما قصر الحكم فى استظهاره مما يعينه بالقصور فى الرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : عبد المنعم حمزوى ،
ونصر الدين هزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأفور أحمد خلف .

(١٥٤)

الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٨ القضائية

(١، ب) خبز . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . حكم .
” تسببه . تسبب غير معيب “ . محكمة الموضوع . ” الإجراءات
أمامها “ .

(١) التزام محكمة الموضوع بالإجابة أو الرد على الطلب الجازم الذى يصير
عليه مقدمه . عدم ادعاء التهم أن المحكمة منته من مناقشة الشاهد ،
وعدم تمسكه بسمع شاهد آخر . لا إخلال بحق الدفاع .

(ب) خطأ الحكم مادياً فى الكتابة . لا تأثير له فى سلامة الحكم .

١ - الطلب الجازم الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الذى
يصير عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية ،
فاذا كان الطاعنان لا يدعيان بأسباب طعنهما أن المحكمة منعهما من مناقشة
شاهد ، ولم يتمسكا فى ختام مرافعتيهما بسمع شاهد آخر ، فإن ما يتعاه الطاعنان
على الحكم المطعون فيه من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

٢ - متى كان مفاد عبارة الحكم المطعون فيه وسياتها لا تدع مجالاً للشك
فى أن مراده منها قد انصرف إلى عدم صحة دفاع الطاعنين بعد أن أفصح الحكم
الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه صراحة عن اطمئنانه إلى ما أثبتته
الشاهد محرر محضر الضبط بحضره وما شهد به بحضور الجلسة ، فإن قول المحكمة

في نهاية أسباب حكمها أنه اتضح لها صحة دفاع الطاعنين ، لا يعدو أن يكون مجرد خطأ مادي في الكتابة لا يصح اعتباره تناقضا يؤثر في سلامة الحكم بل هو مسهو واضح لا يخفى على من يراجع أسباب الحكم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٤/٦/١٩٦٧ بدائرة قسم أول المنصورة : أنتجا خبزا بلديا أقل من الوزن المقرر . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٨ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ٢٤ و ٣٨ / ح من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ٢٨٢ لسنة ١٩٦٦ . ومحكمة جنح بندر المنصورة المستعجلة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل وتغريم كل منهما مائة جنيه والمصادرة وكفالة ٣٠ جنيا لوقف التنفيذ لكل منهما بلا مصاريق جنائية . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا . وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة إنتاج خبز بلدي أقل من الوزن المقرر قانونا قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه تناقض في التسبيب ، ذلك بأن محكمة ثاني درجة سمجت بمحضر جلسة ٣١ مارس سنة ١٩٦٨ رفضها سؤال الشاهد الأول وسواء أكانت تقصد بهذا القرار عدم الاسترسال في مناقشته أو رفضها سماع أقوال الشاهد الآخر الذي لم تناقشه فانها تكون قد أخلت بحق الطاعنين في الدفاع . كما أن المحكمة وقد أوردت في مدونات حكمها أن الخبز المضبوط من النوع المرتجع غير المعد للبيع فقد كشفت عن عدم صلاحية نتيجة وزنه قواما لإدانة صحيحة .

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة سمعت شهادة مفتش التموين وشاهدى نفى الطاعنين فلما استأنفا الحكم قدم المدافعان عنهما لمحكمة ثانى درجة بجلاسة ٣١ من مارس سنة ١٩٦٨ إعلانا بشاهدى نفى سمعت المحكمة أقوال أولهما وهو مخبر بتموين الدقهلية وأثناء مناقشته أثبت بمحضر الجلاسة أن المحكمة رفضت سؤال الشاهد الأول ثم استمرت فى توجيه الأسئلة إليه ، ولا يبين من محضر الجلاسة إن كان الشاهد الثانى قد حضر فعلا أو أنه لم يتم إعلانه وإن كانت المحكمة لم تسمع شهادته ، ثم ترفع المدافعان دون أدنى إشارة أو تعليق على العبارة التى جاءت بمحضر الجلاسة و بغير أن يطلب أيهما من المحكمة سماع أقوال الشاهد الآخر أو تأجيل نظر الدعوى لسماع شهادته . لما كان ذلك ، وكان الطاعنان لا يدعيان بأسباب طعنهما أن المحكمة منعتهما من مناقشة الشاهد الأول ، وكان لا تريب على المحكمة إن هى التفتت عن سماع أقوال الشاهد الثانى ما دام أن الطاعنين لم يتمسكا فى ختام مرافعتهم بسماع شهادته ، ذلك بأن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع باجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها عرض لدفاع الطاعنين ورد عليه فى قوله " حيث إن المحكمة تظمن إلى محضر الضبط وإجراءاته ولا ترى التعويل على دفاع المتهم الثانى - الطامن الثانى - ولا أقوال شاهديه اطمئنانا منها إلى محضر الضبط الثابت فيه أن الخبز المضبوط هو من المنتج حديثا والمأخوذ من بيت النار عدا ٤٠ رغيفا كانت قد أنتجت قبل وصول القوة وكانت لا تزال ساخنة مما يؤكد سلامة الإجراءات وأن العجز فى النقص يرجع إلى عمد المتهمين سعيا فى الكسب غير المشروع مما يتعين معه عقابهما بمواد الاتهام " وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله " إن الدفع بالبطلان لا سند له من القانون إذ أن إجراءات الضبط والتفتيش ووزن الخبز قد تمت وفقا للقانون وأن المفتش المرافق للحملة والذى استشهد به المتهمان قرر أن الخبز كان ساخنا الأمر الذى يدل على صحة دفاعهما من أن الخبز لم يكن معدا للبيع

وأنه رجوع ومن ثم يتعين تأييد الحكم المستأنف ومفاد صدارة الحكم المطعون فيه وسياقها لا تدع مجالاً للشك في أن مراده من الجملة الأخيرة قد انصرف إلى عدم صحة دفاع الطاعنين بعد أن أفصح الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه صراحة عن اطمئنانه إلى ما أثبتته مفتش التموين بمحضر ضبط الواقعة وما شهد به بمحضر الجلسة من أن الخبز المضبوط كان ساخناً وناجماً حديثاً ، وأن قول المحكمة في نهاية تسبيب حكمها أنه اتضح لها صحة دفاع الطاعنين من أن الخبز لم يكن معداً للبيع وأنه رجوع لا يعدو أن يكون مجرد خطأ مادي في الكتابة لا يصح اعتباره تناقضاً يؤثر في سلامة الحكم بل هو سهو واضح لا ينفى على من يراجع أسباب الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٨

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، ومضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حرارى ،
ونصر الدين مزام ، ومحمد أبو الفضل حفتى ، وأنور أحمد خلف .

(١٥٥)

الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٨ القضائية

(أ ، ب) تموين . دقيق . مسئولية جنائية . " المسئولية الفعلية . المسئولية
المفترضة " .

(أ) مسئولية صاحب المحل ومديره في مجال تطبيق أحكام المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قيام مسئولية المدير سواء أكان متوليا للإدارة
بنص العقد أو بالفعل .

(ب) تأنيم الشارع واقعة بيع الخبز ناقص الوزن سواء وقعت من صاحب الخبز
أو مديره أو عاملا فيه أو أى شخص خلافهم . تسوية بين المسئولية
الاقتراضية لأصحاب المخازن والمسؤولين من إدارتها وبين المسئولية الفعلية
لمن يقارف الفعل المنهى عنه .

١ — إذ نص المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل
من مخالفات لأحكامه ، فقد سوى في نطاق المسئولية بين أن يكون متولى المحل
مديرا بنص العقد أو قائما بإدارته بالفعل . ومن ثم فلا جدوى مما يشيره
الطاعن في طعنه من انحسار الإدارة عنه بنص العقد مادامت ثابتة له بحكم الواقع
الذى لم يمحده .

٢ — يعاقب القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة
الخبز المعدل بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ على بيع الخبز ناقص الوزن من أى شخص

يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه ، أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب ، ومسئولية البائع هي مسئولية فعلية تستند في تقريرها إلى القواعد العامة في قانون العقوبات ، إلى النصوص الخاصة في القرار . وبذلك يكون القانون قد نحا نحو التسوية بين المسئولية الإقتراضية لأصحاب المخازن والمسئولين عن إدارتها وبين المسئولية الفعلية لمن يقارف الفعل المنهى عنه حتى لا يخفى الأخير من تبعه فعلة اعتادا على مساءلة من لا يقع الفعل منه على اعتبار أنه أراد إقتراضا مما قد يفتح بابا من الذرائع يتعذر به تنفيذ القانون حسبما أراد الشارع وما توخاه من تيسير الحصول على الرغيف تام الوزن .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين في يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز أبو المطامير بصفقتهم الأولى صاحب مخبز والثاني مديرا والثالث خراطا للمخبز أنجبوا خبزا أفرنكيا يقل وزنه عن الوزن المقرر قانونا . وطلبت عقابهم بالمواد ٣٤/٢ ، ٥ ، ب من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانونين ٤٠ سنة ١٩٥٩ و ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة أبو المطامير الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الإتهام بحبس كل من الثاني والثالث ستة أشهر مع الشغل وغرامة ١٠٠ جنيه وتغريم الأول مائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم لمدة تعادل مدة الحبس وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ لكل من المتهمين الثاني والثالث بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم ومحكمة دمنهور الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضورها للأول والثاني وغيايبا للثالث بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن وكيل المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بوصفه مديرا لمخبز أنتج خبزا ناقص الوزن ، قد شابه القصور في التسبيب وانطوى على الإخلال. بحق الدفاع ذلك بأنه دفع التهمة المستندة إليه أمام محكمة الدرجة الثانية بأنه لا يعمل مديرا للمخبز ، وبذلك على ذلك بصورة من رخصة المحل وصورة من عقد العمل بينه وبين مالك المخبز إلا أن المحكمة لم تحقق هذا الدفاع مع لجوهريته ، ولم ترد عليه بما ينفيه مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن على أساسين أولهما أنه كان قائما بإدارة المخبز حين الضبط ، وثانيهما أنه باع الخبز ناقص الوزن ، ودال على قيامه الفعل بالإدارة بما ذكره صاحب المحل — المتهم الأول في الدعوى — من أنه ناط به إدارة المخبز ليلة الضبط ، وما أقر به المتهم الثالث من قيام الطاعن بما نيط به ، وما شهد به محرو المحضر من أنه كان قائما بالإدارة متوليا عملية البيع بالمخبز. ولما كان ثبوت الإدارة لغير الطاعن سواء بموجب عقد العمل أو بموجب الثابت برخصة المخبز لا يتنى عنه قيامه بالإدارة الفعلية التي أثبتها الحكم في حقه ، وكان الحكم قد مرض لدفاعه وأقسطه حقه ورد عليه بما يفنده أخذا بالأدلة المتقدمة ، وكان المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين إذ نص على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه ، فقد سوى في نطاق المسئولية بين أن يكون متولى المحل مديرا بنص العقد ، أو قائما بإدارته بالفعل فلا جدوى مما يثيره الطاعن في طعنه من انحسار الإدارة عنه بنص العقد ما دامت ثابتة له بحكم الواقع الذي لم يمحده . لما كان ذلك ، وكان القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ يعاقب على بيع الخبز ناقص الوزن من أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه ، أو كان غير واحد من هؤلاء مادام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب ، ومسئولية البائع هي مسئولية فعلية تستند في تقريرها إلى القواعد العامة في قانون العقوبات ، وإلى النصوص الخاصة في القرار ،

وبذلك يكون القانون قد نحا نحو التسوية بين المسؤولية الافتراضية لأصحاب المخازن والمستولين عن إدارتها ، وبين المسؤولية الفعلية لمن يقارف الفعل المنهى عنه حتى لا يخلى الأخير من تبعه فعلة اعتمادا على مساهمة من لا يقع الفعل منه على اعتبار أنه أرادته افتراضا مما قد يفتح بابا من الذرائع يتعذر به تنفيذ القانون حسبما أرادته الشارع وماتوخاه من تيسير الحصول على الرغيف تام الوزن . لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ دان الطاعن بوصفه قد باع الخبز ناقص الوزن ، بصرف النظر عن كونه مديرا للخبز ، يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما أثاره ولا وجه لما نعاه ، ويكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

العدد الثاني — السنة التاسعة عشرة

الصفحة	القائمة
	(١)
	إتلاف مزروعات . إثبات . إجراءات المحاكمة . أحوال شخصية . إختلاس أموال أميرية . إخفاء أشياء مسروقة . إرتباط . إساءة استعمال المواصلات التليفونية . أسباب الإباحة . إستئناف . إستدلال . إستيلاء على أموال أميرية . إشتباه . إشتراك . إصابة خطأ . إعانة غلاء المعيشة . إعتراف . إعدام . إقراض بر با فاحش . أمر إحالة . أمر حفظ . أوامر عسكرية . أوراق رسمية
	إتلاف مزروعات
	تحقق جريمة إتلاف الزرع المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ مقوبات بتوافر القصد الجنائي العام .
٦٤٥	١٣٠ (الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢)

الصفحة	القائمة	إثبات
		”إثبات بوجه عام“ .
		١ — ثبوت العادة في استعمال مكان لا ارتكاب الدعارة . لا يستلزم طريقة معينة من طرق الإثبات .
٤١٢	٧٨	(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٢ — جواز الاستئناس بسبق اتهام المتهم في مثل الجريمة المسندة إليه بغض النظر عن مآل الحكم في تلك الاتهامات .
٤١٢	٧٨	(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٣ — المرجع في إثبات العناصر الواقعية والقانونية للجريمة إلى محكمة الموضوع .
٤١٢	٧٨	(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٤ — كفاية استظهار الحكم لنية القتل على نحو سائق وصحيح في القانون .
٤٢٤	٨١	(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٥ — لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل والأخذ به في حق متهم دون آخر .
٤٣٠	٨٢	(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٦ — كل إجراء يقوم به مأمور الضبط في سبيل الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها يعتبر صحيحا متبعا لأثره مالم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارقتها .
٤٣٨	٨٣	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٧ — تظاهر مأمور الضبط برغبته في شراء مخدر من المتهم وتقديم المتهم المخدر له . ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها .

الصفحة	القائمة	
		حق المحكمة في الأخذ بالدليل المستمد من ذلك الإجراء متى اطمأنت إلى حصوله .
٤٣٨	٨٣	(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٨ - كون الجريمة هي التصرف القانوني ذاته دون الإخلال به ، بجيز إثباته بطرق الإثبات كافة .
٤٦٧	٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٩ - جواز إثبات التعامل في أوراق النقد المصري من غير المقيم أو وكالة بجميع طرق الإثبات .
٤٦٧	٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		١٠ - وقوع التصرف احتيالا على القانون ، صحة إثباته بكل طرق الإثبات .
٤٦٧	٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		١١ - حق محكمة الموضوع في القضاء بالإبراء . مشروط بأن تكون قد أحاطت بظروف الدعوى وأدلة الثبوت فيها عن بصر وبصيرة .
٥١٤	٩٩	(الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		١٢ - وجوب تحقيق المحكمة ما يقدم إليها من أدلة الإثبات في الدعوى .
		إغفال المحكمة عنصرا جوهريا من عناصر دفاع المدعية المدنية ودليلا من أدلة الإثبات يعيب حكمها .
٥١٤	٩٩	(الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		١٣ - لا يصح تأنيب إنسان ولو بناء على اعترافه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع .
٥٦٢	١١١	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — العبرة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي . عدم تقيده بدليل معين إلا إذا نص القانون على ذلك .
٥٦٢	١١١	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		١٥ — ليس للقاضي اللجوء في تقدير السن إلى أهل الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية . مثال .
٦٠٨	١٢١	(الطن رقم ٦٩٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		١٦ — كفاية أن تكون الأدلة كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتعبة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها .
٦٤٥	١٣٠	(الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		١٧ — عدم الاعتماد بالأدلة المستمدة من التفتيش الباطل ، لا يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه . قضاء المحكمة بالبراءة من غير أن تبين رأيها في التفتيش الآخر الذي أدى إلى ضبط المخدر ومدى صلته بالتفتيش الذي أبطلته . يعيب الحكم بالقصور .
٦٦٩	١٣٦	(الطن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
٧٥٨	١٥٢	(الطن رقم ١٤٤٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		١٨ — خطأ الحكم فيما لا تأثير له على سلامة استدلاله . لا يعيبه .
٦٧٣	١٣٧	(الطن رقم ٧٥٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		١٩ — جواز إثبات الجرائم على اختلاف أنواعها — بما فيها جرمي إحراز السلاح وذخيرة — بكافة الطرق القانونية إلا ما امتثني بنص خاص .
٧٢١	١٤٦	(الطن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٢٠ — الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة .
٧٢٩	١٤٧	(الطن رقم ٩٩٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ — لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .
٧٢٩	١٤٧	(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٢٢ — لمحكمة الموضوع الاطمئنان إلى الأدلة بالنسبة لمتهم وعدم الاطمئنان إليها بالنسبة لمتهم آخر .
٧٢٩	١٤٧	(الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٢٣ — كون بعض إصابات المجنى عليه قاتلة ، لا ينفي أن ما به من إصابات أخرى ساهمت في إحداث وفاته .
٧٥٠	١٥١	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٢٤ — لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها .
٧٥٠	١٥١	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		إعتراف :
		١ — الإقرار في تحقيق النيابة هو إقرار غير قضائي ، للمحكمة أن تعتبره دليلا مكتوبا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة
٤٦٧	٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٢ — لا يصح تأنيب إنسان ولو بناء على اعترافه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع .
٦٥٧	١٣٣	(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٣ — ثبوت أن ما أسنده الحكم للمتهم من إقرار له أصل في الأوراق . النجى على الحكم بالخطأ في الاستناد . غير سديد .
٦٧٣	١٣٧	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		٤ — الاعتراف بضبط المبلغ المدفوع رشوة وإجراء التفتيش الذي يسفر عنه قسيان لورودهما على محل واحد وتأديهما إلى نتيجة واحدة .
٧٥٨	١٥٢	(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل . موضوعي .
٧٥٨	١٥٢	(الطن رقم ١١٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) ٦ - لمحكمة الموضوع تجزئة أى دليل ولو كان اعترافا والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه .
٧٥٨	١٥٢	(الطن رقم ١١٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) "أوراق رسمية" .
		اعتبار ورقة التقرير بالإستئناف حجة بما ورد فيها في صدد إثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به .
٥٣٣	١٠٤	(الطن رقم ٥٨٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦) "شهادة" .
		١ - طلب ضم قضية بقصد تجريح أقوال أحد الشهود . عدم التزام المحكمة بإجابته . شرط ذلك ؟
٣٨٣	٧٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١) ٢ - أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها المدافع لجلها على عدم الأخذ بها .
٣٨٣	٧٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١)
٤١٢	٧٨	(والطن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨) ٣ - مرد التعويل على أقوال الشاهد بالتحقيقات وإن خالفت أقواله بالجلسة إلى اطمئنان محكمة الموضوع .
٤١٢	٧٨	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨) ٤ - متى يجب على الحكم إيراد شهادة كل شاهد على حدة ؟
٤١٦	٧٩	(الطن رقم ٤٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨) ٥ - إحالة الحكم في بيان ما شهد به شاهد إلى مضمون ما شهد به شاهد آخر مع اختلاف الواقعة التي شهد عليها كل منهما . يعيب الحكم بالقصور والخطأ في الاسناد .
٤١٦	٧٩	(الطن رقم ٤٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — وزن أقوال الشهود . موضوعي .
٤٢٤	٨١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
٦١١	١٢٢	(والطن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٨)
٦٤٥	١٣٠	(والطن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢/٦/١٩٦٨)
		٧ — لا يضير الحكم خطؤه في قوله أن أقوال الشاهد التي عول عليها أبدت أمام المحكمة في حين أنها تليت عليها .
٤٢٤	٨١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
		٨ — تناقض الشهود لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟
٤٣٠	٨٢	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
٧٢١	١٤٦	(والطن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٨)
		٩ — لمحكمة الموضوع الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود في حق متهم دون آخر .
٤٣٠	٨٢	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
٧٢٩	١٤٧	(والطن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٨)
		١٠ — للمحكمة التعويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض من قالة شهود النفي .
٤٣٠	٨٢	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
		١١ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني . غير لازم .
٤٤٤	٨٥	(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
٧٢١	١٤٦	(والطن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٨)
		١٢ — الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة ليس من النظام العام .
٤٦٧	٩١	(الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ — سماع المحكمة شاهد إثبات في حضرة المتهم ونظاميه دون أن يتمسك أيهما بعدم جواز الإثبات بالبيئة . سقوط حق المتهم في التمسك به بعد ذلك . (الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦) ... ٩١ ... ٤٦٧
		١٤ — حق محكمة الموضوع في أن تأخذ بشهادة شاهد دون شهادة آخر ولو تماثلت ظروف روايتهما . مرجع الأخذ بأقوال الشاهد إلى اقتناع القاضي واطمئنانه . عدم أخذ الحكم بدليل مشابه بالنسبة لتهمة أخرى . لا يعيبه . (الطن رقم ٤١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩) ... ٩٨ ... ٥١٠
		١٥ — للمحكمة الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر . (الطن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ... ١٤٧ ... ٧٢٩
		١٦ — للمحكمة الأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنه بعد ذلك . (الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) ... ١٥١ ... ٧٥٠
		١٧ — لا إلزام على المحكمة بالتحدث في حكمها إلا من الأدلة المؤثرة . (الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) ... ١٥١ ... ٧٥٠
		راجع أيضا : حكم . (القاعدة رقم ٨٢ بالصيغة رقم ٤٣٠) "قرائن" :
		جواز الاستناد إلى سوابق المتهم لتشديد العقوبة عليه في العود أو كقرينة على ميله إلى الإجرام . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ... ٨٨ ... ٤٥٦

الصفحة	القاعدة	
		”خبرة“ :
		١ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعتراضات ومطامن . موضوعي .
٣٨٣	٧٣	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
		٢ — كفاية إيراد الحكم ما يوائم بين الدليلين القولي والفني .
٥١٠	٩٨	(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		٣ — للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأهل في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . شرط ذلك : ألا تكون من المسائل الفنية البحث .
٥٤٦	١٠٧	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
٧٢٩	١٤٧	(والطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٤ — على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها .
٥٤٦	١٠٧	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
		٥ — الدفع بقدم الإصابة من المسائل الفنية البحث التي يتعين على المحكمة أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها .
٦٠٠	١١٩	(الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		”معاينة“
		٧ — طلب المعاينة الذي تلتزم المحكمة بإجابته ؟
٣٨٣	٧٣	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
		٨ — طلب المعاينة الذي لا تلتزم المحكمة بإجابته . ماهيته ؟
٧٢١	١٤٦	(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)

الصفحة	القاعدة	إجراءات المحاكمة
٣٨٣	٧٣	١ - وجوب حضور محام مع كل متهم بجناية سواء أ كان موكلًا أو متدبًا . حضور أكثر من محام مع المتهم . غير لازم . (الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١)
٣٨٣	٧٣	٢ - قعود الطاعنين عن سلوك الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات لسماع الشهود الذين يدعون أنهم طلبوا إلى المحكمة سماعهم ولم يدرج مستشار الإحالة أسماءهم في قائمة الشهود . لا تريب على المحكمة إن هي أوضحت عن طلب سماعهم بجلسة المحاكمة . (الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١)
٣٨٣	٧٣	٣ - وجوب تحقيق المحكمة ما يقدم إليها من أدلة الإثبات في الدعوى . إغفال المحكمة عنصرا جوهريا من عناصر دفاع المدعية المدنية ودليلا من أدلة الإثبات يعيب حكمها . (الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
٥١٤	٩٩	٤ - العبرة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي . عدم تقيده بدلائل معين إلا إذا نص القانون على ذلك . (الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
٥٦٢	١١١	٥ - إدانة المحكمة المتهمين بجريمة ضرب المجنى عليه مع سبق الإصرار وإحداثهم به الإصابات الميئنة بالتقرير الطبي وهي غير الإصابات النارية التي وقعت بها الدعوى عن تهمة القتل العمد - دون تلبسهم إلى هذا التعديل : إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
٥٩٥	١١٨	

الصفحة	القاعدة	
		٦ — انعقاد الإختصاص بإعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها . متى تدخل الدعوى في حوزة محكمة الجنايات ؟
٦٢٢	١٢٤	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٧ — سقوط الحكم الصادر في غيبة المتهم بجناية لا ينبغي عليه بطلان ماتم صحيحا من إجراء قبل ذلك .
٦٢٢	١٢٤	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٨ — الأصل في الإجراءات الصحة .
٦٢٢	١٢٤	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٩ — جواز الاستغناء من سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . مثال .
٦٢٢	١٢٤	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		١٠ — كون تقرير التلخيص الذي تلاه عضو الدائرة التي أصدرت الحكم من عمل هيئة سابقة ، لا يدل على أن القاضي الذي تلاه لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه ، ولا يمنع أنه رأى فيه ما يكفي للتعبير عما استخلصه من دراسة .
٦٤٥	١٣٠	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		١١ — خلو تقرير التلخيص من توقيع المقرر . لا يترتب عليه بطلان .
٦٤٥	١٣٠	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		١٢ — تعديل المحكمة الوصف من قتل عمدمع سبق إصرار مقترن إلى شروع في قتل مقتن دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا إخلال بحق الدفاع .
٧٢١	١٤٦	(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ٩١ بالمصينة رقم ٤٦٧)
		أحوال شخصية
		١ — محلية المرأة في عقد الزواج عامة أو أصلية تعد شرطا لانعقاد الزواج ، أما إذا كانت محلية خاصة أو فرعية فهي تعد شرطا لصحته .
		الجمع بين المرأة وخالها . محرم . وجوب التفريق بين الرجل والمرأة المحرمة عليه . (الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ... ١٤٨ ... ٧٤٠
		٢ — عقد الزواج وثيقة رسمية . إثبات خلو الزوجين من الموانع الشرعية في وثيقة الزواج مع العلم بخالفه ذلك للحقيقة . تزوير . (الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ... ١٤٨ ... ٧٤٠
		إختلاس أموال أميرية
		١ — تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ عقوبات إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات عمل المتهم ويدخل في اختصاصه الوظيفي . (الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩) ... ٩٤ ... ٤٩٣
		٢ — عدم استظهار الحكم أن المال المختلس كان في عهد المتهم أو سلم إليه بسبب وظيفته . قصور . (الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩) ... ٩٤ ... ٤٩٣
		٣ — عدم تحقق جنسية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١/١١٣ مكرر عقوبات إلا إذا كان الجاني من الموظفين

الصفحة	القاعدة	
		في المشروعات المبينة بها حصرا ، وأن يكون تسامحه المال المختلس من مقتضيات عمله ويدخل في اختصاصه الوظيفي .
٥٥٨	١١٠	(الطن رقم ٦٠١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٨)
		٤ — صفة الجاني أو صفة الوظيفة هي الركن المفترض في جناية الاختلاس . عدم لزوم التحدث عنها في الحكم .
٦٧٩	١٣٨	(الطن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٨)
		٥ — نطاق المادة ١١٢ عقوبات ؟
٦٧٩	١٣٨	(الطن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٨)
		٦ — تحقق جناية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات متى تعمد الموظف العام إضافة المال المسلم إليه بسبب وظيفته إلى ملكه .
٦٧٩	١٣٨	(الطن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٨)
		٧ — كفاية إثبات الحكم صفة الوظيفة بالطاعتين وقت ارتكابهما جريمة الإختلاس المسندة إليهما .
٦٧٩	١٣٨	(الطن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٨)
		إخفاء أشياء مسروقة
		١ — ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . جواز استخلاصه من ظروف الدعوى وملاساتها .
		تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن . غير لازم .
٦٠٣	١٢٠	(الطن رقم ٦٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٨)
		٢ — العلم بالمعركة لا يستلزم حتماً العلم بالظروف المشددة التي اقترنت بها .
٦٠٣	١٢٠	(الطن رقم ٦٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - لا يلزم لاعتبار الجاني مخفياً لشيء مسروق أن يكون محوزاً له إحراراً مادياً . (الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧) ١٢٠
٦٠٣		
		إرتباط
		١ - تقدير توافر شروط المادة ٣٢ مقوبات أو عدم توافرها . أمر موضوعي . مثال . (الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ٨٤
٤٤١		
		٢ - شروط توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ مقوبات . وقوع القتل تأهباً لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة . وجوب قيام رابطة السببية بين القتل والجنحة . لا يكفي قيام علاقة الزمنية بينهما . على المحكمة في حالة القضاء بارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين فرض الجاني من الفعل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة . (الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠) ١١٧
٥٨٩		
		راجع أيضاً : دعوى جنائية القائمة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٧١٧ ومقوبة . والقاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٦٧٩ . إساءة استعمال المواصلات التليفونية . راجع : حكم . القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ١٤٤ . أسباب الإباحة " استعمال حق مقرر بمقتضى القانون " . ١ - الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع تبيح للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديراً من الشارع بعلو الحق الساخت في تلك الحال على

الصفحة	القاعدة	
		حق المستفيد ، وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة .
٤٩٧	٩٥	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		٢ - احتفاظ المستفيد بالشيء بعد تحالضه مع الساحب . عدم اندراجه تحت مفهوم حالة الضياع التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء .
٥١٨	١٠٠	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		” الدفاع الشرعي “ . .
		١ - سكوت الطاعن عن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي أمام محكمة الموضوع ، وكون الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها . ليس للطاعن إثارتها أمام محكمة النقض .
٤٢٠	٨٠	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٩)
		٢ - حق الدفاع الشرعي عن المال شرع لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب انتهاك حرمة ملك الغير المادة ٢٤٦ عقوبات .
		تمسك المتهمين بأنهما إنما لجأ إلى القسوة لرد المجرى عليهما عن أرضهما حين دخلاها عنوة لمنع انتفاعهما بها . وجوب الرد على هذا الدفاع .
٧٦٥	١٥٢	(الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٣ - الإلحاح إلى السلطة العامة للاشتعانة بها في المحافظة على الحق . وجوب توافر الظروف الزمنية وغيرها التي تسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل .
٧٦٥	١٥٢	(الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
٧٦٥	١٥٣	٤ — تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتخذ وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان . (الطن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
٧٦٥	١٥٣	٥ — قيام حالة الدفاع الشرعى لا يستلزم استمرار المجنى عليه فى الاعتداء على المتهم أو حصول اعتداء على النفس بالفعل . (الطن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
٧٦٥	١٥٣	٦ — كفاية أن يكون الفعل المتخوف منه خطراً حقيقياً فى اعتقاد المتهم وتصوره . (الطن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		راجع أيضاً : سلاح
		(القاعدة رقم ١٢٣ بالصيغة رقم ٦١٥)
		وقانون :
		(القاعدة رقم ٩١ بالصيغة رقم ٤٦٧)
		إستئناف
		التقرير به ومعياره :
٤٤٧	٨٦	١ — ثبوت أن المتهم — حسب المبين بالشهادة الرسمية الصادرة من النيابة — قد قرر بالاستئناف خلال الأجل القانونى الذى حددته المادة ١/٤٠٦ إجراءات . القضاء بعدم قبول استئنافه شكلاً . خطأ . (الطن رقم ٢١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٥٢٣	١٠٤	٢ — اعتبار ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها فى صدد إثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به . (الطن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — ميعاد الاستئناف . تعلقه بالنظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
٥٣٣	١٠٤	” نظره والحكم فيه “
		١ — حجب الخطأ محكمة الموضوع من أن تقول كلمتها في موضوع استئناف المتهم من حيث ثبوت صحة اسناد التهم ماديا إليه . وجوب نقض الحكم والإحالة بالنسبة لطعنه والطعن المرفوع من النيابة . (الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٤٤٧	٨٦	٢ — المتهم لا يضار ببناء على الاستئناف المرفوع منه وحده . (الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
٥٠١	٩٦	٣ — كفاية الأخذ بأسباب الحكم المستأنف الذي أشار إلى مواد الاتهام وخلص إلى تطبيقها في حق المتهم ، بيانا لنص القانون الذي عوقب المتهم بمقتضاه . (الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
٦٤٥	١٣١	راجع أيضا : حكم . (القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٥٢٦) إستدلال راجع : دعوى جنائية . (القاعدة رقم ٧٥ بالصحيفة رقم ٣٩٨) . إستيلاء على أموال أميرية المنازعة في ملكية الشيء المدعى بالإستيلاء عليه ، دفاع جوهرى . وجوب تعرض الحكم له وإلا كان قاصرا . (الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
٦٨٩	١٤٠	

الصفحة	القاعدة	إشتباه
٤٠٨	٧٧	حالة الاشتباه . ماهيتها ؟ الاشتهار والسوابق قسيان في إبراز هذه الحالة ، متعادلان في إثبات وجودها . السوابق لانتشيء بذاتها الاتجاه الخطر الذي هو مبنى الاشتباه وإنما هي تكشف عن وجوده وتدل عليه أسوة بالاشتهار . جواز الاعتماد على الأحكام المتكررة الصادرة على المتهم - ولولم تصر نهائية - متى كانت قريبة البون نسبيا وكانت من الجسامة أو الخطورة بما يكفي لإقناع القاضي بأن صاحبها خطري يجب التحرز منه . (الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		إشتراك
٦١٥	١٢٣	١ - تمام الاشتراك في التروير غالبا دون مظاهر خارجية . (الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
٧٥٠	١٥١	٢ - الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله . (الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		إصابة خطأ
		راجع : ارتباط . (القاعدة رقم ٨٤ بالصحيفة رقم ٤٤١)
		إعانة غلاء المعيشة
٧٠١	١٤٣	١ - المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ . سريان أحكامها على جميع العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٢ (الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)

الصفحة	القائمة	
		٢ — حق صاحب العمل في اعتبار كل زيادة في الأجر إغاثة غلاء معيشة .
٧٠١	١٤٣	متى يتعين القضاء بالإحالة عند نقض الحكم ؟ (الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		إعتراف
		راجع : إثبات . "إعتراف" .
		إعدام
		راجع : حكم ونقض .
		(القاعدتان ٨٩ ، ١١٧ بالصحيفتين رقم ٥٨٩٤٤٦٠)
		إقراض برّيا فاحش
		قوام جريمة الإقراض بالربا الفاحش هو الاعتقاد الذي يتم عليه توالي القروض الربوية ولو لشخص واحد .
		العبرة في تحقق هذه الجريمة هي بعقود الإقراض ذاتها وليست بإقتضاء الفوائد .
		ثبوت أن العقود المتفق عليها لم يمض بين آخر عقد فيها وبين بدء التحقيق أو رفع الدعوى أو المحاكمة ولا بين كل عقد وآخر أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانونا لإقتضاء الحق في إقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة . توافر الجريمة وعدم اقتضاءها .
٥٧٣	١١٣	(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		أمر إحالة
		راجع : دعوى جنائية .
		(القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٧١١)

الصفحة	القاعدة	
		أمر حفظ
		ل النيابة العامة الرجوع في أمر الحفظ الصادر منها بحفظ الشكوى إداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي ، طالما أن المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية لم تنته بعد . (الطن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩) ٩٣
٤٩٠		أوامر عسكرية
		راجع : إعانة غلاء المعيشة . (القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ٧٠١)
		أوراق رسمية
		راجع : إثبات " أوراق رسمية "
		(ب)
		باعث . بطلان . بناء .
		<hr/>
		باعث
		راجع : إتلاف مزروعات . (القاعدة رقم ١٣٠ بالصحيفة رقم ٦٤٥) وشيك بدون رصيد . (القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٥٩٧)
		بطلان
		١ — القيد الوارد في المادتين ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ و ١٨٤ من قانون العقوبات لا ينصرف فقط إلى إجراءات رفع الدعوى الجنائية ، بل يمتد إلى إجراءات التحقيق التي تتخذها النيابة العامة تعقبا لمرتكبي الجرائم واستجماع الأدلة عليهم .

الصفحة	القاعدة	
		تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية .
٤٥١	٨٧	بطلان إجراءات الدعوى الجنائية بطلانا من النظام العام إذا ما اتخذت قبل صدور الطلب في حالة من حالاته . (الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٢ — صدور الإذن بالتفتيش وتنفيذه قبل صدور طلب برفع الدعوى الجنائية . بطلان هذه الإجراءات وما أسفر عنها من ضبط .
٤٥١	٨٧	لا صحة للقول بأن الجريمة متلبس بها إذا كان ضبط محلها بعد تفتيش مأذون به من النيابة . (الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٤٦٠	٨٩	٣ — خلو الحكم من تاريخ إصداره يبطله . محضر الجلسة لا يكمل الحكم في هذا البيان . (الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٤ — وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكائية . وجوب القضاء بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في تطبيق القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بمحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام .
٤٦٠	٨٩	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٥ — التناقض الذي يبطل الحكم . ماهيته ؟
٥٦٢	١١١	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - خلو تقرير التلخيص من توقيع المقرر ، لا يترتب عليه بطلان .
٦٤٥	١٣٠	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٧ - عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة . لا بطلان . توقيع القاضى على ورقة الحكم شرط لقيامه . تخلف هذا الشرط . اعتبار الحكم معدوما . ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده على النحو الذى صدر به .
٦٥٢	١٣١	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٨ - عدم الاعتداد بالأدلة المستمدة من التفتيش الباطل ، لا يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه . قضاء المحكمة بالبراءة من غير أن تبين رأيها فى التفتيش الآخر الذى أدى إلى ضبط المخدر ومدى صلته بالتفتيش الذى أبطلته . يعيب الحكم بالفصور .
٦٦٩	١٣٦	(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٩ - تأييم التروير فى المحرر الرسمى ولو كان المحرر باطلا شكلا
٦٧٣	١٣٧	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		بناء
		١ - نطاق المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء ؟
٦٩٢	١٤١	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١١)
		٢ - لا إثم على فعل من تقصر موارده فتطيل مدة إقامته للبناء - دون تحايل على القانون - بحيث لا تزيد قيمة ما يتم منها فى السنة على ألف جنيه .
٦٩٢	١٤١	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١١)

(ت)

تأمينات اجتماعية . تبديد . تبغ . تحقيق . ترصد .
 تزوير . تصد . تعويض . تفتيش . تقادم .
 تقرير التلخيص . تلبس . تموين . تهريب جمركي .

تأمينات اجتماعية

١ — اعتبار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية — بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف من العقوبات الواردة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية — قانونا أصحح للتهم .

٦٣٥ ١٢٧ ... (الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)

٢ — عدم تعدد العقوبة بقدر عدد العمال في جريمة عدم إمساك صاحب العمل السجلات المقررة .

٦٣٥ ١٢٧ ... (الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)

تبديد

١ — النص في العقد على دفع قيمة الشيء محل التعاقد في حالة عدم رده . لا ينفي أن نية العاقدين قد انصرفت إلى اعتبار العقد إيجارا . استخلاص هذه النية مما يسوغها . تقديرى لمحكمة الموضوع .

٤٦٤ ٩٠ ... (الطن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)

٢ — تقدير توافر ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة التبديد . موضوعي .

٥٦٢ ١١١ ... (الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)

الصفحة	القائمة
	٣ — جريمة تبديد المحجوزات . شرط العقاب عليها ؟ علم المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم تعمدته عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . إستناد الحكم في إثبات علم المتهم بيوم البيع إلى مجرد إعلانه به في مواجهة تابع له . غير كاف .
٥٨٥	١١٦ ... (الطن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠) ...
	٤ — الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفع الموضوعية الجمهوريّة . على المحكمة تناوله بالرد وإلا كان حكما قاصرا .
٦٨٥	١١٦ ... (الطن رقم ٦٠٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠) ...
	٥ — ماهية جريمة خيانة الأمانة ؟
٦١١	١٢٢ ... (الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧) ...
	٦ — كون الشيء المبدد قد سلم للمتهم بمقتضى عقد من عقود الإئتمان المبنية بالمادة ٣٤١ عقوبات شرط لقيام جريمة خيانة الأمانة .
	وجوب استظهار الحكم قيام عقد الائتمان بين الطرفين عند الدفع بأن العلاقة علاقة مديونية .
٦٣٢	١٢٦ ... (الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ...
	٧ — مجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله ، لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة .
	نية تملك الشيء المسلم وحرمان صاحبه منه ركن أساسي في جريمة خيانة الأمانة ، وجوب استظهار هذا الركن والرد على دفاع المتهم حواله بما يفنده .
٦٣٢	١٢٦ ... (الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ...
	راجع أيضا : دعوى جنائية .
	(القائمة رقم ١٠٦ بالمحكمة رقم ٥٤٣)

الصفحة	القاعدة	
		تبغ
		اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريبا .
٦٦٥	١٣٥	(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		تحقيق
		أعمال التحقيق :
		١ - خطاب الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب الدخان موجه إلى النيابة العامة بصفقتها السلطة صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية دون غيرها من جهات الاستدلال .
		حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق .
٣٩٨	٧٥	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٢ - القيد الوارد في المادتين ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ و ١٨٤ من قانون العقوبات لا ينصرف فقط إلى إجراءات رفع الدعوى الجنائية ، بل يمتد إلى إجراءات التحقيق التي تتخذها النيابة العامة تعقبا لمرتكبي الجرائم واستجاء الأدلة عليهم .
		تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية .
		بطلان إجراءات الدعوى الجنائية بطلانا من النظام العام إذا ما اتخذت قبل صدور الطلب في حالة من حالاته .
٤٥١	٨٧	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٣ - صدور الإذن بالتفتيش وتنفيذه قبل صدور طلب برفع الدعوى الجنائية . بطلان هذه الإجراءات وما أسفر عنها من ضبط

الصفحة	القائمة	
٤٥١	٨٧	لا صحة للقول بأن الجريمة متلبس بها إذا كان ضبط محلها يعد تفتيش مآذون به من النيابة . (الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ٩١ بالمحكمة رقم ٤٦٧) فقد أوراق التحقيق :
٦٢٢	١٢٤	انعقاد الاختصاص بأعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها . متى تدخل الدعوى في حوزة محكمة الجنايات ؟ (الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢)
		ترصد
٤٣٠	٨٢	للبحث في توافر ظرف التردد . موضوعي . (الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		تزوير
		”تزوير المحررات الرسمية“ .
٥٣٦	١٠٥	١ - الاصطناع . ماهيته ؟ هو إنشاء محرر بكامل أجزائه على غرار أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سابق مادام المحرر في أي من الحالين متضمنا لواقعة تترتب عليها آثار قانونية وصالحا لأن يحتاج به في إثباتها . (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
٥٣٦	١٠٥	٢ - متى يعتبر المحرر رسميا ؟ (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦)

الصفحة	القاعدة	
٥٣٦	١٠٥	٣ — يستمد الموظف اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح ومن أوامر رؤسائه أو من طلبات الجهات الرسمية الأخرى . (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
٥٣٦	١٠٥	٤ — صدور الورقة فعلا من الموظف المختص بتحريرها ليس شرطا في جريمة التزوير في الورقة الرسمية . إعطاء الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها كاف لتحقيق الجريمة ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميتها . (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
٥٣٦	١٠٥	٥ — يستوى في التزوير المعاقب عليه أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن يخدع به بعض الناس . (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
٥٣٦	١٠٥	٦ — كون البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تحريره مما تقوت ملاحظته على كثير من الناس . وجوب العقاب على التزوير في هذه الصورة . (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
٥٣٦	١٠٥	٧ — القصد الجنائي في جريمة التزوير . متى يتحقق ؟ (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
٥٣٦	١٠٥	٨ — مجرد تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ، يتحقق به تزويرها ، وينتج عنه حتما ضرر بالمصلحة العامة . (الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
٦٧٣	١٣٧	٩ — تعدد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعماله فيما غيرت من أجله الحقيقة . يتحقق به القصد الجنائي في جريمة التزوير .

الصفحة	القاعدة	
		كفاية إيراد الحكم لوقائع تدل على توافر القصد الجنائي .
٦٧٣	١٣٧	(الطن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		١٠ — تأييم التزوير في المحرر الرسمي ولو كان المحرر باطلا شكلا .
٦٧٣	١٣٧	(الطن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		١١ — عقد الزواج وثيقة رسمية .
		إثبات خلو الزوجين من الموانع الشرعية في وثيقة الزواج مع العلم بخالفة ذلك للحقيقة . تزوير . مثال في الجمع بين المرأة وخالتها .
٧٤٠	١٤٨	(الطن رقم ١٠٢٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		”تزوير المحررات العرفية“ .
		١ — جريمة الاشتراك في تزوير المحررات العرفية بمقتضى المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٢١٥ عقوبات ، أشد من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٩ ، ٢٨ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .
٦١٥	١٢٣	(الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٢ — كفاية تغيير الحقيقة في محرر عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها قانونا لقيام جريمة تزويره متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه ضرر للغير — أيا كان — ولو كان الضرر احتماليا . تقدير الضرر في جريمة التزوير . موضوعي .
٦١٥	١٢٣	(الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)

الصفحة	القائمة	
		٣ — تمام الاشتراك في التزوير غالبا دون مظاهر خارجية.
٦١٥	١٢٣	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧) "استعمال المحرر المزور" :
		متى تتوافر أركان جريمة استعمال المحرر المزور .
٦٧٣	١٣٧	(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠) "تسبب الأحكام في التزوير" :
		١ — التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير . غير لازم .
٥٣٦	١٠٥	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦) ٢ — تحدث الحكم صراحة عن ركن الضرر في جريمة التزوير . غير لازم .
٥٣٦	١٠٥	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦) تصلد
		تعديل وصف النعمة . حدوده ؟
		تعرض المحكمة لواقعة جديدة متخذة منها أساساً لإدانة المتهم بجريمة لم ترفع عنها الدعوى الجنائية ولا تتصل بما ورد في أمر الإحالة اتصالاً لا يقبل التجزئة . غير جائز . مباشرة محكمة الجنایات حقها في التصدي . عدم مجاوزته إلى الفصل في موضوع ما تصلت له من وقائع . المادة ١١ إجراءات .
٧١٧	١٤٥	(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		تعويض
		١ — تقدير ثبوت الضرر الناشئ عن إساءة استعمال حق الالتجاء إلى القضاء . موضوعي .
٤٠٢	٧٦	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — انتقال الضرر المأدى من المضرور — إذا ما ثبت له الحق فيه — إلى خلقه .
		شروط انتقال الضرر الأدبي من المضرور إلى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ مدني : إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء .
٤٢٠	٨٠	(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٩)
		تفتيش
		إذن التفتيش : "إصداره" .
		١ — القيد الوارد في المادتين ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ و ١٨٤ من قانون العقوبات لا ينصرف فقط إلى إجراءات رفع الدعوى الجنائية ، بل يمتد إلى إجراءات التحقيق التي تتخذها النيابة العامة تعقبا لمرتكبي الجرائم واستجماع الأدلة عليهم .
		تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية .
		بطلان إجراءات الدعوى الجنائية بطلانا من النظام العام إذا ما اتخذت قبل صدور الطلب في حالة من حالاته .
		صدور الإذن بالتفتيش وتنفيذه قبل صدور طلب برفع الدعوى الجنائية . بطلان هذه الإجراءات وما أسفر عنها من ضبط .
		لاصححة للقول بأن الجريمة متلبس بها إذا كان ضبط محلها بعد تفتيش مأذون به من النيابة .
٤٥١	٨٧	(الطن رقم ٣١٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢- هدم جواز القضاء المسبق على دليل لم يطرح . مثال في تفتيش .
٥٥١	١٠٨	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/١٢)
		٣- العبرة في صحة الإذن بالتفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة .
٦٢٢	١٢٤	(الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٤- إذن التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق . شروط إصداره ؟
٧١٣	١٤٤	(الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٥- تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويق إصدار الإذن بالتفتيش أمر موكول إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع .
		دفع المتهم ببطلان هذا الإجراء . على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع الجوهرى وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض بأسباب سائغة . مثال لتسبيب معيب .
٧١٣	١٤٤	(الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		”التفتيش بغير إذن“
		١- صحة تفتيش المزارع بغير إذن . مشروطة بأن تكون غير متصلة بالمساكن . المادة ٤٥ إجراءات .
٣٩٨	٧٥	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٢- حالة التلبس لا تستلزم إذنا من سلطة التحقيق لإجراء التفتيش على ذلك ؟
٧٥٨	١٥٢	(الطعن رقم ٢١٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — حق موظفي الجمارك في تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية. طبيعة هذا الحق ومداه ؟
		شمل هذا الحق الدائرة الجمركية بأكملها وليس أسوارها فحسب .
٦٢٧	١٢٥	(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ”الدفع ببطلان التفتيش“
		١ — عدم جواز إبداء الدفع ببطلان إجراء التفتيش لحصوله ممن لم يندب لتنفيذه لأول مرة أمام محكمة النقض . إثارته في تحقيق النيابة لا يغني عن وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع .
٤٥٦	٨٨	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٢ — عدم الاعتداد بالأدلة المستمدة من التفتيش الباطل ، لا يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه .
		قضاء المحكمة بالبراءة من غير أن تبين رأيها في التفتيش الآخر الذي أدى إلى ضبط المخدر ومدى صلته بالتفتيش الذي أطلته . يعيب الحكم بالقصور .
٦٦٩	١٣٦	(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		٣ — بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها .
٧٥٨	١٥٢	(الطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		تقادم
		وقف السير في الطعن المرفوع من الطاعنين حتى يصبح الحكم النهائي الصادر ضد أحد المحكوم عليهم (باعتباره الفاعل الأصلي) نهائياً . مضي مدة أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ إعلان

الصفحة	القائمة	
٥٤٣	١٠٦	الأنخير بالحكم الغيابي وحتى موز الأوراق على محكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الطعن دون معارضة المحكوم عليه في هذا الحكم أو اتخاذ أى إجراء قاطع لمدة التقادم . وجوب نقض الحكم والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . (الطعن رقم ٢٢١٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
		تقرير التلخيص
٦٤٥	١٣٠	١ - كون تقرير التلخيص الذى تلاه عضو الدائرة التى أصدرت الحكم من عمل هيئة سابقة ، لا يدل على أن القاضى الذى تلاه لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه ، ولا يمنع أنه رأى فيه ما يكفى للتعبير عما استخلصه من دراسة . (الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
٦٤٥	١٣٠	٢ - خلو تقرير التلخيص من توقيع المقرر . لا يترتب عليه بطلان . (الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		تأبىس
٧٥٨	١٥٢	حالة التأبىس لا تستلزم إذنا من سلطة التحقيق لإجراء التفتيش . عله ذلك ؟ (الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		تموين
٤٩٠	٩٣	١ - وجوب وضع ميزان فى كل مخبزو فى كل محل معد لبيع الخبز سواء وجد بها خبز معد للرفع أو البيع أو لم يوجد . (الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)

الصفحة	القائمة	
٥٢٣	١٠١	٢- مثال لإخلال المحكمة بدفاع جوهري في جريمة تموينية. (الطن رقم ٥٥٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
٥٢٩	١٠٣	٣- اختلاف الأحكام التي استنتجها الشارع لكل من نوعي الخبز الأفرتكي والشامي سواء من جهة الترخيص بإنتاجه أو بيان المواصفات اللازمة فيه . (الطن رقم ٥٦٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
٦٥٤	١٣٢	٤- جريمة إنتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرفقة التي وجدت ناقصة الوزن . (الطن رقم ٦٥٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢)
٦٥٧	١٣٣	٥- مناط مسؤولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته في مجال تطبيق المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو تحقق الملك أو ثبوت الإدارة للشخص . انتفاء مسؤولية المدير متى انتفى في جانبه القيام بإدارة المحل في الوقت المعين الذي وقعت فيه المخالفة . (الطن رقم ٧٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢)
٧٤٤	١٤٩	٦- إصدار وزير التكوين قراراً أصبح بمقتضاه الفعل المستند إلى المتهم مباحاً غير مؤثم . استفادة المتهم من هذا القرار باعتباره قانوناً أصح . لا يؤثر في ذلك إصدار الوزير قراراً آخر قبل الحكم النهائي في الدعوى بإعادة أحكام القرار الأول المؤثم . (الطن رقم ١١١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
٧٧٧	١٥٥	٧- مسؤولية صاحب المحل ومديره في مجال تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ؟ قيام مسؤولية المدير سواء أ كان متولياً لإدارة بنص العقد أو بالفعل . (الطن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
٧٧٧	١٥٥	<p>٨- تأييم الشارع واقعة بيع الخبز ناقص الوزن سواء وقعت من صاحب المخبز أو مديره أو عاملا فيه أو أى شخص خلافهم وتسويته بين المسؤولية الافتراضية لأصحاب المخازن والمسؤولين عن إدارتها وبين المسؤولية الفعلية لمن يتعارف الفعل المنهى عنه .</p> <p>(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)</p> <p>تهريب جمركي</p> <p>راجع : دخان .</p> <p>(القاعدة ١٣٥ بالصيغة رقم ٦٦٥)</p> <p>(ج)</p> <p>جريمة . جمارك</p>
		<p>جريمة</p> <p>الكشف عن الجريمة :</p> <p>١ - كل إجراء يقوم به مأمور الضبط في سبيل الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها يعتبر صحيحا متجا لأثره ما لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارقتها .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)</p> <p>٢ - تظاهر مأمور الضبط برغبته في شراء مخدر من المتهم وتقديم المتهم المخدوله . ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها . حق المحكمة في الأخذ بالدليل المستمد من ذاك الإجراء متى اطمأنت إلى حصوله .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)</p>

الصفحة	القائمة	
		إثبات الجريمة :
		١ - كون الجريمة هي التصرف القانوني ذاته دون الإخلال به ، تميز إثباته بطرق الإثبات كافة .
٤٦٧	٩١	(الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
		٢ - جواز إثبات التعامل في أوراق النقد المصرى من غير مقيم أو وكيله بجميع طرق الإثبات .
٤٦٧	٩١	(الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
		٣ - وقوع التصرف احتيالا على القانون . صحة إثباته بكل طرق الإثبات .
٤٦٧	٩١	(الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
		٤ - جواز إثبات الجرائم على اختلاف أنواعها بما فيها جريمتى إحراز السلاح وذخيره بكافة الطرق القانونية إلا ما استثنى بنص خاص .
٧٣١	١٤٦	(الطن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٨)
		أركان الجريمة :
		راجع :
		إتلاف مزروعات
		(القاعدة رقم ١٣٠ بالمحكمة رقم ٦٤٥)
		واختلاس أموال أميرية .
		(القواعد أرقام ٩٤ ، ١١٠ ، ١٣٨ بالصفحات أرقام ٤٨٦ ، ٥٥٨ ، ٦٧٩)
		وإخفاء أشياء مسروقة .
		(القاعدة رقم ١٢٠ بالمحكمة رقم ٦٠٣)
		وإقراض برى فاحش .
		(القاعدة رقم ١١٣ بالمحكمة رقم ٥٧٣)

الصفحة	القائمة	جمارك
		١ - حق موظفي الجمارك في تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية . طبيعة هذا الحق ومداه ؟ (الطن رقم ٦٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ١٢٥ ٦٢٧
		٢ - شمول هذا الحق الدائرة الجمركية بأكملها وليس أسوارها فحسب . (الطن رقم ٦٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ١٢٥ ٦٢٧
		(ح) حكم
		التوقيع عليه :
		توقيع القاضي على ورقة الحكم شرط لقيامه . تخلف هذا الشرط . اعتبار الحكم معدوما . ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على النحو الذي صدر به . عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا بطلان . (الطن رقم ٦٥٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ١٣١ ٦٥٢
		بياناته :
		خلو الحكم من تاريخ إصداره يبطله . محضر الجلسة لا يكمل الحكم في هذا البيان . (الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ٨٩ ٤٦٠

الصفحة	القاعدة	تسبيبه :
		(١) التسبيب المعيب :
		١ — للمحكمة القضاء بالبراءة متى تشككت في اسناد التهمة إلى المتهم . شرط ذلك ؟ مثال لتسبيب معيب في اشتباه .
٤٠٨	٧٧	(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
٥١٤	٩٩	(والطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		٢ — متى يجب على الحكم إيراد شهادة كل شاهد على حدة ؟
٤١٦	٧٩	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٣ — إحالة الحكم في بيان ما شهد به شاهد إلى مضنون ما شهد به شاهد آخر مع اختلاف الواقعة التي شهد عليها كل منهما . يعيب الحكم بالقصور والخطأ في الاستناد .
٤١٦	٧٩	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٤ — كل إجراء يقوم به مأمور الضبط في سبيل الكشف عن الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها يعتبر صحيحا مشجعا لأثره مالم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارقتها .
		تظاهر مأمور الضبط برغبته في شراء مخدر من المتهم وتقديم المتهم المخدر له . ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها . حق المحكمة في الأخذ بالدليل المستمد من ذلك الإجراء متى اطمأنت إلى حصوله .
٤٣٨	٨٣	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٥ — ثبوت أن المتهم — حسب المبين بالشهادة الرسمية الصادرة من النيابة — قد قرر بالاستئناف خلال الأجل القانوني الذي

الصفحة	القاعدة	
		حدده المادة ٤٠٦ / ١ إجراءات . القضاء بعدم قبول استئنافه شكلاً . خطأ .
٤٤٧	٨٦	(الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٦٨)
		٦ — حجب الخطأ محكمة الموضوع من أن تقول كلمتها في موضوع استئناف المتهم من حيث ثبوت صحة اسناد التهم مادياً إليه . وجوب نقض الحكم والإحالة بالنسبة لطعنه والطعن المرفوع من النيابة .
٤٤٧	٨٦	(الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥ / ٤ / ١٩٦٨)
		٧ — تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١ / ١١٢ عقوبات إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات عمل المتهم ويدخل في اختصاصه الوظيفي .
		عدم استظهار الحكم أن المال المختلس كان في عهدة المتهم أو سلم إليه بسبب وظيفته . قصور .
٤٩٣	٩٤	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٦٨)
		٨ — وجوب تحقيق المحكمة ما يقدم إليها من أدلة الإثبات في الدعوى .
		إغفال المحكمة عنصراً جوهرياً من عناصر دفاع المدعية المدنية ودليلاً من أدلة الإثبات يعيب حكمها .
٥١٤	٩٩	(الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٦ / ٥ / ١٩٦٨)
		٩ — مثال لإخلال المحكمة بدفاع جوهري .
٥٢٣	١٠١	(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٦ / ٥ / ١٩٦٨)
		١٠ — إختلاف الأحكام التي استنها الشارع لكل من نوعي الخبز الأفرنكي والشامي سواء من جهة الترخيص بإنتاجه أو بيان المواصفات اللازمة فيه . مثال لتسييب معيب .
٥٢٩	١٠٣	(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٦ / ٥ / ١٩٦٨)

المصنف	القاعدة	
٥٥١	١٠٨	١١ — عدم جواز القضاء المسبق على دليل لم يطرح . مثال (الطن رقم ٥٧٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٨)
٥٥٨	١١٠	١٢ — متى يكون الحكم معيبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع ؟ (الطن رقم ٦٠١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٨)
٥٦٩	١١٢	١٣ — قضاء الحكم بعدم قبول المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر عليه رغم ثبوت أنه كان مقيد الحرية يوم صدور الحكم الأخير ودون تقصى ثبوت قيام هذا العذر . يعيب الحكم . (الطن رقم ٣١٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٦٨)
٥٨٥	١١٦	١٤ — جريمة تبديد المحجوزات . شرط العقاب عليها ؟ علم المتهم علمها حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم تعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . إمتداد الحكم في إثبات علم المتهم بيوم البيع إلى مجرد إعلانه به في مواجهة تابع له غير كاف . (الطن رقم ٦٠٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٦٨)
٥٨٥	١١٦	١٥ — الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفوع الموضوعية الجوهرية . على المحكمة تناوله بالرد وإلا كان حكما قاصرا . (الطن رقم ٦٠٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٦٨)
		١٦ — شروط توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات : وقوع القتل تأهبا لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة . وجوب قيام رابطة السببية بين القتل والجنحة . لا يكفي قيام علاقة الزمنية بينهما .

الصفحة	القاعدة	
		على المحكمة في حالة القضاء بارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض الجاني من الفعل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والمعرفة .
٥٨٩	١١٧	(الطن رقم ٦٢٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠) ١٧ - ثبوت أن العيب الذي لحق الحكم المطعون فيه الصادر بإعدام الطاعن يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من القانون المذكور . وجوب قبول عرض النيابة العامة للقضية وتقض الحكم .
٥٨٩	١١٧	(الطن رقم ٦٢٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠) ١٨ - الدفع بقدوم الإصابة من الدفع الجوهري في الدعوى .
٦٠٠	١١٩	(الطن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧) ١٩ - قدم الإصابة من المسائل الفنية البحت التي يتعين على المحكمة أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها .
٦٠٠	١١٩	(الطن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧) ٢٠ - كون الشيء المبدد قد سلم للمتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبنية بالمادة ٣٤١ عقوبات . شرط لقيام جريمة خيانة الأمانة .
		وجوب استظهار الحكم قيام عقد الائتمان بين الطرفين عند الدفع بأن العلاقة علاقة مديونية .
٦٣٢	١٢٦	(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ٢١ - مجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلظه بماله ، لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة .

الصفحة	القاعدة	
٦٣٢	١٢٦	نية تملك الشيء المسلم وحرمان صاحبه منه ركن أساسي في جريمة خيانة الأمانة . وجوب استظهار هذا الركن والرد على دفاع المتهم حوله بما يفنده . (الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
٦٦١	١٣٤	٢٢ — القصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون . (الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٤)
٦٦٩	١٣٦	٢٣ — عدم الاعتداد بالأدلة المستمدة من التفتيش الباطل ، لا يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه . قضاء المحكمة بالبراءة من غير أن تبين رأيها في التفتيش الآخر الذي أدى إلى ضبط المخدر ومدى صلته بالتفتيش الذي أبطلته . يعيب الحكم بالقصور . (الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
٦٨٩	١٤٠	٢٤ — استناد الحكم فيما استند إليه في الإدانة على ما أسفر عنه القبض والتفتيش دون أن يعرض للدفع ببطلانهما رغم جوهريته . يعيبه بالقصور . (الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
٦٨٩	١٤٠	٢٥ — المنازعة في ملكية الشيء المدعى الاستيلاء عليه ، دفاع جوهرى ، وجوب تعرض الحكم له وإلا كان قاصرا . (الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
٦٨٩	١٤٠	٢٦ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش أمر موكول إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع .

الصفحة	القاعدة	
		دفع المتهم ببطلان هذا الإجراء . على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع الجوهري وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض بأسباب سائغة . مثال لتسليب معيب .
٧١٣	١٤٤	(الطن رقم ٩٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٢٧ — حق الدفاع الشرعي عن المال شرع لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب انتهاك حرمة ملك الغير. المادة ٢٤٦ عقوبات .
		تمسك المتهمين بأنهما إنما لحا إلى القوة لرد المجني عليهما عن أرضهما حين دخولها عنوة لمنع انتفاعهما بها . وجوب الرد على هذا الدفاع .
٧٦٥	١٥٣	(الطن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٢٨ — الالتجاء إلى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة على الحق . وجوب توفر الظروف الزمنية وغيرها التي تسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل .
٧٦٥	١٥٣	(الطن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٢٩ — تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري يجب أن يتخذ وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان .
٧٦٥	١٥٣	(الطن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٣٠ — قيام حالة الدفاع الشرعي لا يستلزم استمرار المجني عليه في الاعتداء على المتهم أو حصول اعتداء على النفس بالفعل .
٧٦٥	١٥٣	(الطن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٣١ — كفاية أن يكون الفعل المتخوف منه خطرا حقيقيا في اعتقاد المتهم وتصوره .
٧٦٥	١٥٣	(الطن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة
	راجع أيضا : بناء .
	(القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٦٩٢)
	وعمل .
	(القاعدة رقم ١٢٧ بالصحيفة رقم ٦٣٥)
	(ب) التسيب غير المعيب :
	١ — للمحكمة التعويل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة .
٣٨٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١) ... ٧٣
	٢ — قصد القتل . ماهيته ؟ استخلاص توافره موضوعي .
٣٨٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١) ... ٧٣
٤٢٤	(والطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ... ٨١
٧٢١	(والطن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ... ١٤٦
	٣ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن . موضوعي .
٣٨٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١) ... ٧٣
	٤ — طلب ضم قضية يتصل بالبائع على الجريمة . إغفال الحكم بيانه . لا عيب .
٣٨٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١) ... ٧٣
	٥ — طلب ضم قضية بقصد تجريح أقوال أحد الشهود . عدم التزام المحكمة بإجابته . شرط ذلك ؟
٣٨٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١) ... ٧٣
	٦ — أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي واقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٣٨٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١) ... ٧٣

الصفحة	القائمة	
		٧ — طلب المعاينة الذي تلتزم المحكمة بإجابته ؟
٣٨٣	٧٣	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
٧٢١	١٤٦	(والطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٨ — إنحسار الخطأ في الإسناد عن الحكم إذا كان ما أثبتته
		معينه من الأوراق .
٣٩٨	٧٥	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٩ — إيراد الحكم الاستثنائي أسبابا جديدة لقضائه وأخذه
		بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة لحكمه . مفاده : أخذه بها
		فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه .
٤٠٢	٧٦	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		١٠ — عدم إترام المحكمة في حالة الحكم بالبراءة الرد على كل
		دليل من أدلة الثبوت .
٤٠٢	٧٦	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		١١ — عدم إترام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر
		البطلان .
٤٠٢	٧٦	(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		١٢ — متى يصبح للمحكمة القضاء بالبراءة ؟
٤٠٢	٧٦	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
٥٦٢	١١١	(والطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		١٣ — تفسير سند التوكيل وتعرف حدوده وحقيقة معناه .
		موضوعي .
٤٠٢	٧٦	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		١٤ — تقدير ثبوت الضرر الناشئ عن إساءة استعمال
		حق اللجوء إلى القضاء . موضوعي .
٤٠٢	٧٦	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — ثبوت العادة في استعمال مكان لإرتكاب الدعارة . لا يستلزم طريقة معينة من طرق الإثبات . جواز الاستثناس بسبق إتهام المتهم في مثل الجريمة المسندة إليه بغض النظر عن مآل الحكم في تلك الإتهامات .
٤١٢	٧٨	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨) ١٦ — عدم إلزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي .
٤٢٤	٨١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٧٢٩	١٤٧	(والطن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
٧٥٨	١٥٢	(والطن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		١٧ — وزن أقوال الشهود . موضوعي .
٤٢٤	٨١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٧٥٨	١٥٢	(والطن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		١٨ — لا يضير الحكم خطؤه في قوله أن أقوال الشاهد التي عول عليها أبدت أمام المحكمة في حين أنها تليت عليها .
٤٢٤	٨١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		١٩ — تقدير موانع المسؤولية الناشئة عن فقدان الشعور . موضوعي .
٤٢٤	٨١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٢٠ — للمحكمة تصحيح الخطأ المادي في التقرير الطبي الشرعي . على هدى مناقشة الطبيب الشرعي بالجلسة . مثال لرفع التناقض بين الدليلين القولي والفني .
٤٣٠	٨٢	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٢١ — حكم الادانة . بياناته ؟
٤٣٠	٨٢	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢٢ — لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل والأخذ به في حق متهم دون آخر .
٤٣٠	٨٢	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
		٢٣ — تناقض الشهود لا يعيب الحكم . شرط ذلك ؟
٤٣٠	٨٢	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
٤٥٦	٨٨	(والطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
٧٢١	١٤٦	(والطن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٨)
		٢٤ — لمحكمة الموضوع الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود في حق متهم دون آخر .
٤٣٠	٨٢	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
٧٢٩	١٤٧	(الطن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٨)
		٢٥ — لمحكمة التعويل على أقوال شهود الإثبات والإعراض عن قالة شهود النفي .
٤٣٠	٨٢	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
		٢٦ — الحكم بالإدانة بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات .
		تبيان موقع الإصابات أو أثرها ودرجة جسامتها . غير لازم لصحته . جواز حدوث الإصابات الرضية من الضرب بالأيدي .
٤٤٤	٨٥	(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
		٢٧ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى . غير لازم .
٤٤٤	٨٥	(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
٥١٠	٩٨	(والطن رقم ٤١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٦٨)
٧٢١	١٤٦	(والطن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٨)
		٢٨ — جواز الاستناد الى سوابق المتهم لتشديد العقوبة عليه في العود أو كقرينة على ميله الى الإجرام .
٤٥٦	٨٨	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)

الصفحة	القائمة	
		٢٩ — حق محكمة الموضوع في تفسير المحررات بما لا يخرج عما تحتمله .
٤٦٤	٩٠	(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
		٣٠ — النص في العقد على دفع قيمة الشيء محل التعاقد في حالة عدم رده . لا ينفي أن نية العاقد قد أنصرفت إلى اعتبار العقد إيجارا . استخلاص هذه النية مما يسوغها . تقديرى المحكمة الموضوع .
٤٦٤	٩٠	(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
		٣١ — متى ينحسر عن الحكم عيب القصور في التسييب ؟
٤٦٧	٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
		٣٢ — النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .
٥٠٧	٩٧	(الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٦٨)
		٣٣ — حق محكمة الموضوع في أن تأخذ بشهادة شاهد دون شهادة آخر ولو تماثلت ظروف روايتيهما . مرجع الأخذ بأقوال الشاهد إلى اقتناع القاضي واطمئنانه .
		عدم أخذ الحكم بدليل مشابه بالنسبة لتهمة أخرى . لا يعيبه .
٥١٥	٩٨	(الطعن رقم ٤١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٦٨)
		٣٤ — ما لا تلزم المحكمة بالرد عليه صراحة من أوجه الدفاع ؟
٥١٨	١٠٠	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١/٥/١٩٦٨)
		٣٥ — التحدث صراحة واستقلالا في الحكم عن توافر ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير . غير لازم .
٥٣٦	١٠٥	(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١/٥/١٩٦٨)

الصفحة	القائمة	
		٣٦ — تحدث الحكم صراحة عن ركن الضرر في جريمة التزوير . غير لازم .
٥٣٦	١٠٥	(الطن رقم ٦١٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		٣٧ — للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . شرط ذلك : ألا تكون من المسائل الفنية البحث .
٥٤٦	١٠٧	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
		٣٨ — على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها .
٥٤٦	١٠٧	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
		٣٩ — تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعي .
٥٥٤	١٠٩	(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
		٤٠ — الخطأ المشترك لا يغني المتهم من المسئولية . مادام الحكم قد أثبت قيامها في حقه .
٥٥٤	١٠٩	(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
		٤١ — لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها وإطراح ما يخالفها من صور أخرى .
٥٥٤	١٠٩	(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
٧٥٠	١٥١	(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		٤٢ — التناقض الذي يبطل الحكم . ماهيته ؟
٥٦٢	١١١	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
٦٠٣	١٢٠	(الطن رقم ٦٢٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)

الصفحة	القائمة	
		٤٣ — لا يصح تأنيب إنسان ولو بناء على اعترافه متى كان ذلك مخالفاً للحقيقة والواقع .
٥٦٢	١١١	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٤٤ — تقدير توافر ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة التبديد . موضوعي .
٥٦٢	١١١	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٤٥ — العبرة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي . عدم تقيده بدليل معين إلا إذا نص القانون على ذلك .
٥٦٢	١١١	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٤٦ — بيانات حكم البراءة ؟
٥٦٢	١١١	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٤٧ — عدم إتمام المحكمة الاستئنافية في حالة الحكم بالبراءة بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف الصادر بالإدانة أو كل دليل من أدلة الإتهام .
٥٦٢	١١١	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٤٨ — ركن العلم في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة . جواز استخلاصه من ظروف الدعوى وملابساتها .
٦٠٣	١٢٠	(الطن رقم ٦٣٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٤٩ — تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن غير لازم .
٦٠٣	١٢٠	(الطن رقم ٦٣٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٥٠ — الدفع بتلقيق التهمة . دفع موضوعي . كفاية الأخذ بأدلة الثبوت ولذا عليه .
٦١١	١٢٢	(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
٧٢٩	١٤٧	(والطن رقم ٩٩٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)

الصفحة	القاعدة
٦١١	٥١ — كفاية تحصيل أقوال المجنى عليه بما لا تناقض فيه . (الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧) ... ١٢٢
٦١٥	٥٢ — كفاية تغيير الحقيقة في محرز عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها قانونا لقيام جريمة تزويره متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه ضرر للغير أيا كان — ولو كان الضرر احتماليا . تقدير الضرر في جريمة التزوير . موضوعي . (الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧) ... ١٢٣
٦١٥	٥٣ — تمام الاشتراك في التزوير غالبا دون مظاهر خارجية . (الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧) ... ١٢٣
٦٤٥	٥٤ — كفاية الأخذ بأسباب الحكم المستأنف الذي أشار إلى مواد الاتهام وخلص إلى تطبيقها في حق المتهم ، بيانا لنص القانون الذي عوقب المتهم بمقتضاه . (الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ... ١٣٠
٦٤٥	٥٥ — كفاية أن تكون الأدلة كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها . (الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ... ١٣٠
٦٤٥	٥٦ — تبيان المحكمة علة إطراحها للدليل . غير لازم . (الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ... ١٣٠
٦٧٣	٥٧ — ثبوت أن ما أسنده الحكم للمتهم من إقرار له أصل في الأوراق . النعي على الحكم بالخطأ في الإمتداد . غير سليم . (الطن رقم ٧٥٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠) ... ١٣٧
٦٧٣	٥٨ — خطأ الحكم فيما لا تأثير له على سلامة استدلاله . لا يعينه . (الطن رقم ٧٥٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠) ... ١٣٧

الصفحة	القائمة
٦٩٧	٥٩ — قضاء الإدانة . مفاده اطراح الدفع بشيوع التهمة . (الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ... ١٤٢
٧٢٩	٦٠ — الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكل بعضها بعضها ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة . (الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ... ١٤٧
٧٢٩	٦١ — التفات المحكمة عن الدفع ببطلان الدليل المستمد من أقوال الطاعنين . لا يعيب حكمها طالما أنها لم تعتمد على تلك الأقوال في تكوين عقيدتها بالإدانة . (الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ... ١٤٧
٧٢٩	٦٢ — لمحكمة الموضوع الاطمئنان إلى الأدلة بالنسبة لمتهم وعدم الاطمئنان إليها بالنسبة لمتهم آخر . (الطعن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ... ١٤٧
٧٢٩	٦٣ — للمحكمة الأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنه بعد ذلك . (الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) ... ١٥١
٧٥٠	٦٤ — لا إلزام على المحكمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة المؤثرة . (الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) ... ١٥١
٧٥٠	٦٥ — بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها . (الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) ... ١٥٢
٧٥٨	٦٦ — تقدير قيمة الإقرار الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل . موضوعي . (الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) ... ١٥٢

الصفحة	القاعدة	
٧٥٨	١٥٢	٦٧ - لمحكمة الموضوع تجزئة أى دليل ولو كان إقرارا والأخذ منه بما تظمن إليه وإطراح ما عداه. (الطن رقم ١١٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
٧٥٨	١٥٢	٦٨ - الخطأ فى الاسناد لا يقدح فى سلامة الحكم فيما خرج عن سياق استدلاله وجوهه وتسببه . (الطن رقم ١١٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
٧٧٣	١٥٤	٦٩ - التزام محكمة الموضوع بالإجابة أو الرد على الطلب الجارم الذى يصر عليه مقدمه . عدم إدعاء المتهم أن المحكمة منعته من مناقشة الشاهد ، وعدم تمسكه بسماع شاهد آخر . لا إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
٧٧٣	١٥٤	٧٠ - خطأ الحكم ماديا فى الكتابة . لا تأثير له فى سلامة الحكم . (الطن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٤٦٧) وإختلاس أموال أميرية . (القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٦٧٩) وتزوير . (القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ٧٤٠) وتفتيش . (القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٦٢٢) وجريئة . (القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٧٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		ودخان .
		(القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٤٥١)
		وقتل عمد .
		(القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٧٥٠)
		وصف الحكم :
		١ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . مثال .
٥٢٦	١٠٢	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		٢ - مناط اعتبار الحكم حضوريا وفقا للمادة ٢٣٩ إجراءات ؟
٦٦١	١٣٤	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٤)
		حجية الحكم :
		المحاكم الجنائية غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية . اختصاصها بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .
٥٦٢	١١١	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		الحكم القطعي :
		العبرة في وصف الحكم هي بحقيقة ما قضى به . قضاء الحكم في أسبابه بأن العمال المعينين بعد أول مارس سنة ١٩٥٠ لا يستحقون إعانة غلاء معيشة . قضاء قطعي .
		انسحاب حجية الأمر المقضى على أسباب الحكم باعتبارها مكملة للنطق .
٧٠١	١٤٢	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)

الصفحة	القاعدة
	حكم الاعدام :
	وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام . إعمال رقابتها على عناصر الحكم كآلة موضوعية وشكلية . وجوب القضاء بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في تطبيق القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بمحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام .
٤٦٠	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨) ٨٩
	(خ)
	خبرة . خبز . خطأ . خطف . خيانة أمانة .
	خبرة
	راجع إثبات " خبرة " .
	خبز
	راجع تكوين .
	(القواعد أرقام ٩٣ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٣٢ بالصفحات أرقام ٤٩٠ ، ٥٢٣ ، ٥٢٩ ، ٦٥٤)
	ودفاع
	(القاعدة رقم ١٥٤ بالصحيفة رقم ٧٧٣) .
	خطأ
	راجع مسئولية جنائية ومدنية .
	(القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٥٥٤)

الصفحة	القاعدة
	<p>خطف</p> <p>راجع دعوى جنائية</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٧١٧)</p> <p>خيانة أمانة</p> <p>راجع تبديد .</p> <p>(د)</p> <p>دخان . دستور . دهارة . دعوى جنائية . دعوى مباشرة . دعوى مدنية . دفاع . دفاع شرعي . دفع . دقيق</p> <hr/> <p>دخان</p> <p>١ — خطاب الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب الدخان موجه إلى النيابة العامة بصفتها السلطة صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية دون غيرها من جهات الاستدلال .</p> <p>حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص . يؤخذ في تفسيره بالتضييق .</p> <p>(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨) ... ٧٥ ... ٣٩٨</p> <p>٢ — القيد الوارد في المادتين ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ و ١٨٤ من قانون العقوبات لا ينصرف فقط إلى إجراءات رفع الدعوى الجنائية ، بل يمتد إلى إجراءات التحقيق التي تتخذها النيابة العامة تعقبا لمرتكبي الجرائم واستجماع الأدلة عليهم .</p>

الصفحة	القاعدة	
		تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق . المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية .
		بطلان إجراءات الدعوى الجنائية بطلانا من النظام العام إذا ما اتخذت قبل صدور الطلب في حالة من حالاته .
٤٥١	٨٧	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٣ — صدور الاذن بالتفتيش وتنفيذه قبل صدور طلب برفع الدعوى الجنائية . بطلان هذه الإجراءات وما أسفر عنها من ضبط .
		لا صحة للقول بأن الجريمة متلبس بها إذا كان ضبط محلها بعد تفتيش مأذون به من النيابة .
٤٥١	٨٧	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٤ — المقصود بالدخان المغشوش : جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه .
٦٦٥	١٣٥	(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		٥ — أساس جريمة خلط الدخان أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تجوز إضافته إليه أو خلطه به بأية نسبة كانت .
٦٦٥	١٣٥	(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		٦ — اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريبا .
٦٦٥	١٣٥	(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		٧ — مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع .
٦٦٥	١٣٥	(الطعن رقم ٧٥٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		دستور
		راجع قانون .
		(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٤٦٧)
		دعارة
		١ - ثبوت العادة في استعمال مكان لارتكاب الدعارة .
		لا يستلزم طريقة معينة من طرق الإثبات .
٤١٢	٧٨	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٢ - جواز الاستئناس بسبق اتهام المتهم في مثل الجريمة المسندة
		إليه بغض النظر عن مآل الحكم في تلك الاتهامات .
٤١٢	٧٨	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		راجع أيضا : محكمة الموضوع .
		(القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٤١٢)
		دعوى جنائية
		تحريكها :
		١ - خطاب الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة
		١٩٦٤ في شأن تهريب الدخان موجه إلى النيابة العامة بصفتها
		السلطة صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية دون غيرها من جهات
		الاستدلال .
		حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . مطلق لا يرد عليه
		قيد إلا بنص خاص . يؤخذ في تفسيره بالتضييق .
٣٩٨	٧٥	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
٤٥١	٨٧	(والطن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تعرض المحكمة لواقعة جديدة . تتخذ منها أساسا لإدانة المتهم بجريمة لم ترفع عنها الدعوى الجنائية ولا تتصل بما ورد في أمر الإحالة اتصالا لا يقبل التجزئة . غير جائز . مباشرة محكمة الجنايات حقها في التصدي . عدم مجاوزته إلى الفصل في موضوع ما تصدت له من وقائع . المادة ١١ إجراءات .
٧١٧	١٤٥	(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) نظرها :
		المحاكم الجنائية غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية . اختصاصها بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .
٥٦٢	١١١	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠) انقضاؤها :
		١ — النيابة العامة الرجوع في أمر الحفظ الصادر منها بحفظ الشكوى إداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي ، طالما أن المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية لم تنته بعد .
٤٩٠	٩٣	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		٢ — وقف السير في الطعن المرفوع من الطاعنين حتى يصبح الحكم الغيابي الصادر ضد أحد المحكوم عليهم (باعتباره الفاعل الأصلي) نهائيا . مضى مدة أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ إعلان الأخير بالحكم الغيابي وحتى عرض الأوراق على محكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الطعن ، دون معارضة المحكوم عليه في هذا الحكم أو اتخاذ أي إجراء قاطع لمدة التقادم . وجوب نقض الحكم والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة .
٥٤٣	١٠٦	(الطعن رقم ٢٢١٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)

الصفحة	الفاصل	
		٣ - قوام جريمة الإقراض بالربا الفاحش هو الاعتقاد الذي يتم عليه توالي القروض الربوية ولو لشخص واحد . العبرة في تحقق هذه الجريمة هي بعقود الاقتراض ذاتها وليست باقتضاء الفوائد .
٥٧٣	١١٣	ثبوت أن العقود المتفق عليها لم يمض بين آخر عقد فيها وبين بدء التحقيق أو رفع الدعوى أو المحاكمة ولا بين كل عقد وآخر أكثر من الثلاث سنوات المقررة قانونا لا تقضاء الحق في إقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة . توافر الجريمة وعدم انقضاءها . (الطن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ ١١٣)
		دعوى مباشرة
		عدم تقيد المحكمة الجنائية بطلبات المدعى المدني رافع الدعوى المباشرة وهي بصدد إزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى .
٤٠٢	٧٦	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨ ٧٦)
		دعوى مدنية
		١ - عدم تقيد المحكمة الجنائية بطلبات المدعى المدني رافع الدعوى المباشرة وهي بصدد إزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى .
٤٠٢	٧٦	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨ ٧٦)
		٢ - وجوب تحقيق المحكمة ما يقدم إليها من أدلة الإثبات في الدعوى .
		إغفال المحكمة عنصرا جوهريا من عناصر دفاع المدعية المدنية ودليلا من أدلة الإثبات يعيب حكمها .
٥١٤	٩٩	(الطن رقم ٢١٧٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦ ٩٩)

الصفحة	القاعدة	دفاع
		الإخلال بحق الدفاع :
		(١) مايوفره :
		١ - وجوب تحقيق المحكمة ما يقدم إليها من أدلة الإثبات في الدعوى .
		إغفال المحكمة عنصرا جوهريا من عناصر دفاع المدعية المدنية ودليلا من أدلة الإثبات يعيب حكمها .
٥١٤	٩٩	(الطن رقم ٢١٧٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		٢ - مثال لإخلال المحكمة بدفاع جوهري .
٥٢٣	١٠١	(الطن رقم ٥٥٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
		٣ - للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بهاط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . شرط ذلك : ألا تكون من المسائل الفنية البحث .
٥٤٦	١٠٧	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
		٤ - على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها .
٥٤٦	١٠٧	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
		٥ - عدم جواز القضاء المسبق على دليل لم يطرح . مثال .
٥٥١	١٠٨	(الطن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
		٦ - متى يكون الحكم معيبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع ؟
٥٥٨	١١٠	(الطن رقم ٦٠١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — قضاء الحكم بعدم قبول المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الحضورى الإعتبارى الصادر عليه رغم ثبوت أنه كان مقيد الحرية يوم صدور الحكم الأخير ودون تقصى ثبوت قيام هذا العذر . يعيب الحكم .
٥٦٩	١١٢	(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٨ — الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفع الموضوعية الجوهرية . على المحكمة تناوله بالرد وإلا كان حكمها قاصرا .
٥٨٥	١١٦	(الطعن رقم ٦٠٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٩ — إدانة المحكمة المتهمين بجريمة ضرب المجنى عليه مع سبق الإصرار وإحداثهم به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي وهى غير الإصابة النارية التى رفعت بها الدعوى عن تهمة القتل العمد — دون تنبيههم إلى هذا التعديل . إخلال بحق الدفاع .
٥٩٥	١١٨	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		١٠ — الدفع بـ قدم الإصابة من الدفع الجوهرية فى الدعوى .
٦٠٠	١١٩	(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		١١ — قدم الإصابة من المسائل الفنية البحت التى يتعين على المحكمة أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها .
٦٠٠	١١٩	(الطعن رقم ٦٢٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		١٢ — كون الشيء المبدد قد سلم للتهم بمقتضى عقد من عقود الإئتمان الميينة بالمادة ٣٤١ عقوبات . شرط لقيام جريمة خيانة الأمانة .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب استظهار الحكم قيام عقد الاثمان بين الطرفين عند الدفع بأن العلاقة علاقة مديونية .
٦٣٢	١٢٦	(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		١٣ — مجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله ، لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة .
		نية تملك الشيء المسلم وحرمان صاحبه منه ركن أساسي في جريمة خيانة الأمانة . وجوب استظهار هذا الركن والرد على دفاع المتهم حوله بما يفنده .
٦٣٢	١٢٦	(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		١٤ — جريمة عدم أداء أجور العمال . طبيعتها : عمدية .
		تطلبها توجيه إرادة الفاعل إلى ارتكاب الأمر المكون للجريمة علما بعناصرها القانونية . مثال لإخلال بدفاع جوهرى .
٦٤٢	١٢٩	(الطن رقم ٦٥٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		١٥ — استناد الحكم فيما استند إليه في الإدانة على ما أسفر عنه القبض والتفتيش دون أن يعرض للدفع ببطلانهما رغم جوهريته . عيب .
٦٨٩	١٤٠	(الطن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		١٦ — المنازعة في ملكية الشيء المدعى الاستيلاء عليه .
		دفاع جوهرى . وجوب تعرض الحكم له وإلا كان قاصرا .
٦٨٩	١٤٠	(الطن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		١٧ — حق الدفاع الشرعى عن المال شرع لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب انتهاك حرمة ملك الغير .
		المادة ٢٤٦ عقوبات .

الصفحة	القاعدة	
		تمسك المتهمين بأنهما إنما لجأ إلى القوة لرد المجنى عليهما عن أرضهما حين دخلها عنوة لمنع انتفاصهما بها . وجوب الرد على هذا الدفاع .
٧٦٥	١٥٣	(الطن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) (ب) ما لا يوفره :
		١ — وجوب حضور محام مع كل متهم بجناية سواء أ كان موكلا أم متدببا . حضور أكثر من محام مع المتهم . غير لازم .
٣٨٣	٧٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١) ٢ — قعود الطاعنين عن سلوك الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات لسماع الشهود الذين يدهون أنهم طلبوا إلى المحكمة سماعهم ولم يدرج مستشار الإحالة أسمائهم في قائمة الشهود . لا تريب على المحكمة إن هي أعرضت عن طلب سماعهم بجلسة المحاكمة .
٣٨٣	٧٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١) ٣ — طلب ضم قضية يتصل بالباعت على الجريمة . إغفال الحكم بيانه . لا صيب .
٣٨٣	٧٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١) ٤ — طلب ضم قضية بقصد تجريح أقوال أحد الشهود . عدم الترام المحكمة باجابهته . شرط ذلك ؟
٣٨٣	٧٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١) ٥ — أخذ المحكمة بشهادة شاهد يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها .
٣٨٣	٧٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)

الصفحة	القائمة
	٦ — طلب المعاينة الذي لا تلتزم المحكمة بإجابته .
٣٨٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١) ٧٣
٧٢١	(الطن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ١٤٦
	٧ — عدم التزام المحكمة في حالة الحكم بالبراءة الرد على كل دليل من أدلة الثبوت .
٤٠٢	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨) ٧٦
	٨ — عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .
٤٠٢	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨) ٧٦
	٩ — عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي .
٤٢٤	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ٨١
	١٠ — النعي على المحكمة فعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .
٥٠٧	(الطن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩) ٩٧
	١١ — الأصل في الإجراءات الصحة .
٦٢٢	(الطن رقم ٦١٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ١٢٤
	١٢ — جواز الاستغناء عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . مثال .
٦٢٢	(الطن رقم ٦١٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ١٢٤
	١٣ — صفة الجاني أو صفة الوظيفة هي الركن المفترض في جنائية الاختلاس . عدم لزوم التحدث عنها في الحكم .
٦٧٩	(الطن رقم ٧٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠) ١٣٨

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — تعديل المحكمة الوصف من قتل عمد مع سبق إصرار مقترن إلى شروع في قتل مقترن دون تلبيه المتهم أو المدافع عنه . لا إخلال بحق الدفاع .
٧٢١	١٤٦	(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		١٥ — تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل متهم بمحام خاص . أساسه الواقع ، لا احتمال ما كان بوسع كل مدافع أن يبديه .
٧٥٠	١٥١	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		١٦ — التزام محكمة الموضوع بالإجابة أو الرد على الطالب الجازم الذي يصير عليه مقدمه . عدم ادعاء المتهم أن المحكمة منعته من مناقشة الشاهد ، وعدم تمسكه بسماع شاهد آخر . لا إخلال بحق الدفاع .
٧٧٣	١٥٤	(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		دفاع شرعي
		راجع أسباب الإباحة .
		(القاعدة رقم ١٥٣ بالصيغة رقم ٧٦٥)
		دفع
		الدفع ببطلان القبض والتفتيش :
		١ — عدم جواز إبداء الدفع ببطلان إجراء التفتيش لحصوله ممن لم يندب لتنفيذه لأول مرة أمام محكمة النقض . إثارته في تحقيق النيابة لا يغني عن وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع .
٤٥٦	٨٨	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — استناد الحكم فيما استند إليه في الإدانة على ما أسفر عنه القبض والتفتيش دون أن يعرض للدفع ببطلانها رغم جوهريته . يعينه بالقصور .
٦٨٩	١٤٠	(الطن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		٣ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش أمر موكل إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع .
		دفع المتهم ببطلان هذا الإجراء . على المحكمة أن تعرض لهذا الدفاع الجوهري وأن ترد عليه بالقبول أو الرفض بأسباب سائغة . مثال لتسيب معيب .
٧١٣	١٤٤	(الطن رقم ٩٤٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		الدفع بعدم جواز الإثبات بالينة :
		١ — الدفع بعدم جواز الإثبات بالينة ليس من النظام العام
٤٦٧	٩١	(الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٢ — سماع المحكمة شاهد إثبات في حضرة المتهم ومحاميه دون أن يتمسك أيهما بعدم جواز الإثبات بالينة يسقط حق المتهم في التمسك به بعد ذلك .
٤٦٧	٩١	(الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		الدفع بانتفاء ركن من أركان الجريمة :
		١ — الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفع الموضوعية الجوهريّة . على المحكمة تناوله بالرد وإلا كان حكمها قاصرا .
٥٨٥	١١٦	(الطن رقم ٦٠٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)

الصفحة	المادة	
		٢ - مجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله ، لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة .
		نية تملك الشيء المسلم وحرمان صاحبه منه ركن أساسي في جريمة خيانة الأمانة ، وجوب استظهار هذا الركن والرد على دفاع المتهم حوله بما يفنده .
٦٣٢	١٢٦	(الطن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		الدفع بتلقيق التهمة :
		الدفع بتلقيق التهمة . دفع موضوعي . كفاية الأخذ بأدلة الثبوت ردا عليه .
٦١١	١٢٢	(الطن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
٧٢٩	١٤٧	(والطن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		الدفع بشيوع التهمة :
		قضاء الإدانة . مفاده إطراح الدفع بشيوع التهمة .
٦٩٧	١٤٢	(الطن رقم ٥٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		الدفع بقدّم الإصابة :
		الدفع بقدّم الإصابة من الدفوع الجوهرية في الدعوى .
٦٠٠	١١٩	(الطن رقم ٦٢٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		قدم الإصابة من المسائل الفنية البحت التي يتعين على المحكمة أن تتخذ مآزاه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها .
٦٠٠	١١٩	(الطن رقم ٦٢٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		راجع أيضا : استئناف .
		(القاعدة رقم ١٠٤ بالصيغة رقم ٥٣٣) .

الصفحة	القاعدة	
		دقيق
		راجع تموين . (القاعدة رقم ١٠٥ بالصيغة رقم ٥٣٦)
		(ر) رابطة السببية . رشوة
		<u>رابطة السببية</u>
		راجع إثبات : (القاعدة رقم ١٠٧ بالصيغة رقم ٥٤٦)
		رشوة
٣٩٤	٧٤	١ — مدلول الإخلال بواجبات الوظيفة في مجال الرشوة ؟ (الطن رقم ٤٧٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
٣٩٤	٧٤	٢ — جريمة الرشوة . لا يلزم فيها أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة . يكفي أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس . (الطن رقم ٤٧٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
٦٢٧	١٢٥	٣ — مؤاخذة الجاني على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقا أو غير حق متى كان مختصا به . (الطن رقم ٦٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢)
٧٥٨	١٥٢	٤ — انعقاد جريمة الرشوة بالاتفاق الذي يتم بين الراشي والمرتبى . (الطن رقم ١١٤٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة
	<p>راجع أيضا : تلبس . (القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٧٥٨) و حكم . (القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤١٦) (س) سب . سبق إصرار . سرقة . سلاح . سب راجع حكم . (القاعدتان ٩٩ ، ١٢١ بالصحيفتين رقمي ٥١٤ ، ٦٥٢) سبق إصرار البحث في توافر ظرف سبق الإصرار . موضوعي . (الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨) ... ٨٢ ... ٤٣٠ سرقة راجع : إخفاء أشياء مسروقة . (القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦٠٣) وقتل عمد . (القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٥٨٩) سلاح ١ — تقدير توافر شروط المادة ٣٢ عقوبات أو عدم توافرها . أمر موضوعي . مثال في جريمة سلاح وإصابة خطأ . (الطن رقم ٣١١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨) ... ٨٤ ... ٤٤١ ٢ — تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لا يستند إلى أحكام العود بل هو قائم على حالة خاصة . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨) ... ٨٨ ... ٤٥٦</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ — إحراز السلاح بغير ترخيص بصفة مجردة معاقب عليه بعقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل ، أما إحرازه بقصد الإتجار والاستيراد أو الصنع أو الإصلاح ، فمعاقب عليه بعقوبة الجنحة المنصوص عليها في المادة ٢٨ من القانون المذكور .
٦١٥	١٢٣	لا إثم على إحراز السلاح في نطاق الاتجار المرخص بمزاولته . (الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٤ — عدم قيد المتهم تاجر الأسلحة المرخص له بالاتجار فيها بيانا خاصا بسلاح كان يحرزه . معاقب عليه وفقا لنص المادة ٢٩ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بعقوبة الجنحة .
٦١٥	١٢٣	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٥ — جريمة الاشتراك في تزوير المحركات العرفية بمقتضى المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ عقوبات ، أشد من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٨ ، ٢٩ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .
٦١٥	١٢٣	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٦ — نطاق المادة ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر في شأن المصادرة ؟
٦١٥	١٢٣	(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٧ — عدم جواز إضافة عقوبة الغرامة الى العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السادسة والعشرين

الصفحة	المادة	
		من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، عند أعمال المادة السابعة عشرة عقوبات .
٦٨٦	١٣٩	(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		٨ - حدد المشرع في القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ الأحكام التي تعد ظرفا مشددا لجريمة إحراز السلاح .
		سبق إدانة المتهم لجريمة إحراز مخدرات بقصد التعاطي ، لا يندرج ضمن الأحكام التي تعد ظرفا مشددا لجريمة إحراز الأسلحة النارية بغير ترخيص .
٦٩٧	١٤٢	(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٩ - جواز إثبات الجرائم على اختلاف أنواعها - بمافيها جريمة إحراز السلاح وذخيرته - بكافة الطرق القانونية إلا ما استثنى بنص خاص .
٧٢١	١٤٦	(الطعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		(ش)
		شروع . شريك . شهود . شيك بدون رصيد
		شروع
		راجع : قتل عمد .
		(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٧٢١)
		شريك
		راجع اشتراك .

الصفحة	القاعدة	شهود
		راجع : إثبات "شهود" .
		شيك بدون رصيد
٤٩٧	٩٥	١ - جريمة إصدار شيك بدون رصيد . مراد الشارع من العقاب فيها . لا عبء بالدافع على قيامها . (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
٤٩٧	٩٥	٢ - الحالات التي تندرج تحت مفهوم حالة الضياع تليح للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء تقديرا من الشارع بعلو حق الساحب في تلك الحال على حق المستفيد ، وهو ما لا يصدق على الحقوق الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تصلح مجردة سببا للإباحة . (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
٥١٨	١٠٠	٣ - جريمة إصدار شيك بدون رصيد . أركانها ؟ منازعة المتهم في قيمة الشيك أو دفاعه بأنه أوفى بقيمته قبل تقديمه إلى البنك المسحوب عليه لصرف قيمته . لا تأثير له على قيام الجريمة . ما دام أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسترده من المجنى عليه (الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٢٨ - جلسة ١٩٦٨/٥/٦)
٥١٨	١٠٠	٤ - احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالسه مع الساحب . عدم إندراجها تحت مفهوم حالة الضياع التي أبيح فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء . (الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٦)

الصفحة	القائمة	
		(ص)
		صابون
٥٨١	١١٥	١ - جريمة إنتاج الصابون . تحقق العنصر المادى فيها بمجرد ثبوت النقص فى النسب المقررة قانونا . (الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
٥٨١	١١٥	٢ - إثبات الحكم مسئولية الطاعن عن إنتاج الصابون على نحو يخالف للقانون . إقتراض علمه بالغش . (الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
٥٨١	١١٥	٣ - إدانة الحكم الطاعن على سند من مسئوليته الفعلية عن جريمة إنتاج الصابون طبقا لإقراره بأنه المحلل الكيماوى المسئول عن التحقق من توافر العناصر المقررة للصابون بالشركة الصانعة . لا جدوى مما يثيره الطاعن فى شأن عدم تمثيله للشركة (الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		(ض)
		ضرب . ضرر .
		ضرب
		ضرب بسيط :
٤٤٤	٨٥	١ - جريمة الضرب المنصوص عليها فى المادة ٢٤٢ عقوبات . توافرها : حدوث جرح أو نشوء مرض أو عجز نتيجة له . غير لازم . (الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٤٤٤	٨٥	٢ - الحكم بالإدانة بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات . تبيانه موقع الإصابات أو أثرها ودرجة جسامتها . غير لازم لصحته . (الطعن رقم ٨٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
٤٤٤	٨٥	٣ — جواز حدوث الإصابات الرضوية من الضرب بالأيدي. (الطن رقم ٨٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
٥٩٥	١١٨	٤ — إدانة المحكمة المتهمين بجريمة ضرب المجنى عليه مع سبق الإصرار وإحداثهم به الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي — وهي غير الإصابة النارية التي رفعت بها الدعوى عن تهمة القتل العمد — دون تبيينهم إلى هذا التعديل . اخلاص بحق الدفاع . (الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٨)
		ضرب أحدث مائة :
٥٠٧	٩٧	١ — مدى مسؤولية المتهم عن النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي ؟ (الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٦٨)
٦٠٠	١١٩	٢ — الدفع بقدم الإصابة من الدفع الجوهري في الدعوى (الطن رقم ٦٣٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٨)
٦٠٠	١١٩	٣ — قدم الإصابة من المسائل الفنية البحت التي يتعين على المحكمة أن تتخذ مآتراها من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها . (الطن رقم ٦٣٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٨)
		راجع أيضا : تعويض . (القاعدة رقم ٨٠ بالصيغة رقم ٤٢٠) وحكم . (القاعدة رقم ٩٨ بالصيغة رقم ٥١٠)
		ضرب أفصى إلى موت :
		راجع : إثبات . (القاعدة رقم ١٠٧ بالصيغة رقم ٥٤٦)

الصفحة	القاعدة	محتوى
		ضرر
		١ - تقدير ثبوت الضرر الناشئ عن إساءة استعمال حق التقاضي . موضوعي .
٤٠٢	٧٦	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٢ - انتقال الضرر المادي من المضرور - إذا ما ثبت له الحق فيه - إلى خلفه .
		شروط انتقال الضرر الأدبي من المضرور إلى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ مدني : إذا تم تحديد مقتضى اتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء .
٤٢٠	٨٠	(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٩)
		٣ - تقدير توافر ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة التبديد . موضوعي .
٥٦٢	١١١	(الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		(ط)
		طعن
		عدم قبول التعرض في الطعن لغير الحكم المطعون فيه .
٥٦٩	١١٢	(الطن رقم ٣١٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		راجع أيضا : نقض
		(القاعدة رقم ١٢٨ بالصيغة رقم ٦٢٩)
		(ظ)
		ظروف مخففة . ظروف مشددة
		<hr/>
		ظروف مخففة
		راجع : عقوبة
		(القاعدة رقم ١٣٩ بالصيغة رقم ٦٨٦)

الصفحة	القاعدة	
		ظروف مشددة
		راجع : إخفاء أشياء مسروقة . (القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦٠٣)
		وسلاح . (القواعد أرقام ٨٨ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ٤٥٦ بالصفحات ٦٨١ ، ٦٩٧)
		(ع) عاهة مستديمة . عقوبة . عمل . عود
		عاهة مستديمة راجع ضرب " ضرب أحدث عاهة " عقوبة
		تقسيم العقوبات : " العقوبة التكميلية " .
		نطاق المادة ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر في شأن المصادرة ؟ (الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧) ١٢٢ ٦١٥
		تطبيق العقوبة :
		١ — جواز الاستناد الى سوابق المتهم لتشديد العقوبة عليه في العود أو كقرينة على ميله الى الإجرام . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ٨٨ ٤٥٦
		٢ — تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ لا يستند الى أحكام العود بل هو قائم على حالة خاصة . (الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ٨٨ ٤٥٦

الصفحة	القاعدة	
		٣ - المتهم لا يضار ببناء على الاستئناف المرفوع منه وحده .
٥٠١	٩٦	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		٤ - الالتزامات الخاصة بمنح العمال أجازاتهم السنوية وأجازات الأعياد وتوفير وسائل الإسعاف لهم وإمساك سجلات لقيد الغرامات . الإخلال بها معاقب عليه بالغرامة التي لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز ألف قرش .
٥٧٨	١١٤	(الطن رقم ٩٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٥ - إحراز السلاح بغير ترخيص بصفة مجردة معاقب عليه بعقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل ، أما إحرازه بقصد الاتجار والاستيراد أو الصنع أو الإصلاح ، فمعاقب عليه بعقوبة الجنحة المنصوص عليها في المادة ٢٨ من القانون المذكور .
		لا إثم على إحراز السلاح في نطاق الاتجار المرخص بمزاولته .
٦١٥	١٢٣	(الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٦ - عدم قيد المتهم تاجر الأسلحة المرخص له بالاتجار فيها بياقا خاصا بسلاح كان يحرزه . معاقب عليه وفقا لنص المادة ٢٩ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بعقوبة الجنحة .
٥١٥	١٢٣	(الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٧ - جريمة الإشتراك في تزوير المحررات العرفية بمقتضى المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ عقوبات ، أشد من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٨ ، ٢٩ من القانون ٣٩٤ المعدل .
٦١٥	١٢٣	(الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٨ - عدم جواز إضافة عقوبة الغرامة إلى العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة

الصفحة	القاعدة	
		السادسة والعشرين من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل، عند إعمال المادة السابعة عشرة عقوبات .
٦٨٦	١٣٩	(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		٩ - حدد المشرع في القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ الأحكام التي تعد ظرفا مشددا لجريمة إحراز السلاح .
		سبق إدانة المتهم بجريمة إحراز مخدرات بقصد التعاطي ، لا يندرج ضمن الأحكام التي تعد ظرفا مشددا لجريمة إحراز الأسلحة النارية بغير ترخيص .
٦٩٧	١٤٢	(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		” تعدد العقوبة “ .
		الالتزامان الخاصان بمنح العمال أجازاتهم السنوية وأجازات الأعياد مما تتعدد فيهما الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .
٥٧٨	١١٤	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		” عقوبة الجريمة المرتبطة “ .
		تقدير توافر شروط المادة ٣٢ عقوبات أو عدم توافرها . أمر موضوعي . مثال .
٤٤١	٨٤	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		” العقوبة المبررة “ .
		النعي على الحكم عدم استظهاره أركان جريمة الاختلاس المنسوبة للمتهم . عدم جدواه ما دام أن المحكمة أخذته بعقوبة جناية عرض الرشوة على موظف عام المسندة إليه .
٦٧٩	١٣٨	(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		” ما لا يعد عقوبة “ .
		على المحكمة في حالة الحكم ببراءة متهم بجناية أو جنحة عقوبتها الحبس بسبب عاهة في عقله أن تأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية .
٧٤٨	١٥٠	(الطن رقم ٦١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		راجع أيضا : تزوير .
		(القاعدة رقم ١٢٧ بالصيغة رقم ٦٧٢)
		وحكم .
		(القاعدة رقم ١١٠ بالصيغة رقم ٥٥٨)
		عمل
		١ — الالتزامات الخاصة بمنح العمال أجازاتهن السنوية وأجازات الأعياد وتوفير وسائل الإصعاف لهم وإمساك سجلات لقيد الغرامات . الاخلال بها معاقب عليه بالغرامة التي لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز ألف قرش .
٥٧٨	١١٤	(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٢ — الالتزامان الخاصان بمنح العمال أجازاتهن السنوية وأجازات الأعياد مما يتعدد فيهما الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .
٥٧٨	١١٤	(الطن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٣ — اعتبار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية — بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف من العقوبات الواردة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية — قانونا أصحح للتهم .
٦٣٥	١٢٧	(الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)

الصفحة	القائمة	
		٤ — عدم تعدد العقوبة بقدر عدد العمال في جريمة عدم إسالك صاحب العمل السجلات المقررة .
٦٣٥	١٢٧	(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٥ — جريمة عدم أداء أجور العمال . طبيعتها : عمدية . تطلبها توجيه إرادة الفاعل إلى ارتكاب الأمر المكون للجريمة عالمياً بعناصرها القانونية . مثال لاخلال بدفاع جوهري .
٦٤٢	١٢٩	(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٦ — المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ سريان أحكامها على جميع العمال الذين عينوا بعد ٣٠ يونيه ١٩٤٢
٧٠١	١٤٣	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٧ — حق صاحب العمل في إعتبار كل زيادة في الأجر إعانة غلاء معيشة .
		متى يتعين القضاء بالإحالة عند نقض الحكم ؟
٧٠١	١٤٣	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		راجع أيضاً : إستئناف . (القائمة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٤٤٧)
		وحكم . (القائمة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٦٧٩)
		عود
		١ — جواز الاستناد إلى ضوابط المتهم لتشديد العقوبة عليه في العود أو كقرينة على ميله إلى الإجرام .
٤٥٦	٨٨	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)

الصفحة	القائمة	
		٢ — تطبيق العقوبة المشددة وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأساحة والذخائر لا يستند إلى أحكام العود بل هو قائم على حالة خاصة .
٤٥٦	٨٨	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨)
		(غ)
		غش
		راجع : دخان .
		(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٦٥)
		وقانون .
		(القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٨١)
		(ف)
		فاعل أصلي
		١ — من هو فاعل الجريمة في معنى المادة ٣٩ عقوبات ؟
		الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة وإلا فلا يسأل إلا عن فعله .
٧٥٠	١٥١	(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٦٨)
		٢ — تحقق قصد المساهمة في الجريمة أو نية التدخل فيها إذا وقعت نتيجة إتفاق ولو نشأ لحظة تنفيذها .
٧٥٠	١٥١	(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٦٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — اشتراك المتهمين في إحداث إصابات المجنى عليه بقصد إزهاق روحه . حدوث الوفاة نتيجة هذه الإصابات . اعتبار كل متهم مسئولا عن جريمة القتل عمدا بوصفه فاعلا أصليا .
٧٥٠	١٥١	(الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) راجع أيضا : قانون . (القاعدة رقم ٩١ بالصيغة رقم ٤٦٧)
		(ق)
		قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد . قرارات وزارية . قصد إحتيالي . قصد جنائي . قوة الأمر المقضي .
		<u>قانون</u>
		إصداره :
		صدور قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦٠ نفاذا للأوضاع الدستورية المستقر عليها وفي حدود التفويض المخول له بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .
٤٦٧	٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦) سريانه :
		١ — إحتفاظ كل من إقليمي الجمهورية العربية طبقا للمادة ٦٨ من دستور مارس سنة ١٩٥٨ بنوع من الذاتية التشريعية .
٤٦٧	٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)

الصفحة	القاعدة	
٤٦٧	٩١	٢ — عدم امتداد نطاق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن الرقابة على عمليات النقد الى الإقليم السوري . الحظر الوارد على غير المقيمين أو وكلائهم في التعامل بالنقد المصري ، يسرى على غير المقيمين من أبناء الإقليم السوري . (الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
٤٦٧	٩١	٣ — إنسباغ جنسية الجمهورية العربية المتحدة على أبناء الإقليم السوري ، وإعفاؤهم من إجراءات الإقامة وتجديدها ليساً بمانعين من انطباق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ عليهم . (الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
٤٦٧	٩١	٤ — إباحة التعامل بالنقد المصري بغير قيد مقصورة على أبناء الإقليم المصري . المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ (الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — ١٦/٤/١٩٦٨)
٤٦٧	٩١	٥ — مريان الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على من يتعامل بالنقد المصري بصفته ولا عن غير مقيم . (الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
٤٦٧	٩١	٦ — حظر التعامل بالنقد المصري موجه أصالة إلى غير المقيم ولو أقام بصفة مؤقتة أو غير مشروعة وكذلك إلى وكيله ولو كان مصرياً مقيماً في مصر . (الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
٤٦٧	٩١	تفسيره : كفاية القصد الجنائي العام لتحقيق جريمة تعامل غير المقيم أو وكيله بالنقد المصري . (الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
٧٠١	١٤٣	٧ — متى يكون التشريع لفترة محددة ؟ (الطن رقم ٦٠٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٨)

الصفحة	القاعدة	القانون الأصلح
٦٣٥	١٢٧	١ - اعتبار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية - بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف من العقوبات الواردة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن التأمينات الاجتماعية - قانوناً أصحح للمتهم . (الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢)
٧٤٤	١٤٩	٢ - إصدار وزير التكوين قراراً أصبح بمقتضاه الفعل المسند إلى المتهم مباحاً غير مؤثم . استفادة المتهم من هذا القرار باعتباره قانوناً أصحح . لا يؤثر في ذلك إصدار الوزير قراراً آخر قبل الحكم النهائي في الدعوى بإعادة أحكام القرار الأول المؤثم . (الطن رقم ١١١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		قبض راجع : تلبس . (القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٧٥٨)
		قتل خطأ ١ - مسئولية المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من جراء تقصيره في تعهد ملكه ومولاته بأعمال الصيانة والترميم . التزام المستأجر قبل المالك بالقيام بأعمال الترميم والصيانة لا يعفى الأخير من المسؤولية . (الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
٥٥٤	١٠٩	٢ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً . موضوعي . (الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
٥٥٤	١٠٩	

الصفحة	القائمة	
		٣ — الخطأ المشترك لا ينحلي المتهم من المسؤولية . ما دام الحكم قد أثبت قيامها في حقه .
٥٥٤	١٠٩	(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٨) ...
		قتل عمد
		١ — قصد القتل . ماهيته ؟ استخلاص توافره . موضوعي .
٣٨٣	٧٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١/٤/١٩٦٨) ...
٤٢٤	٨١	(والطن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨) ...
٧٢١	١٤٦	(والطن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٨) ...
٧٥٠	١٥١	(والطن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٦٨) ...
		٢ — شروط توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات : وقوع القتل تأهبا لفعل جنحة أو تسهيبها أو ارتكابها بالفعل أو مسامدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة .
		وجوب قيام رابطة السببية بين القتل والجنحة . لا يكفي قيام علاقة الزمنية بينهما .
		على المحكمة في حالة القضاء بارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض الجاني من الفعل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة .
٥٨٩	١١٧	(الطن رقم ٦٢٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٦٨) ...
		٣ — تعديل المحكمة الوصف من قتل عمد مع سبق إصرار مقترن الى شروع في قتل مقترن دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا إخلال بحق الدفاع .
٧٢١	١٤٦	(الطن رقم ٩٩٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٨) ...

الصفحة	القاعدة	
٧٥٠	١٥١	٤ — اشتراك المتهمين في إحداث إصابات الحصى عليه بقصد إزهاق روحه . حدوث الوفاة نتيجة هذه الإصابات . اعتبار كل منهم مسئولاً عن جريمة القتل عمداً بوصفه فاعلاً أصلياً . (الطعن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		راجع أيضاً : عقوبة . (القاعدة رقم ١٥٠ بالصيغة رقم ٧٤٨)
		ومحكمة الموضوع . (القاعدة رقم ١٤٧ بالصيغة رقم ٧٢٩)
		ووصف التهمة . (القاعدة رقم ١١٨ بالصيغة رقم ٥٩٥)
		قرارات وزارية
٤٦٧	٩١	١ — صدور قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦٠ نفاذا للأوضاع الدستورية المستقر عليها وفي حدود التفويض المخولة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ (الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
٤٦٧	٩١	٢ — إباحة التعامل بالنقد المصرى بغير قيد . مقصورة على أبناء الاقليم المصرى . المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ (الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
٥٠٧	٩٧	قصود احتمالى مدى مسئولية المتهم عن النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ؟ (الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)

قصد جنائي

راجع : إتلاف مزروعات .

(القاعدة رقم ١٣٠ بالصحيفة رقم ٦٤٥)

واختلاس أموال أميرية .

(القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٦٧٩)

وإقراض برّيا فاحش .

(القاعدة رقم ١١٣ بالصحيفة ٥٧٣)

وتبديد .

(القاعدتان ١١١ ، ١٢٦ بالصحيفتين رقمي ٦٣٢ ، ٥٦٢)

وتزوير .

(القاعدتان رقما ١٠٥ ، ١٣٧ بالصحيفتين رقمي ٥٣٦ ، ٦٧٣)

ودخان .

(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحة ٦٦٥)

وسلاح

(القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة ٦١٥)

وصابون .

(القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٨١)

وقتل عمد .

(القاعدتان رقما ١٤٦ ، ١٥١ بالصحيفتين رقمي ٧٥٠ ، ٧٢١)

وتمد .

(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٤٦٧)

الصفحة	القاعدة	
		قوة الأمر المقضى
٥٦٢	١١١	١ — المحاكم الجنائية غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية. اختصاصها بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. (الطن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٢ — العبرة في وصف الحكم هي بحقيقة ما قضى به. قضاء الحكم في أسبابه بأن العمال المعيّنين بعد أول مارس ١٩٥٠ لا يستحقون إمانة غلاء معيشة. قضاء قطعي.
		انسحاب حجية الأمر المقضى على أسباب الحكم باعتبارها مكاملة للنطوق.
٧٠١	١٤٣	(الطن رقم ٦٠٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		(م)
		مأمورو الضبط القضائي. مبان. محاكمة. مخررات رسمية. محضر الجلسة. محكمة استئنافية. محكمة الإحالة. محكمة الجنايات. محكمة الموضوع. محكمة النقض. مسئولية جنائية. مسئولية مدنية. مصادرة. معارضة. ملكية. مواد مخدرة. موانع العقاب. موظفون عموميون.
		مأمورو الضبط القضائي
		١ — كل إجراء يقوم به مأمور الضبط في سبيل الكشف من الجرائم والتوصل إلى معاقبة مرتكبيها يعتبر صحيحا متجا لأثره ما لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارقتها.
٤٣٨	٨٣	(الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تظاهر مأمور الضبط برغبته في شراء مخدر من المتهم وتقديم المتهم المخدر له ، ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها . حق المحكمة في الأخذ بالدليل المستمد من ذاك الإجراء متى اطمأنت إلى حصوله .
٤٣٨	٨٣	(الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) راجع أيضا : تلبس . (القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٧٥٨) وجمارك . (القاعدة رقم ١٢٥ بالصحيفة رقم ٦٢٧) مبان راجع : بناء . محاكمة راجع : إجراءات المحاكمة . محركات رسمية راجع : تزوير . " الأوراق الرسمية " . محضر الجلسة ١ - خلو الحكم من تاريخ إصداره . يبطله . محضر الجلسة لا يكمل الحكم في هذا البيان .
٤٦٠	٨٩	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ٢ - عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة . لا بطلان .
٦٥٢	١٣١	(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣)

الصفحة	القائمة	
		محكمة استئنافية
		” الإجراءات أمامها “ .
		١ — كون تقرير التلخيص الذي تلاه عضو الدائرة التي أصدرت الحكم من عمل هيئة سابقة ، لا يدل على أن القاضي الذي تلاه لم يعتمد ولم يدرس القضية بنفسه ، ولا يمنع أنه رأى فيه ما يكفي للتعبير عما استخلصه من دراسة .
٦٤٥	١٣٠	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢)
		٢ — خلو تقرير التلخيص من توقيع المقرر . لا يترتب عليه بطلان .
٦٤٥	١٣٠	(الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢)
		” تسبب أحكامها “ .
		١ — إيراد الحكم الاستئنافي أسبابا جديدة لقضائه وأخذه بأسباب الحكم المستأنف كأسباب مكملة لحكمه . مفاده : أخذه بها فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أنشأها لنفسه .
٤٠٢	٧٦	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٢ — عدم التزام المحكمة الاستئنافية في حالة الحكم بالبراءة بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف الصادر بالإدانة أو كل دليل من أدلة الإتهام .
٥٦٢	١١١	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		محكمة الإحالة
		نقض الحكم وإعادة المحاكمة . أثره : إعادة طرح الدعوى على محكمة الإحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم

الصفحة	القائمة	
		المتنوض . عدم تقييد محكمة الإحالة بما ورد بالحكم الأخير في شأن وقائع الدعوى .
٣٨٣	٧٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
		محكمة الجنايات
		”الإجراءات أمامها“ .
٣٨٣	٧٣	١ — وجوب حضور محام مع كل متهم بجناية سواء أكان موكلا أو متدببا . حضور أكثر من محام مع المتهم . غير لازم (الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
		٢ — قعود الطاعتين عن ملوك الطريق الذي رسمه قانون الإجراءات لسماع الشهود الذين يدعون أنهم طلبوا إلى المحكمة سماعهم ولم يدرج ، استشار الإحالة أسماءهم في قائمة الشهود . لا تريب على المحكمة إن هي أعرضت عن طلب سماعهم بجلسة المحاكمة .
٣٨٣	٧٣	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١)
		٣ — إنعقاد الاختصاص بإعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها . متى تدخل الدعوى في حوزة محكمة الجنايات ؟
٦٢٢	١٢٤	(الطن رقم ٦١٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٤ — سقوط الحكم الصادر في غيبة المتهم بجناية لا ينبنى عليه بطلان ما تم صحيحا من إجراء قبل ذلك .
٦٢٢	١٢٤	(الطن رقم ٦١٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		”حقها في التصدي“ .
		تعديل وصف التهمة . حدوده ؟
		تعرض المحكمة لواقعة جديدة متخذة منها أساسا لإدانة المتهم

الصفحة	القائمة	
		بجريمة لم ترفع عنها الدعوى الجنائية ولا تتصل بما ورد في أمر الإحالة إنصافاً لا يقبل التجزئة . غير جائز . مباشرة محكمة الجنابات حقها في التصدي . عدم مجاوزته إلى الفصل في موضوع ما تصدت له من وقائع . المسادة ١١ إجراءات .
٧١٧	١٤٥	(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٨)
		محكمة الموضوع
		”الإجراءات أمامها“ :
		١ — وجوب تحقيق المحكمة ما يقدم من أدلة الإثبات في الدعوى .
		اغفال المحكمة عنصراً جوهرياً من عناصر دفاع المدعية المدنية ودليلاً من أدلة الإثبات يعيب حكمها .
٥١٤	٩٩	(الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٦/٥/١٩٦٨)
		٢ — التزام محكمة الموضوع بالإجابة أو الرد على الطلب الجازم الذي يصير عليه مقدمه . عدم ادعاء المتهم أن المحكمة منعت من مناقشة الشاهد وعدم تمسكه بسماع شاهد آخر . لا إخلال بحق الدفاع .
٧٧٣	١٥٤	(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٦٨)
		”سلطتها في تقدير الدليل“ .
		١ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن . موضوعي .
٣٨٣	٧٣	(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١/٤/١٩٦٨)
		٢ — مرد التعويل على أقوال الشاهد بالتحقيقات وإن خالفت أقواله بالجلسة إلى اطمئنان محكمة الموضوع .
٤١٢	٧٨	(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ٨/٤/١٩٦٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣- أخذ المحكمة بشهادة الشاهد يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . قضاء المحكمة بالإدانة لإدلة الثبوت التي أوردتها يفيد إطراحها شهادة النفي .
٤١٢	٧٨	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٤ - المراجع في إثبات العناصر الواقعية والقانونية للجريمة إلى محكمة الموضوع .
٤١٢	٧٨	(الطن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٥ - توافر نية القتل أو عدم توافرها . تقديره . موضوعي .
٤٢٤	٨١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٦ - وزن أقوال الشهود . موضوعي .
٤٢٤	٨١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
٦١١	١٢٢	(والطن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
٦٤٥	١٣٠	(والطن رقم ٦٥٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
		٧ - حق محكمة الموضوع في أن تأخذ بشهادة شاهد دون شهادة آخر ولو تماثلت ظروف روايتهما . مرجع الأخذ بأقوال الشاهد إلى إقتناع القاضي واطمئنانه . عدم أخذ الحكم بدليل مشابه بالنسبة لتهمة أخرى . لا يعيبه .
٥١٠	٩٨	(الطن رقم ٤١٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		٨ - للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما يستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . شرط ذلك : ألا تكون من المسائل الفنية البحث .
٥٤٦	١٠٧	(الطن رقم ٣٠٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
٧٢٩	١٤٧	(والطن رقم ٩٩٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)

الصفحة	الفائدة	
		٩ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال الشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون مرحلة أخرى .
٦٤٥	١٣٠	(الطن رقم ٦٥٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٣)
٧٥٠	١٥١	(الطن رقم ٩٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		١٠ - لمحكمة الموضوع الاطمئنان إلى الأدلة بالنسبة لمتهم وعدم الاطمئنان إليها بالنسبة لمتهم آخر .
٧٢٩	١٤٧	(الطن رقم ٩٩٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		١١ - لمحكمة الموضوع الأخذ من أقوال الشهود بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وإطراح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر .
٧٢٩	١٤٧	(الطن رقم ٩٩٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		١٢ - لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .
٧٢٩	١٤٧	(الطن رقم ٩٩٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		١٣ - للمحكمة الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر .
٧٢٩	١٤٧	(الطن رقم ٩٩٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		١٤ - تقدير قيمة الإقرار الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل . موضوعي .
٧٥٨	١٥٢	(الطن رقم ١١٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)
		١٥ - لمحكمة الموضوع تجزئة أي دليل ولو كان إقراراً والأخذ منه بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه .
٧٥٨	١٥٢	(الطن رقم ١١٤٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		”سلطانها في تفسير المحررات“ .
		١ - تفسير سند التوكيل وتعرف حدوده وحقيقة معناه . موضوعي .
٤٠٢	٧٦	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٢ - حق محكمة الموضوع في تفسير المحررات بما لا يخرج عما تحتمله .
٤٦٤	٩٠	(الطن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٣ - النص في العمد على دفع قيمة الشيء محل التعاقد في حالة عدم رده . لا ينفي أن نية التعاقد قد انصرفت إلى إعتبار العمد إيجارا . إستخلاص هذه النية مما يسوغها . تقدير لمحكمة الموضوع .
٤٦٤	٩٠	(الطن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		”سلطانها في تقدير توافر سبق الإصرار“ :
		البحث في توافر ظرف سبق الإصرار والترصد . موضوعي .
٤٣٠	٨٢	(الطن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		”سلطانها في تقدير موانع المسؤولية“ .
		تقدير موانع المسؤولية الناشئة عن فقدان الشعور . موضوعي .
٤٢٤	٨١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/١٥)
		محكمة النقض
		وظيفتها في شأن أحكام الإعدام :
		وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام :
		إعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية . وجوب القضاء بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في تطبيق

الصفحة	القاعدة	
		القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بمحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام .
٤٦٠	٨٩	(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦٨) ... حقها في الرجوع عن حكم سابق : قضاء محكمة النقض بسقوط الطعن لعدم تقدم الطاعن للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن . ثبوت أن الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ العقوبة وأن النيابة العامة كانت قد أمرت بإيقاف التنفيذ مؤقتا لحين الفصل في الاشكال . وجوب الرجوع في الحكم السابق صدوره بسقوط الطعن .
٤٨٦	٩٢	(الطن رقم ١٢٢٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٩/٤/١٩٦٨) ... مسئولية جنائية "قيام المسؤولية" . ١ - مسؤولية المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من جراء تقصيره في تعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم . التزام المستأجر قبل المالك بالقيام بأعمال الترميم والصيانة لا يعفى الأخير من المسؤولية .
٥٥٤	١٠٩	(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٦٨) ... ٢ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جاثيا أو مدنيا . موضوعي .
٥٥٤	١٠٩	(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٦٨) ... ٣ - الخطأ المشترك لا يخلو المتهم من المسؤولية . مادام الحكم قد أثبت قيامها في حقه .
٥٥٤	١٠٩	(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٦٨) ...

الصفحة	القائمة
	٤ — مناط مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته في مجال تطبيق المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو تحقق الملك أو ثبوت الإدارة للشخص . انتفاء مسئولية المدير متى انتفى في جانبه القيام بإدارة المحل في الوقت المعين الذي وقعت فيه المخالفة .
٦٥٧	(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ... ١٣٣
	٥ — اتجاه الإرادة إلى الفعل هو وحده مناط التأنيم والعقاب دون اتجاهها إلى تحمل مسئوليته .
٦٥٧	(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ... ١٣٣
	٦ — لا يصح تأنيم إنسان ولو بناء على اعترافه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع .
٦٥٧	(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ... ١٣٣
	٧ — لا يصح اتخاذ مسلك المتهم في الدفاع عن نفسه دليلا على قيام موجب المسؤولية في حقه .
٦٥٧	(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٣) ... ١٣٣
	”المسئوليتان . الفعلية والمفترضة“ .
	١ — مسئولية صاحب المحل ومديره في مجال تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ؟ قيام مسئولية المدير سواء أكان متوليا لإدارة بنص العقد أو بالفعل .
٧٧٧	(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) ... ١٥٥
	٢ — تأنيم الشارع واقعة بيع الخبز ناقص الوزن سواء وقعت من صاحب المخبز أو مديره أو عاملا فيه أو أى شخص خلافهم . تسويته بين المسؤولية الإقراضية لأصحاب المخازن والمسئولين

الصفحة	القاعدة	
		من إدارتها وبين المسؤولية الفعلية لمن يقارف الفعل المنهي عنه .
٧٧٧	١٥٥	(الطن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) المسؤولية من النتائج المحتملة : مدى مسؤولية المتهم من النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامي .
٥٠٧	٩٧	(الطن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩) موانع المسؤولية : ١ — شروط الغيوبة المانعة من المسؤولية .
٤٢٤	٨١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٣/١٥) ٢ — تقدير موانع المسؤولية الناشئة عن فقدان الشعور . موضوعي .
٤٢٤	٨١	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) راجع أيضا : دخان . (القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٦٥) وشيك بدون رصيد . (القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٤٩٧) وقتل عمد . (القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٧٥٠) مسؤولية مدنية ١ — حق الإلتجاء إلى القضاء . طبيعته وحدوده ؟ (الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
٤٠٢	٧٦	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تقدير ثبوت الضرر الناشئ عن إساءة استعمال حق الإلتجاء إلى القضاء . موضوعي .
٤٠٢	٧٦	(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
		٣ - مسئولية المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من جراء تقصيره في تعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم . إلتزام المستأجر قبل المالك بالقيام بأعمال الترميم والصيانة لا يعفى الأخير من المسؤولية .
٥٥٤	١٠٩	(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
		٤ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مُرتكبه مدنيا . موضوعي .
٥٥٤	١٠٩	(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
		٥ - الخطأ المشترك لا يخفى المتهم من المسؤولية . مادام الحكم قد أثبت قيامها في حقه .
٥٥٤	١٠٩	(الطن رقم ٥٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/١٣)
		مصادرة
		نطاق المادة ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر في شأن المصادرة ؟
٦١٥	١٢٣	(الطن رقم ٦٩٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		معارضة
		”المعارضة في الأحكام الحضورية الاعتبارية“
		شروط قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى ؟
٦٦١	١٣٤	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٤)
		”نظرها والحكم فيها .“

الصفحة	القاعدة	
٤٨٦	٩٢	١ — تأجيل نظر المعارضة إلى جلسة أخرى لتخلف المعارض عن الحضور بشخصه . وجوب إعلانه إعلانا قانونيا بالحضور لتلك الجلسة وإلا صدر الحكم معيبا . (الطن رقم ١٢٢٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
٥٦٩	١١٢	٢ — قضاء الحكم بعدم قبول المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الحضورى الاعتبارى الصادر عليه رغم ثبوت أنه كان مقيد الحرية يوم صدور الحكم الأخير ودون تقصى ثبوت قيام هذا العذر . يعيب الحكم . (الطن رقم ٣١٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		راجع أيضا : حكم .
		(القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٥٢٦)
		ملكية
		راجع : استيلاء على مال الدولة بغير حق .
		(القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٦٨٩)
		مواد مخدرة
٤٣٨	٨٣	١ — تظاهر مأمور الضبط برغبته في شراء مخدر من المتهم وتقديم المتهم المخدر له . ليس فيه خالق للجريمة أو تحريض عليها . حق المحكمة في الأخذ بالدليل المستمد من ذلك الإجراء متى اطمأنت إلى حصوله . (الطن رقم ٣١٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٢ — عدم الاعتداد بالأدلة المستمدة من التفتيش الباطل ، لا يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه .

الصفحة	القاعدة
	قضاء المحكمة بالبراءة من غير أن تبين رأيها في التفتيش الآخر الذي أدى الى ضبط المخدر ومدى صلته بالتفتيش الذي أبطلته . يعيب الحكم بالقصور .
٦٦٩	(الطن رقم ٧٥٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠) ... ١٣٦
	راجع أيضا : تفتيش .
	(القاعدتان رقما ١٠٨ ، ١٤٤ ، بالمحيفتين رقمي ٧١٣٤٥٥١)
	موانع العقاب
	١ — شروط الغيوبة المانعة من المسؤولية ؟
٤٢٤	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ... ٨١
	٢ — تقدير موانع المسؤولية الناشئة عن فقدان الشعور . موضوعي .
٤٢٤	(الطن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ... ٨١
	٣ — على المحكمة في حالة الحكم ببراءة متهم بجناية أو جنحة عقوبتها الحبس بسبب عاهة في عقله ، أن تأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية .
٧٤٨	(الطن رقم ٦١٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) ... ١٥٠
	موظفون عموميون
	راجع : اختلاس أموال أميرية .
	(القاعدتان رقما ١١٠ ، ١٣٨ بالمحيفتين رقمي ٦٧٩٤ ، ٥٥٨)
	ورشوة .
	(القاعدة رقم ٧٤ بالمحيفة رقم ٣٩٤)

الصفحة	القاعدة	(ن)
		نصب . نظام عام . نقد . تقض . نيابة عامة
		<u>نصب</u>
		ماهية كل من جرمي النصب وخيانة الأمانة ؟
٦١١	١٢٢	(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		<u>نظام عام</u>
		راجع : إثبات .
		(القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٤٦٧)
		واستئناف .
		(القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٥٣٣)
		ودخان .
		(القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٤٥١)
		<u>نقد</u>
		١ — احتفاظ كل من إقليمي الجمهورية العربية طبقاً للسادة ٦٨ من دستور مارس سنة ١٩٥٨ بنوع من الذاتية التشريعية .
٤٦٧	٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		٢ — عدم امتداد نطاق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن الرقابة على عمليات النقد إلى الإقليم السوري .
		الحظر الوارد على غير المقيمين أو وكلائهم في التعامل بالنقد المصري ، يسرى على غير المقيمين من أبناء الإقليم السوري .
٤٩٧	٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)

الصفحة	القاعدة	
٤٦٧	٩١	٣ — انسباغ جنسية الجمهورية العربية المتحدة على أبناء الإقليم السوري ، واعفاؤهم من إجراءات الإقامة وتجديدها ليسا بمناعين عن انطباق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ عليهم . (الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
٤٦٧	٩١	٤ — إباحة التعامل بالنقد المصري بغير قيد . مقصور على أبناء الإقليم المصري . المادة ٢٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ (الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
٤٦٧	٩١	٥ — مريان الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ على من يتعامل بالنقد المصري بصفته وكيلًا عن غير مقيم . (الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
٤٦٧	٩١	٦ — حظر التعامل بالنقد المصري وجهًا صالة إلى غير المقيم ولو أقام بصفة مؤقتة أو غير مشروعة وكذلك إلى وكيله ولو كان مصريًا مقيمًا في مصر . (الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
٤٦٧	٩١	٧ — المقصود بالتعامل بالنقد المصري . (الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
٤٦٧	٩١	٨ — كفاية القصد الجنائي العام لتحقيق جريمة تعامل غير المقيم أو وكيله بالنقد المصري . (الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
٤٦٧	٩١	٩ — جواز إثبات التعامل في أوراق النقد المصري من غير المقيم أو وكيله بجميع طرق الإثبات . (الطن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)

الصفحة	القائمة	
		١٠ — تسليم النقد المصرى من الوكيل عن غير المقيم إلى أى شخص دون إيداعه وتجميده فى أحد المصارف المرخص لها قانونا فى مزاولة عمليات النقد الأجنبى ، يتحقق به التعامل المجرم .
٤٦٧	٩١	(الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
		١١ — تحقق جريئة التعامل بالنقد المصرى بالوكالة من غير مقيم بتسليمه لغير المصارف المعتمدة .
٤٦٧	٩١	(الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
		١٢ — من يقيم بمصر إقامة مؤقتة أو غير مشروعة فهو غير مقيم فى معنى القرار رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠
٤٦٧	٩١	(الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
		١٣ — المشروعية والاعتیاد هما شرطا الإقامة المعتبرة وفق القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧
٤٦٧	٩١	(الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
		١٤ — صدور قرار وزير الإقتصاد رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦٠ نفاذا للأوضاع الدستورية المستقر عليها وفى حدود التفويض المخول له بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧
٤٦٧	٩١	(الطعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٨)
		١٥ — حظر تحويل النقد الأجنبى من مصر وإليها إلا بالشروط والأوضاع التى يحددها قرار وزير الإقتصاد .
		مراد القانون من هذا الحظر ؟ متى يتحقق التحويل .
٥٠١	٩٦	(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٦٨)
		١٦ — المقصود بتعبير التعهد المقوم بعملة أجنبية ؟ وقوع الجريمة بمجرد التعهد . التعهد المقوم بعملة أجنبية فى الخارج لا يعد من الأفعال المحظورة بمقتضى قانون تنظيم الرقابة

الصفحة	القائمة	
		على النقد إلا إذا كان الدفع بالعملة الأجنبية — تنفيذاً لهذا الالتزام — في مصر .
٥٠١	٩٦	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		١٧ — النشاط المادي في كافة الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧
٥٠١	٩٦	(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		نقض
		” المصلحة في الطعن ”
		النهي على الحكم عدم استظهاره أركان جريمة الاختلاس المنسوبة للتهمة . عدم جدواه ما دام أن المحكمة آخذته بعقوبة جنائية عرض الرشوة على موظف عام المسندة إليه .
٦٧٩	١٣٨	(الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٠)
		” نطاق الطعن ”
		عدم قبول التعرض في الطعن لغير الحكم المطعون فيه .
٥٦٩	١١٢	(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		” حالات الطعن بالنقض ”
		(١) مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه أو في تأويله .
		١ — تقدير توافر شروط المادة ٣٢ عقوبات أو عدم توافرها . أمر موضوعي . مثال .
٤٤١	٨٤	(الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٢ — ثبوت أن المتهم — حسب المبين بالشهادة الرسمية الصادرة من النيابة — قد قرر بالاستئناف خلال الأجل القانوني

الصفحة	القاعدة	
		الذى حددته المادة ٤٠٦ / ١ إجراءات . القضاء بعدم قبول استئنافه شكلاً . خطأ .
٤٤٧	٨٦	(الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٣ - حجب الخطأ محكمة الموضوع من أن تقول كلمتها في موضوع استئناف المتهم من حيث ثبوت صحة إسناد التهم مادياً إليه . وجوب نقض الحكم والإحالة بالنسبة لطعنه والطعن المرفوع من النيابة .
٤٤٧	٨٦	(الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		٤ - المتهم لا يضار بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده .
٥٠١	٩٦	(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		٥ - الالتزامات الخاصة بمنح العمال أجازاتهم السنوية وأجازات الأعياد وتوفير وسائل الإسعاف لهم وإمساك سجلات لقيود الغرامات . الإخلال بها معاقب عليه بالغرامة التي لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز ألف قرش .
٥٧٨	١١٤	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٦ - الالتزامان الخاصان بمنح العمال أجازاتهم السنوية وأجازات الأعياد مما يتعدد فيهما الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .
٥٧٨	١١٤	(الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠)
		٧ - جريمة إنتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأربعة التي وجدت ناقصة الوزن .
٦٥٤	١٣٢	(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢)
		٨ - القصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعاقبة بخالفة القانون .
٦٦١	١٣٤	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - عدم جواز إضافة عقوبة الغرامة إلى العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة السادسة والعشرين من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، عند أعمال المادة السابعة عشرة عقوبات . (الطن رقم ٧٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٠) ... ١٣٩ ... ٦٨٦
		١٠ - نطاق المادة الأولى من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء ؟ (الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١١) ... ١٤١ ... ٦٩٢
		١١ - لا إثم على فعل من تقصر موارده فتطيل مدة إقامته للبناء - دون تحايل على القانون - بحيث لا تزيد قيمة ما يتم منها في السنة على ألف جنيه . (الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١١) ... ١٤١ ... ٦٩٢
		١٢ - حدد المشرع في القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ الأحكام التي تعد ظرفا مشددا للجريمة إحراز السلاح . سبق إدانة المتهم بجريمة إحراز مخدرات يقصد التعاطي ، لا يندرج ضمن الأحكام التي تعد ظرفا مشددا لجريمة إحراز الأسلحة النارية بغير ترخيص . (الطن رقم ٥٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٧) ... ١٤٢ ... ٦٩٧
		١٣ - على المحكمة في حالة الحكم ببراءة متهم بجناية أو جنحة عقوبتها الحبس - بسبب ماهرة في عقله - أن تأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية . (الطن رقم ٦١٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤) ... ١٥٠ ... ٧٤٨

الصفحة	القاعدة	
		(ب) بطلان الحكم :
		وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام : إعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكائية . وجوب القضاء بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في تطبيق القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بمحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام . مثال في حالة بطلان الحكم لخلوه من تاريخ إصداره .
٤٦٠	٨٩	(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٥/٤/١٩٦٨) أسباب الطعن . ” إيداعها والتوقيع عليها “ . ” تقرير الأسباب ورقة شكائية من أوراق الإجراءات في الخصومة . وجوب التوقيع عليها ممن صدرت عنه خلال ميعاد الطعن وإلا كانت باطلة . عدم جواز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها قبول الطعن شكلا شرط لنظر الموضوع .
٦٣٩	١٢٨	(الطن رقم ٦٥٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٣/٦/١٩٦٨) الأسباب المتعلقة بالنظام العام : ميعاد الاستئناف . تعلقه بالنظام العام . جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك ؟
٥٣٣	١٠٤	(الطن رقم ٥٨٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٦/٥/١٩٦٨) ما لا يقبل من الأسباب : ١ — سكوت الطاعن عن الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي أمام محكمة الموضوع ، وكون الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه

الصفحة	القائمة
	لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها . ليس للطاعن إثارتها أمام محكمة النقض .
٤٢٠	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٩) ... ٨٠
	٢ — عدم جواز إبداء الدفع ببطلان إجراء التفتيش لحصوله ممن لم يندب لتنفيذه لأول مرة أمام محكمة النقض . إثارته في تحقيق النيابة لا يغني عن وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع .
٤٥٩	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٩) ... ٨٨
	ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
	- عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح .
٥٢٦	(الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٦) ... ١٠٢
	الحكم في الطعن :
	١ — وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام : أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية . وجوب القضاء بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في تطبيق القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة في ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأي الذي تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام .
٤٦٠	(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/١٥) ... ٨٩
	٢ — وقف السير في الطعن المرفوع من الطاعنين حتى يصبح الحكم الغيابي الصادر ضد أحد المحكوم عليهم (باعتباره الفاعل الأصلي) نهائياً . مضي مدة أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ إعلان الأخير بالحكم الغيابي وحتى عرض الأوراق على محكمة

الصفحة	القاعدة	
٥٤٣	١٠٦	النقض لتحديد جلسة لنظر الطعن ، دون معارضة المحكوم عليه في هذا الحكم أو اتخاذ أى إجراء قاطع لمدة التقادم . وجوب نقض الحكم والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . (الطعن رقم ٢٢١٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٨)
٥٨٩	١١٧	٣ — ثبوت أن العيب الذى لحق الحكم المطعون فيه الصادر باعدام الطاعن يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من القانون المذكور . وجوب قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم . (الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٦٨)
٦٢٢	١٢٤	٤ — الطاعن لا يضار بطعنه . (الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٣/٦/١٩٦٨)
٧٠١	١٤٣	٥ — متى يتعين القضاء بالإحالة عند نقض الحكم . (الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٨)
		” الرجوع فى القضاء فى الطعن “ .
٤٨٦	٩٢	قضاء محكمة النقض بسقوط الطعن لعدم تقدم الطاعن للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن . ثبوت أن الطاعن كان قد استشكل فى تنفيذ العقوبة وأن النيابة العامة كانت قد أمرت بإيقاف التنفيذ مؤقتا حين الفصل فى الاشكال . وجوب الرجوع فى الحكم السابق صدوره بسقوط الطعن . (الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٦٨)
		راجع أيضا : عمل .
		(القاعدة رقم ١٢٧ بالصيغة رقم ٦٣٥)

الصفحة	القاعدة	
		نيابة عامة
		سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية :
		خطاب الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤
		في شأن تهريب الدخان موجه إلى النيابة العامة بصفتها السلطة
		صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية دون غيرها من جهات
		الاستدلال .
		حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية . مطلق لا يرد عليه
		قيد إلا بنص خاص . يؤخذ في تفسيره بالتضييق .
٣٩٨	٧٥	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٨)
٤٥١	٨٧	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٥)
		طبيعة الإقرار أمام النيابة :
		الإقرار في تحقيق النيابة هو إقرار غير قضائي ، للحكمة أن
		تعتبره دليلا مكتوبا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة .
٤٦٧	٩١	(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/١٦)
		سلطتها في الرجوع في أمر الحفظ :
		للنيابة العامة الرجوع في أمر الحفظ الصادر منها بحفظ
		الشكوى إداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي ، طالما أن
		المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية لم تنته بعد .
٤٩٠	٩٢	(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩)
		راجع أيضا : حكم .
		(القاعدة رقم ٨٦ بالصحيفة رقم ٤٤٧) .
		ودخان .
		(القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٤٥١) .

الصفحة	القاعدة	
		(هـ)
		هتك عرض
		ليس للقاضي اللجوء في تقدير السن الى أهل الخبرة أو الى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية . مثال .
٦٠٨	١٢١	(الطن رقم ٦٩٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		(و)
		وصف التهمة
		١ — إدانة المحكمة المتهمين بجريمة ضرب المجنى عليه مع سبق الإصرار وإحداثهم به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي هذا الإصابة النارية التي رفعت بها الدعوى عن تهمة القتل العمد — دون تنبيههم الى هذا التعديل . إخلال بحق الدفاع .
٥٩٥	١١٨	(الطن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧)
		٢ — تعديل وصف التهمة . حدوده ؟
		تعرض المحكمة لواقعة جديدة متخذة منها أساسا لإدانة المتهم بجريمة لم ترفع عنها الدعوى الجنائية ولا تتصل بما ورد في أمر الإحالة اتصالا لا يقبل التجزئة . غير جائز . مباشرة محكمة الجنائيات حقها في التصدي . عدم مجاوزته الى الفصل في موضوع ما تصدت له من وقائع . المادة ١١ إجراءات .
٧١٧	١٤٥	(الطن رقم ٩٤٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)
		٣ — تعديل المحكمة الوصف من قتل عمد مع سبق إصرار مقترن الى شروع في قتل مقترن دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . لا إخلال بحق الدفاع .
٧٢١	١٤٦	(الطن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/١٧)

موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة الجنائية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
			(أ)
١٩	إقراض بر با فاحش ...		إتلاف مزروعات ...
١٩	أمر إحالة	١	إثبات
٢٠	أمر حفظ	٢	إجراءات المحاكمة ...
٢٠	أوامر عسكرية	١٠	أحوال شخصية
٢٠	أوراق رسمية	١٢	إختلاس أموال أميرية ...
	(ب)	١٢	إخفاء أشياء مسروقة ..
٢٠	باعث	١٣	إرتباط
٢٠	بطلان	١٤	إساءة استعمال المواصلات
٢٢	بناء	١٤	التليفونية
	(ت)	١٤	أسباب الإباحة
٢٣	تأمينات اجتماعية ...	١٦	إستئناف
٢٣	تبديل	١٧	إستدلال
٢٥	تبغ	١٧	إستيلاء على أموال أميرية ...
٢٥	تحقيق	١٨	إشتباه
٢٦	ترصد	١٨	إشتراك
٢٦	تزوير	١٨	إصابة خطأ
٢٩	تصيد	١٨	إمانة غلاء المعيشة ...
٢٩	تعويض	١٩	إعتراف
		١٩	إعدام

(ب)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
تفتيش	٣٠	دعوى جنائية	٥٩
تقادم	٣٢	دعوى مباشرة	٦١
تقرير التلخيص	٣٣	دعوى مدنية	٦١
تلبس	٣٣	دفاع	٦٢
تموين	٣٣	دفاع شرعي	٦٧
تهريب جمركي	٣٥	دفع	٦٧
(ج)		دقيق	٧٠
جريمة	٣٥	(ر)	
جماوك	٣٨	رابطه سببية	٧٠
(ح)		رشوة	٧٠
حكم	٣٨	(س)	
(خ)		سب	٧١
خبرة	٥٦	سبق إصرار	٧١
خبر	٥٦	سرقه	٧١
خطأ	٥٦	سلاح	٧١
خطف	٥٧	(ش)	
خيانة أمانة	٥٧	شروع	٧٣
(د)		شريك	٧٣
دخان	٥٧	شهود	٧٤
دستور	٥٩	شيك بدون رصيد	٧٤
دعارة	٥٩		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ص)		(ق)	
صابون	٧٥	قانون	٨٤
(ض)		قبض	٨٦
ضرب	٧٥	قتل خطأ	٨٦
ضرر	٧٥	قتل عمد	٨٧
(ط)		قرارات وزارية	٨٨
طعن	٧٧	قصد إحتيالي	٨٨
(ظ)		قصد جنائي	٨٩
ظروف مخفية	٧٧	قوة الأمر المقضى	٩٠
ظروف مشددة	٧٨	(م)	
(ع)		مأمورو الضبط القضائي	٩٠
عاهة مستديمة	٧٨	مبان	٩١
عقوبة	٧٨	محاكمة	٩١
عمل	٨١	محركات رسمية	٩١
عود	٨٢	محضر الجلسة	٩١
(غ)		محكمة إستئنافية	٩٢
غش	٨٣	محكمة الإحالة	٩٢
(ف)		محكمة الجنايات	٩٣
فاصل أصلي	٨٣	محكمة الموضوع	٩٤
		محكمة النقض	٩٧
		مسئولية جنائية	٩٨
		مسئولية مدنية	١٠٠
		مصادرة	١٠١

(د)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
معارضة	١٠١	نقد	١٠٤
ملكية	١٠٢	نقض	١٠٧
مواد مخدرة	١٠٢	نيابة عامة	١١٣
موانع العقاب	١٠٣	(هـ)	
موظفون عموميون	١٠٣	هناك عرض	١١٤
(ن)		(و)	
نصب	١٠٤	وصف التهمة	١١٤
نظام عام	١٠٤		

التصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٤٠٦	١١	يُجَارَى	يُمَارَى
٤٤٧	٩	بِالشَّادَةِ	بِالشَّهَادَةِ
٤٦٩	١٠	يَتَمَكُّ	يَتَمَسَّكُ
٤٦٩	٢٣	وَبَقِيَ	وَبَقِيَ
٤٧٣	٤	لَوْ جَدَدَ	لَوْ جُودَ
٥٠٧	١٣	كَالْأَرَانِي	كَالْأَرَانِي
٥١٦	٤	وَبِالنَّفَازِ	بِالنَّفَازِ
٥١٦	١٥	وَقَائِعَ	بِوَقَائِعَ
٥١٨	١٩	بِصَرَفِ	لِصَرَفِ
٥١٩	٢	مُتَعَلِّقًا	مُتَعَلِّقَ
٥٢٩	١٢	أَخَذَ	أَخَذَ
٥٣٠	٢	يَكُونُ	يَكُونَا
٥٣٠	٣	حَاصِلًا	حَاصِلِينَ
٥٣١	١٨	أَخَذَ	أَخَذَ
٥٣٩	١٣	مَزُورَ	مَزُورًا
٥٤١	١٢	النَّظَرِ	بِالنَّظَرِ
٥٤٢	٥	تَمَّ	تَمَّ
٥٤٥	١٦	جُلُوسَةِ	جُلُوسَةِ لِنَظَرِ الطَّعْنِ
٥٤٨	١٥	فَارُوقَ	فَارُوقَ

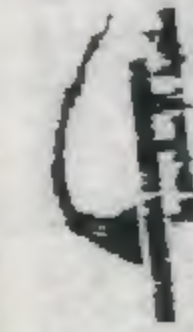
(تابع) التصويبات

الصفحة رقم	السطر رقم	الخطأ	الصواب
٥٤٨	١٩	تعدى	تعد
٥٤٩	٢١٤٤	تعدى	تعد
٥٤٩	٢٧	مأخوذا	مأخوذ
٥٥٣	٥	صحة	صحته
٥٥٥	٢٢	المتهم	المحكوم عليه
٥٥٧	٦	يخالفه	يخالفها
٥٦٣	١٠	تتأى	تنأى
٥٧٦	الأخير	يمضى	يمض
٥٨١	٢١	٥٤٢	٥٢٢
٥٩٢	١٠	يقتل	بقتل
٦٠٥	٤	أخذ	أخفى
٦٠٥	٢٢	بأن	بأنه
٦٢٠	١٣	العقوبة	عقوبة
٦٢٣	٧	الأصلية	الأصلية
٦٢٨	١	المعروف	المعرف
٦٣٢	الأخير	المطعون إذ	المطعون فيه إذ
٦٣٤	١	الخطأ	خطأ
٦٣٤	٢٠	ردت	رد
٦٣٤	٢٥	تملكه	تملكه
٦٣٦	١٧	يقدموا	يعدوا

(تابع) التصويبات

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٦٣٦	١٨	لتنفيذ	لقيد
٦٤٧	٢١٤١٩	علاجاً	علاج
٦٧٢	٢	يشوبه	مشوبة
٦٩٥	١١	ودورة	ودروه
٦٩٦	١٨	كان	وكان
٦٩٩		وأخذا	أخذا
٧٠٤	٢	الحاضر عن المتهم	المدعون بالحق المدني والمتهم
٧١١	الآخر	يتمنع على	يتمنع معها على
٧٢٣	١٥	كل	كلا
٧٢٥	٧	أثنان	إثنين
٧٦١	١٨	دعوة	دعوى
٧٦١	الآخر	كما تصح	كما لا تصح
٧٦٨	١٢	ي	يد
٧٧٨	٤	الى	والى

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة
وكيل وزارة
على سلطان على
رئيس مجلس الإدارة



Bibliotheca Alexandrina



0536727